



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
شعبة محاسبة



الموضوع

انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء
المالي في المؤسسة الاقتصادية
-دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل -بسكرة

أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه
الطور الثالث LMD في العلوم التجارية
تخصص: محاسبة

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

أ.د. - اسماعين جوامع

سميرة خواري

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
- قطاف عقبة	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة محمد خيضر بسكرة
- جوامع اسماعين	أستاذ محاضر أ	مقررا	جامعة محمد خيضر بسكرة
- بوسكار ربيعة	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة محمد خيضر بسكرة
- نوبلي نجلاء	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة محمد خيضر بسكرة
- دمدوم زكرياء	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة الشهيد حمة لخضر الواري
- بوراوي ساعد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	المركز الجامعي بركة



شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين محمد "صلى الله عليه وسلم"، الشكر لله "سبحانه وتعالى" من قبل ومن بعد، الذي منحني الصحة والعافية حتى أتمكن من انجاز هذا العمل، أما بعد:

في البداية أود أن أتقدم بجزيل شكري و خالص تقديري كل من ساعدني في انجاز هذه الأطروحة، حيث يقول الرسول "صلى الله عليه وسلم": (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)،

وعلى رأس هؤلاء أستاذي الفاضل "جوامع إسماعين" الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الأطروحة و الذي منحني من وقته وجهد الشيء الكثير، حيث قدم لي النصح والإرشاد طيلة فترة إعدادها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة لتخصيص جزء من وقتهم لتمحيص هذا العمل.

فقد بذلت ما بوسعي و شحذت طاقتي لكي تخرج هذه الأطروحة، فما كان فيها صواب فبفضل الله و توفيقه، وما كان فيها من خطأ فمن نفسي.

كما أتقدم بشكر خاص لصديقتي ورفيقة دربي " معمرى خليفة" التي وفقت بجانبى وساندتني في أصعب الأوقات.

و الحمد لله على نعمائه، وصل اللهم على سيدنا محمد و آله وصحبه وسلم.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز انعكاس وأثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، حيث تعتبر القيمة العادلة أحد بدائل القياس المحاسبي في ظل الانتقادات الموجهة لأسلوب التكلفة التاريخية الذي يعتبر أساس إعداد القوائم المالية في الجزائر نظرا لسهولة تطبيقه على الرغم من أن النظام المحاسبي المالي أجاز استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس وأطلق مسمى القيمة الحقيقية، ولتحقيق ذلك قمنا بمحاول البحث عن أسلوب قياس يمكننا من تقدير القيمة العادلة في ظل غياب سوق مالي يمكن من خلاله الحصول على القيم العادلة بصفة مباشرة.

بهدف الاستجابة لمتطلبات الدراسة، سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي عند عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع بالإضافة إلى اعتماد أسلوب دراسة تطبيقية لمحاولة تجسيد الجانب النظري على بيانات مؤسسة صناعات الكوابل- بسكرة (بالاستعانة ببرنامج EXCEL).
توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج لعل أهمها هو أنه يمكننا استخدام أساليب غير مباشرة بديلة (أحد أساليب محاسب التضخم) لتقدير القيمة العادلة لعناصر القوائم المالية في ظل نقص المعلومات اللازمة لتقدير القيمة العادلة بشكل أكثر دقة، كما أن تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية لمؤسسة صناعات الكوابل بسكرة للفترة 2018-2020 يؤثر على مؤشرات الأداء المالي (إيجابيا وسلبيا).

الكلمات المفتاحية: قيمة عادلة، تكلفة تاريخية، قياس محاسبي، أداء مالي، قوائم مالية.

Abstract :

This study aimed to highlight the reflection and impact of applying fair value on the financial performance indicators of an Algerian economic enterprise. Fair value is considered one of the alternative measurement bases in accounting, especially given the criticisms directed at the historical cost method—which, despite its ease of application, remains the primary basis for preparing financial statements in Algeria. Although the financial accounting system permits the use of fair value (termed “real value”), we sought a measurement approach that would allow us to estimate fair value as accurately as possible, given the absence of an active financial market from which to obtain fair values directly ; In order to meet the requirements of the study, the descriptive approach adopted in economic and financial studies will be used when presenting the various concepts related to the subject, in addition to adopting an applied study method to attempt to embody the theoretical aspect on the data of the Cable Industries Corporation - Biskra, (using the EXCEL programme).

The study reached a number of conclusions, the most important of which is that we can use alternative indirect methods (one of the inflation accounting methods) to estimate the fair value of financial statement items in the absence of the information needed to estimate fair value more accurately. Furthermore, applying fair value to the financial statements of the Cable Industries Corporation in Biskra for the period 2018-2020 affects financial performance indicators (both positively and negatively).

Keywords : fair value; historical cost; Accounting measurement ; Financial statements.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
II	شكر وتقدير
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
أ-ز	مقدمة
01	الفصل الأول: عموميات حول القيمة العادلة
02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول: مفاهيم حول القيمة العادلة
03	المطلب الأول: التكلفة التاريخية ومبررات التوجه نحو القيمة العادلة
06	المطلب الثاني: أصول وتطور القمة العادلة في النظرية المحاسبية
18	المطلب الثالث: مفهوم القيمة العادلة
26	المبحث الثاني: القيمة العادلة بين معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) والنظام المحاسبي المالي SCF
26	المطلب الأول: القيمة العادلة من منظور معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)
32	المطلب الثاني: القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 13 IFRS
38	المطلب الثالث: القيمة العادلة في ظل النظام المحاسبي المالي SCF
44	المبحث الثالث: القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة
44	المطلب الأول: مداخل قياس القيمة العادلة
50	المطلب الثاني: الطرق المستخدمة في عرض وتمثيل القيمة العادلة
55	المطلب الثالث: تقييم القياس بالقيمة العادلة
60	خلاصة الفصل
61	الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
62	تمهيد الفصل
63	المبحث الأول: ماهية الأداء المالي والمفاهيم المرتبطة به
63	المطلب الأول: مفهوم الأداء في المؤسسة الاقتصادية
69	المطلب الثاني: المصطلحات ذات العلاقة بالأداء
74	المطلب الثالث: أنواع الأداء في المؤسسة الاقتصادية
78	المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
78	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي
84	المطلب الثاني: العوامل المؤثر على الأداء المالي
87	المطلب الثالث: قياس وتقييم الأداء المالي

100	المبحث الثالث: مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي
101	المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي
108	المطلب الثاني: مؤشرات السيولة واليسر المالي
114	المطلب الثالث: مؤشرات المردودية
121	المطلب الرابع: تقييم الأداء باستخدام مؤشرات خلق القيمة
128	خلاصة الفصل
129	الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية
130	تمهيد الفصل
131	المبحث الأول: أسس الإفصاح المحاسبي بالقيمة العادلة
131	المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي
137	المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS
140	المطلب الثالث: الإفصاحات ذات العلاقة بالقيمة العادلة
142	المبحث الثاني: أثر القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية
142	المطلب الأول: أثر القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المالية
148	المطلب الثاني: أثر القيمة العادلة على القوائم المالية
152	المطلب الثالث: العلاقة بين تطبيق القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي
154	المبحث الثالث: محاسبة التضخم كمدخل لقياس القيمة العادلة
154	المطلب الأول: العلاقة بين محاسبة التضخم والقيمة العادلة
158	المطلب الثاني: استخدام أساليب محاسبة التضخم لقياس القيمة العادلة
160	المطلب الثالث: التكلفة التاريخية المعدلة كأساس لقياس القيمة العادلة
165	خلاصة الفصل
166	الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة
167	تمهيد الفصل
168	المبحث الأول: نبذة عن مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة- ENICAB -
168	المطلب الأول: نشأة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة - ENICAB -
171	المطلب الثاني: نشاط المؤسسة - ENICAB - وهيكلها التنظيمي
176	المطلب الثالث: الخصائص المالية والمحاسبية لمؤسسة صناعات الكوابل بسكرة-ENICAB-
178	المبحث الثاني: عرض وتعديل القوائم المالية لمؤسسة ENICAB بالقيمة العادلة (التكلفة التاريخية المعدلة بأسعار الاستهلاك)
179	المطلب الأول: إجراء تعديل القوائم المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2018
195	المطلب الثاني: تعديل القوائم المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2019

208	المطلب الثالث: تعديل القوائم المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2020
221	المبحث الثالث: أثر استخدام القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة
221	المطلب الأول: إعداد الميزانيات المالية المختصرة للسنوات 2020-2018
231	المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المالي من خلال تحليل قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB
237	المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي من خلال تحليل قائمة الدخل لمؤسسة ENICAB للفترة (2018-202)
244	خلاصة الفصل
245	الخاتمة
250	قائمة المراجع
261	قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول (I-1)	معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS)	16
الجدول (I-2)	تعريف القيمة العادلة حسب معايير المحاسبة الدولية IAS	19
الجدول (I-3)	تعريف القيمة العادلة حسب معايير الإبلاغ المالي IFRS	21
الجدول (I-4)	المقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة	24
الجدول (I-5)	متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IAS)	29
الجدول (I-6)	متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS	30
الجدول (II-1)	مستويات للأداء حسب مستويات اتخاذ القرار	67
الجدول (II-2)	مستويات الأداء	68
الجدول (IV-1)	المؤشر العامل لأسعار الاستهلاك لسنة 2018	178
الجدول (IV-2)	تعديل التثبيات المعنوية وأقساط اهتلاكها لسنة 2018	181
الجدول (IV-3)	تعديل التثبيات العينية وأقساط اهتلاكها لسنة 2018	182
الجدول (IV-4)	تعديل قيمة المنشآت التقنية والمعدات والأدوات الصناعية و أقساط اهتلاكها لسنة 2018	183
الجدول (IV-5)	تعديل قيمة التثبيات العينية الأخرى وأقساط اهتلاكها لسنة 2018	186
الجدول (IV-6)	تعديل تكلفة المبيعات لسنة 2018	189
الجدول (IV-7)	عرض قائمة المركز المالي المعدلة لمؤسسة ENICAB لسنة 2018 (جانب الأصول)	190
الجدول (IV-8)	عرض قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB لسنة 2018 (جانب الخصوم)	191
الجدول (IV-9)	مكاسب وخسائر القوة الشرائية لسنة 2018	192
الجدول (IV-10)	تعديل قائمة الدخل لسنة 2018	193
الجدول (IV-11)	المؤشر العامل لأسعار الاستهلاك لسنة 2019	195
الجدول (IV-12)	تعديل التثبيات المعنوية وأقساط اهتلاكها لسنة 2019	196
الجدول (IV-13)	تعديل التثبيات العينية وأقساط اهتلاكها لسنة 2019	196
الجدول (IV-14)	تعديل قيمة المنشآت التقنية والمعدات والأدوات الصناعية و أقساط اهتلاكها لسنة 2019	198

قائمة الجداول

200	تعديل قيمة التثبيتات العينية الأخرى وأقساط اهتلاكها لسنة 2019	الجدول IV-) (15
203	تعديل تكلفة المبيعات لسنة 2019	الجدول IV-) (16
204	عرض قائمة المركز المالي المعدلة لمؤسسة ENICAB لسنة 2019 (جانب الأصول)	الجدول IV-) (17
205	عرض قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB لسنة 2019 (جانب الخصوم)	الجدول IV-) (18
206	مكاسب وخسائر القوة الشرائية لسنة 2019	الجدول IV-) (19
207	تعديل قائمة الدخل لسنة 2019	الجدول IV-) (20
208	المؤشر العامل لأسعار الاستهلاك لسنة 2020	الجدول IV-) (21
209	تعديل التثبيتات المعنوية وأقساط اهتلاكها لسنة 2020	الجدول IV-) (22
209	تعديل التثبيتات العينية وأقساط اهتلاكها لسنة 2020	الجدول IV-) (23
211	تعديل قيمة المنشآت التقنية والمعدات والأدوات الصناعية و أقساط اهتلاكها لسنة 2020	الجدول IV-) (24
213	تعديل قيمة التثبيتات العينية الأخرى وأقساط اهتلاكها لسنة 2020	الجدول IV-) (25
216	تعديل تكلفة المبيعات لسنة 2020	الجدول IV-) (26
217	عرض قائمة المركز المالي المعدلة لمؤسسة ENICAB لسنة 2020 (جانب الأصول)	الجدول IV-) (27
218	عرض قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB لسنة 2020 (جانب الخصوم)	الجدول IV-) (28
219	مكاسب وخسائر القوة الشرائية لسنة 2020	الجدول IV-) (29
220	تعديل قائمة الدخل لسنة 2020	الجدول IV-) (30
221	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018 قبل وبعد التعديل	الجدول IV-) (31
225	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019 قبل وبعد التعديل	الجدول IV-) (32
228	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020 قبل وبعد التعديل	الجدول IV-) (33
231	مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة ENICAB بالتكلفة التاريخية للفترة 20-20-2018	الجدول IV-) (34

233	مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة ENICAB بالقيمة العادلة للفترة 2020-2018	الجدول IV-) (35
235	مؤشرات السيولة واليسر المالي لمؤسسة ENICAB للفترة 2018-2020	الجدول IV-) (36
237	تطور نتائج قائمة الدخل لمؤسسة ENICAB بالتكلفة التاريخية للفترة 2020-2018	الجدول IV-) (37
238	تطور نتائج قائمة الدخل لمؤسسة ENICAB بالقيمة العادلة للفترة 2020-2018	الجدول IV-) (38
242	مؤشرات المردودية دخل لمؤسسة ENICAB للفترة 2020-2018	الجدول IV-) (39

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل (I-1)	مفهوم القيمة العادلة	23
الشكل (I-2)	العوامل التي يجب أن تؤخذ في عين الاعتبار لتحديد أفضل استخدام للأصل غير المالي	35
الشكل (I-3)	قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق ملكية الشركة	37
الشكل (I-4)	مداخل قياس القيمة العادلة	45
الشكل (I-5)	العلاقة بين مداخل قياس القيمة العادلة ومدخلاتها	48
الشكل (I-6)	نماذج عرض وتمثيل القيمة العادلة	50
الشكل (II-1)	الأداء من منظور الكفاءة والفعالية	71
الشكل (II-2)	الأداء من منظور الكفاءة والفعالية والملائمة	73
الشكل (II-3)	مصادر الأداء الداخلي	75
الشكل (II-4)	هيكل قياس الأداء	88
الشكل (II-5)	عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة	94
الشكل (II-6)	قاعدة التوازن المالي الأدنى	102
الشكل (II-7)	تمويل الأصل الاقتصادي وكيفية توزيع الثروة المولدة عنه	120
الشكل (III-1)	أنواع المعلومة المالية المفصح عنها	144
الشكل (IV-1)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة صناعات الكوابل بسكرة- ENICAB	172
الشكل (IV-2)	تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018 (الأصول) قبل التعديل	223
الشكل (IV-3)	تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة قبل التعديل لسنة 2018 (الخصوم)	223
الشكل (IV-4)	تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018 (الأصول) بعد التعديل	224
الشكل (IV-5)	تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018 (الخصوم) بعد التعديل	224
الشكل (IV-6)	تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019 (الأصول) قبل التعديل	226
الشكل (IV-7)	تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة قبل التعديل لسنة 2019 (الخصوم)	226

227	تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة بعد التعديل لسنة 2019 (الأصول)	الشكل (IV-8)
227	تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة بعد التعديل لسنة 2019 (الخصوم)	الشكل (IV-9)
229	تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020 (الأصول) قبل التعديل	الشكل (IV-10)
229	تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020 (الخصوم) قبل التعديل	الشكل (IV-11)
230	تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020 (الأصول) بعد التعديل	الشكل (IV-12)
230	تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020 (الخصوم) بعد التعديل	الشكل (IV-13)
239	التغير في القيمة الاقتصادية المضافة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للفترة 2018-2020	الشكل (IV-14)
240	التغير في الفائض الإجمالي للاستغلال بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للفترة 2018-2020	الشكل (IV-15)
241	التغير في النتيجة العملياتية بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للفترة 2018-2020	الشكل (IV-16)
241	التغير في النتيجة الصافية بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للفترة 2018-2020	الشكل (IV-17)

الرقم	العنوان	الصفحة
الملحق 01	قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB لسنة 2018 (جانب الأصول)	262
الملحق 02	قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB لسنة 2018 (جانب الخصوم)	263
الملحق 03	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة ENICAB لسنة 2018	264
الملحق 04	قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB لسنة 2019 (جانب الأصول)	266
الملحق 05	قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB لسنة 2019 (جانب الخصوم)	267
الملحق 06	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة ENICAB لسنة 2019	268
الملحق 07	قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB لسنة 2020 (جانب الأصول)	270
الملحق 08	قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB لسنة 2020 (جانب الخصوم)	271
الملحق 09	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة ENICAB لسنة 2020	272
الملحق 10	المؤشرات العامة لأسعار الاستهلاك للسنوات 2018-2019-2020	274

مقدمة

تعتمد المؤسسات الجزائرية على التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي، هذه الطريقة والتي تعتمد على مبدأ ثبات وحدة النقد في تسجيل الأصول ضمن القوائم المالية؛ هذا ما جعل من التكلفة التاريخية مقياساً غير موضوعي لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار تغيرات الظروف الاقتصادية، ومن هنا بدأ التوجه إلى البحث عن طرق محاسبية جديدة للقياس المحاسبي ولمعالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقاً للظروف السائدة، بما يحقق ملائمة وموثوقية البيانات المالية المنشورة، الأمر الذي حدا بالجهات المهنية المتخصصة إلى إصدار معايير محاسبية تلبي الاحتياجات المستمرة التي تتزامن مع التطور الكبير على الصعيد المالي الدولي والتي شكلت في مضمونها محاسبة القيمة العادلة.

لقد نادى المنظمات المهنية بضرورة تبني القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي لما تقدمه من معلومات صحيحة ودقيقة لأنها تأخذ الظروف الاقتصادية للدولة بعين الاعتبار، وهذا ما سينعكس على مستخدمي المعلومات المالية الذين يتوقعون أن تكون التقارير المالية المنشورة متصفة بالصدق والدقة والموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، والذي يعتمد على مجموعة من المؤشرات التي تتأثر بالظروف الاقتصادية وبالسياسات المحاسبية التي تنتهجها المؤسسة في إعداد القوائم المالية.

حيث يعبر الأداء المالي هو عن الصورة والوضع المالي للمؤسسة في فترة زمنية محددة، ولهذا يحاول مستخدمو القوائم المالية تقييم أداء المؤسسة باستعمال مجموعة من المؤشرات المالية مثل النسب المالية وذلك لمعرفة وقياس الأداء المالي الحالي للمؤسسة وكذا توقع الأداء المستقبلي لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

ونتيجة لاستخدام القيمة العادلة في التقييم والقياس المحاسبي ستتأثر المعلومات المالية المحتواة في القوائم المالية وهذا ما سينعكس على مؤشرات الأداء المالي والتي يعتمد على هذه المعلومات ومنه ستتأثر على مستخدمي القوائم المالية، الذين يتوقعون أن تكون المؤشرات المالية المنشورة والمفصح عنها دقيقة وموضوعية وتعبر عن الوضع المالي (الأداء المالي) الحقيقي للمؤسسة. وبالنسبة للجزائر فقد اعتمد النظام المحاسبي المالي التكلفة التاريخية مع تعديلها بأسس أخرى عند الضرورة مثل القيمة المحينة أو قيمة الانجاز أو القيمة العادلة أو ما اصطلح بتسميتها بالقيمة الحقيقية إلا أن المؤسسات لا تزال تعتمد على التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي.

I. إشكالية الدراسة:

في ظل قصور تطبيق مفهوم منهج الكلفة التاريخية نتيجة ظاهرة التغير بالأسعار التي تؤدي إلى قصور فائدة المعلومات التي تقدمها التقارير المالية والتي لا تستطيع توفير المؤشرات المالية التي تعبر عن المركز المالي ونتيجة الأعمال. حيث يؤثر استخدام القيمة

العادلة في مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية والتي تمثل مفهوما جوهريا مهما فهي المرآة العاكسة لأنشطة المؤسسة وانجازاتها وبيان نتائج النشاط الذي تمارسه المؤسسة ويحدد مستوى إنجازها ومدى استغلالها لمواردها وإمكانياتها ويحدد قدرة وقابلية المؤسسة على تحقيق أهدافها. وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

كيف ينعكس تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

1. هل يؤثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات التوازن المالي في مؤسسة صناعات الكوابل -بسكرة؟

2. هل يؤثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات السيولة واليسر المالي المالي في مؤسسة صناعات الكوابل -بسكرة ؟

3. هل يؤثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات المردودية المالي في مؤسسة صناعات الكوابل -بسكرة ؟

II. فرضيات الدراسة:

بغرض الإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بالاستعانة بالفرضية الرئيسية التالية:

هناك انعكاس لتطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

كما وضعنا مجموعة من الفرضيات الفرعية المبدئية وهي:

1. لا توجد أثر لتطبيق القيمة العادلة على مؤشرات التوازن المالي (مؤشرات ذات طبيعة محاسبية) المالي في مؤسسة صناعات الكوابل -بسكرة.

2. لا توجد أثر لتطبيق القيمة العادلة على مؤشرات السيولة واليسر المالي (مؤشرات ذات طبيعة محاسبية) المالي في مؤسسة صناعات الكوابل -بسكرة.

3. لا توجد أثر لتطبيق القيمة العادلة على مؤشرات المردودية (مؤشرات ذات طبيعة محاسبية) المالي في مؤسسة صناعات الكوابل -بسكرة.

III. أهمية الدراسة:

- التعرف على أهم مشاكل وعيوب تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية؛
- معرفة مدى قدرة البيئة الجزائرية على تطبيق مفهوم القيمة العادلة؛
- التعرف على مختلف الإشكاليات والمعوقات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة؛
- الوصول إلى كيفية قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؛
- معرفة أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في قياس الأداء المالي؛
- معرف الأثر والانعكاسات يحدثها تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي.

IV. أهداف الدراسة:

الهدف الأساسي للبحث هو دراسة استخدام القيمة العادلة وانعكاسات ذلك على مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، ويمكن اشتقاق الأهداف الفرعية للبحث:

- التعرف على مفهوم وأهداف القيمة العادلة وآليات تطبيقها استنادا إلى المعايير الدولية.
- التعريف بمحاسبة القيمة العادلة كمصطلح حديث في البيئة المحاسبية والمالية الجزائرية.
- تحديد أهمية استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي.
- بيان الخصائص التي يمكن أن تضيفها القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية ومدى تأثيرها في مؤشرات الأداء المالي.

V. حدود الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB بسكرة، في حين تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في الفترة الزمنية 2018-2020 التي يتم فيها دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة في الجانب التطبيقي، حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة كل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة سالفة الذكر غير أنها اقتصرت على قائمتي المركز المالي (الميزانية) والدخل (جدول حساب النتائج) لأن المؤسسة محل الدراسة تحفظت على باقي القوائم.

VI. منهج الدراسة:

بهدف الاستجابة لمتطلبات الدراسة، سيتم الاستعانة بالمنهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية حسب الحاجة، حيث سنعتمد على المنهج الوصفي عند عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع على مستوى الجزء النظري من هذه الدراسة بالاعتماد على الكتب والدوريات والمجلات والمقالات العربية والأجنبية من أجل عرض ما هو متوفر من معلومات حول محاسبة القيمة العادلة وانعكاسات تطبيقها على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

بالإضافة إلى اعتماد أسلوب دراسة حالة الذي يمكن من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده، ومحاولة تجسيد الجانب النظري على بيانات مؤسسة صناعة الكوابل- بسكرة من أجل الإجابة على إشكالية الموضوع محل الدراسة بالاستعانة ببرنامج EXCEL.

VII. الدراسات السابقة:

1. دراسة فارس بن يدير أطروحة دكتوراه سنة 2015 بعنوان: "واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية- دراسة ميدانية لفئة من المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية وفئة الأكاديميين والمهنيين المحاسبين": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية

الجزائرية وهذا من خلال عدة جوانب، أولا التعرف على مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة لمحاسبة القيمة العادلة، أما ثانيا دراسة مدى أهمية تبني النظام المحاسبي المالي لنموذج القيمة العادلة، وعلاقة هذه الأخيرة بتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهذا ثالثا، ورابعا وأخيرا محاولة الإجابة على مدى توفير البيئة المحاسبية الجزائرية الأرضية المناسبة والملائمة لتطبيق القيمة العادلة، تم استخدام الاستبيان كأداة للبحث في الدراسة الميدانية، وقد اعتمد في تحليل بيانات الاستبيانات على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة تطبق نموذج القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي، وأيضا أن هناك دور هام لتبني النظام المحاسبي المالي (SCF) لنموذج القيمة العادلة للقياس المحاسبي وكذا الإفصاح بموجبها، بالإضافة إلى أن لتطبيق القيمة العادلة أثر إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعظيم الخصائص النوعية لتلك المعلومات.

2. دراسة حمدي فلة أطروحة دكتوراه سنة 2016 بعنوان: "تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الكوابل-بسكرة":

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة استخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وتأثيرها

المؤشرات المالية التي بها يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، بشكل يغطي مختلف

محاولين إبراز هذا التأثير وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، فاستخدام محاسبة القيمة

هو أكثر ملائمة لمعرفة الأداء المالي للمؤسسة، والمعلومات التي يستند عليها لحساب المؤشرات المالية

تكون أكثر مصداقية ومعبرة عن الواقع إن هي أعدت وفقا للقيمة العادلة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن لاستخدام نموذج القيمة العادلة تأثير إيجابي؛ وهذا من خلال توفير مؤشرات مالية أكثر ملائمة وذات مصداقية عند عملية اتخاذ القرارات، كما وتزود مستخدمي البيانات المالية بمؤشرات تساعد في تقييم الأداء المالي، غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني؛ فتطبيق التقييم بالقيمة العادلة يفضل توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، إلا أن الواقع العملي في الجزائر يبين وجود تضارب في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد وعدم تمتعها بالمصداقية والشفافية ناهيك عن عدم توفرها أحيانا.

3. دراسة سعيداني محمد السعيد أطروحة دكتوراه سنة 2017 بعنوان: "الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وأثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ

القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة ميدانية-": تناولت الدراسة أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل توجه معظم المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية نحو تطبيق القيمة العادلة من خلال المعايير التي تصدرها، وتبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي.

حيث قام الباحث بالاعتماد على الاستبيان لجمع المعلومات الضرورية اللازمة لإتمام الدراسة وشملت عينة الدراسة المحاسبون الماليون في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، المدققون الخارجيون، والمستثمرون، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

خلصت الدراسة إلى أن تطبيق القيمة العادلة كبديل محاسبي يحقق الغايات والأهداف المرجوة من عمليتي القياس والافصاح المحاسبي، ويؤثر بشكل ايجابي على جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال الخصائص النوعية التي تسهم تطبيق القيمة العادلة في توفيرها للمعلومات المحاسبية.

4. دراسة مريم باي أطروحة دكتوراه سنة 2018 بعنوان: "أثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية تحليلية بشركة توزيع الكهرباء والغاز شرق": هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أثر القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز شرق، وبتبني المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة بالاعتماد على الاستبيان كأداة للدراسة في الجانب التطبيقي بالإضافة إلى تحليل تأثير القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي المؤسسة فيما لو تم تطبيق أساس القيمة العادلة خلال خمس سنوات الأخيرة الماضية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن محاسبة القيمة العادلة تساهم في تحسين جودة القوائم المالية، كما تساهم في تحسين جودة مؤشرات الأداء المالي.

5. دراسة توفيق عتيق أطروحة دكتوراه سنة 2020 بعنوان: " أثر القيمة العادلة في إنتاج معلومات ذات قيمة دراسة ميدانية": هدفت الدراسة إلى تقييم أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عبر تقدير تأثير محاسبة القيمة العادلة على مختلف خصائص المعلومات المالية، اعتمدت الدراسة على الاستبيان الذي وجه إلى العاملين بالمجال المالي والمحاسبي في الجزائر، وقدت توصلت الدراسة إلى أن استخدام القيمة العادلة يساهم في إنتاج معلومات مالية ذات فائدة وقيمة لمتخذي القرار من خلال عملها على تعزيز الخصائص النوعية (المتمثلة أساسا في التمثيل الصادق والملائمة) للمعلومات المالية الجيدة، كما يساهم تطبيقها في تعزيز جودة المعلومات المالية من خلال تدعيم الخصائص المعززة (القابلية للمقارنة، التحقق والفهم).

الدراسات الأجنبية:

6. دراسة (Christensen & Nikolaev-2013) بعنوان:

"Does Fair Value Accounting Financial Assets Pass The Market Test? "

هل اجتازت معالجة القيمة العادلة للأصول المالية اختبار السوق": هدف هذه الدراسة إلى توضيح ظروف تطبيق محاسبة القيمة العادلة كبديل لنموذج التكلفة التاريخية، بحيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها : أن تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية مثل المباني والمعدات تكون أقل كفاءة لمتخذي القرارات إذا ما قورنت بالتكلفة التاريخية، وأن معايير الإبلاغ المالي (IFRS) قدمت ميزة لم تقدمها المعايير التي سبقتها حيث أتاحت للشركات المجال للاختيار بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة بالنسبة للأصول غير المالية، مع الالتزام بالثبات في الإفصاح عن السياسة المحاسبية المستخدمة.

7. دراسة (Liao-2013) بعنوان:

"The Impact of Fair-value-accounting on the Relevance of Capital Adequacy Ratios: Evidence from Taiwan"

"تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة نسب كفاية رأس المال": هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر محاسبة القيمة العادلة على ملائمة نسب كفاية رأس المال من خلال أخذ دليل من تايوان. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام بيانات البنوك في تايوان وللفترة من سنة 2004 لغاية سنة 2010. وبعد تحليل بيانات الدراسة المعتمدة توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن محاسبة القيمة العادلة تؤثر على ملائمة نسب كفاية رأس المال في بنوك تايوان محل الدراسة.

8. دراسة (Rfaah-2014) بعنوان:

"The Impac of Fair Value Application for Financaill Instruments on Financaill Stocks Returns: Empiricaal Study on Emerging Amman Stock Exchange "

"أثر تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم المالية": هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم المالية في بورصة عمان للأوراق المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على بيانات عينة من البنوك المسجلة في سوق عمان والبالغ عددها (10) بنوك وللفترة بين 2008 ولغاية 2012، وبعد تحليل بيانات البنوك محل الدراسة واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها وجود تأثير دال إحصائياً لتطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم للبنوك المسجلة في بورصة عمان للأوراق المالية.

- التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية يلاحظ أن أغلبها تناولت متغير من متغيرات الدراسة الحالية على الأقل، ونلاحظ نجد أن معظم الدراسات السابقة في

الجانب الميداني اعتمدت نفس الوسيلة المستخدمة في الدراسة الميدانية حيث تم اعتمدت اغلب الدراسات على استخدام الاستبيان للوصول إلى النتائج.

لعل ابرز ما يجعل هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة هو محل الدراسة والمتمثل في البلد حيث نجد أن الدراسات السابقة والتي تتشابه مع هذه الدراسة من حيث الهدف جميعها دراسات طبقت خارج الجزائر، أما الدراسات السابقة المحلية والتي تناولت تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تتطرق لكل مؤشرات الأداء المالي.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على تأثير القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي (النسب المالية)، وكذا محاولة المقارنة بين المؤشرات قبل وبعد تطبيق القيمة العادلة، بحيث سيتم محاولة البحث عن أسلوب قياس المناسب الذي يمكن من قياس القيمة العادلة بعيدا عن الأسواق المالية، وذلك انطلاقا من أهم انتقاد وجه لأسلوب التكلفة التاريخية ألا وهو فرض ثبات وحدة النقد وعدم أخذ تغيرات وحدة النقد بعين الاعتبار عن القياس.

VIII. هيكل الدراسة:

قصد الإلمام بأهم الجوانب الأساسية لموضوع الدراسة وتحليل الإشكالية المطروحة والإجابة على التساؤلات التي تضمنتها وأخذ الفرضيات بعين الاعتبار، ارتأينا إلى تقسيم وهيكل الدراسة إلى أربعة فصول، الفصل الأول خاص بالإطار النظري للقيمة العادلة والثاني بالأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، أما الفصل الثالث فسيتناول العلاقة بين استخدام القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي والفصل الرابع فسيكون خاص بدراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل-بسكرة.

الفصل الأول
عموميات حول القيمة
المالية

تمهيد:

ظهرت القيمة العادلة في المحاسبة كأساس للقياس المحاسبي بعد ظهور عيوب كثيرة للمبادئ الأخرى منها التكلفة التاريخية، وتعتبر طريقة التقييم بالقيمة العادلة وليدة الأزمات والفكر المحاسبي الحديث، حيث توجهت معظم الهيئات المهنية المشرعة للمعايير المحاسبية عامة ومجلس المعايير المحاسبية الدولية خاصة إلى البحث عن طرق محاسبية للقياس تولد معلومات مالية أكثر موثوقية وتعبر عن الواقع الاقتصادي بأحسن صورة وفي ظل ظروف البيئة الاقتصادي الحالية التي يتميز بعدم الثبات ظهر أسلوب القيمة العادلة، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية العديد من المعايير المحاسبية الخاصة بالقياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة وذلك من أجل الخروج بقوائم مالية ذات معلومات مالية أكثر مصداقية وموثوقية وأقرب تمثيلاً للواقع الاقتصادي. ومن أجل التعمق أكثر في مفهوم القيمة العادلة سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالقيمة العادلة والمعايير المحاسبية الدولية المرتبطة بها، إضافة إلى ذلك إلقاء نظرة لما جاء في النظام المحاسبي المالي الجزائري فيما يخص القيمة العادلة، وذلك من خلال المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول القيمة العادلة

المبحث الثاني: القيمة العادلة بين معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF

المبحث الثالث: القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة.

المبحث الأول: مفاهيم حول القيمة العادلة

يعد مفهوم القيمة العادلة أحد المفاهيم التي تضمنتها مدرسة القيمة الجارية في القياس المحاسبي، والتي ظهرت من أجل مواجهة القصور في التكلفة التاريخية والتي لم تستطيع أن تعبر عن المركز المالي في الوحدات الاقتصادية بشكل يكون ملائم، فالتغيرات التي تحصل في عالم الأعمال والتي تضم توسعات كبيرة في الاستثمارات، قد انعكس على الوظيفة التي تقوم بها المحاسبة في الفترات السابقة، والتي أصبح من الواجب عليها تعريف المستثمرين وحملة الأسهم بالمركز الحالي الحقيقي المؤسسة، من أجل معرفة ما حل بأموالهم التي استثمروها والمتمثلة بقيمة الأصول، وهذه الدراسة لا تقوم المحاسبة التقليدية بتقديمها لهم، وإنما يتم ذلك من خلال القيمة السوقية الحالية للأصول، وهذه القيم هي التي سوف تعرفهم بالظروف البيئية الحقيقية المؤسسة.

المطلب الأول: التكلفة التاريخية ومبررات التوجه نحو القيمة العادلة:

يعتبر أسلوب التكلفة التاريخية أحد أهم أساليب القياس المحاسبي التي تستعمل لتسجيل الأحداث الاقتصادية في الدفاتر والسجلات المحاسبية، وذلك لكون هذا المنهج يتطلب المحاسبة عن أغلب الأصول والخصوم وحتى التقرير عنها على أساس القيم الأصلية لحظة وقوع عملية التبادل وبالتالي فهو يوفر معلومات موضوعية ويمكن التحقق منها وتكون درجة الدقة والموثوقية فيها كبيرة، على اعتبار أنها تقوم على أساس وقائع اقتصادية حدثت فعلاً تكون موثقة ومؤيدة بمستندات ثبوتية.

فأسلوب التكلفة التاريخية يعتمد على التكلفة الدفترية التي تبقى ثابتة رغم التغيرات التي يمكن أن تحدث داخل المؤسسة كتوسيع النشاط أو ارتفاع قيمة العقارات وغيرها، فهي تهمل النمو والوقائع التي حدثت في المؤسسة أو المتوقع أن تحدث في المستقبل، كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الحالة الفنية للأصول (مثل قابلية استعمال الأصل بعد اهتلاكه) (الحنوي، 2001، صفحة 75).

لكن يزال منهج التكلفة التاريخية أحد المبادئ المحاسبية التي تتمسك بها النظرية المحاسبية في القياس المحاسبي، ومن ثم كأساس لتسجيل وتقويم عناصر الأصول والخصوم (معراج و حديدي، 2011).

كونها تتسم بالسهولة والموضوعية، وهي بعيدة عن التقدير الشخصي، ويقدم المدافعون عنها مجموعة من الحجج منها (خضر، 2010، صفحة 154):

- التكلفة التاريخية ملائمة لصنع القرارات الاقتصادية؛
- أن التكلفة التاريخية تمثل القيمة الحقيقية وقت الحصول على الأصل؛
- أن التكلفة التاريخية أقل عرضة للتحريف والتغيير من التكلفة الحالية أو سعر البيع؛

الفصل الأول: عموميات حول القيمة العادلة

- العمليات التي وقعت عند امتلاك الأصل أو نشؤ الالتزام أكثر موثوقية لوجود مستندات تؤيد وقوع تلك العمليات؛
- منهج التكلفة التاريخية يتلاءم مع الإطار الفكري للمحاسبة بما يشتمل عليه من مبادئ وفروض محاسبية مقبولة قبولا عاما، وخاصة فرض الموضوعية الذي يتيح إمكانية التحقق من صحة البيانات المحاسبية المثبتة في السجلات؛
- الابتعاد عن التقديرات الشخصية والتحيز عند القيام بعملية القياس؛

بالرغم من أن التكلفة التاريخية تعتبر أهم المبادئ المحاسبية المعمول بها في معظم الدول، ورغم ما توفره من مزايا مثل موضوعية القياس المحاسبي نظرا لأنها تعتمد على أحداث اقتصادية تمت فعلا، بالإضافة إلى زيادة الثقة في البيانات المحاسبية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، إلا أنها تحتوي على مجموعة من نقاط الضعف والقصور في القياس المحاسبي لعل أهمها هو تجاهلها لتقلبات الأسعار والزيادات الناتجة عن التضخم الذي أصبح ظاهرة تعاني منها كل الاقتصاديات.

من هنا بدأت الانتقادات الموجهة لمنهج التكلفة التاريخية، حيث أن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير الظروف في الحالات المختلفة (حديدي، 2017، صفحة 180)، فاستخدام التكلفة التاريخية يحول دون إمكانية إجراء مقارنة سليمة، هذا وبعد كثرة الانتقادات التي وجهها مستخدمو القوائم المالية لأسلوب التكلفة التاريخية بسبب ضعف المعلومات المعدة على أساسه، بدأ التوجه نحو استخدام أساليب بديلة مثل القيمة العادلة.

فالتخلي عن أسلوب التكلفة التاريخية والتوجه نحو استخدام القيمة العادلة كان نتيجة تراكم مجموعة من الأسباب، أهمها:

- إن المحاسبة وفق أسلوب التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساسا مناسباً للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها، ومن هنا أصبح من ضروري البحث عن مقاييس أخرى بخلاف أسلوب التكلفة التاريخية حتى ولو اقتضى الأمر التنازل عن الموضوعية بمعناها التقليدي (بالأطرش، 2016-2017)؛
- عجز التكلفة التاريخية عن قياس الأصول غير الملموسة، فأسلوب التكلفة التاريخية يقوم على أساس التحقق والقياس الفعلي للأصل في تاريخ حدوث العملية المالية قبل الاعتراف به، وهذا ما يؤدي إلى تجاهل بعض الأصول خاصة المعنوية (مثل شهرة المحل)، والتي يتم قياس قيمتها بالاعتماد على التقديرات والدراسات التنبؤية، فهذه القيمة تحتاج إلى عملية قياس دورية مستمرة لأن قيمتها معرضة للزيادة أو النقصان (Nelson, 1996, p. 165)

- أسلوب التكلفة التاريخية يقوم على فرض ثبات وحدة النقد، ولكن في فترات التضخم تتغير قيمة وحدة القياس النقدي، مما يؤثر على مصداقية المعلومات المالية المعدة وفقا له والمحتواة في القوائم المالية (بالأطرش، 2016-2017، صفحة 07)؛
 - استخدام أسلوب التكلفة التاريخية يؤدي إلى الإخلال بمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات، فمقابلة الإيرادات التي تمثل القيمة الجارية (انتقال الإيرادات يكون بمجرد الإنفاق أو نقل ملكية الأصل للمؤسسة حتى لو كان ذلك في المستقبل) مع المصروفات المقاسة على أساس التكلفة التاريخية، يؤدي إلى عدم التجانس، وذلك بسبب اختلاف الفترات التي تحملت فيها المؤسسة النفقات وحصولها على الإيرادات، وهذا ما ينتج عنه عدم دقة نتائج التسجيل المقارنة (Nelson, 1996, p. 166) ؛
 - إن تطبيق القيمة العادلة يسمح للمؤسسات بامتلاك قوائم مالية أكثر ملاءمة لاحتياجات المستثمرين، في حين أن مبادئ التكلفة التاريخية والحذر وغيرها من مبادئ المحاسبة التقليدية لا تسمح للمؤسسة بعكس واقعها الاقتصادي ومتابعة تطورات السوق المالية (بالأطرش، 2016-2017، صفحة 08)؛
 - إن محاسبة القيمة العادلة لا تتناول فقط تسجيل اقتناء الموجودات بل تبحث في ابعدها من ذلك وهي المخاطر المالية الناتجة عن الاحتفاظ بها وهي خطر اقتصادية ناشئة عن التقلبات في القيمة السوقية؛
- كما أن التقويم على أساس القيمة العادلة يعتبر مؤشرا أفضل لأداء المؤسسات الاقتصادية لأنه يعكس تحركات قيمة الاستثمارات التي تحت سيطرتها وبالتالي فهي توفر أسلوبا أكثر موضوعية لقياس أثرها على القرارات المتعلقة بشراء الاستثمارات أو التخلص منها خلال الفترة (العابي و كامل، 2014).

المطلب الثاني: أصول وتطور القيمة العادلة في النظرية المحاسبية

في فجر القرن الحادي والعشرين، كان مظهر حساب القيمة العادلة في كثير من الأحيان قدم على سبيل الابتكار، بعد القيمة العادلة لم يخترع مؤخرا والمفهوم كان لديه بعض شرعية كوسيلة للمحاسبة قيم الأصول في الماضي ولكن تم استبداله دائما بحساب التكلفة التاريخية أو تم دمجها في ممارسات القياس المختلط. يمكن تقسيم الأنظمة إلى ثلاث مراحل هي:

1. القيم السوقية وظهور القيمة العادلة ما بين 1850-1970:

وعلى الرغم من أن تعريف ومبادئ قياس القيمة العادلة لم تكن رسمية حتى عام 2006، إلا أنه يمكن إرجاع التطبيق المبكر لمفهوم القيمة العادلة إلى القرن الخامس عشر، عندما

بدأ استخدام "القيمة السوقية" في الحسابات، خلال هذه الفترة تم الاعتراف بمكاسب الزيادات في قيم مخزونات المواد الخام ونصف المصنعة بإجمالي القيمة السوقية، وقد حدثت إشارة إلى القيمة السوقية بدلا من التكلفة في الدفاتر بين القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر (Haiping, 2012, p. 10). فيما يلي سيتم يتم تغطية موقف وتطور القيمة العادلة في المملكة المتحدة بشكل منفصل عن ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية.

1.1 تطور القيمة العادلة في المملكة المتحدة: ص 11-12

اعتبر القرن التاسع عشر (19) بأنه الفترة التي كان فيها تغيير التركيز من حفظ السجلات إلى التقارير المالية، وهو التغيير الذي وصفه بأنه قفزة إلى الأمام، و الانتقال إلى ما وصف بـ "الرأسمالية المالية" (Capitalism Financial)، والذي اتسم بالأهمية المتزايدة للشركات الكبيرة (خاصة السكك الحديدية) مع متطلبات رأس المال الثقيل الممول من قبل المستثمرين الخارجيين من خلال سوق رأس المال، (أي أن البيانات المالية كانت مطلوبة على نطاق غير مسبوق).

(Edward, 1989, pp. 11-12)

انصب تركيز المحاسبة في ذلك الوقت على كيفية تقييم الأصول وكيفية تحديد الدخل منها، حيث ظهر هناك نظامان أساسيان روجت لهما اللوائح واستخدما في الممارسة العملية هما طريقة "الحساب الفردي" وطريقة "الحساب المزدوج".

فمن خلال طريقة "الحساب الفردي" أو "طريقة المخزون" تم تسعير الأصول الثابتة كما لو كانت بضائع غير مبيعة، و تم إعادة تقييم الأصول في نهاية كل فترة محاسبية كما تم تعريف الربح على أنه التغير في قيمة الأصول الصافية بين نقطتين في الوقت المناسب، في هذه كان انخفاض قيمة الاستهلاك خيارا، وحقيقة أنه لم يتم التمييز بين الإيرادات والنفقات الرأسمالية وصفت بأنها المصدر الرئيسي للخطأ المحاسبي في القرن التاسع عشر. (Richar, 1995, p. 15)

هذه الطريقة كانت مدعومة بالقانون التجاري "لنابليون" عام 1807 الذي تطلب إعداد "مخزون" سنوي من الأصول والخصوم لحماية الدائنين، وقد تم استخدامه على نطاق واسع في جميع أنحاء أوروبا (Peter, 2007, pp. 3-8).

وفي المملكة المتحدة، أصبح التشريع في هذا المجال ضروريا لأنه أضى هناك مصلحة عامة في أنشطة الشركات، حيث ظهرت ضرورة التأكيد على ميزانية عمومية "كاملة وعادلة" وذلك تماشيا مع قوانين الشركات المساهمة لعامي 1844 و 1856 والتي تطلبت "الرؤية الحقيقية والصحيحة" لأوضاع الشركة والتي يتم الكشف عنها من خلال تقييم الأصول بأسعار حديثة (تحديدا بأسعار البيع في سياق العمل المعتاد)، استند هذا إلى فكرة أن القيم المدرجة في الميزانية العمومية يجب

أن تكون مؤشرا على القدرة على الاستمرار في العمل وسداد الديون المستحقة.
(Omiros & Jack, 2011, pp. 311-323)

بموجب طريقة "الحساب المزدوج"، تم تسجيل التكاليف التاريخية للأصول الثابتة في حساب النفقات الرأسمالية وتم تحديد الدخل على أنه الزيادة في الإيرادات على النفقات، بموجب هذا النظام الذي تطلبه قانون تنظيم السكك الحديدية لعام 1868، والذي في الواقع تجنب مسألة التقييم، وقد قدمت شركات الخدمات العامة تقريرين: الميزانية العامة وحساب النفقات الرأسمالية، كما قدم القانون إرشادات حول ما ينبغي أن تتضمنه البيانات المالية كحد أدنى، ووضع الأساس للتوحيد للمرة الأولى، ولكن لم يتم إدخال الأشكال الإلزامية إلا في قانون الشركات لعام 1981 وفقا لتوجيهات الاتحاد الأوروبي، وبشكل أكثر أهمية (Omiros & Jack, 2011, pp. 311-323).

وقد حدد القانون مبدأ "النظرة الحقيقية والعادلة"، كأحد جوانب الأخلاقية -الشيء الصحيح الذي ينبغي فعله- للبيانات المالية، ونتيجة لذلك، تم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بمرونة كبيرة عند إعداد الميزانية.

إن استخدام القيم الحالية في شكل قيم سوقية أو صافي قيم قابلة للتحقيق أمر فرضته اللوائح المبررة أساسا من خلال الاهتمام بحماية الدائنين، ومع ذلك فمن الواضح أن محاسبة التكاليف كانت واسعة الانتشار، إنها سقطت بسهولة من نظام حفظ الدفاتر المزدوج .

في عام 1952، أعلن معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا أن التكلفة التاريخية يجب أن تظل هي الأساس الذي يجب أن تعد عليه الحسابات السنوية (ICAEW، 1952)، مما يشير إلى أنه على الرغم من الحرية التنظيمية وممارسات القرن التاسع عشر، إلا أنتم إلزام الشركات بإعداد الحسابات بأكملها على أساس التكلفة التاريخية.

2.1 ظهور القيمة العادلة في الولايات المتحدة الأمريكية:

يرجع أصل مصطلح "القيمة العادلة" إلى قضية المحكمة العليا الأمريكية لعام 1898 والتي اعتبر فيها أن الصناعات الخاضعة للرقابة يحق لها الحصول على "عائد عادل" على "القيمة العادلة" المؤسسة (Thomas, 2008, pp. 93-96) ، ونتيجة للقبول القضائي للقيم الحالية، تم استخدام ممارسة قياس القيمة السوقية للأصول في التقارير المالية من قبل شركات المرافق الأمريكية في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي.

ومن المثير للاهتمام، أن المحكمة بعد مرور 46 عاما (عام 1944)، رفضت مبدأ القيمة العادلة وذلك بحجة أن القيمة العادلة لا يمكن أن تكون أساسا لتنظيم الأسعار إذا تم اعتبارها تعني القيمة السوقية، لأن القيمة السوقية لأي شركة أو لأسهمها

العادية تعتمد على أرباحها أو أرباحها المتوقعة، والتي كانت تعتمد في المقابل على المعدلات التي سمحت بها. (Thomas, 2008, p. 315) في أعقاب الكساد الكبير 1929، كان هناك تحرك عام نحو محاسبة أكثر تحفظاً، وشمل ذلك الابتعاد عن استخدام "القيم الحالية" (تقديرات أسعار السوق الحالية) أو "القيم المقدرة" (القيمة الحالية للأرباح المتوقعة) للأصول طويلة الأجل مثل الأصول الثابتة غير الملموسة.

وبعد ذلك تم الاعتماد على محاسبة التكلفة التاريخية في الممارسة العملية بشكل عام لأنها لا تتعارض مع أنظمة حفظ الدفاتر والسجلات، وقامت هيئة الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية بحظر وبشكل فعال أي أساس آخر للمحاسبة غير التكلفة التاريخية، وذلك عن طريق إصدار قرارات رسمية ترفض تقييم الأصول بقيم تزيد عن تكلفتها.

قبل عام 1938، كانت البنوك وغيرها المؤسسات المالية مطالبة بالإبلاغ عن قروضها ومقتنياتها غير الرسمية في قيم السوق، خلال فترة الركود الاقتصادي، فإن القيم السوقية لهذه الأصول لها إسقاط، كان على البنوك تدوين ممتلكاتها والإبلاغ عن الخسائر وتقليل خسائرها رأس المال، من أجل الحفاظ على الحد الأدنى المطلوب قانوناً لنسبة كفاية رأس المال، وكان على البنوك تقليص قروضها؛ هذا الفعل أثر سلباً على الأنشطة التجارية وكثفت الأزمة الاقتصادية، وفي وقت لاحق، تم استبدال طريقة القيمة السوقية للتقييم في صناعة التمويل بطريقة التكلفة التاريخية. (Barlev & Haddad, 2003, p. 394)

وفي عام 1949، أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين سلسلة من المقالات حول إيرادات الأعمال، والتي حملت عنوان "خمس دراسات حول إيرادات الأعمال"، تناولت أساساً أوجه القصور في محاسبة التكلفة التاريخية في عالم متغير الأسعار، وركزت المساهمات التي كتبها الاقتصاديون بشكل رئيسي على مشكلة التضخم.

(Omios & Jack, 2011, p. 316)

وكانت الفكرة الرئيسية من محاسبة القيمة السوقية في تلك الفترة هي استخدام قيم السوق الحالية، مع تعديلها لتلائم التغيرات في القوة الشرائية العامة، لتعكس قيمة الأصول والخصوم، وكان هناك تأكيد على "موضوعية" قيم السوق لأنها كانت معاصرة.

غير أنه لم يكن هناك إجماع أو فهم مشترك لتعريف قيم السوق، والتي ربما أعاققت الانتقال إلى قبولها، فقد حددت القيمة السوقية كسعر خروج بمعنى سعر البيع أو صافي السعر الممكن تحقيقه.

ذكرت لجنة جمعية المحاسبة الأمريكية، أنه يجب ألا يكون هناك خروج على أساس التكلفة لتعكس أصول الشركة. في هذه المرحلة، تم الإشارة إلى القيمة

العادلة في (ARB 43) إعادة صياغة ومراجعة نشرات البحوث المحاسبية، وذلك في الفصل الخاص بإعادة التنظيم أو إعادة تعديل الشركات، سمحت لجنة الإجراءات المحاسبية للشركات في هذه الحالات بإعادة تعديل أصولها إلى قيمتها العادلة، على الرغم من عدم تقديم تعريف للقيمة العادلة. (Omros & Jack, 2011, p. 316)

استمر النقاش حول التكلفة التاريخية مقابل القيمة الحالية، وفي عام 1966، خلصت لجنة جمعية المحاسبة الأمريكية في بيان نظرية المحاسبة الأساسية، بعد تقييم إمكانية التحقق من أهميتها، إلى أن التقارير المالية يجب أن تعرض معلومات مستمدة من كلا النموذجين، وذلك لأن: (AAA, 1966)

- تقديم المعلومات التاريخية وحدها يستثني التأثير الكامل للبيئة على الشركة؛
- عرض معلومات التكلفة الحالية وحده يحجب سجل المعاملات السوقية.

لذلك أوصت اللجنة بتقديم كلا النوعين من المعلومات في تقرير متعدد القيم، يظهر فيه نوعان المعلومات في أعمدة متجاورة. وفي عام 1966، أوصت لجنة المحاسبة الأمريكية باستخدام كل من التكلفة التاريخية ومعلومات التكلفة الحالية لإعداد التقارير المالية (AAA, 1966)، ومع ذلك، في الممارسة العملية، كانت التكلفة التاريخية لا تزال تحظى بالصدارة.

2. ظهور القيمة العادلة في عصر التطور التنظيمي والمفاهيمي ما بين 1970-1990:

في عام 1973، قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (الهيئة التي فوضت إليها هيئة الأوراق المالية والبورصة مسؤولية وضع المعايير)، باستبدال مجلس مبادئ المحاسبة (APB) بمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB).

وفي عام 1970، شكل معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز لجنة توجيه المعايير المحاسبية (ASSC) والتي تم إصلاحها باسم لجنة المعايير المحاسبية (ASC) في عام 1976، حيث جلبت هيئات محاسبية أخرى لإعطاء توصياتها شرعية أكبر، في عام 1973 تشكلت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) - وهي منظمة خاصة للأعضاء مقرها لندن -.

لم تنشئ هذه الهيئات معايير محاسبية فحسب، بل قامت أيضا بمناقشة الأسس النظرية للمحاسبة وتنظيمها وإضفاء الطابع الرسمي عليها، وقامت بنشر مستندات "إطارية" لإضفاء الشرعية على عمليات وضع المعايير ومفاهيم التقييم الخاصة بها، وبالنظر إلى هذه النقطة بالذات من خلال ملخصات موجزة عن عمل كل هيئة بدورها (FASB، ASC، IASB) سيتم تحديد التأثيرات التي أدت إلى ظهور القيمة العادلة في الأخير.

1.2 مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، قيم السوق والقيم العادلة:

اعتمد تقرير لجنة ترولود (Trueblood) "أهداف البيانات المالية الصادر في عام 1973"، نهج قرار معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز وركز على التدفقات النقدية المستقبلية؛ وخلصت اللجنة، مثلما فعلت لجنة جمعية المحاسبة الأمريكية (التي أعدت بيان النظرية المحاسبية الأساسية)، إلى أن "أهداف البيانات المالية لا يمكن تحقيقها على أفضل وجه من خلال الاستخدام الحصري لقاعدة تقييم واحدة" (Trueblood Report, 1973).

نظرت لجنة ترولود (Trueblood) في مجموعة واسعة من قواعد التقييم أكثر من لجنة جمعية المحاسبة الأمريكية: التكلفة التاريخية، وقيم الخروج، وتكلفة الاستبدال الحالية، والتدفقات النقدية المخصصة، ونصحت بأن "المجموعة المحددة من قواعد التقييم التي ستستخدم هي مشكلة في التنفيذ"، كما اقترحت اللجنة بشكل مفصل كيف يمكن لكل قاعدة من قواعد التقييم أن تلبى متطلبات المعلومات التي من المحتمل أن تفي بها (Omiros & Jack, 2011, p. 317).

ومع ذلك، فقد سيطرت محاسبة التكلفة التاريخية على التفكير والممارسة واستمرت في كونها النموذج الأساسي للمعايير الأولى الصادرة، وفي سبعينيات القرن الماضي تم الكشف عن نقاط الضعف في محاسبة التكلفة التاريخية عندما واجه واضعو المعايير تحديات الإبلاغ عن وضع الشركة في أوقات التضخم المرتفع.

عام 1979، خلال عملية وضع معايير المحاسبة المالية تسلمت شرعية - من حيث الملاءمة والأداء- من القيم السوقية في بيان معيار المحاسبة المالية (SFAS 33) "التقارير المالية وتغيير الأسعار"، والتي تتطلب كل من التكاليف الحالية وبيانات القوة الشرائية الحالية. (Omiros & Jack, 2011, p. 317)

استند مفهوم "التكلفة الحالية" إلى تكلفة استبدال الأصول الفعلية المحتفظ بها والمستخدم، والمعدلة إلى قيمة الشركة من خلال تطبيق ما كان يسمى "المبلغ القابل للاسترداد" (أعلى صافي القيمة القابلة للتحقيق والقيمة قيد الاستخدام) عندما كان هذا أقل من تكلفة الاستبدال، لكن انخفاض معدل التضخم أدى إلى عدم الاهتمام بالبيانات المعدلة حسب مستوى الأسعار.

في عام 1986، صدر مشروع "التعرض" والذي تلقى استجابة كبيرة لدعم الانسحاب من الطبيعة الإلزامية لبيان المعيار (SFAS 33)، فقد كان هناك فئة قليل تدعوا للاحتفاظ بالمعيار بحجة عودة التضخم، ونتيجة لذلك، في عام قام مجلس معايير المحاسبة المالية بإلغاء المعيار (FAS 33). (Omiros & Jack, 2011)

من الأحداث الهامة التي أثرت على النزوح من التكلفة التاريخية في الولايات المتحدة الأمريكية أزمة الادخار والقروض في أواخر الثمانينات، كشفت الأزمة عن أوجه القصور في التكلفة التاريخية، ونصحت هيئة الأوراق المالية والبورصة مجلس معايير المحاسبة المالية بالدعوة إلى استخدام القيم السوقية لبعض سندات الدين المحتفظ بها كأصول من قبل المؤسسات المالية، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى إصدار بيان المعيار (SFAS 115) "المحاسبة عن بعض الاستثمارات في سندات الدين والأسهم" عام 1993. وبذلك تم إعادة قبول المحاسبة المستندة إلى السوق إلى مبادئ عامة وذلك بسبب الحاجة العملية لإيجاد طريقة لإدراج الأوراق المالية في البيانات المالية بطريقة تعطي تمثيلاً عادلاً للالتزامات التي تتعهد بها أي شركة.

2.2 لجنة المعايير المحاسبية (ASC) والإبلاغ عن تغير الأسعار:

عام 1974، كلف وزير الدولة للتجارة والصناعة في المملكة المتحدة لجنة ساندلاندز (Sandilands) للتضخم بدراسة ما إذا كانت حسابات الشركة يجب أن تسمح بتغييرات الأسعار. في ضوء ذلك، أصدرت لجنة توجيه المعايير المحاسبية (ASSC) بيان الممارسة المحاسبية القياسية (SSAP 7) "محاسبة التغييرات في القوة الشرائية للنقود"، والذي تطلب من الشركات عرض بيانات محاسبة القدرة الشرائية الحالية (CPPA) على أساس تكميلي باستخدام مؤشر أسعار الاستهلاك. (Sandilands Report, 1975)

اقترح تقرير لجنة (Sandilands-1975) تغيير نظام حسابات الشركات من محاسبة التكلفة التاريخية إلى محاسبة التكاليف الحالية، وأن يصبح هذا الأمر إلزامياً لجميع الشركات المدرجة في البورصة وبعض الشركات الأخرى للفترة المحاسبية التي تبد من 24 ديسمبر 1977. (Sandilands Report, 1975)

استند أسلوب محاسبة التكاليف الحالية إلى مفهوم "القيمة مقابل العمل"، حيث تم دمج الأصول والخصوم في الميزانية العمومية وفقاً للقيمة مقابل الأعمال، وهذا يعني أن قيم الحرمان (أي تكلفة الاستبدال أو المبلغ القابل للاسترداد أقل) والأرباح يجب أن تحسب فقط بعد فرض القيمة على الأعمال التجارية لأي أصول مستهلكة في هذه العملية.

بعد نقاش ساخن دام عشر سنوات شاركت فيه كل من الهيئات المهنية، ممثلة في لجنة معايير المحاسبة (ASC) والحكومة، أصدرت لجنة معايير المحاسبة (ASC) بيان الممارسة المحاسبية القياسية (SSAP 16) "محاسبة التكاليف الحالية" في مارس 1980، مع ذلك وبعد النجاح الأولي الذي حققه المعيار، إلا أنه تم سحبه رسمياً في 22 أبريل 1988 بعد تعليقه منذ ماي 1985. (Pong & Whittington, 1996, pp. 30-53)

كان ذلك ناتجاً عن عدة أسباب أهمها الانخفاض المستمر في معدل التضخم، والافتقار إلى الاقتصاد حوافز (مثل عدم السماح بمحاسبة التكاليف الحالية لأغراض الضرائب وتقليل العواقب التنظيمية للإبلاغ عن الأرباح العالية)، وكذلك صعوبة تطبيق المعيار

وفهمه. حيث شكل إلغاء (SSAP 16) تحديا كبيرا لسلطة لجنة معايير المحاسبة (ASC) وقدرتها على تشكيل سياسة متماسكة عندما تتعرض لضغوط من دائرتها الانتخابية، مما أدى في النهاية إلى استبدال لجنة معايير المحاسبة بمجلس المعايير المحاسبية (ASB) عام 1990. (Omriros & Jack, 2011, p. 318)

ظهر اتجاه نحو استخدام أكبر للقيم الحالية التي تؤدي إلى تقييمات تاريخية وحالية مختلطة في التقارير المالية في المملكة المتحدة بعد إلغاء (SSAP 16)، على الرغم من أن معظم شركات المرافق العامة التي تمت خصصتها كانت تستخدم محاسبة التكلفة التاريخية مع إعادة التقييم من حين لآخر في حساباتها الرئيسية، فإنها تفضل الاحتفاظ بمحاسبة التكاليف الحالية لأغراض تنظيمية حيث سمحت لهم بزيادة الرسوم عن طريق الإبلاغ عن انخفاض الدخل مقابل قاعدة أصول أكبر.

في عام 1988، كلف معهد المحاسبين القانونيين في اسكتلندا (ICAS) لجنة الأبحاث التابعة له بالتحقيق في ممارسات إعداد التقارير المالية من قبل الشركات البريطانية الكبرى، هدف الباحثون إلى إعادة هيكلة تقرير الشركة من أجل تحريره من النموذج الذي أصبح تقليديا، وقد وجدوا أن الأصول يتم عرضها في الميزانية العمومية بالتكلفة التاريخية الاستهلاكية، وبمبالغ تمثل إعادة التقييم الحالية ونتائج إعادة التقييم في الفترات السابقة، أي أنه لا يوجد تناسق على الإطلاق في ممارسة التقييم.

وكان الحل هو استخدام "صافي القيمة القابلة للتحقيق" كوسيلة من شأنها أن تستوعب القيمة بشكل شامل ستعكس قيم الأصول الواردة في البيانات المالية المبلغ الذي يمكن بيعه به، إذا تم التخلص منه بطريقة منظمة. وقد ساهم التقرير في تطوير العقلية القائلة بأن القيم الحالية بدلا من التكاليف كانت أشياء أكثر أهمية بالنسبة للأشخاص ليقوموا بها، وقد جادل مؤلفوها عن أساس موحد لقياس المحاسبة، كحل عملي لمشكلة القياس المختلط.

3.2 لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) والقيم العادلة:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في مجال تطبيق القيمة العادلة، فقد ظهر مصطلح القيمة العادلة لأول مرة عام 1975 في الأدبيات المحاسبية للولايات المتحدة الأمريكية، ضمن الفقرة السابعة والعشرين (27) من المعيار المحاسبي الأمريكي رقم FAS12 والذي يتعلق بمحاسبة عقارات التوظيف، كما عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي مصطلح القيمة العادلة لأول مرة في نوفمبر 1976 من خلال إصدار المعيار المحاسبي الأمريكي FAS13 والذي يتعلق بالمحاسبة عن عقود الإيجار. (Obet, 2009, p. 23)

كان لإطار المبادئ الذي نشرته لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في عام 1989 أوجه تشابه مع إطار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، فقد أشارت الفقرات الأولى في الإطار المفاهيمي الذي نشرته (IASB) حتى الفقرة (98) ضمينا إلى نظام القيمة العادلة من خلال منظور المعلومات الخاص بفائدة القرارات وتجسيد التوقعات

المستقبلية في تعريفات الأصول والخصوم، وكذلك ربط الأداء بالتغيرات في صافي الموجودات. (Zeff, 1999)

بعد إصدار الإطار المفاهيمي، عملت (IASB) على افتراض الانتقال إلى القيمة العادلة هو حل لكل مشاكل القياس التي نشأت في معايير مختلفة، ولكن على الرغم من الإبلاغ المكثف عن تطوير (IASB)، لم يتم تعريف القيمة العادلة بأي مفهوم مفصل. تميزت هذه الفترة بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية، والتي أشارت في فقراتها -بصيغة مباشرة أو غير مباشرة- على استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، ومن أهم هذه المعايير: (Omriros & Jack, 2011, p. 319)

- أدرجت لجنة معايير المحاسبة الدولية أولا مفهوم القيمة العادلة في مسودات معيار المحاسبة الدولي 17 (IAS17) "محاسبة الإيجارات" لعام 1977 والذي تم إعادة صياغته عام 1994، في هذا المعيار، لعبت القيمة العادلة دورا في تحديد تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي، وكذلك في تحديد الربح أو الخسارة في معاملات البيع وإعادة التأجير
- المعيار المحاسبي الدولي 16 (IAS16) "المحاسبة على الممتلكات والمنشآت والمعدات" الصادر عام 1982، والذي نص على أنه يمكن استخدام معالجة بديلة في تسجيل الأصول وهي إعادة التقييم، حيث يمكن الحصول على القيمة العادلة للأصول من خلال القيمة السوقية، أو القيمة الاستبدالية.
- المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 (IAS18) "الاعتراف بالإيرادات" الذي تم اعتماده عام 1982، والذي نص على أنه يتم تحديده مبلغ الإيرادات في تبادل الأصول غير النقدية عادة باستخدام القيمة العادلة للأصول المتبادلة.
- في حين أن معيار المحاسبة الدولي 22 "محاسبة دمج الأعمال" الذي تم اعتماده 1983، تضمن أيضا إشارة إلى القيم العادلة.

عندما ظهر مصطلح القيمة العادلة في المعايير المحاسبية، كان قابلا للتبادل مع القيمة السوقية، ولكن على الرغم من التطورات المفاهيمية خلال هذه الفترة، إلا أن التغيرات في الممارسة المحاسبية لم تتغير كثيرا ويبرر ذلك بعدة أسباب مثل التضخم وخطر تدخل الحكومة.

خلال الثمانينات، كانت الممارسات المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم صافي القيمة القابلة للتحقق ولم يكن هناك استخدام لمعايير المحاسبة الدولية IAS في نفس الفترة.

الفصل الأول: عموميات حول القيمة العادلة

في الممارسة العملية، تم استخدام قيم السوق كجزء من نظام القياس المختلط، وخلال هذه الفترة بدأت التكاليف التاريخية تفقد شرعيتها بسبب عجزها عن تصوير الجوانب المؤثرة للواقع الاقتصادي في فترات ارتفاع الأسعار والأزمات المصرفية.

3. القيمة العادلة من عام 1990- الوقت الحالي:

ظهر التحول إلى اعتماد القيمة العادلة كأساس القياس المحاسبي جليا خلال هذه الفترة، من خلال إصدار وتعديل ودمج وكذا إلغاء العديد من المعايير المحاسبية التي كان عددها 41 معيار لتصبح 28 معيارا، نص الكثير من هذه المعايير على تطبيق التقييم بالقيمة العادلة. في عام 1995، صدر معيار المحاسبة الدولي (IAS32) "الأدوات المالية: العرض والإفصاح" والذي تم تعديله عام 1998، فقد أوضح المعيار الحالات التي يمكن ويجب فيها قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة.

في عام 1998 صدر المعيار (IAS39) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" الذي ألغي فيما بعد، تضمن القياس بالقيمة العادلة، وفي عام 2005 تم استبدال أسس القياس المفروضة على المعيار إلى التقييم بالقيم السوقية.

كما عرفت هذه الفترة صدور معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وهي إضافة لمعايير المحاسبة الدولية (IAS) وليست بديلا عنها، حيث أدى نمو الأسواق واتساع حجم الشركات متعددة الجنسيات إلى تبني معايير الإبلاغ المالي (IFRS) عام 2001، وكان صدور المعيار الأول عام 2003، المتعلق بتبني معايير الإبلاغ المالية لأول مرة (IFRS01)، ليعقبه بهد ذلك إصدار 15 معيارا، ليبلغ عددها في الوقت الحالي 16 معيارا، هذه المعايير في مجملها تدعم تطبيق القيمة العادلة. والتي يمكن إيجازها في الجدول التالي:

الجدول رقم (I-1): معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ صدور المعيار
01	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة	2003
02	المدفوعات على أساس الأسهم	2004
03	اندماج الأعمال	2004
04	عقود التأمين	2004
05	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة	2004
06	استكشاف وتقييم الموارد التعدينية	2004
07	الأدوات المالية: الإفصاحات	2005
08	القطاعات التشغيلية	2009
09	الأدوات المالية	2011

الفصل الأول: عموميات حول القيمة العادلة

10	القوائم المالية الموحدة	2011
11	التركيبات المشتركة	2011
12	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى	2011
13	القياس بالقيمة العادلة	2011
14	الحسابات المؤجلة للمنظمات	2014
15	الإيرادات من العقود مع العملاء	2014
16	عقود الإيجار	2016
17	عقود التأمين	2017
18	العرض والإفصاح في القوائم المالية	2024

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS).

فيما يخص معيار الإبلاغ المالي (IFRS17) سري مفعوله ابتداء من سنة 2023 قد حل محل معيار الإبلاغ المالي (IFRS04)، الهدف منه هو زيادة الشفافية وتقليل الاختلافات في المحاسبة عن عقود التأمين من خلال وضعه لنماذج تقييم وقياس موضوعية وتختلف عن ما هو موجود في المعيار (IFRS04).

أما معيار الإبلاغ المالي (IFRS18)* صدر سنة 2024 ليحل محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IAS01) "عرض القوائم المالية"، والذي يسري مفعوله ابتداء من 01 جانفي 2027، الهدف منه هو تحسين جودة التقارير المالية مع التركيز على بيان الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) والملاحظات المرفقة مما يعزز الشفافية والقابلية للمقارنة بين المؤسسات.

* لمزيد من المعلومات أنظر: https://www-ifs-org.translate.goog/issued-standards/list-of-standards/ifrs-18-presentation-and-disclosure-in-financial-statements/?_x_tr_sl=auto&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc#

المطلب الثالث: مفهوم القيمة العادلة

أحدثت القيمة العادلة ثورة محاسبية باعتبارها أحد أهم التغييرات التي أوجدتها المعايير المحاسبية الدولية، فقد غيرت وألغت العديد من المفاهيم المحاسبية التي كانت سائدة قبلاً.

1. تعريف القيمة العادلة:

القيمة العادلة ليست مفهوماً جديداً، ولكن لم يتم إضفاء طابع رسمي على تعريفها حتى أصدر بيان معايير المحاسبة الدولية (SFAS)، في هذا البيان تم تعريف القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

بعد ذلك ظهرت العديد من التعاريف من قبل المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية إلا أنه لم يكن هناك تباين واضح حول تفسير محدد لمفهوم القيمة العادلة، فقد تشابهت أغلب التعاريف في مضمونها.

1.1 تعريف القيمة العادلة في اللغة:

عرفت من خلال الفعل "قيّم" والفعل "عدّل"، حيث يقال قيّم الشيء تقييماً أي قدر قيمته، وعادل بين الشيئين أي وازن بينهما، وعادل الشيء أي سواه وجعله مثله قائماً مقامه، والعدل هو الإنصاف وهو إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه، وهو قيمة الشيء المقدر تقديراً صحيحاً بعيداً عن التحيز أو الخطأ. (مجمع اللغة العربية، 2004)

2.1 تعريف القيمة العادلة في الفكر المحاسبي:

رغم تعدد التعاريف التي تناولت القيمة العادلة إلا أنها كانت تصب في المعنى ذاته، وفيما يلي نستعرض بعض هذه التعاريف:

1.2.1 تعريف القيمة العادلة وفق أهم المنظمات الدولية:

الكثير من المنظمات المهنية الدولية أولت اهتماماً بوضع مفهوم للقيمة العادلة، نذكر منها:

- **تعريف مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية:** كانت أول من وضع مفهوم للقيمة العادلة كان ذلك عام 1959 وذلك لأغراض المحاسبة الضريبية، وقد عرفت على أنها: "السعر الذي يجعل الملكية تتبادل بين مشتري يرغب في الشراء وبائع راغب في البيع حين لا يكون الأول مكره على

- الشراء ولا الثاني مكره على البيع ، ويكون لدى الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية". (خضر، 2010، صفحة 155)
- **تعريف مجلس معايير المحاسبة الأمريكية:** حدد مفهوم القيمة العادلة من خلال أكثر من معيار، فقد عرفت من خلال المعيار FAS 107 بأنها: " السعر الذي يمكن به تبادل أداة مالية في معاملات جارية بين أطراف راغبة بخلاف حالات البيع بالإجبار أو التصفية". وقد جاء في المعيار FAS157 بأنها: " هي السعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة لبيع أصل أو دفعه لتسوية التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس". (FASB، 2006)
- **تعريف لجنة معايير التقييم الدولية:** عرفت في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها كمايلي: " هي مبلغ تقديري يمكن في مقابله تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشتر وبائع راغبين في عقد صفقة وفي ظل سوق محايد بحيث يتوافر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون إكراه على إتمام الصفقة". (صفوان و عبد الكاظم، 2013، الصفحات 165-192)

2.2.1 تعريف القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS):

عرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية القيمة العادلة بأنها: " المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه لاستبدال موجودات (البيع) أو تسوية (دفع) مطلوبات بين طرفين على إطلاع ورغبة وليسوا ذوي مصلحة". (فلوح و هشام، 2011، الصفحات 127-142)

كما عرفت القيمة العادلة في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على أنها "المبلغ الذي يمكن به تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين مستقلين وعالمين بموجب العملية التبادلية وراغبين في المعاملة". (IASB, 2008)

سنحاول من خلال الجدولين التاليين استعراض كل معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي التي تناولت مفهوم القيمة العادلة:

الجدول رقم (I-2): تعريف القيمة العادلة حسب معايير المحاسبة الدولية IAS

رقم المعيار	رقم الفقرة	اسم المعيار	تعريف القيمة العادلة
-------------	------------	-------------	----------------------

الفصل الأول: عموميات حول القيمة العادلة

16	06	محاسبة الممتلكات، التجهيزات، المعدات	القيمة العادلة: هي القيمة التي على أساسها يمكن مبادلة الأصل بين أطراف يتوافر لها المعرفة والرغبة، والتكافؤ في إتمام المبادلة.
17	03	عقود الإيجار (ملغى)	القيمة العادلة: هي المبلغ الذي يمكن مقابله استبدال أصل أو تسوية مطلوب بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية على أساس تجاري بحت.
18	07	الإيرادات (ملغى)	القيمة العادلة: هي عبارة عن القيمة التي يمكن أن يتم على أساسها مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف تتوافر لها الدراية والرغبة في التعامل ومتعادلة في القدرة التفاوضية.
19	07	منافع الموظفين	القيمة العادلة: هي المبلغ الذي يمكن مقابله استبدال الأصل أو تسوية المطلوب بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية بين أطراف ليست ذات مصلحة.
20	03	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية	القيمة العادلة: هي المبلغ الذي يمكن أن يتبادل به أصل بين مشتري وبائع يتوافر لكل منهما المعرفة والرغبة في معاملة متكافئة بينهما.
21	07	المحاسبة لآثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية	القيمة العادلة: هي المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري حر.
25	04	المحاسبة عن الاستثمارات (ملغى)	القيمة العادلة: هي القيمة التي يمكن أن يتم على أساسها استبدال أصل بين مشتري يتوافر له الدراية والرغبة في الشراء وبائع يتوافر له الدراية والرغبة في البيع في معاملة متكافئة بينهما.
32	11	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	القيمة العادلة: هو المبلغ الذي يمكن استبدال أصل أو سداد مطلوب به بين أطراف يتوافر لها المعرفة والرغبة في التعامل في معاملة متكافئة بين الأطراف.
33	09	ربحية السهم (حصة السهم من الأرباح)	القيمة العادلة: هي القيمة التي يمكن بها تبادل أصل أو تسوية التزام فيما بين أطراف يتوافر لهم الدراية والرغبة في معاملة متكافئة.
38	07	الموجودات غير الملموسة	القيمة العادلة لموجود هي: المبلغ الذي يمكن مقابله مبادلة ذلك الموجود بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية بين أطراف محايدة.
39	08	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس (ملغى)	القيمة العادلة: هي المبلغ الذي يمكن مقابله استبدال الأصل أو تسوية مطلوبات بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تتم بحسن نية بين أطراف ليست ذات مصلحة.
40	04	المعالجة المحاسبية للعقارات الاستثمارية ومتطلبات الإفصاح ذات العلاقة	القيمة العادلة: هي المبلغ والذي يمكن مبادلة الأصل به بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية متكافئة.

الفصل الأول: عموميات حول القيمة العادلة

41	08	الفلاحة (الزراعة)	القيمة العادلة: هو المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس متكافئ.
----	----	-------------------	--

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معايير المحاسبة الدولية IAS .
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معايير المحاسبة الدولية قد تطرقت لمفهوم القيمة العادلة في أكثر من معيار، حيث لم يكن هناك اختلاف كبير بين تلك التعاريف، وقد أجمعت التعاريف على أن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن من خلاله بيع أصل أو تسوية التزام بين طرفين راغبين في التعامل على أساس متكافئ.

الجدول رقم (I-3): تعريف القيمة العادلة حسب معايير الإبلاغ المالي IFRS

رقم المعيار	اسم المعيار	تعريف القيمة العادلة
02	الدفع على أساس السهم.	القيمة العادلة: هي المبلغ الذي يمكن مبادلة أصل أو تسوية التزام، أو يمكن مبادلة أداة حقوق ملكية ممنوحة بين أطراف على قدر من المعرفة والرغبة في التعامل، في معاملة تتم على أساس التنافس الحر.
03	اندماج (تجميع) الأعمال.	القيمة العادلة: هي السعر الذي سيستلم لبيع أصل أو سيدفع لتحويل التزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.
05	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة.	القيمة العادلة: هي الثمن الذي كان سيتم تلقيه لبيع أصل أو كان سيتم دفعه لتحويل التزام في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس.
13	قياس القيمة العادلة.	القيمة العادلة: هي السعر الذي يتم تسليمه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.
16	عقود الإيجار.	القيمة العادلة: هي القيمة التي يتم بموجبها مبادلة أصل أو سداد التزام بين أطراف على علم كامل ورغبة في إتمام العملية في ظروف متكافئة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معايير الإبلاغ المالي الدولية الجديدة والمعدلة لمعايير المحاسبة الدولية قد تناولت مفهوم القيمة العادلة في أكثر من معيار، وقد أجمعت المعايير السالفة الذكر على أن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن من خلاله بيع أصل أو دفعه لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق العادية. أيضا ما نلاحظه من خلال التعاريف سواء التي قدمتها كل من معايير المحاسبة الدولية و معايير الإبلاغ المالي الدولية أو تلك التي قدمتها مختلف المنظمات المهنية الدولية هي تعاريف متقاربة في معناها ومتفقة على نفس بنود التعريف، هذه الشروط أو البنود هي: (سبتي، 2015، صفحة

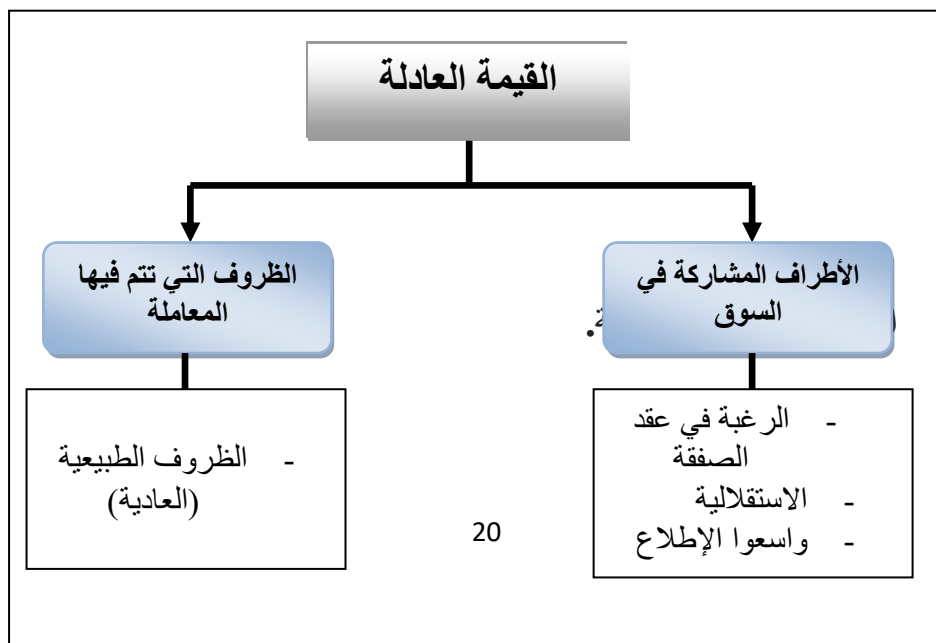
الفصل الأول: عموميات حول القيمة العادلة

- **الرغبة:** لابد من وجود رغبة لدى أطراف العملية في التبادل (التعامل) دون وجود أي ضغوطات، كما يجب أن تكون الرغبة في إتمام الصفقة في الحالات العادية وليست الاستثنائية (التصفية)؛
- **المعرفة (الإطلاع):** طرفي عملية التبادل لابد أن يكونا على علم تام بالأصل أو الالتزام وبظروف العملية التبادلية؛
- **الفعالية (حقيقة):** قياس القيمة العادلة يكون من خلال وجود عملية تبادل حقيقية وليست وهمية؛
- **تاريخ القياس:** القيمة العادلة تتحدد في تاريخ عملية القياس؛
- **ظروف الصفقة:** يجب أن تتم عملية التبادل في ظروف العادية الطبيعية بعيدا عن الظروف الاستثنائية مثل التصفية أو الإفلاس؛
- **سوف مالي نشط:** حيث يكون قياس الأصول بالقيمة العادلة من خلال وجود سوق مالي نشط، وفي حالة غياب السوق المالي النشط يمكن تحديد أو تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب مختلف.

أيضا من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على فرض استمرارية المؤسسة، فلا يعتبر المبلغ الذي ستحصل عليه المؤسسة أو ستدفعه في عملية إجبارية (تكون مضطرة للبيع) قيمة عادلة لذلك الأصل أو الالتزام.

من خلال استعراض ما سبق يمكن توضيح مفهوم القيم العادلة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-I): مفهوم القيمة العادلة



الفصل الأول: عموميات حول القيمة العادلة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مختلف تعاريف القيمة العادلة.
من خلال الشكل السابق نستنتج أن مفهوم القيمة العادلة على شقين أساسيين، الشق الأول ويتمثل في الأطراف المشاركة في السوق المالي النشط المستقلين والذين لديهم الرغبة في عقد الصفقة (إتمام عملية البيع والشراء) وهم على معرفة تامة بكل معلومات الصفقة، والشق الثاني هو الظروف التي تتم فيها الصفقة بحيث يفترض أن يتم عقد الصفقة في ظل الظروف العادية للسوق.

وعليه وبناء على كل ماسبق يمكننا تعريف القيمة العادلة على أنها سعر السوق (سعر الخروج) الذي قد ينتج عنه معاملة بين الأطراف المعرفة والمستقلة والعقلانية اقتصاديا في ظل ظروف السوق المتكافئة.

2. الفرق بين أسلوب القيمة العادلة وأسلوب التكلفة التاريخية:

مفهوم "القيمة العادلة" ليس بحديث على أدبيات المحاسبية فهو يعود إلى بداية القرن العشرين، ولكن الأمر الحديث في هذا الموضوع هو مصطلح القيمة العادلة (value Fair) فمختلف نماذج القياس المحاسبي كانت تهدف للوصول إلى القيمة العادلة للأصول ولقيمة المؤسسة بداية من أسلوب التكلفة التاريخية، وهذا يندرج ضمن التطور الحاصل على النظرية المحاسبية الخاص بأساليب القياس المحاسبي. تعد الحاجة إلى طرق قياس وتقييم أكثر دقة وواقعية هي السبب الأول للاهتمام بالقيمة العادلة كأسلوب للقياس المحاسبي.

إن أسلوب التكلفة التاريخية يسعى إلى زيادة موثوقية القوائم المالية وكذا المحافظة على رأس المال في صورته النقدية في حين أنها تتجاهل التغيرات الحاصلة في قيمة النقود والنتيجة أساسا عن التضخم، على عكس القيمة العادلة التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في قيمة النقود، وذلك أنها تعتمد على الأسعار السوقية العادلة للأصول (أو الأصول المشابهة)، فهي تحافظ على الصورة المادية لرأس المال. لكن ما يعاب على القيمة العادلة هو ضعف موثوقيتها، وذلك لأنها تعتمد على الحكم الشخصي في تقديرها، وعليه فإن المقارنة بين أسلوب القيمة العادلة والتكلفة التاريخية ستبنى على مجموعة من الخصائص، ويمكن تحديد أهم الفروق الموجودة بين هذين الأسلوبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-I): المقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة

البيان	التكلفة التاريخية	القيمة العادلة
المساءلة والتحقق من الأعمال	سهولة المساءلة والرقابة الإدارية عن طريق الرجوع إلى كل البيانات والمستندات التاريخية الموثقة.	الإدارة تستخدم اجتهادات شخصية كبيرة في عملية التقييم، الأمر الذي يتسبب عنه التساؤل حول مدى موثوقية المعلومات بالإضافة إلى صعوبة مساءلة الإدارة لأن الإدارة تبني أعمالها على أعمال تقديرية.
الموضوعية	الاعتراف بقيمة التكلفة التاريخية وتحديد	الاعتراف بالقيمة العادلة وتحديد قيمتها ينطويان

الفصل الأول: عموميات حول القيمة العادلة

قيمتها ينطويان على دلائل وقرائن حدثت فعلا.	على قدر كبير من الحكم الشخصي وإتباع أسس قياس تنبؤية.
الواقعية	أكثر واقعية لأنها تعبر فعلا عن أحداث وقعت فعلا.
المقارنة	لا تعطي معلومات دقيقة عند المقارنة وذلك بسبب توفير معلومات عن العوائد المتوقعة من الأصول والأعباء المفروضة بواسطة الالتزامات في ظل الظروف الاقتصادية الماضية.
درجة التعقد	بسيطة جدا ويسهل فهمها.
المخاطر المحتملة	تعجز عن توفير معلومات عن المخاطر المتوقعة.
القوة الشرائية	تتجاهل التغير الحاصل في القوة الشرائية لوحدة النقد، فهي لا تعالج التغيرات في الأسعار.
مقابلة الإيرادات بالنفقات	الإخلال بمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات، عن طريق مقابلة نفقات تعود لتواريخ ماضية مع إيرادات حالية.
	التوافق مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات، عن طريق مقابلة نفقات حالية مع إيرادات حالية أي لا يتم تسجيل تكلفة الأصل إلا بعد تحقق الإيراد.

المصدر: سبتي إسماعيل، "أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة – دراسة مقارنة بين مجموعة دول"، (أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2015-2016)، 118.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نقاط الاختلاف بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية قد تباينت فيما بينها، فمنها ما هو مؤيد لأسلوب التكلفة التاريخية (المساءلة، الواقعية، الموضوعية ودرجة التعقد)، ومنها ما كان مؤيد لأسلوب القيمة العادلة (القوة الشرائية، المقارنة، المخاطر المحتملة ومقابلة الإيرادات بالنفقات).

المبحث الثاني: محاسبة القيمة العادلة بين معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS) والنظام المحاسبي المالي SCF

اتجهت المنظمات المهنية والمعايير المحاسبية الدولية منذ أواخر سبعينات القرن العشرين، إلى المطالبة بالتحول في القياس المحاسبي من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة، كقياس أفضل لقيم مكونات البيانات المالية من الأدوات والأصول المالية والتثبيات والاستثمارات العقارية والمنتجات الزراعية، ومعالجة فروق تقييم بعض هذه الأصول بالقيمة العادلة، وأقرت معايير خاصة لهذه البنود.

المطلب الأول: القيمة العادلة من منظور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS)

لقد اتجهت العديد من المنظمات المهنية والمعايير المحاسبية الدولية إلى التحول من تطبيق التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي لأدوات والأصول المالية وكذا التثبيات والاستثمارات العقارية بالإضافة إلى المنتجات الزراعية، ومعالجة فروق تقييم بعض هذه الأصول بالقيمة العادلة، وقد أصدرت العديد من المعايير المحاسبية خاصة بتلك العناصر.

فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في الولايات المتحدة المعيار رقم 107 الخاص بـ "الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية"، وكذا المعيار رقم 115 "المحاسبة عن بعض الاستثمارات في الأوراق المالية".

كما كان لمعايير المحاسبة الدولية دورا في تطور القيمة العادلة، حيث تم إصدار العديد من المعايير المحاسبية التي تبنت القيمة العادلة مثل المعيار IAS 32 "الأدوات المالية: العرض والإفصاح"، والمعيار IAS 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" وغيرها من المعايير المحاسبية الدولية، بعد ذلك صدرت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي دعمت هي الأخرى بدورها استخدام القيمة العادلة.

1. استعمالات القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS):

تغطي محاسبة القيمة العادلة صمن معايير المحاسبة الدولية المواضيع التالية:

1.1 الأدوات المالية:

تقيّد أدوات المالي عند نشؤها بالتكلفة، لأغرض قياس الأدوات المالية بعد نشؤها فإن المعيار المحاسبي يصنف الموجودات المالية على النحو التالي: (بن يدير، 2015، صفحة 15)

1.1.1 الموجودات (الأصول) المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة: وهي تلك

الأصول المالية التي تفتنيها الشركة بهدف تحقيق الأرباح في المدى القصير من خلال التغير في أسعارها، ويتم قياس هذه لأصول بتاريخ إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة أما بالأرباح والخسائر الناتجة عن عملية التقييم فيتم الاعتراف بها في قائمة الدخل في الفترة التي تحدث فيها.

2.1.1 الأصول المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق: وهي تلك الأصول التي

تمتلكها الشركة وتنوي الاحتفاظ بها إلى حين تاريخ استحقاقها، يتم قياس هذه الأصول بالتكلفة المطفئة مطروح منها أية مخصصات معدة لمقابلة الانخفاض في قيمتها.

3.1.1 القروض والمدينون الذين أنشأتهم الشركة: تتمثل في الأصول التي

تنشئها الشركة عن طريق تزويد المقترض بالأموال أو تقديم خدمات بطريقة مباشرة، هذه الأصول يجب قياسها بالتكلفة مطروح منها أية مخصصات معدة لمقابلة الانخفاض في قيمتها.

4.1.1 الأصول المالية الجاهزة للبيع: يقصد بها هي تلك الأصول المالية التي

يمكن أن تبيعها الشركة في أي وقت (أو ترغب ببيعها عند الحاجة) لتحقيق عائدا بها، يجب قياس هذه الأصول بالقيمة العادلة مطروح منها أي مخصصات معدة لقاء تدني قيمتها (مخصصات خسارة القيمة)، أما بالأرباح والخسائر الناتجة عن عملية التقييم فيتم الاعتراف بها في قائمة الدخل في الفترة التي تحدث فيها كما يمكن الاعتراف بها في بند منفصل ضمن الأموال الخاصة تحت مسمى أرباح أو خسائر غير محققة.

2.1 الاستثمارات العقارية الموظفة:

وهي تتمثل في الأراضي أو المباني (أو كلاهما) والتي تمتلكها الشركة (أو في إطار عقد إيجار تمويلي) لتحقيق بها إيرادات إما عن طريق تأجير العقار للغير أو من الأرباح الرأسمالية التي تنتج عن ارتفاع القيمة الرأسمالية للعقار. إذا قررت الشركة تقييم الاستثمارات العقارية باستخدام القيمة العادلة، فيجب أن تتبع معايير وأسس معينة لتحديد القيمة العادلة للعقار، والمتمثلة في: (قورين، 2014)

- عند قياس القيمة العادلة للعقار (بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS13) يجب التأكد من أنها تعكس القيمة الإيجارية لعقود إيجار حالية، والافتراضات الأخرى التي يستخدمها المتعاملون في السوق عند تسعير الاستثمارات العقارية في ظل ظروف السوق الحالية؛
- عند تحديد القيمة العادلة للعقار يجب عدم تقييم مكونات العقار بشكل منفصل؛
- يجب أن تعكس القيمة العادلة للعقار الوضع الحقيقي للسوق والظروف السائدة بتاريخ الميزانية.

3.1 المحاصيل الزراعية والأصول البيولوجية:

تظهر بالقيمة العادلة بعد خصم مصاريف البيع، و يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

4.1 التزامات عقود التأمين:

يتم إجراء فحص لمدى كفاية الالتزامات الناتجة عن العقود التأمينية على أساس صافي التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة، ويتم الاعتراف بأي عجز قد يحدث في قائمة الدخل. (بن يدير، 2015، صفحة 16)

2. متطلبات القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية:

إن توجه معايير المحاسبة الدولية نحو استخدام القيمة العادلة كأساس لقياس عناصر الأصول والالتزامات كان بهدف إنتاج معلومة محاسبية أكثر دقة وملاءمة، لذلك نجد العديد من معايير المحاسبة الدولية تبنت مفهوم القيمة العادلة ضمن أحد بنودها. يمكن إدراج أهم متطلبات الاعتراف ببنود القوائم المالية بالقيمة العادلة حسب معايير المحاسبة الدولية من خلال الجدولين التاليين:

الجدول رقم (I-5): متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IAS)

رقم المعيار	اسم المعيار	متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة
-------------	-------------	----------------------------------

الفصل الأول: عموميات حول القيمة العادلة

02	المخزونات	يقيم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة التحصيلية أيهما أقل.
16	محاسبة الممتلكات، التجهيزات، والمعدات	المعالجة البديلة المسموح بها: بعد الاعتراف المبدئي كأصل يجب أن يظهر بند التثبيتات بقيمة إعادة التقييم، والمتمثلة في القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم مطروح منه الاهتلاك المتراكم اللاحق أو أية خسائر متراكمة في انخفاض القيمة لاحقاً. يعتمد تكرار إعادة التقييم على التغيرات في القيم العادلة لبند العقارات والآلات والمعدات التي يعاد تقييمها عندما تختلف القيمة العادلة لأصل المعاد تقييمه - بشكل ذي أهمية نسبية- عن مبلغه الدفئري، فإنه يتطلب إجراء إعادة تقييم إضافي...
19	منافع الموظفين	عند تحديد العجز أو الفائض تطرح القيمة العادلة لأي أصول للخطئة من القيمة الحالية لالتزام المنفعة المحددة. كما يتم تنزيل القيمة العادلة لأصول أي خطئة عند تحديد المبلغ المعترف به في الميزانية العمومية، وعندما لا يتوفر سعر السوق يتم تقدير القيمة العادلة لأصول الخطئة بخضم التدفقات النقدية المستقبلية (على سبيل المثال) باستخدام سعر خصم يعكس كلا من المخاطر المتعلقة بأصول الخطئة والتاريخ المتوقع للتصرف في هذه الأصول.
20	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية	تضمن المعيار وجوب عرض المنح الحكومية غير المالية بالقيمة العادلة.
26	المحاسبة والتقرير من قبل خطط منفعة التقاعد	يتم إثبات أصول برنامج منافع التقاعد بالقيمة العادلة، وفي حالة الأوراق المالية القابلة للبيع فإن القيمة العادلة هي القيمة السوقية، وعندما يتوفر تقدير القيمة العادلة لاستثمارات البرنامج ولا يتم استخدامها يجب الإفصاح عن أسباب عدم استخدام القيمة العادلة.
28	الاستثمار في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة	يجب على الشركة تقديم إفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات في الشركات الزميلة والتي قد تم الإعلان عن عمليات التسعير.
32	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	يشير المعيار إلى أن طريقة العرض والإفصاح في القوائم المالية للقيمة العادلة للأدوات المالية يكون باستخدام سعر السوق المناسب (سعر العرض الحالي أو سعر الطلب أو سعر آخر عملية) هذا في حال كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشط. في حالة كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط، فيتم اللجوء إلى وسائل تقدير القيمة العادلة (القيمة السوقية الجارية أو خصم التدفقات النقدية المتوقعة). وفي حال عدم توفر سوق مالي فإنه يفضل عدم تحديد مبلغ محدد للقيمة العادلة ويفضل تحديد مجال معين يعتقد أن تقع ضمنه القيمة العادلة.
38	الموجودات غير الملموسة	بعد الاعتراف الأولي بالأصل غير الملموس، يمكن تسجيله بقيمته العادلة والتي تمثل الأسعار المدرجة في السوق النشطة، كما يمكن أن يقدم سعر آخر عملية مماثلة أساس يمكن تقدير القيمة العادلة بناءً عليه، كما يمكن الحصول القيمة العادلة عن طريق القيمة التي يمكن احتسابها من خلال استخدام أساليب قياس تعكس تأثير مؤشرات معينة.

الفصل الأول: عموميات حول القيمة العادلة

39	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	يعتبر هذا المعيار نقطة تحول إلى تطبيق القيمة العادلة على كافة الأصول المالية، وقد حدد المعيار أسعار السوق المدرجة كأفضل مؤشر لقياس بالقيمة العادلة في السوق النشطة، كما أجاز للشركات استخدام طرق أخرى لقياس القيمة العادلة في حالة عدم وجود سوق نشطة (تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، نماذج التسعير لتقييم القيمة العادلة).
40	المعالجة المحاسبية للعقارات الاستثمارية ومتطلبات الإفصاح ذات العلاقة	هذا المعيار قد حدد سعر السوق كأفضل مؤشر للقيمة العادلة، وفي حالة عدم توفر سوق نشطة فيمكن تقدير القيمة العادلة بمن خلال الحصول على معلومات مختلفة (كالأسعار الجارية في سوق نشطة لممتلكات مختلفة من حيث الطبيعة والموقع تعدل هذه الأسعار لتعكس الفروقات الناتج عن اختلافات بين الأصل المراد تقديره وهذه الممتلكات، كما يمكن خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة).
41	الفلاحة (الزراعة)	كغيره من المعايير السالفة الذكر، فإن المعيار قد اعتمد على الأسعار المعروضة في السوق النشطة لتحديد القيمة العادلة للأصول البيولوجية وكذا المحاصيل الزراعية، وفي حالة عدم توفر سوق نشطة تستخدم أساليب لتقدير القيمة العادلة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نصوص معايير المحاسبة الدولية IAS.

يمكن تحديد متطلبات بالقيمة العادلة حسب معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS ندرجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (I-6): متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS

رقم المعيار	اسم المعيار	متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة
02	المدفوعات على أساس الأسهم	يتم قياس جميع العمليات التي يتم تسويتها من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة بتاريخ الشراء، إذا تعذر تحديد القيمة العادلة لتلك السلع والخدمات من خلال القيمة العادلة للأسهم التي تم منحها بتاريخ الشراء وهو ما يسمى نموذج تاريخ التسوية أو العملية؛ يتطلب هذا المعيار إفصاحات مختلفة تدرج ضمن مجموعة من النقاط ومن بينها الإفصاح عن المعلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من كيفية تحديد القيمة العادلة للسلع والخدمات المستلمة عند شراء البضاعة أو الحصول على خدمات مقابل أسهم، أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية التي منحت خلال الفترة.
03	اندماج الأعمال	يجب على الشركة المشترية أن تقيس تكلفة اندماج الأعمال من خلال مجموع القيم العادلة بتاريخ التبادل للأصول المعطاة - نقدية مدفوعة أو أي أصول أخرى - والالتزامات التي تم تحملها، وأدوات حقوق الملكية التي يمكن أن يصدرها الطرف الدامج مضافا إليها أي تكاليف مباشرة أخرى تعزي لعملية التملك (المصاريف القانونية، أتعاب المحاسبين)؛ يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المحددة والالتزامات المحتملة المملوكة من قبل الشركة المشترية بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء وبنسبة تملك

الفصل الأول: عموميات حول القيمة العادلة

		100%؛ يجب تخصيص تكلفة الشراء على الأصول والالتزامات المملوكة بالقيمة العادلة لكافة الأصول والالتزامات، عدا الأصول المصنفة كأصول غير متداولة محتفظ بها للبيع بموجب معيار الإبلاغ المالي IFRS 5 والتي يجب قياسها.
05	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة	يتم قياس الأصول غير المتداولة والمصنفة كمحتفظ للبيع بالقيمة الدفترية (المرحلة) أو صافي القيمة العادلة التي تمثل (القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع) أيهما أقل.
07	الأدوات المالية: الإفصاحات	الإفصاح عن فئات الأصول والمطلوبات المالية في الميزانية: - الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مع بيان الجزء المحتفظ به بالقيمة العادلة وكذلك المصنفة كأصول مالية محتفظ بها للمتاجرة وفق المعيار IAS39؛ - المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مع تصنيفها إلى مطلوبات مخصصة بالقيمة العادلة والثاني كجزء المصنف كمطلوبات محتفظ بها للمتاجرة.
09	الأدوات المالية	الاعتراف بالأصول في قائمة المركز المالي: - الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ - الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
13	قياسات القيمة العادلة	الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في: - الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير المتكررة في بيان المركز المالي بعد الاعتراف المبدئي بها، وتقنيات التقييم والمدخلات المستخدمة في تطوير هذه القياسات؛ - عند قياس القيمة العادلة باستخدام المدخلات غير القابلة للرصد بشكل كبير - المستوى الثالث -، يتوجب الإفصاح عن تأثير تلك القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل للفترة

المصدر: آدم حديدي، أثر تطبيق القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015) ص 104-106.

من خلال الجدولين نلاحظ أن كل من معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير إعداد التقارير المالية (IFRS) قد حددت متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة لكل عنصر من خلال المعيار المحدد له، كما حددت الإفصاحات المطلوبة عند تطبيق القيمة العادلة.

المطلب الثاني: القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 13

صدر معيار التقرير المالي الدولي IFRS13 عام 2011 على يبدأ العمل به ابتداء من 1 جانفي 2013، يهدف المعيار إلى توضيح مفهوم القيمة العادلة وكيفية القياس بها بدلا من التكلفة التاريخية، بالإضافة إلى ذلك يهدف إلى: (سعيداني، 2017، صفحة 80)

- تخفيض وتحسين التناسق في تطبيق قياسات القيمة العادلة من خلال وضع متطلبات واحدة لجميع قياسات القيمة العادلة؛
- توصيل هدف القياس بشكل أكثر وضوحاً من خلال توضيح تعريف القيمة العادلة؛
- تحسين الشفافية من خلال تعزيز الإفصاح عن القياسات للقيمة العادلة وزيادة التقارب بين معايير التقارير المالية الدولي والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

1. مجال تطبيق المعيار:

- يطبق المعيار IFRS13 عند قياس مختلف عناصر القوائم المالية عن طريق القيمة العادلة، وذلك من خلال المستويات والطرق التالية: (شنوف، 2016، صفحة 297)
- طريقة التكلفة: هي التكلفة البديلة وقت العملية؛
 - طريقة السوق: وهي التكلفة البديلة وقت العملية؛
 - طريقة القيمة الحالية للدخل المنتظر: القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.
- على أن يستثنى من ذلك مايلي: (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2013، صفحة 959)

- التحويلات والعمليات التي تدخل ضمن الدفع عن طريق الأسهم في معيار الإبلاغ المالي (IFRS2)؛
 - عمليات الإيجار التي يتناولها المعيار الإبلاغ المالي (IFRS16)؛
 - القيمة القابلة للتحقق في محاسبة المخزونات التي تناولها معيار المحاسبة الدولي (IAS2)؛
 - كذلك القيم الخاصة بتدني قيم الأصول التي تناولها معيار المحاسبة الدولي (IAS36)؛
 - لا تخص إجراءات هذا المعيار العناصر التي تناولها معيار المحاسبة الدولي (IAS19) منافع الموظفين؛
 - العناصر التي تناولها معيار المحاسبة الدولي (IAS26) المحاسبة والتقارير من قبل خطط منفعة التقاعد.
- من خلال ما سبق نجد أن المعيار IFRS13 لا يطبق في الحالات التي تتطلب تطبيق المعايير التالية: IAS2، IAS17، IAS36، IFRS2، IAS19، IAS26.

2. تعريف القيمة العادلة وفق المعيار:

- حسب نص المعيار تم قياس القيمة العادلة على أساس أنها السعر الذي يتم الحصول عليه عند عملية بيع أصل أو الذي يتم دفعه عند تحويل التزام في السوق في تاريخ القياس بين متعاملين اقتصاديين في ظل ظروف توفر منافع اقتصادية للأطراف المشاركة في السوق.

لا يختلف التعريف كثيرا عن باقي التعاريف التي تم ذكرها سابقا، إلا أنه يختلف في كونه بين: (Ernst & Young, 2012, p. 12)

- أن القيمة العادلة تمثل سعر الخروج الحالي وليس سعر الدخول؛
 - سعر خروج الأصل أو الالتزام يختلف عن سعر الدخول، حتى لو كان سعر الدخول يساوي وسعر الخروج (وهذا ما يحدث معظم الأحيان)؛
 - يعتمد قياس القيمة العادلة على بيع أصل أو تحويل التزام، وليس على عملية لتعويض المخاطر المرتبطة بالأصل أو الالتزام؛
 - قياس القيمة العادلة يعتمد على آليات السوق وليس خاص بالمؤسسة، لذا يتم تحديد القيمة العادلة على أساس افتراضات الأطراف المشاركة في السوق.
- شمل التعريف على أربعة عناصر أساسية وهي:

1.1 الأصل أو الالتزام الذي سيتم قياسه:

- إن القياس بالقيمة العادلة لأصل أو الالتزام معين يكون وفقا لشروط محددة، ويجب على الشركة أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام عند القياس بالقيمة العادلة، تشمل هذه الخصائص على سبيل المثال حالة الأصل وموقعه، وكذا القيود المعروضة على بيع الأصل أو استخدامه إن وجدت.
- قد يكون الأصل أو الالتزام المقاس بالقيمة العادلة:
- أصل أو التزام قائم بحد ذاته (أداة مالية أو أصل غير مالي)؛
 - مجموعة أصول أو مجموعة التزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات.

2.1 المعاملة (الصفقة):

- تقوم عملية القياس بالقيمة على افتراض أن عملية تبادل الأصل أو الالتزام تتم ضمن معاملة بين أطراف مشاركة في سوق لبيع الأصل أو لتحويل الالتزام في تاريخ القياس ووفقا لظروف السوق الحالية.
- يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تحدث إما:
- (IASB، 2008)

- في السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام (السوق النشطة)؛
 - في السوق الأكثر ميزة للأصل أو الالتزام (في غياب سوق رئيسية).
- ويعرف السوق الأساسي بأنه السوق ذو الحجم الأكبر ومستوى النشاط الأعلى للأصل أو الالتزام، بينما يعرف السوق الأكثر مزايا بأنه السوق الذي يعظم القيمة التي سيتم الحصول عليها من بيع الأصل أو يقلل من القيمة التي سيتم دفعها لنقل الالتزام بعد الأخذ في الاعتبار تكاليف البيع والنقل. (سعيداني، 2017، صفحة

3.1 المشاركون في السوق:

تقوم الشركة بقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، والذين يسعون إلى تحقيق مصالحهم الاقتصادية.

يقصد بالمشاركين في السوق المشترون والبائعون في السوق الأصلي للأصل أو الالتزام والذين تتوفر لديهم الخصائص التالية: (مغربي و علي، 2013، صفحة 484)

- الاستقلالية أي أنهم ليسوا من الأطراف ذوي العلاقة؛
 - القدرة والرغبة في إبرام العملية (الصفقة)؛
 - الاطلاع على كافة المعلومات المتاحة عن الأصل أو الالتزام.
- و يتعين على الشركة عند وضع الافتراضات أن تحدد الخصائص التي تميز المشاركين في السوق، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخاصة بـ:
- الأصل أو الالتزام؛
 - السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر ميزة) للأصل أو الالتزام؛
 - المشاركون في السوق الذين يمكن أن تدخل معهم الشركة في معاملة في تلك السوق.

4.1 السعر:

تعتبر القيمة العادلة عن السعر الذي يمكن أن تحصل عليه المؤسسة نتيجة بيع أصل أو الذي ستقوم بدفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة في سوق مالي، وذلك في تاريخ القياس وفي ظل الظروف الحالية (سعر الخروج)، قد يكون هذا السعر ملحوظا بشكل مباشر أو يتم تقديره باستخدام أسلوب تقييم آخر.

3. القيمة العادلة للأصول غير المالية:

إن قياس القيمة العادلة للأصول غير المالي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل بأفضل استخدام له. (IASB، 2008)

فيما سنوضح العوامل الواجب أخذها بعين الاعتبار لتحديد أفضل وأحسن استخدام للأصل غير المالي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2 - I): العوامل التي يجب أن تؤخذ في عين الاعتبار لتحديد أفضل استخدام للأصل غير المالي



المصدر: منى مغربي، على محمود، تقييم مدى ملائمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقا لمعيار التقرير المالي الدولي 13 في ضوء قواعد حوكمة الشركات، (مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد 03، 2013)، ص485.

إن الإستخدام الأفضل للأصول غير المالية يجب أن يراعي*:

- استخدام الأصل الذي يكون ممكنا من الناحية المادية، وذلك من خلال أخذ الخصائص المادية للأصل (الموقع، حجم العقار..) بعين الاعتبار عند تسعير الأصل من طرف المشاركين في السوق؛
- استخدام الأصل الذي يكون جائزا من الناحية القانونية (النظامية)، وذلك من خلال مراعاة وجود أي قيود وشروط قانونية على استخدام الأصل عند تسعير الأصل من طرف المشاركين في السوق؛
- استخدام الأصل الذي يكون مجديا من الناحية المالية، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار ما إذا كان استخدام الأصل (الممكن من الناحية المادية والجائز من الناحية القانونية)، يولد تدفقات نقدية كافية (مع مراعاة تكاليف تحويل ذلك الأصل إلى ذلك الاستخدام) لإنتاج العائد الاستثماري الذي يتوقعه المشاركون في السوق من استثمار ذلك الأصل الذي تم وضعه في ذلك الاستخدام.

4. القيمة العادلة للالتزامات وأدوات حقوق ملكية الشركة:

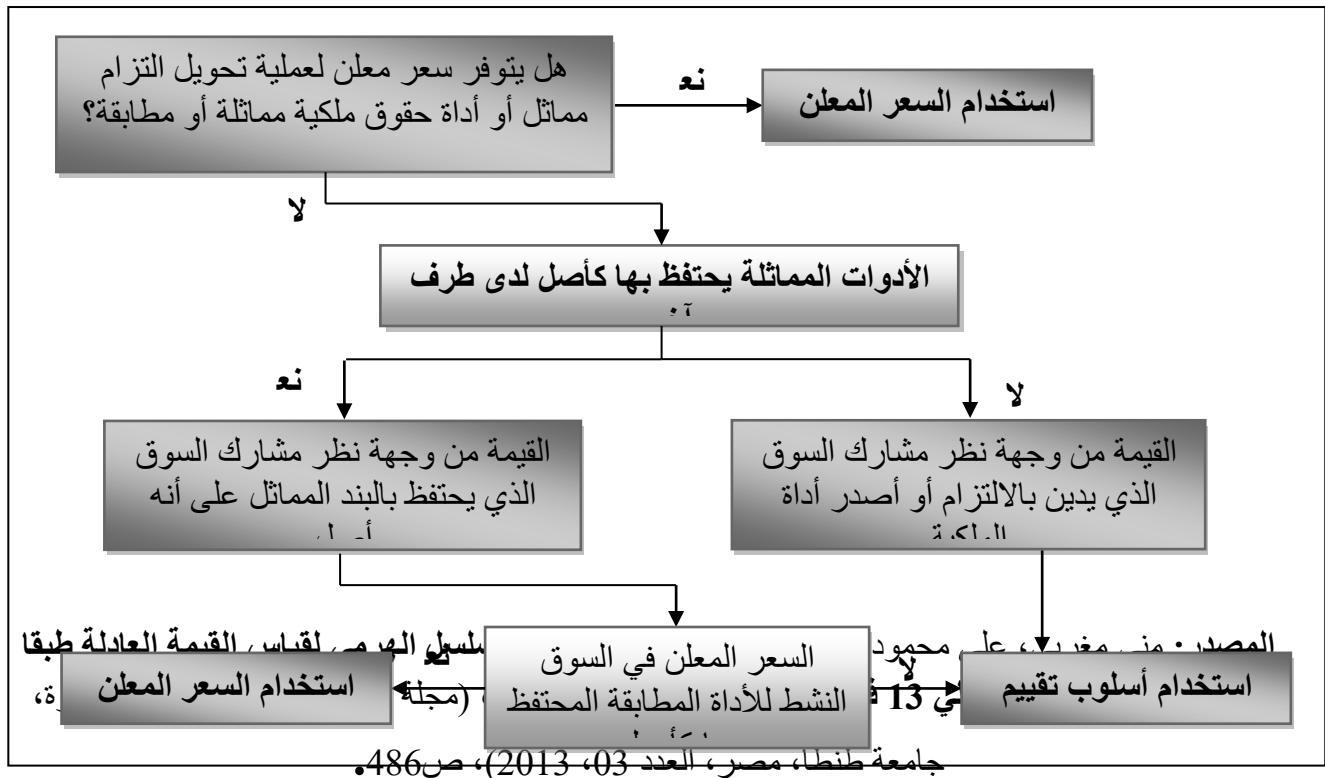
قياس القيمة العادلة يفترض أنه يتم تحويل الالتزام المالي وغير المالي أو أداة حقوق ملكية الشركة إلى مشارك في السوق بتاريخ القياس، كما يفترض ما يلي: (مغربي و علي، 2013، صفحة 486)

- يبقى الالتزام غير مسدد ويجب على المشارك في السوق المحول إليه الالتزام الوفاء به، ولا يتم تسوية الالتزام مع الطرف المقابل أو إطفأؤه في تاريخ القياس؛
- تبقى أداة حقوق ملكية الشركة غير مسددة ويأخذ المشارك في السوق المنقول إليه الأداة الحقوق والمسؤوليات المرتبطة بها، ولا يتم إلغاء الأداة أو إطفأؤها في تاريخ القياس.

* المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS13)، الفقرة 27، ص3.

يمكن توضيح كيفية تحديد السعر (القيمة العادلة) للالتزامات و أدوات حقوق الملكية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3- I): قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق ملكية الشركة



هذا يعني أنه لقياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق ملكية نستخدم على الأسعار المعلنة في السوق للالتزامات و أدوات حقوق ملكية مماثلة أو مطابقة لتلك التي تمتلكها الشركة، وفي حالة عدم توفر سعر معن لعملية تحويل التزام مماثل أو أداة حقوق ملكية مماثلة نستخدم على البنود المماثلة أو المطابقة المحتفظ بها من قبل طرف آخر على أنها أصول، هنا يجب على الشركة أن

تقوم بقياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية من وجه نظر مشارك في السوق الذي يحتفظ بالبند المماثل على أنه أصل في تاريخ القياس. كذلك لقد تطرق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13 إلى أساليب التقييم بالقيمة العادلة وكذا الإفصاح عنها وهذا سنتطرق إليه بشكل مفصل في مبحث آخر.

المطلب الثالث: القيمة العادلة في ظل النظام المحاسبي المالي SCF

تبنى النظام المحاسبي المالي القيمة العادلة واصطلح عليها "القيمة الحقيقية"، وقد أعطى لهما مفهومًا لا يختلف عن الذي أعطته معايير المحاسبة الدولية.

وقد عرف النظام المحاسبي المالي القيمة الحقيقية على أنها: "المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة في عملية ضمن شروط المنافسة الاعتيادية". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 87)

لقد أشار النظام المحاسبي المالي إلى أحد المقومات التي يركز عليها مفهوم القيمة العادلة (القيمة الحقيقية) وهي ضرورة وجود سوق نشطة، والتي يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 87)

- تجانس العناصر المتفاوض عليها في هذا السوق؛
- وجود مشترون وبائعون متفقون في كل وقت؛
- يجب أن تكون الأسعار معروضة وفي متناول الجمهور.

حدد النظام المحاسبي المالي التكلفة التاريخية كطريقة لتقييم وتسجيل الأصول والخصوم في الدفاتر المحاسبية والكشوف المالية، في حين أنه سمح باستخدام معالجة بديلة بالنسبة للعناصر التي يمكن إعادة النظر في قيمها مع الالتزام بالشروط المحددة في المعايير المحاسبية، تتمثل طرق التقييم البديلة التي سمح بها النظام المحاسبي المالي في: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2010، صفحة 06)

- القيمة الحقيقية (القيمة العادلة أو التكلفة الراهنة)؛
- قيمة الانجاز*؛
- القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة*).

1. العناصر المسموح بمعالجتها باستخدام القيمة العادلة:

تتمثل العناصر (الأصناف المحاسبية) التي رخص النظام المحاسبي المالي بمعالجتها باستخدام طريقة بديلة (القيمة العادلة) في ما يلي:

* قيمة الانجاز: المبلغ الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي من خلال بيع الأصل أثناء خروج إرادي.
* قيمة المنفعة: القيمة المحينة للتدفقات النقدية المتوقعة من استعمال المستمر للأصول وخروجها عند نهاية مدة منفعتها.

1.1 التثبيات العينية والمعنوية:

يمكن أن تدرج حسابات التثبيات العينية والمعنوية بعد تسجيلها أو مرة بتكلفتها التاريخية (تكلفة الاقتناء)، بالمبلغ المعاد تقييمه (أي بقيمتها العادلة) في تاريخ إعادة التقييم. وفيما يلي سندر ج ما جاء في النظام المحاسبي المالي (المادة 121) فيما يخص إعادة تقييم التثبيات العينية والمعنوية بالقيمة الحقيقية (العادلة): (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2010، الصفحات 10-11)

1.1.1 التثبيات المادية:

- يرخص المؤسسة أن تدرج حسابات التثبيات العينية والمعنوية المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيات التي تحددها مسبقا (الأصول الثابتة التي تنتمي إلى نفس المجموعة) على أساس مبلغها المعاد تقييمه أي بقيمته الحقيقية في تاريخ إعادة التقييم منقوصا منها مجموع الإهلاكات وخسائر القيمة اللاحقة؛
- تتم عملية إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيات المعنية اختلافا كبيرا عن القيمة التي قد تكون حددت باستعمال القيمة الحقيقية (العادلة) بتاريخ الإقفال؛
- القيمة الحقيقية (العادلة) للأراضي والمباني هي في العادة قيمتها السوقية وتحدد هذه استنادا إلى تقدير يجريه مقومون محترفون ومؤهلون؛
- بعد إعادة التقييم تحدد المبالغ القابلة للإهلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها؛
- إذا ارتفعت القيمة المحاسبية للأصل بعد إعادة تقييمه فإن الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان "فارق إعادة التقييم"؛
- يمكن لأي تثبيت معنوي سبق أن كان محل إدراج أصلي في الحسابات على أساس تكلفته أن يدرج كذلك في الحسابات بعد إدراجها الأولي على أساس مبلغه المعاد تقييمه حسب نفس شروط التثبيات العينية غير أن هذه المعالجة لا يرخص فيها إلا إذا كانت القيمة الحقيقية (العادلة) للتثبيت المعنوي يمكن تحديدها بالاستناد إلى سوق نشطة؛
- تقديم التثبيات العينية من خلال الكشف المالية بترتيبها على أساس أصنافها وفي حالة اختيار المؤسسة نموذج إعادة التقييم في تقييم تثبياتها يوجب إظهار فارق إعادة التقييم في مخصص من حسابات رؤوس الأموال.

2.1.1 عقارات التوظيف:

- تقييم عقارات التوظيف بعد إدراجها الأولي في الحسابات إما بطريقة التكلفة وإما على أساس القيمة الحقيقية (العادلة) وتطبق الطريقة المختارة على جميع العقارات الموظفة إلى حين خروجها من التثبيات أو إلى حين تغيير وجهة تخصيصها؛

- في حالة ما إذا تعتذر تحديد القيمة الحقيقية (العادلة) تحديدا ذا مصداقية لأي عقار موظف تحوزه الشركة اختارت طريقة إعادة التقييم (التقييم على أساس القيمة الحقيقية) فإن هذا العقار يدرج في الحسابات حسب طريقة التكلفة وتقديم معلومات عن ذلك في الملحق الذي يخص وصف العقار؛
- تدرج في الحسابات الخسارة والفائدة الناتجة عن تغيير القيمة الحقيقية (العادلة) للعقار الموظف ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها؛
- يجب أن تعكس القيمة الحقيقية (العادلة) الحالة الواقعية للسوق عند تاريخ إقفال السنة المالية.

3.1.1 الأصول البيولوجية:

- تقييم الأصول البيولوجية لدى إدراجها في الحسابات للمرة الأولى وفي تاريخ إقفال الحسابات بقيمتها الحقيقية (العادلة) مطروح منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع، وفي حالة لم يتمكن من تقدير قيمتها الحقيقية (العادلة) بصورة صادقة يتم تقييم هذا الأصل البيولوجي بتكلفته منقوصا منها مجموعة الإهلاكات وخسائر القيمة؛
- الخسارة أو الربح الناتجين من تغيير القيمة الحقيقية (العادلة) المنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع يثبتان في النتيجة الصافية للسنة المالية التي يحدثان فيها.

2.1 التثبيات المالية:

- تسجل التثبيات المالية في حسابات الشركة بناء على الهدف من اقتناءها، وتقسم التثبيات المالية إلى أربعة فئات (كما جاء في المادة 121) في النظام المحاسبي المالي وهي:
- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة؛
 - السندات المثبتة لنشاط المحفظة؛
 - السندات المثبتة الأخرى؛
 - القروض والحسابات الدائنة.

أما القواعد التي تخص تقييم التثبيات المالية بالقيمة الحقيقية (العادلة) نوضحها في النقاط التالية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، الصفحات 11-12)

- تفيد التثبيات المالية عند تسجيلها أول مرة ضمن أصول الشركة بتكلفتها والتي هي القيمة الحقيقية (العادلة) لمقابل معين إما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المسترجعة وكذا مصاريف البنك، ولكن لا تدرج فيها الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب؛

- تدرج في الحسابات فوارق التقييم الناتجة عن التقييم بالقيمة الحقيقية (العادلة) والتي تكون في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة وتسجيل كنتيجة صافية للسنة المالية؛
- تذكر في الملحق المعلومات التي تخص طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات وكذا طريقة معالجة تغيرات قيمة السوق بالنسبة إلى التوظيفات المالية المدرجة في الحسابات بقيمة السوق.

3.1 المخزونات:

- قواعد التقييم بالقيمة الحقيقية (العادلة) التي تخص المخزونات يمكن إدراجها فيما يلي:
- (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 13)
- عملاً بمبدأ الحيطة الحذر، تقيم المخزونات بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة انجازها الصافية، حيث أن قيمة الانجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتها الإتمام والتسويق؛
 - أما المنتجات الزراعية فتسجل أول مرة وبتاريخ إقفال السنة المالية بقيمتها الحقيقية (العادلة) منقوص منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع؛
 - تثبت الخسائر أو الأرباح الناتجة من التغير في القيمة الحقيقية المنقوص منها التكاليف التقديرية لنقاط البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها.

4.1 الإعانات:

- أما فيما يخص تقييم الإعانات وفق القيمة الحقيقية (العادلة)، فإن النظام المحاسبي المالي وضع شرطين أساسيين حتى يتم إدراج الإعانات العمومية بما فيها الإعانات النقدية المقيمة بقيمتها الحقيقية ضمن حساب النتائج أو في شكل أصول، هما:
- أن تمتثل الشركة للشروط الملحقة بالإعانات؛
 - الإعانات سيتم استلامها.

5.1 القروض والخصوم المالية الأخرى: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 14)

- تقيم القروض والخصوم المالية بتكلفتها المتمثلة في القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند التنفيذ؛
- بعد الاقتناء، تقيم الخصوم حسب التكلفة باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل والتي تقيم بقيمتها الحقيقية.

6.1 الأعباء والمنتجات المالية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة

(15)

- العمليات التي تم الحصول من أجلها الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق تسجل ضمن الحسابات بقيمتها الحقيقية (العادلة) بعد طرح المنتج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل؛
- الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة الاسمية للعملية التي تناسب التكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يسجل ضمن الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري أو كمنتجات مالية في حسابات البائع.

7.1 عقود الإيجار التمويلي:

بالنسبة في إطار عقود الإيجار التمويلي فإنها تسجل في حسابات الميزانية بقيمتها الحقيقية (العادلة) أو القيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمنا.

من خلال ما سبق نجد أن النظام المحاسبي المالي قد أجاز استخدام القيمة العادلة (الحقيقية) كمعالجة بديلة للقياس المحاسبي حين تتوفر الشروط اللازمة لذلك، الهدف من هذه المعالجة البديلة هو تصحيح الصورة المالية المؤسسة وإنتاج معلومات محاسبية أكثر شفافية ومصداقية. وفي حالة استخدام المعالجة البديلة المسموح بها (التقييم بالقيمة العادلة) تكون الشركة ملزمة بالإفصاح وبشكل كافٍ عن مختلف الإجراءات المتبعة في تحديد وقياس القيمة العادلة (كالطرق المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأصول المعاد تقييمها).

2. صعوبات تطبيق القيمة العادلة في ظل النظام المحاسبي المالي:

يواجه تطبيق القيمة العادلة مجموعة من العوائق والصعوبات ترتبط أساسا بطبيعة البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية نوجزها فيما يلي:

1.2 غياب سوق مالي يتميز بالكفاءة (نشطة):

رغم التطور المحاسبي الدولي الذي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية التي أصبحت تتميز بالكفاءة الأمر الذي جعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا للقيمة العادلة ممكنا وسهلا، إلا أن بورصة الجزائر مازالت بعيدة كل البعد عن هذا التطور، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط النظام المحاسبي المالي إصلاحات عميقة في النظام المالي الجزائري. (آيت محمد، بدوري، و زلاسي، 2014)

2.2 تعارض القيمة العادلة مع القانون الجبائي:

رغم أن النظام المحاسبي المالي شرع تطبيق القيمة العادلة إلا أنه غير مسموح بها جبائيا، فلا يوجد هناك نص جبائي يشرع ويسمح بالتقييم بالقيمة العادلة، فالإدارة

الجبائية تنظر للقيمة العادلة على أنها وسيلة لتجنب الضريبة (تقليل الإيرادات الضريبية).

3.2 صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية:

يتم تحديد وقياس القيمة العادلة في ظل ظروف المنافسة العادية بين بائع ومشتري يملكان نفس القدر من المعلومات الكافية، وهذا لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر، على غرار سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية حيث يتحكم بائع العقارات في قيمتها السوقية. (كتوش، 2011)

4.2 غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني:

إن التقييم بالقيمة العادلة يفضل توفر معلومات كافة عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداول، إلا أن الواقع العملي الاقتصادي في الجزائر يبين وجود تضارب في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد وعدم تمتعها بالمصداقية والشفافية ناهيك عن عدم توفرها أحيانا (تيجاوي، 2011).

فمن بين المعلومات الهامة المتعلقة بالأسعار والتي يؤثر فيها بطريقة مباشرة التضخم، والذي لا نجد عنه أي معلومات ونسب دقيقة في الاقتصاد الجزائري، وإن وجدت فتكون معلنة ومنشورة من طرف جهة غير مختصة.

المبحث الثالث: القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة

في ظل الأسواق المتغيرة المتقلبة فإن مقاييس القيمة العادلة تزود بكثير من الشفافية مستخدمى القوائم المالية، وذلك مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية بالإضافة إلى ملائمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة.

المطلب الأول: مداخل قياس القيمة العادلة

1. تعريف القياس المحاسبي:

يعتبر القياس المحاسبي المحور الأساسي الذي تقوم عليه الأنشطة المحاسبية لإنتاج المعلومة ملائمة وموثوقة، وقد تعددت وتنوعت تعاريف القياس المحاسبي من باحث لآخر، لكن وإن اختلفت إلى حد ما في الشكل إلا أنها تتفق في المضمون، ولقد تم تعريف القياس عدة تعاريف مختلفة تتمثل أهمها في التالي:

1.1 تعريف القياس لغة:

من الفعل "قاس" بمعنى قَدَّر، كما عرف على أنه: "التحقق بالتجربة أو الاختبار من الدرجة أو الكمية بواسطة أداة قياس معيارية (مثل العملات النقدية في المحاسبة)، فالقياس عملية نصف بها الأشياء وصفا كميا". (سبتي، 2015، صفحة

فالقياس يعبر عن الشيء الذي يكون قابلاً للقياس من حيث الحجم، الكمية، المقدار، رقم، أو قيمة من شيء آخر يمكن التحقق منه وفق معايير متعارف عليها محددة ومعلومة.

2.1 تعرف القياس محاسبياً:

يمكن تعريف القياس من الناحية المحاسبية، كما عرضه الإطار الفكري للجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأنه: "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيُعترف بها في القوائم المالية، والتقرير عنها في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل". (العوض، 2015، صفحة 34)

كما يقصد بالقياس المحاسبي: "تحديد القيم النقدية للأحداث الخاصة بالشركة، حيث يتم تحديد هذه القيم بطريقة تجعلها ملائمة للتجميع (مثل مجموع قيمة الأصول) أو التجزئة حينما تتطلب الظروف". (الباز، 1993، صفحة 44)

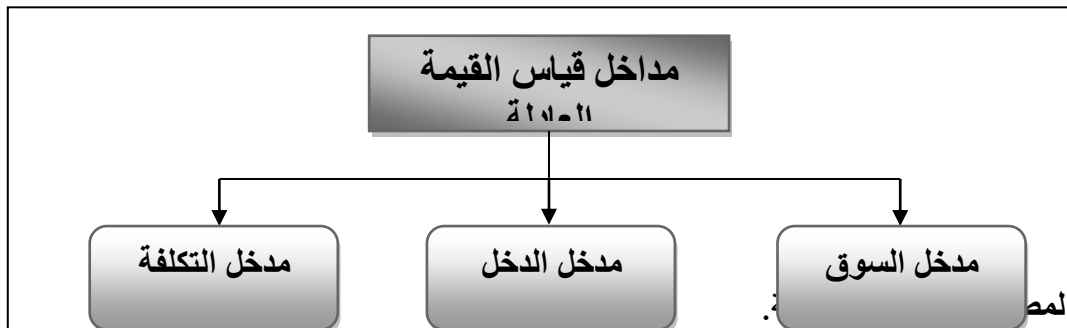
ولكن يمكن اعتبار التعريف الصادر في تقرير جمعية المحاسبين الأمريكيين هو التعريف الأكثر شمولاً، حيث عرف القياس المحاسبي بأنه: "عملية إقران الوحدة الماضية والحالية والمستقبلية وذلك بناءً على ملاحظات ماضية أو حالية واستناداً إلى قواعد محددة". (سبتي، 2015، صفحة 52)

يمكن القول أن القياس المحاسبي هو إعطاء قيم نقدية للظواهر والأحداث الاقتصادية التي ترغب الشركة بقياسها، وذلك بالاعتماد على قواعد وأسس معينة للوصول إلى وحدة قياس ثابتة.

2. مداخل قياس القيمة العادلة:

يعرف بعض الكتاب قياس القيمة العادلة بأنها البحث عن السعر المقدر الذي يمكن أن تتم به الصفقة، وللوصول إلى هذا السعر حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار (IFRS13) ثلاث مداخل لتحديد القيمة العادلة باستخدام تقنية التقييم، وتتمثل في التالي:

الشكل رقم (I-4): مداخل قياس القيمة العادلة



من خلال الشكل يتضح لنا أن لقياس القيمة العادلة هناك ثلاث مداخل أساسية وهي مدخل السوق ومدخل الدخل وكذا مدخل التكلفة وسيتم التفصيل في كل مدخل فيما يلي:

1.2 مدخل السوق:

يشير إلى صافي القيمة القابلة للتحقق التي تعتمد على استخدام الأسعار وغيرها من المعلومات التي يتم الحصول عليها من المعاملات السوقية التي تتضمن أصول والتزامات مطابقة ومتشابهة، وإن أساليب التقييم المتسقة معه تشمل مصفوفة التسعير وهي أسلوب رياضي يستخدم لتقييم سندات الدين دون الاعتماد فقط على الأسعار المعلنة للأوراق المحددة، و إنما بالاعتماد على علاقة الأوراق المالية بالرقم القياسي لهذه الأوراق. (يعقوب، 2016، صفحة 140)

وعليه فإن مدخل السوق يتطلب أساساً وجود سوق نشط لتعكس كافة المعلومات المتاحة.

2.2 مدخل الدخل:

يقوم على تقدير القيمة الحالية لصادفي التدفقات النقدية المستقبلية، اعتماداً على فرضية أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية، والقياس المعتمد على مدخل الدخل يشير إلى التوقعات السوقية الحالية بشأن المبالغ المستقبلية، حيث تتضمن أساليب القيمة الحالية طريقة الأرباح متعددة الفترات التي تستعمل لقياس القيمة العادية لبعض الأصول الملموسة.

وعند استخدام هذا المدخل فإن قياس القيمة العادلة يعكس التوقعات السوقية الحالية حول المبالغ المستقبلية المقدرة، ويشتمل مدخل الدخل ما يلي: (أبو نصار و حميدات، 2013، صفحة 832)

- أسلوب القيمة الحالية؛
- نماذج تسعير الخيارات؛
- طريقة فائض الأرباح السنوية وهي مستخدمة لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة.

نلاحظ أن مدخل الدخل يعتمد على تحويل المبالغ المتوقعة مستقبلاً إلى ما يعادلها بالقيمة الحالية، حيث تستخدم أساليب قياس القيمة الحالية المختلفة.

3.2 مدخل التكلفة:

يقوم على أساس المبلغ المطلوب في الوقت الحالي للاستبدال بالنسبة لمشارك آخر في السوق للحصول على أو بناء أصل بديل أو بناء أصول مماثلة المنفعة معدلة بمدة التقادم، ويشمل التقادم كلا من التدهور أو التقادم المادي والفني والتقادم الاقتصادي، ويشير إلى تكلفة الاستبدال وهي تكلفة الحصول على أصل مشابه وبالبطاقة الإنتاجية نفسها أو إمكانية الخدمة.

كما أكد مجلس معايير المحاسبة الأمريكية إنه في حالة تطبيق أحد المداخل السابقة يجب الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية: (سبتي، 2015، صفحة 132)

- الثبات في تطبيق المدخل المختار؛

– تعظيم المدخلات السوقية وتدنية المدخلات الخاصة بالشركة، بغض النظر عن المدخل المتبع لتقدير القيمة العادلة.

لقياس القيمة العادلة لعنصر معين يمكن استخدام أكثر من طريقة ومن ثم المفاضلة بين القيم الناتجة عن كل طريقة وذلك لاختيار القيمة الأكثر دلالة وتمثيل للقيمة العادلة، فيمكن قياس القيمة العادلة للأصول المحتفظ بها لغرض الاستخدام بالاعتماد على مدخل التكلفة ومدخل السوق.

3. التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

تتمثل مدخلات القياس المحاسبي للقيمة العادلة في المعلومات (الافتراضات) التي يستخدمها المشاركون في السوق لتسعير الأصول والالتزامات المختلفة، فمدى توفر المعلومات المتعلق بك أصل أو التزام هي التي تحدد المستوى الذي يندرج تحته الأصل أو الالتزام، حيث توجد ثلاث مستويات للتقييم.

1.3 المستوى الأول: يعتمد على مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها في السوق النشطة، والتي تتمثل في الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات محل القياس والتي يتم الحصول عليها مباشرة دون تعديل في الأسواق النشطة، والتي تكون متاحة أمام الجميع.

2.3 المستوى الثاني: يعكس مدخلات السوق التي لا يمكن ملاحظتها في السوق النشطة وإنما يتم الحصول عليها من خلال الأسعار المعلنة في الأسواق غير النشطة للأصول والالتزامات المشابهة، والتي يتم تعديلها وتسويتها تناسب الأصول والالتزامات المراد قياسها.

أي أن المستوى الثاني يعتمد على المدخلات التي يمكن ملاحظتها مباشرة أو بصورة غير مباشرة من السوق، والتي تتمثل في: (العوض، 2015، صفحة 35)

– أسعار السوق المعلنة في سوق نشطة لأصل أو التزام مشابه للأصل أو الالتزام محل التقييم؛

– أسعار السوق المعلنة في سوق غير نشطة لأصل أو التزام مشابه للأصل أو الالتزام محل التقييم؛

– مدخلات أخرى يمكن مشاهدتها بخلاف الأسعار المعلنة مثل أسعار الفائدة ومخاطر الائتمان وغيرها.

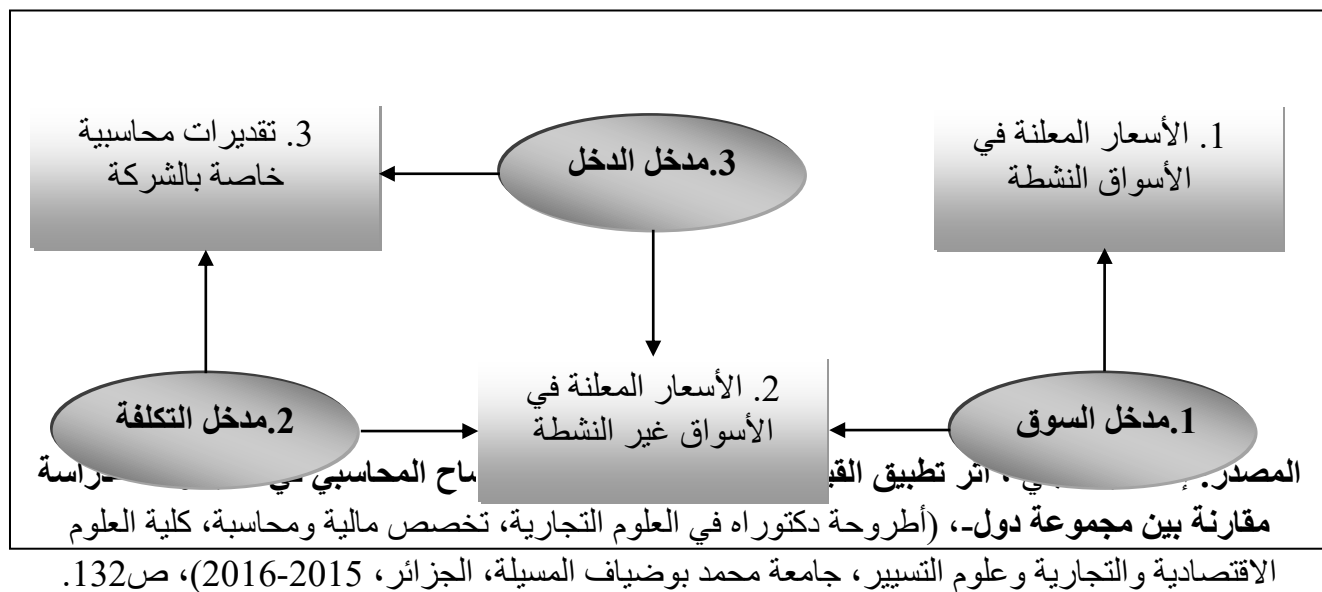
3.3 المستوى الثالث: هذا المستوى يدل على عدم توفر مدخلات في السوق، أي عدم توفر أسعار معلنة للأصول والالتزامات المراد تقييمها، ولا يوجد أسعار معلنة لأصول والتزامات مشابهة يمكن الاعتماد عليها للتقييم، في هذه الحالة يتم الاعتماد على التقديرات والاجتهادات الشخصية لتقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المراد تقييمها.

الفصل الأول: عموميات حول القيمة العادلة

من خلال ما سبق نلاحظ أن مدخلات المستوى الأول تكون أكثر موثوقية من المدخلات في المستوى الثاني والثالث وذلك لأنها تعتمد على الأسعار المعلنة في السوق النشطة للأصول أو الالتزامات محل التقييم.

هناك علاقة بين مداخل قياس القيمة العادلة ومدخلات قياسها، يمكن أن نوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (I-5): العلاقة بين مداخل قياس القيمة العادلة ومدخلاتها



من خلال الشكل نلاحظ أن هناك ترابط بين مداخل قياس القيمة العادلة ومستويات مدخلات قياسها، حيث نجد أن مدخل السوق يعتمد على الأسعار المعلنة في السوق النشطة وإن تعذر الحصول عليها (للعدم وجود سوق نشطة) فإنه يستند إلى الأسعار المعلنة في السوق غير النشطة، في حين أن كل من مدخل التكلفة والدخل يعتمدان أساساً على الأسعار المعلنة في الأسواق غير النشطة وإن لم توجد يستندان إلى التقديرات المحاسبية الخاصة بالشركة.

4. تقدير القيمة العادلة:

أشارت المعايير المحاسبية الدولية إلى أن أفضل دليل على القيمة العادلة هي الأسعار المعروضة في الأسواق النشطة، باعتبارها المكان الذي يكثر في البائعون والمشترون وتتوفر فيه المعلومات التي تكون متاحة أمام جميع الأطراف الراغبة في التعامل، كما تتوفر فيها كل الظروف الملائمة التي تساعد على تحقيق أركان لقيمة العادلة.

أما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي أنه ممكن قياس القيمة العادلة كما يلي: (عبيد، 2015، صفحة 207)

1.4 يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة :

أي أن القيمة العادلة تحدد بتلك القيم التي تم الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة، وتكون هذه القيم أكثر موضوعية وغير متحيزة.

ويعرف السوق النشطة بأنها السوق الذي تتوفر فيها الشروط التالية: (بوخالفي، 2013، صفحة 26)

– التعامل في أصناف متجانسة؛

– أسعار متاحة للجميع؛

– تواجد المشترين والبائعين الراغبين في التعامل في أي وقت.

2.4 إذا لم يتوفر ذلك-سوق نشط-، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية

قريبة من القيمة العادلة، خاصة للبنود مثل الذمم المدينة والدائنين والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير.

أي أن القيمة العادلة في هذه الحالة تحدد بتلك المبالغ التي يتم تحديدها باستخدام نماذج التقييم الداخلية، أو بالاعتماد على خبراء لإعادة تقييم الذمم المدينة والدائنة.

المطلب الثاني: الطرق المستخدمة في عرض وتمثيل القيمة العادلة

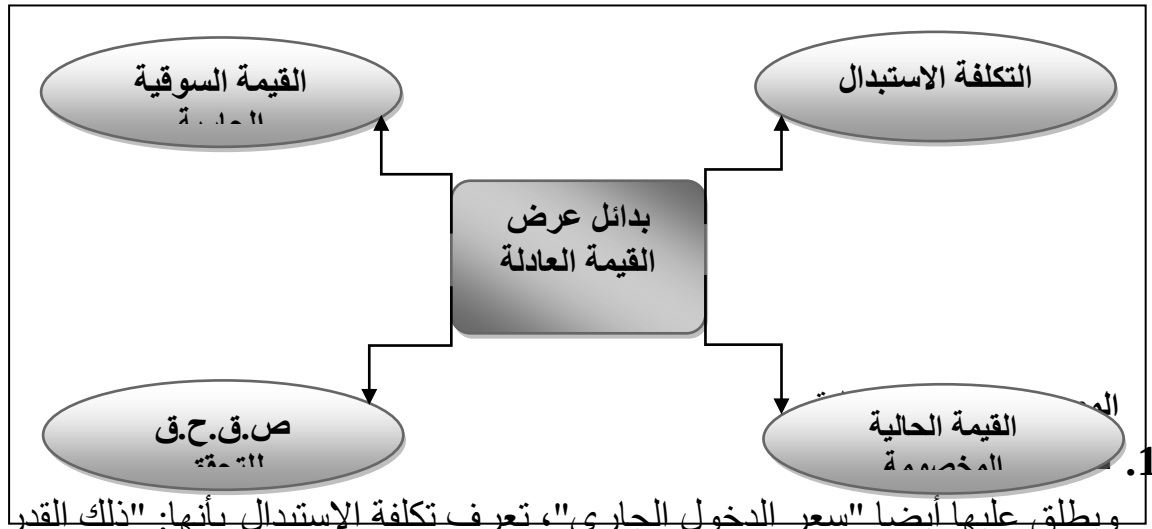
وضع الباحثون عدة مرادفات للقيمة العادلة، تختلف باختلاف وجهات النظر لمفهوم القيمة العادلة، فمن القيمة السوقية إلى صافي القيمة الحالية، وصولاً إلى صافي التدفقات النقدية المستقبلية كلها مصطلحات لها نفس المفهوم لكن تختلف في طريقة الحساب. وفيما يلي سنعرض أهم البدائل المستخدمة في عرض وتمثيل القيمة العادلة والمتمثلة في:

1. التكلفة الاستبدالية.

2. القيمة السوقية الجارية.

3. صافي القيمة الحالية القابلة للتحقق.

4. القيمة الحالية المخصومة (القيمة الحالية للتدفقات النقدية).
الشكل رقم (I-6): نماذج عرض وتمثيل القيمة العادلة



ويطلق عليها أيضا "سعر الدخول الجاري"، تعرف تكلفة الاستبدال بأنها: "ذلك القدر من النقدية أو ما يعادلها الذي يمكن أن تتحملها الشركة لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي، أو ما يمكن أن تتوفر المؤسسة من نقدية أو ما يعادلها عند تحملها لالتزام من الالتزامات في الوقت الحالي". (دهمش، 2004، صفحة 10)

حيث تركز التكلفة الاستبدالية على إثبات غالبية الأصول وفقا للمبلغ الذي يجب أن تدفعه المؤسسة إذا رغبت في الحصول على نفس الأصل أو أصل مشابه ومماثل له (مكافئ له). أي أن تكلفة الاستبدال تمثل المبلغ الذي يمكن أن تتحملة الشركة من أجل استبدال أصل تمتلكه بأصل مماثل في الوقت الحالي من حيث المواصفات والعمر الإنتاجي، وتحسب تكلفة الاستبدال لبند من بنود الأصول من خلال حساب تكلفة شراء الأصل المماثل للأصل الذي تمتلكه الشركة عند إعادة التقييم.

إن التكلفة الاستبدالية تعتمد على مفهوم المحافظة على الطاقة التشغيلية المؤسسة وذلك للحفاظ على رأس المال، حيث يتضمن هذا المفهوم: (حلوة، بدائل القياس المحاسبي المعاصر (التضخم، التكلفة الاستبدالية، القيم البيعية)، 2003، صفحة 116)

- حساب الدخل التشغيلي الجار بمقابلة الإيرادات الجارية بالتكاليف الجارية للموارد الاستهلاكية للحصول على تلك الإيرادات؛
- حساب أرباح وخسائر تملك البنود غير النقدية؛
- عرض قائمة المركز المالي وفق شروط القيم الجارية.

يهدف نموذج التكلفة الاستبدالية إلى المحافظة على رأس المال الحقيقي، وذلك من خلال تحديد قيمة الإهلاك على أساس التكلفة الاستبدالية للأصول المستنفذة في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى استبعاد الأرباح أو الخسائر الرأسمالية المحققة، كما يضمن هذا النموذج التخصيص الكفء لرأس المال، حيث أن استخدام أسعار السوق في تقييم الأصول الثابتة يؤدي إلى زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة، مما يمكن مستخدمي تلك

القوائم من إعداد تقديرات ذات دلالة لقيمة الوحدة الاقتصادية، فضلا عن تسهيل مقارنات معدل العائد بين الوحدات الاقتصادية والذي يعد من الأمور الضرورية للتخصيص الكفاء للموارد، بالإضافة إلى أن تطبيق النموذج يؤدي إلى احتساب إهلاك يحقق إمكانية الإحلال الطبيعي للأصول وقياس تقديري جاري لخدمات الأصول، حيث يمثل الإهلاك الاستخدام الجاري لهذه الخدمات، وهذا ما يتفق مع تحديد قيمة الإهلاك وفقا للمفهوم الاقتصادي.

و وفقا للتكلفة الاستبدالية فإن صافي الدخل المحاسبي يميز بين أرباح وخسائر التملك والدخل التشغيلي، كما يميز بين أرباح وخسائر التملك المحققة وغير المحققة، فصافي الدخل المحاسبي وفق هذه الطريقة سيكون مساويا للدخل التشغيلي هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى أرباح وخسائر التملك المحققة وغير المحققة تكون مساوية للفرق بين الإيرادات المحققة والتكاليف الاستبدالية المرتبطة بها. (فاضل و يونس، 2013)

إن استخدام أسلوب التكلفة الاستبدالية يؤدي إلى تقسيم الأرباح إلى أرباح عمليات النشاط الإنتاجي (التشغيلي الجاري)، و أرباح تملك الأصول والتي تقسم بدورها إلى أرباح محققة وأخرى غير محققة، هذا التقسيم يقدم معلومات تساعد من التحليل والمقارنة بين نتائج الشركة لعدة دورات.

لكن ما يؤخذ على تكلفة الاستبدال أنها لم تتمكن من إظهار كيفية تقييم الأصول المعنوية، والأرباح المعترف بها في محاسبة التكلفة الاستبدالية هي أرباح وهمية لا يجب الاعتراف بها ما لم تتحقق عملا لمبدأ الحيطة والحذر، ومضمون القياس وفق التكلفة الاستبدالية يظهر من خلال التمييز بين رأس المال النقدي ورأس المال العيني. (الزعبي، 2005، صفحة 58)

2. القيمة السوقية الجارية أو صافي القيمة البيعية:

يصطلح عليها أيضا أسعار الخروج، تعرف على أنها: "ذلك العدد من النقدية أو ما يعادلها من النقد المعادل (استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وقابلة للتحويل بسهولة لمبالغ معلومة من النقد وليست عرضة لمخاطر التغير في القيمة العادلة) التي يمكن أن تحصل عليها الشركة لو أنها قامت ببيع ما هو متوفر لديها من موجودات في الوقت الحالي، وأن تعكس هذه القيمة ظروف السوق السائدة وقت التغيير، مما يوفر إمكانية المقارنة بين قيمة الموجودات التي تم اقتناؤها والحصول عليها في أوقات مختلفة". (يعقوب، 2016، صفحة 109)

أي أن القيمة السوقية الجارية تتمثل في المبلغ الذي يمكن أن تحصل عليه الشركة إذا قامت ببيع أصولها في الوقت الحاضر إذا اختارت الشركة التخلص منها في ظل ظروف عادية وليست تصفية.

حيث ينتج عن تحديد سعر الخروج لأي أصل بعض المشاكل أهمها عدم وجود سوق جاهزة لتحديد سعر بيع الأصل، وكذلك أسعار البيع المتوقعة يجب أن تعتمد على الأسعار الناشئة عن البيع في ظل ظروف السوق العادية بدلا من التصفية الإجبارية. حسب هذه الطريقة فإنه يتم إعادة تقييم كل الأصول بقيمتها البيعية الصافية، وفي حالة عدم إمكانية تقدير هذه القيمة بشكل مباشر من خلال فيتم الاعتماد على عدة بدائل منها: (حلوة، 2001، صفحة 412)

- استخدام أرقام قياسية خاصة للأسعار المحتسبة إما من قبل هيئات خارجية مستقلة، أو ضمن الشركة؛
- استخدام الخبرة المهنية في التقدير.

3. صافي القيمة الحالية القابلة للتحقق :

هي بمثابة وجه آخر للقيمة السوقية، وهي "تمثل النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو المطلوبات إلى نقدية، كما تمثل صافي سعر البيع الجاري للأصل". (بونعيجة و بوفليخ، 2012) أي أن القيمة الحالية القابلة للتحقق تمثل المبلغ الذي يمكن الحصول عليه أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الأصول أو الخصوم (الالتزامات) إلى نقدية، وفي حال ما إذا كانت تكلفة الاستبدال أعلى من صافي القيمة الحالية القابلة للتحقق والقيمة الحالية، في هذه الحالة يتم المقارنة بين القيمة الحالية والقيمة الحالية القابلة للتحقق أيهما أعلى واعتمادها كأساس للقياس.

4. القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة:

تقوم على تقدير التدفقات المستقبلية حسب الفترات الزمنية باستخدام معدل الخصم المناسب، وتعتبر الأساس في إثبات عناصر البنود المدينة والدائنة طويلة الأجل، باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس الذي يشير إليه الاقتصاديون بتكلفة الفرصة البديلة. (يعقوب، 2016، صفحة 110) يتم حساب القيمة الحالية من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية، وذلك باستخدام معدل خصم (عائد ملائم) خلال فترة زمنية معينة. فمن أجل تطبيق هذه الطريقة في أحسن الظروف لابد من توفر أربعة شروط أساسية هي: (يعقوب، 2016، صفحة 111)

- التدفقات النقدية المتوقعة من استخدام الأصل؛
 - تحديد التدفقات النقدية المتوقعة في كل فترة مالية من حياة الأصل؛
 - تحديد العمر الإنتاجي المتبقي للأصل؛
 - تحديد العائد المناسب الذي يتم على أساسه الخصم.
- وتعتبر هذه الطريقة هي الأساس في إثبات عناصر البنود المدينة والدائنة طويلة الأجل وذلك باستخدام معدل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس الذي يشير إليه

الاقتصاديون بتكلفة الفرصة البديل وبنفس الطريقة يمكن من الناحية النظرية تقدير صافي القيمة الحالية للمتحصلات المستقبلية التي تنسب للأصل أو مجموعة الموجودات المخصوصة بشكل مناسب، لكن من الصعب عمليا تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية مما يؤدي إلى صعوبة التوصل للقيمة الحالية المؤسسة. (بوخالفي، 2013، صفحة 31)

من خلال استعراض بدائل عرض القيمة العادلة، نجد أن القيمة العادلة هي المبلغ المناسب الذي يمكن أن تم به مختلف المعاملات:

1. **تكلفة الاستبدال:** وهي المبلغ الذي يمكن دفعه لشراء أصل مماثل لذلك الذي تمتلكه الشركة في الوقت الحاضر؛
2. **القيمة السوقية:** وهي السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل تمتلكه الشركة في الوقت الحالي؛
3. **صافي القيمة القابلة للتحقق:** وهي المبلغ الصافي الذي يتوقع الحصول عليه نتيجة تحويل أصل أو سداد التزام؛
4. **القيمة الحالية المخصوصة:** هي تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام معدل خصم مناسب.

المطلب الثالث: تقييم القياس القيمة العادلة

يمكن القول أن الفكر المحاسبي قد انقسم إلى مؤيد ومعارض لاستخدام محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي عن الأصول والالتزامات، وذلك بسبب الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواجب توافرها في القوائم المالية مثل الملائمة، الموثوقية (الاعتمادية)، القابلية للفهم، حيث ظهرت العديد من الآراء التي تطالب بالاعتماد على محاسبة القيمة العادلة، وأخذت تعدد من المزايا الناتجة من استخدام.

على النقيض من ذلك ظهرت آراء لوقف التعامل بمحاسبة القيمة العادلة بسبب سلبياتها المتعددة، ويرى البعض أن معلومات التكلفة التاريخية أكثر موثوقية من معلومات القيمة العادلة وخاصة في الحالات التي لا توجد فيها سوق نشطة للأصول والالتزامات المراد قياسها باستخدام القيمة العادلة، في حين ينظر إلى محاسبة القيمة العادلة على أنها تقدم معلومات أكثر ملاءمة في ضوء الظروف الاقتصادية. (العوض، 2015، صفحة 47)

1. مزايا القياس بالقيمة العادلة:

توجهت المعايير المحاسبية نحو بالقيمة العادلة كبديل للقياس لتدارك وتجنب أوجه القصور التي ظهرت في تطبيق التكلفة التاريخية، لإضفاء مزيد من الملاءمة على المعلومات المحاسبية، كما أن استخدام القيمة العادلة يؤدي إلى تحقيق مجموعة من المزايا، والتي يمكن ندرجها في النقاط التالية: (فرحان و القاموسي، 2019، صفحة 23)

- يتلاءم القياس بالقيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال، خاصة بالابتعاد عن التكلفة التاريخية التي تحيط بها مجموعة مؤثرات تؤدي إلى ابتعاد التكلفة التاريخية عن القيمة الحقيقية واحتمال تآكل رأس المال في ضوء عدم الاعتراف بالانخفاض في الموجودات؛
- تعد المعلومات المحاسبة المقاس بالقيمة العادلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء تحليلات مالية، وكذا تزويد مستخدمي القوائم المالية والأطراف ذوي العلاقة بمعلومات ونظرة مستقبلية بقيمة الشركة؛
- لا تهتم محاسبة القيمة العادلة بتسجيل اقتناء الموجودات فقط بل تهتم أيضا بالمخاطر المالية الناتجة عن تقلبات القيمة السوقية للموجودات المحتفظ بها؛
- القياس بالقيمة العادلة يتناسب مع التعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال وكذا التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.

إضافة إلى ما سبق يمكننا إضافة بعض المميزات التي نرى أن القيمة العادلة توفرها كقياس الأصول الثابتة باستخدام القيمة العادلة يوفر بعض الخصائص للمعلومة المحاسبية أفضل مما يوفره تقييمها وقياسها بالتكلفة التاريخية، (فالأراضي على سبيل المثال تزداد قيمتها مع مرور الوقت ومن غير المعقول تقييمها بالتكلفة التاريخية)، كذلك تعتبر القيمة العادلة أفضل مقياس للأصول المالية، أضف إلى ذلك فإن القياس بالقيمة يساعد على تقييم الحقائق الاقتصادية في المحيط الخارجي للمؤسسة، وبالتالي إعطاء معلومات حول مخاطر وعوائد الاستثمارات.

كما أن قياس وتقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة يعبر أكثر عن الواقع الاقتصادي وذلك لأنه يأخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار، كذلك يعطي القياس بالقيمة العادلة تحديد صحيح للدخل وذلك أنه يأخذ التغيرات في قيمة وحدة القياس (النقود) بعين الاعتبار خاصة في فترات الارتفاع العام المستوى للأسعار (التضخم).

أيضا يقدم القياس بالقيمة العادلة معلومات حديثة تعد بتاريخ القياس المحاسبي وليس بتاريخ حدوثها على عكس القياس بالتكلفة التاريخية، مما يجعل المعلومات أكثر دقة وملاءمة لاتخاذ القرارات.

2. عيوب القياس بالقيمة العادلة

اتفق كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير جودة التقارير المالية الدولية على أن يتم التقرير في قائمة المركز المالي باستخدام محاسبة القيمة العادلة لأنها توفر معلومات أكثر مقارنة بمعلومات التكلفة التاريخية، وعلى الرغم من ذلك إلا أن هناك معوقات عملية وعلمية أثرت سلبا على استخدام القيمة العادلة مما جعلها عرضت لجملة من الانتقادات ، ومن بين هذه الانتقادات: (إبراهيم، 2008، صفحة 137)

- تكون القيمة العادلة القائمة على أسعار السوق مكلفة في تحديدها والتحقق منها، حيث انه في حالة عدم توفر أسعار السوق المعلنة والحقيقية تبني القيم على الأسعار التقديرية، وذلك لأنها تتضمن افتراضات عن المشتري والبائع والمقرضين تكون عادة غير موجودة؛
- إمكانية التلاعب في قياس القيمة العادلة وصعوبة التحقق من ذلك، ففي حالة قياس القيم العادلة لأصول والتزامات لا تتم في سوق نشطة، يمكن بسهولة التلاعب فيها من المديرين؛
- مشكلة الموثوقية تعد من أهم الصعوبات في قياس القيمة العادلة، كما أن الانتقال إلى محاسبة القيمة العادلة سوف يؤدي إلى جعل القوائم المالية أصعب في الفهم؛
- إن محاسبة القيمة العادلة من المحتمل أن تكون غير موثوق فيها في غياب السوق النشطة والأسعار المعلنة ،وهو ما يؤدي إلى تأثير سلبي على القوائم المالية؛

- إتباع محاسبة القيمة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حدة التقلبات في الدخل وبالتالي التأثير على أسعار الأوراق المالية وعلى المقاييس المستخدمة في التعبير عن مخاطر السوق؛
- محاسبة القيمة العادلة قد تعطي قيمة أقل من القيمة الاقتصادية الحقيقية للأصول والأدوات والوحدات الاقتصادية عندما تمر الأسواق بضائقة مالية مما يعني مساهمة محاسبة القيمة العادلة في زيادة البعد الداعم للتقلبات الاقتصادية الدورية.

وأكثر ما يعاب على القياس بالقيمة العادلة استخدام التقديرات هو في ظل عدم توفر أسعار معلنة في السوق (نشطة أو غير نشطة) لتقييم بعض الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة، مما يجعل قياس القيمة العادلة يخضع للحكم الشخصي وبالتالي إنتاج معلومة محاسبية غير دقيقة، أيضا في بعض الأحيان قد تكون تكاليف التقدير أو الحصول على القيمة العادلة لأصل أو التزام أكبر من المنفعة المرجوة منها.

من خلال عرض وتحليل امتيازات وانتقادات القيمة العادلة، يتضح أن خيار استخدام أسلوب القيمة العادلة أصبح ضروريا في الوقت الحالي، بسبب الظروف الاقتصادية المتغيرة والأسواق المتقلبة، وان المعلومة التي تعمل على توفيرها محاسبة القيمة العادلة وان كانت تتصف بعدم الموثوقية وتتعارض مع بعض الأسس والقواعد المحاسبية المتعارف عليها في بعض الحالات، بسبب الأحكام والتقديرات الشخصية الموجودة في مستويات قياسها، فهذا لا يعني العودة لأسلوب التكلفة التاريخية التي تعرف تقديرات شخصية هي أيضا في بعض المعالجات المحاسبية، مثل تقدير العمر الإنتاجي للألة قبل استعمالها واستنادا إلى ذاك التقدير يتم تحديد مختلف الإهلاكات والمؤونات التي يحدث فيها الكثير من التلاعبات من أجل تحريف واقع نشاطات المجموعة. بالإضافة إلى أن هناك عدة مبررات تدفع إدارة المجموعة إلى تبني محاسبة القيمة العادلة، وتتمثل هذه المبررات في كل الامتيازات المذكورة أعلاه وفي النقاط التالية أيضا: (سبتي، 2015، صفحة 114)

- إن القيمة العادلة تقدم إشارات إنذار مبكرة حول احتمال وجود الأزمة المالية على المدى القريب، وهذا يجعل المجموعة تتخذ الإجراءات اللازمة في وقت مسبق ومناسب، لذلك قد تخفض القيمة العادلة من شدة آثار الأزمة المتوقعة؛
- الاستفادة من المعالجة المحاسبية الواسعة في حالة تبني القيمة العادلة من خلال تسجيل كل الوقائع الاقتصادية الضرورية (مثل اقتناء أصول)، ثم العمل على دراسة المخاطر المالية الناجمة عن الاحتفاظ بها والمخاطر الاقتصادية الناشئة عن التقلبات في مستوى أسعارها؛
- تؤدي محاسبة القيمة العادلة دورا في تدعيم الشفافية في الاقتصاد، من خلال تحديد متطلبات ضرورية للإفصاح عن المعلومة المالية كما تضع متطلبات محددة

للاعتراف و لقياس المعلومة المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ولمبادئ حوكمة الشركات.

3. معوقات القياس بالقيمة العادلة:

تواجه القيمة العادلة عدة مشاكل عراقيل تعيقها عند قياس مختلف الأصول والالتزامات المتعلقة بمجموعة الشركات خاصة في الدول النامية، ويجب على مؤيديها البحث في سبل تجنب هذه العراقيل التي قد تهدد سمعة قياس القيمة العادلة أكثر، وتتمثل هذه العراقيل والتحديات في التالي:

1.1 التشكيك في قياس القيمة العادلة: في حالة عدم توفر سوق مال نشط قد تكون

أسعار العمليات المعتمد عليها في قياس القيمة العادلة غير متاحة، الأمر الذي يؤدي إلى التحول عن الأسعار السوقية التي أصبحت مشوهة نظرا لركود سوق المال، فتوضع محاسبة القيمة العادلة أمام تحدي الموثوقية، الأمر الذي يدفع الأطراف ذات العلاقة إلى التشكيك من تلك التقييمات أكثر. (Novoa, Scarlata, & Solé, 2009, p. 9)

2.1 عدم التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية: تواجه الكثير من الدول خاصة

النامية منها سوء التطبيق للمعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى وجود عدم التوافق في بعض الأحيان بين تعليمات هيئات الرقابة الحكومية مع المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير المحاسبية مثل ما ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم "21 ضرائب على الدخل" والذي يمس بسيادة الدولية عند تطبيقه بشكل كلي إلزامي. سبتي (2015, p. 114),

3.1 طول فترة إجراءات التقييم: القيام بالإجراءات المطلوبة وفق متطلبات مفهوم

القيمة العادلة، يتطلب فترة زمنية أطول لجمع البيانات وإعداد القوائم المالية، مما قد يؤدي إلى تأخير إعداد هذه القوائم وما يترتب على ذلك من عدم استيفاء بعض متطلبات الإفصاح أو الشروط المطلوبة من الجهات الرسمية القانونية، وتأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية. (دهميش و أبو زر، 2006، صفحة 31)

4.1 عوامل تذبذب أسعار الأسهم: تعتمد القيمة العادلة على أسعار أسواق المال

النشطة في إجراءات قياس القيم العادلة للأصول وللمجموعة، ولكن بالرجوع إلى أسباب ارتفاع وانخفاض سعر السهم فقد تكون ناتجة عن قرارات متسارعة نابعة عن طمع أو خوف، وهما مستشاران غير مؤهلان لأن يكونا محل الثقة، وبالتالي

فإن القيمة العادلة تزيد من ابتعادها عن دقة موضوعية القياس. (Langendijk, Verhoog, & Swagmerman, 2003, p. 260)

5.1 خطر تدهور أسواق المال: إن الاعتماد على أسعار السوق يجعل البنوك ترفع من رافعتها المالية الظاهرة في ميزانياتها وذلك عند قمة الدورة الاقتصادية (الرخاء)، وفي المقابل تقوم بخفض رافعتها المالية بنفس الأسلوب في أدنى الدورة الاقتصادية (الاضطرابات والأزمات)، ويعتمدون في تصرفاتهم هذه على أن البحث الاقتصادي أظهر ولعقود أن الأسواق غالباً ما تكون غير كاملة في الأوقات العادية وبدرجة أكبر في الأوقات غير العادية، ويتم منتقدي القيمة العادلة في هذه الحالة أنها تساهم في إحداث التقلبات في ميزانيات البنوك بطريقة غير مباشرة، ومن ثم التقلب في النظام المالي الذي قد يؤدي إلى تدهور عشوائي في الأسواق المالية. (Laux & Christan, 2009, p. 829)

6.1 تعقد إجراءات القياس وفق القيمة العادلة: تتعرض القيمة العادلة لنقص في دقة قياس التنبؤات في الكثير من الدول، خاصة الدول التي لا تحوي سوق مال نشط، ففي هذه الحالة يعتمد في عملية القياس المحاسبي على الإجراءات والتقييمات المعقدة التي قد تنتج قياسات مبنية على توقعات وافتراسات ويشوبها التحيز الشخصي للمقيم، الأمر الذي ينفر من استعمال القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي. (Langendijk, Verhoog, & Swagmerman, 2003, p. 263)

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل المفاهيم النظرية للقيمة العادلة وكذا المعايير المحاسبية المتعلقة بها، حيث أن القيمة العادلة جاءت كنتيجة للانتقادات التي طالت أسلوب التكلفة التاريخية وعدم ملائمتها للقياس في ظل الظروف الاقتصادية التي تتسم بالتغير السريع ، فكان استخدام القيمة العادلة كبديل للقياس يلاءم الواقع الاقتصادي، كما أن إصدار معايير محاسبية دولية خاصة بها كا كتأييد على ملائمة وموثوقية المعلومات المالية والمحاسبية التي تنتج عن استخدام القياس بالقيمة العادلة.

وقد ساهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالقيمة العادلة (IFRS13) في تحسين المعلومات المحاسبية المفصح عنها والمقدمة لمستخدمي القوائم المالية، فقد أصبحت تتميز بموثوقية ودقة أكثر وقابلية للمقارنة.

لمن تكن البيئة المحاسبية الجزائرية بعيدة عن التطورات الحاصلة في معايير المحاسبة الدولية والتحول إلى تطبيق القيمة العادلة، فقد أجاز النظام المحاسبي المالي SCF استخدام القيمة العادلة كمعالجة بديلة وذلك حين تتوفر الشروط اللازمة، يأتي هذا الاستخدام في إطار تصحيح الصورة المالية والمركز المالي للمؤسسة، وكذا إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية. رغم ذلك نجد أن تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية يواجه الكثير من الصعوبات التي تحول دون ذلك ولعل من بين أهم الصعوبات عدم توفر سوق مالي نشطة (الشوق المالي الجزائري يضم عدد قليل من المؤسسات) وكذا هدم توفر معلومات كافة لتقدير القيمة العادلة.

الفصل الثاني
مفاهيم أساسية حول
الأداء المالي في
المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف في المؤسسة فهي تهتم بدراسة واتخاذ القرارات المالية التي من شأنها تعظيم ثروة المساهمين، ولا يمكن للمؤسسة القيام بنشاطها دون توفر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة، وهذا لضمان استمراريتها والتي ترتبط بكفاءة وفعالية المؤسسة في تحقيق أهدافها في ظل الرهانات المطروحة والتحديات المفروضة من انفتاح الأسواق وزيادة التنافس أمام المؤسسة الاقتصادية فبات عليها تقييم مدى قدرتها على الوصول إلى أهدافها في ظل العوامل السابقة، والتأكد من كفاءة العوامل من شأنها دعم قدرتها على تحقيق الأرباح التي تمكنها من النمو والتوسع في السوق.

فقد أصبح من الضروري للمؤسسة ومتابعة الوظيفة المالية التي أصبحت مهمتها لا تقتصر على اتخاذ القرارات المالية فقط وإنما تجاوزته لشمّل التخطيط المالي والرقابة المالية، هذه الأخيرة تتجسد مهمتها في تكوين مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها تقييم المركز المالي وكذا النقدي للمؤسسة، ومنه تقييم الأداء بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة.

فالأداء المالي يعتبر معيارا هاما لقياس الأداء، وله أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة، باعتباره يعكس نتائج النشاط الذي تمارسه المؤسسة ويحدد مدى استغلالها لمواردها، فدراسة الأداء المالي وتقييم باستخدام مجموعة من المؤشرات تسمح باتخاذ القرارات المناسبة.

بناء على ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم الأداء والأداء المالي و الإحاطة بمختلف الجوانب الخاصة به من خلال جملة المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الأداء والمفاهيم المرتبطة به

المبحث الثاني: : ماهية الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثالث: مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية الأداء والمفاهيم المرتبطة به

يعتبر الأداء الاقتصادي مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، فمن خلاله يتم تحديد درجة وتنظيم الاقتصاد، وعلى الرغم من كثرة الدراسات والأبحاث التي تناولت الأداء، إلا أنه لم يتم التوصل إلى مفهوم محدد للأداء، وذلك نظرا لاختلاف المقاييس والمعايير التي تعتمد في دراسته وقياسه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر مصطلح الأداء من بين المفاهيم أو المصطلحات التي لم تلقى تعريفاً محدداً، فعادة ما تستخدم مصطلحات كال كفاءة، الفعالية والإنتاجية للدلالة على الأداء، ويجب الإشارة إلى أن الأداء يختلف في معناه بين المسير وكذا رجل الاقتصاد، فضلاً عن ذلك هناك اختلاف حتى داخل المؤسسة.

1. تعريف الأداء

1.1 الأداء لغة: إن مصطلح "أداء" هو ترجمة للكلمة اللاتينية "Performare" والتي

تعني المنح أو الإعطاء، بعدها اشتقت منها اللغة الإنجليزية مصطلح "Performance" والتي تعني انجاز أو إتمام شيء ما: عمل، نشاط، مهمة... إلخ. (دادان و حفصي، 2015، صفحة 23)

2.1 تعريف الأداء اصطلاحاً:

تعددت تعريفات الأداء واختلفت في مضمونها وجوهرها، باختلاف الباحثين وتوجهاتهم النظرية وكذا مدى مسايرتهم للتطورات الاقتصادية، واختلاف النشاط الذي تمارسه المؤسسة، كذلك لأن مصطلح الأداء يشترك ويتقاطع مع العديد من المصطلحات (الكفاءة، والفعالية، المردودية... وغيرها)، فيما يلي سنحاول عرض بعض أبرز التعاريف.

- عرف الأداء بأنه: "المخرجات أو الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها" (عبد المحسن، 2002، صفحة 03)، أي أنه يمثل مجموع الأهداف والنتائج التي تسعى المؤسسة للوصول إليها من خلال أنشطتها.

- عرف أيضاً بأنه: "محصلة أو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها". (صباحي و الغالبي، 2009، صفحة 38)

حيث ركز هذين التعريفين على تحقيق الأهداف ونسبة الوصول إليها أي مدى قدرة المؤسسة وقابليتها على تحقيق أهدافها من خلال استغلال الأمثل لمواردها المتاحة.

- عرف الأداء على أنه: "النشاط الشمولي المستمر الذي يعكس نجاح المؤسسة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة وفشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير تضعها المؤسسة، تبعا لمتطلبات نشاطاتها وفي ضوء الأهداف طويلة الأمد". (طالب و المشهداني، 2011، صفحة 64)

- أيضاً عرف على أنه: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المالية والبشرية والمادية وبصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها" (قحايرية،

- 2015، صفحة 147)، أي أن الأداء هو ناتج التفاعل بين كيفية استخدام المؤسسة لمواردها المختلفة والنتائج المحققة من ذلك الاستخدام.
- يعرف (Zahar & Pearce) الأداء بأنه: " النتائج المحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية والتأثيرات الخارجية واستغلالها من قبل المؤسسة في تحقيق الأهداف " (العابي و كامل، 2014، صفحة 39)، بمعنى آخر فالأداء يعكس الطريقة التي تؤدي بها المؤسسة أنشطتها أثناء العملية الانتاجية والعمليات المرتبطة وذلك باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة و وفق البرنامج المحدد والأهداف المسطرة خلال فترة زمنية محددة.
 - كما عرف الأداء بأنه: " كل ما يساهم في تحسين وزيادة الثنائية (التكلفة- القيمة)، أي تعظيم القيمة الصافية للمؤسسة خلال فترة محددة ولا يعني بالضرورة زيادة القيمة في مقابل تدنية التكاليف فقط " (Demeestère, Lorino, & Mottis, 2017, p. 08). يتعلق الأداء في هذا التعريف بتعظيم القيمة وذلك من خلال تعظيم الاستفادة من المواد المستعملة في الاستهلاك الوسيط لإنشاء قيمة مضافة.

من خلال استعراض جملة التعاريف السابقة يمكننا القول أن الأداء هو محصلة أو الهدف من العملية التسييرية التي تسعى من خلالها المؤسسة للوصول إلى جملة من الأهداف المحددة مسبقا باستخدام مواردها المختلفة (المالية والبشرية والمادية) المتاحة، وعليه يمكن أن نعرف الأداء بأنه ذلك النشاط الذي يعكس النتائج المراد الوصول إليها وتحقيقها من خلال الاستخدام الأمثل والكفاء للموارد المتاحة.

2. المقاربات النظرية للأداء:

نظرا لتعلق مفهوم الأداء بالمرجعية الفكرية للعديد من الباحثين والمختصين، لا يقصد بشموليته تعدد المفاهيم المرتبطة به فقط (الاستجابة التنافسية، الكفاءة، الفعالية ...)، بل تعدد أبعاده كذلك من ناحية تقسيمه لثلاثة أبعاد أساسية (البعد الاقتصادي، البعد البيئي والبعد الاجتماعي) في إطار ما يعرف بمفهوم الأداء الكلي، وهكذا تشكلت المقاربات المختلفة للأداء في أدبيات الإدارة الحديثة، ويمكن التفريق بين أربعة مقاربات جزئية ونظرية للأداء وهي: المقاربة الاقتصادية، المقاربة الاجتماعية، المقاربة التنظيمية، والمقاربة السياسية، وذلك كما يلي:

1.2 المقاربة الاقتصادية :

تعود جذور هذه المقاربة لإسهامات النظريات الكلاسيكية في الإدارة، وهي تتعلق بمدى تحقيق الأهداف، والتي تعكس تطلعات المالكين والمدراء وغالبا ما تعرض بصفة مالية واقتصادية، وفيما بعد حددت الامتدادات الإستراتيجية لهذه المقاربة، حيث اعتبر أن خلق القيمة المتوقعة يعتمد إما على نمو النشاط وإما على تحقيق أرباح أسهم معتبرة

نسبة للاستثمارات المستقبلية أو تفضيل التمويل الخارجي (Gauzente, 2000). وبذلك ارتبط الأداء حسب هذه المقاربة بمفهوم وظيفية وعقلانية المؤسسة، أو مدى تحقيق هذه الأخيرة للأهداف المسطرة والنتائج المتوقعة.

2.2 المقاربة الاجتماعية:

نتجت هذه المقاربة عن إسهامات مدرسة العلاقات الإنسانية، حيث تركز على النشاطات المختلفة لتوفير مناخ أو محيط عمل مناسب وسليم داخل المؤسسة، وتلبية الحاجات المختلفة للعاملين، من خلال: الاستقرار، الاتفاق، التحفيز، المشاركة، الاتصال، النمط القيادي المناسب... وغيرها من القيم التنظيمية (شرقي، 2016، صفحة 60). تفترض هذه المقاربة أن تحقيق الأداء يحصل عندما تكون المؤسسة قادرة على توفير هذه القيم كأساس لتحقيق الأهداف والنتائج.

3.2 المقاربة النظامية:

مدخل النظم يعتبر المؤسسة كنظام غايته البقاء والاستمرارية، حيث قدمت هذه المقاربة كنموذج عكسي للمقاربتين السابقتين، إذ تعتبر جد خاصة لأنها تتعلق بقدرات المؤسسة، وتفترض أن الأداء يحصل عندما تحقق المؤسسة أهدافها دون استخدام جميع الموارد والوسائل ودون ممارسة الضغط على مواردها البشرية، فهي تتعلق بتحقيق الكفاءة التنظيمية أو الفعالية التنظيمية، من خلال تلاؤم واستمرارية الأنظمة الفرعية مع بيئة نظام المؤسسة، ويعتبر تحقيق ذلك أساسياً وضرورياً. (شرقي، 2016، صفحة 61)

4.2 المقاربة السياسية:

المقاربة الرابعة للأداء هي النموذج الاستراتيجي حيث تفترض أن الأداء يتحقق عندما تتمكن المؤسسة من الاستجابة للتحديات الداخلية والخارجية، من خلال وضع رؤيا إستراتيجية أو سياسية تعتبر المؤسسات كمحيط سياسي يتم فيه التفاعل بين مختلف الأطراف لتحقيق مصالحهم الإستراتيجية الخاصة، حيث يتم التركيز على التفاوض والاتفاق. (Champagne & D'autres, 2005, p. 31)

تعتبر المقاربة الاقتصادية كمقاربة كلاسيكية للأداء يكثر استعمالها من قبل الباحثين والممارسين، باعتبارها أساس المقاربات الثلاثة الأخرى، والتي تقوم على إدماج أسسها إضافة إلى تحقيق الأهداف والنتائج الاقتصادية من خلال الاستعمال العقلاني للموارد.

إضافة إلى ذلك نجد مقاربات أخرى لتقييم ومعرفة الأداء وهي: (شرقي، 2016، صفحة 61)

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

5.2 مقارنة الأداء العمليتي:

التي تفترض الاعتماد على معايير تشغيلية مثل: الإنتاجية، مردودية الأفراد، الحصة السوقية، الميزة التنافسية، رضا الزبون... وغيرها، والتي تعتبر كحلقة وسطي لأداء المؤسسات.

6.2 مقارنة أصحاب المصالح:

التي تفترض أن الأداء يتحقق في حالة رضا المجموعات الذين لديهم مصلحة مع المؤسسة، من خلال مراعاة جميع الأبعاد (البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي) كأساس لتدعيم الأداء الكلي للمؤسسة.

3. مستويات الأداء:

يتحدد الأداء عن طريق العلاقة الجيدة بين مختلف الأهداف وحسب إلى الإستراتيجية التي ترغب المؤسسة في الوصول إليها، فالأداء يأخذ اتجاهات عديدة ترتبط بمعايير مختلفة ومستويات متفاوتة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (II-1): مستويات للأداء حسب مستويات اتخاذ القرار

مستوى القرار	مستوى الأداء	الأهداف والمعايير العادية	الأهداف والمعايير الجديدة
<u>السياسي</u> : أهداف المؤسسة	اجتماعي	الأداء الداخلي للمؤسسة	الأداء الخارجي للمؤسسة
<u>الإستراتيجي</u> : أهداف نظام الإنتاج	مالي	مردودية رؤوس الأموال	بقاء المؤسسة
<u>التكتيكي</u> : وظيفة نظام الإنتاج	تجاري	تنافسية السعر	تنافسية خارج السعر
<u>العملي</u> : حلول تقنية وعملية	فيزيائي	الإنتاجية الجزئية للعمل	الإنتاجية الإجمالية

المصدر: Lamia Berrah, L'indicateur de performance-concepts et application,

(paris France, les padués édition, 2002), p25.

من خلال الجدول نلاحظ أن الباحثون قد طرحوا أربع مستويات متعلقة بمستويات اتخاذ القرار ممثلة في: مستوى السياسات والذي يرتبط بأهداف المؤسسة (أعلى مستوى لاتخاذ القرار)، مستوى الاستراتيجيات والذي يرتبط بأهداف نظام الإنتاج والتي تهدف إلى تحسين مردودية رؤوس الأموال وعليه ضمان بقاء واستمرارية المؤسسة، المستوى التكتيكي ويتعلق بأهداف وظيفة الإنتاج التي تسعى إلى تحقيق تنافسية الأسعار، ومستوى العمليات الذي يتعلق بإيجاد الحلول التقنية والعملية.

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

في حين يركز أغلب الباحثين على تقييم مستويات اتخاذ القرار إلى ثلاث مستويات والتي ترتبط بدورها بمستويات الأداء، وهي المستوى الاستراتيجي، والمستوى العملي، والمستوى التكتيكي.

1.3 المستوى الاستراتيجي للأداء: وهو الذي يتعلق بالخيارات التي تلزم المؤسسة في الأجل الطويل، وهذه الخيارات تهتم بالأداء الداخلي دون الخارجي، وهو مستوى الأداء المالي الذي يعتبر المستوى الأكثر استخداماً في المؤسسة، حيث يستخدم مؤشرات مالية مختلفة، وهذا المستوى يمثل قاعدة التي نبني عليها تمثيل الأداء والطريقة التي نستطيع من خلالها نشر الأداء في كل المؤسسة. (بن واضح، 2014، صفحة 132).

2.3 المستوى العملي للأداء: يمثل مستوى القرارات الروتينية المبرمجة مسبقاً، التي تحافظ على سير نشاط الاستغلال للمؤسسة للحصول على أقصى ربح ممكن، تهدف هذه القرارات إلى تحسين الأداء الداخلي، بالإضافة إلى المؤشرات المالية، حيث يستخدم مؤشرات عملية في قياس الأداء كالحصة السوقية ونوعية المنتج وغيرها. (بن واضح، 2014، صفحة 133)

3.3 المستوى التكتيكي للأداء: وهو الذي يتعلق بالقرارات التي تسمح بإدارة الموارد للحصول على أحسن النتائج الممكنة، فالأداء في هذا المستوى يجمع بين الأداء الداخلي والأداء الخارجي، فهو يقيس مستوى الفعالية التنظيمية. (الحسني، 2000، صفحة 237) في حين هناك من الباحثين من وضع مستويات أخرى مختلفة عن المستويات السالفة الذكر، يمكن المؤسسة الاقتصادية من خلالها التعرف على مستوى أدائها، يمكن تلخيص هذه المستويات في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-II): مستويات الأداء

مستويات الأداء	الخصائص
الأداء الاستثنائي	يبين التفوق في الأداء ضمن الصناعة على المدى البعيد والعقود المربحة، وكذا الالتزام الواضح من قبل الأفراد ووفرة السيولة وازدهار الوضع المالي للمؤسسة.
الأداء البارز	يكون فيه الحصول على عدة عقود عمل كبيرة، امتلاك إطارات ذات كفاءة، امتلاك مركز ووضع مالي متميز.
الأداء الجيد جداً	يبين مدى صلابة الأداء، واتساح الرؤية المستقبلية إلى جانب التمتع بالوضع المالي الجيد.
الأداء الجيد	يكون فيه تميز للأداء وفق المعدلات السائدة مع توازن نقاط القوة والضعف في المنتجات و/أو الخدمات وقاعدة العملاء، مع امتلاك وضع مالي مستقر.
الأداء المعتدل	يمثل سيورة أداء دون المعدل، وتغلب نقاط الضعف على نقاط القوة في المنتجات و/أو الخدمات وقاعدة العملاء، مع صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة للبقاء والنمو.
الأداء الضعيف	والذي يمثل الأداء دون المعدل بكثير، مع وضوح لنقاط الضعف في جميع المحاور تقريباً، فضلاً عن وجود صعوبات خطيرة في استقطاب الإطارات المؤهلة، مع مواجهة مشاكل خطيرة في الجوانب المالية.

المصدر: خالد بن حمدان، وائل صبحي، أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009).

المطلب الثاني: المصطلحات ذات العلاقة بالأداء

من خلال التعاريف المتنوعة للأداء والتي تم التطرق سابقاً، نلاحظ أن هناك جملة من المفاهيم والمصطلحات التي اقترنت وارتبطت بالأداء وذلك لارتباط هذا الأخير بالنتائج والأهداف وكذا الوسائل المستخدمة (الموارد)، فالعلاقات المختلفة بين هذه العناصر ينتج عنه مفاهيم مختلفة وجب الوقوف عليها وتحديد الفروقات بينها. من بين أهم هذه المفاهيم نجد: الكفاءة، الفعالية، الملاءمة، الإنتاجية، والتنافسية.

1. الكفاءة:

يتعلق مفهوم الكفاءة أساساً بالعلاقة بين النتائج المحققة من قبل المؤسسة والموارد المستعملة للوصول لتلك النتائج، كمحصلة لمستويات النتائج المحققة.

فقد تم تعريفها على أنها: "القدرة على تحقيق الأهداف والعمليات المنتظرة بأقل الوسائل" (Plauchu, 2006, p. 07)، من هذا التعريف نجد أنه العملية الكفاءة هي العملية التي تكون ذات تكلفة مناسبة، بمعنى آخر الكفاءة ترتبط بتحقيق ما هو مطلوب بشرط تدنية التكاليف.

من منظور آخر تعرف الكفاءة على أنها: "انجاز أو الوصول إلى النتائج المحددة (المخرجات) بأقل استخدام للموارد المتاحة (المدخلات)". (صبيح و الغالبي، 2009، صفحة 46)

يلخص هذا التعريف الكفاءة في درجة الاستفادة من الموارد المتاحة بأقل التكاليف للوصول إلى النتائج المنتظرة، حيث ينبغي أن يكون هناك استغلال عقلائي ورشيد، أي القيام بعملية مزج عوامل الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة.

هذا التعريف يتماشى مع مفهوم الأداء من خلال حصره في أحد شقيه (أي الكفاءة) الأساسيين حيث يكون الأداء في هذه الحالة يعبر عن علاقة الموارد المخصصة بالنتائج المحققة.

عادة ما يعبر عن الكفاءة بنسبة المدخلات الاستهلاكية إلى المخرجات المحصلة، أي كلما كانت المخرجات أكثر من المدخلات فإن لكفاءة تكون أعلى، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

الكفاءة= المخرجات أو النتيجة المحققة/ المدخلات

تستخدم العديد من المؤشرات لقياس كفاءة الأداء، حيث تعبر هذه المؤشرات عن مجموعة الخبرات التي مرت بها المؤسسات والتي يتم صياغتها في شكل نقاط معيارية لتستعين بها المؤسسة في عملية التقييم الذاتي لأدائها، وتختلف هذه المؤشرات تبعاً للثقافة التنظيمية للمؤسسة وكذا البيئة التي تعمل بها. (الدجني، 2012، صفحة 149)

وتتمثل هذه المؤشرات في مؤشرات مباشرة وأخرى غير مباشرة وهي كما يلي:

1.1 المؤشرات المباشرة: تتضمن قياس عمليات منظمة من خلال مقارنة المخرجات بالمدخلات، وتحتوي هذه المؤشرات على المقاييس التالية: (عبوي، 2006، صفحة 128)

- المقاييس الكمية كالربح الصافي؛
- المقاييس الجزيئية مثل مخرجات وحدة (وظيفة) معينة بالنسبة إلى عدد العاملين بها؛
- مقاييس نوعية: مثل ارتفاع الجودة بتقديم الخدمات والسلع مع المحافظة على مستوى الموارد ذاتها.

2.1 المؤشرات غير المباشرة: وهي التي تقيس كفاءة المؤسسة غير المباشرة من خلال قياس رضا العاملين عن الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة، كقياس الروح المعنوية للعاملين في المؤسسة نفسها لأن هناك علاقة إيجابية بين معدل الروح المرتفع ومعدل كفاءة الأداء والاستخدام الأمثل للموارد. (مهني، 2017، صفحة 76)

من خلال ما سبق نجد أن هناك تداخل بين مفهوم الأداء وكذا الكفاءة، ولا بد من الإشارة إلى أن تحقيق الأهداف مقارنة بتقليل التكاليف يجب أن يراعي نسبة تحقيق الأهداف المنتظرة وبلوغها وهذا يقودنا إلى مفهوم الفعالية.

2. الفعالية:

الشق الثاني الأساسي للأداء هو الفعالية، والتي تعبر بشكل عام عن انجاز العمال بشكل صحيح والقدرة على تحقيق مصلحة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

حيث تعرف الفعالية بأنها: "القدرة على تحقيق الأهداف والعمليات المنظرة والوصول إليها" (Plauchu, 2006, p. 11)، بمعنى لآخر ترتبط الفعالية بمدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها على المدى البعيد.

يعبر عن الفعالية بسبة الأهداف المحققة إلى الأهداف المسطرة، أو بصيغة أخرى العلاقة بين الانجازات (المخرجات) المحققة والانجازات المحددة والمخطط لها، ويمكن التعبير عنها بالصيغة التالية: (مهني، 2017، صفحة 77)

الفعالية= المخرجات المحققة أو الفعلية/ المخرجات

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تعرف التنافسية على مستوى المؤسسة على أنها: "قدرة المؤسسة مقارنة بمنافسيها على عرض منتجات ذات قيمة عالية بتكاليف مناسبة أو قيمة سوقية متساوية بتكاليف أقل، وكذا الوصول إلى وضعيات تنافسية ذات أفضلية تسمح بتحقيق أداءات اقتصادية مرتفعة في المدى الطويل". (بومجان، 2015، صفحة 49)

أي التنافسية ترتبط بقدرة المؤسسة على الحفاظ على حصتها السوقية أو زيادتها من خلال تقديم منتجات ذات جودة عالية وبتكاليف أقل في ظل وجود المؤسسات المنافسة لها والتي تقدم نفس منتجاتها أو منتجات بديلة.

ومن خلال منظور التسيير الاستراتيجي، فإن "التنافسية تتعلق بالاهتمامات والأولويات والأهداف الإستراتيجية المتعلقة بالكفاءة والفعالية، هذه الأولويات تتمحور حول الإستراتيجية التي تتحرى من مدى مساهمة الوظائف في تنافسية المؤسسة، والبحث عن الأفضليات التنافسية كالقدرة على الإبداع والتحكم في الجودة إلى جانب المرونة والآجال، فالتنافسية في هذا الإطار تتماشى إلى حد بعيد وترتبط بالأداء". (Lorino, 2001, p. 23)

فالتنافسية ليست الغاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة للوصول إلى الأهداف المسطرة من خلال امتلاك الميزة التنافسية وبهذا ترتبط بالأداء.

4. الإنتاجية:

تستخدم الإنتاجية كمصطلح مرادف للكفاءة والتعبير عن أداء المؤسسة من خلال العلاقة بين مستويات الإنتاج والوسائل المستخدمة أو عوامل الإنتاج. فقد عرفت الإنتاجية حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها: "كمية الإنتاج (المخرجات) منسوبة إلى كل عنصر من عناصر الإنتاج، بعبارة أخرى هي نسبة كمية المخرجات من المنتجات والخدمات خلال فترة معين إلى كمية المدخلات المستخدمة لإنتاج ذلك القدر من المخرجات". (بومجان، 2015، صفحة 50)

ويمكن التعبير عن الإنتاجية بالصيغة التالية:

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{المخرجات المحققة}}{\text{الموارد}}$$

فالإنتاجية تعبر عن العلاقة بين الموارد المستخدم في عملية الإنتاج والمخرجات الناتجة عنها، والهدف الأساسي من قياسها هو إنتاج أكبر قدر من الخدمات والمنتجات باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد المتاحة (الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة) مقارنة بما تم وضعه من معايير وهذا المفهوم يتماشى مع الكفاءة.

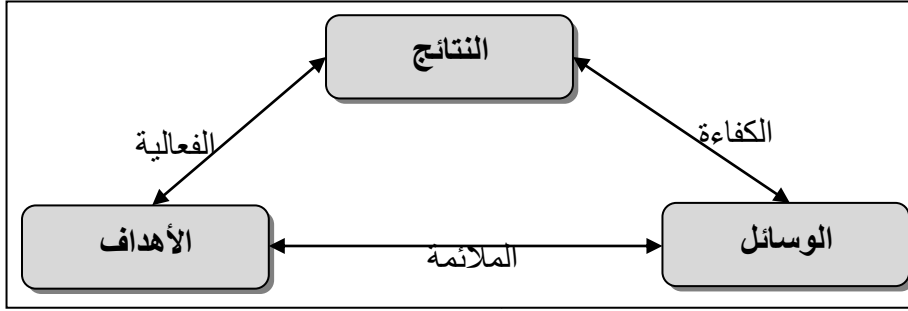
5. الملائمة:

إلى جانب كون الأداء يرتبط بالكفاءة والفعالية وكلاهما تتعلق بمدى بلوغ الأهداف، يتطلب الأمر تنسيق ومواءمة ثلاث جوانب أساسية وهي: الأهداف ومدى ملائمة الوسائل المستخدمة لإنجاز الأهداف من جهة وكذا النتائج المحققة مقارنة بالأهداف المسطرة ومدى تناسبها مع الوسائل المستخدمة، فالربط بين النتائج المحققة والوسائل المستخدمة يطرح

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

إشكالية الكفاءة، أما الربط بين الأهداف والنتائج يطرح إشكالية الفعالية، في حين العلاقة بين الوسائل والأهداف يحدد إشكالية الملائمة. (بومجان، 2015، صفحة 51)
يجب أن تكون الوسائل المستخدمة (الموارد المتاحة) تتناسب مع الأهداف المسطرة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، يمكن التعبير عن الأداء من خلال العلاقة بين الكفاءة والفعالية والملائمة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (II-2): الأداء من منظور الكفاءة والفعالية والملائمة



إن " مفهوم الأداء هو مفهوم شامل يتضمّن التفوّق و التميّز على كلّ المستويات، بينما المصطلحات الأخرى القريبة من مصطلح الأداء فهي تخصّ جزء من الأداء، فالمرادوية تتضمّن تحقيق التفوق في المجال المالي، و التنافسية تسعى إلى التفوّق في المجال التجاري، بينما الإنتاجية تتضمّن التفوق في النشاط الإنتاجي، لذلك كانت المصطلحات التالية: الكفاءة، الفعالية، الإنتاجية، المرادوية، و التنافسية بمثابة أبعاد للأداء يجب توفرها حتى تحظى المؤسسة بمستوى أداء متميّز و شامل لكل وظائفها.

المطلب الثالث: أنواع الأداء في المؤسسة الاقتصادية

تعددت التصنيفات الخاصة بالأداء وهذا راجع لتعدد وجهات النظر، ويتم تصنيف الأداء وفقا لمعايير من بينها معيار الشمولية، معيار المصدر، معيار الطبيعة، المعيار الوظيفي.

1. حسب معيار الشمولية: والذي قسم الأهداف إلى كلية وجزئية حيث:

1.1 الأداء الكلي: وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو وغيرها.
(مزهودة، 2001، صفحة 89)

2.1 الأداء الجزئي: وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن

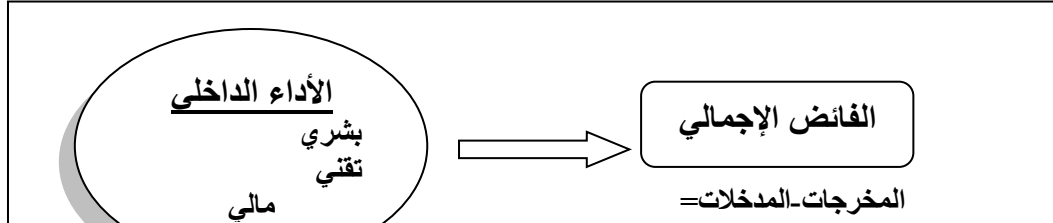
الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى: أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الإنتاج وأداء وظيفة التسويق. (مزهودة، 2001، صفحة 89)

2. **حسب معيار المصدر:** وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى أداء داخلي وأداء خارجي:

1.2 الأداء الداخلي: يطلق عليه كذلك اسم أداء الوحدة وبما أن الأداء دالة تابعة فإن الأداء الداخلي يتشكل أساسا من التوليفة التالية: الأداء البشري، الأداء التقني، الأداء المالي، وينتج من تفاعل مختلف الأداءات الجزئية متمثلة في أداء المورد البشري في المؤسسة، والأداء التقني الذي يتعلق بجانب الاستثمارات، والأداء المالي الخاص بالإمكانات المالية المستعملة. (عقبي، 2017، الصفحات 94-95)

الشكل (II-3): مصادر الأداء الداخلي



المصدر: حمزه عقبي، **احساب تطبيق النظام المحاسبي في الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**، (أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017)، ص94.

فالأداء الداخلي يرتبط أساسا بالمحيط الداخلي للمؤسسة، أي كل ما يمكنها التحكم فيه والتأثير عليه من أنشطة ووظائف وكذا العمليات الإدارية المختلفة، فهو نتاج التفاعل بين مختلف أداءات الأنظمة الفرعية للمؤسسة، والهدف من الأداء الداخلي تحديد نقاط القوة والضعف.

2.2 الأداء الخارجي: هو تلك الآثار الايجابية التي تؤثر في المؤسسة، كما يمكن تعريفه انه الأداء الناتج عن تغيرات البيئة المحيطة بالمؤسسة فهو ينتج عن المحيط الخارجي للمؤسسة، وبالتالي فهو مجموعة التغيرات والقيود والمواقف الخارجة عن سيطرة المؤسسة والتي لا يمكنها التحكم بها. (مزهودة، 2001، صفحة 91)

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

فالأداء الخارجي يتعلق أساسا بالمحيط الخارجي للمؤسسة والذي يؤثر عليها بشكل ايجابي وذلك من خلال الفرص التي يمكن استغلالها، أو بشكل سلبي من خلال التهديدات التي يجب تفاديها والتقليل من حدتها.

3. حسب معيار الطبيعة: حسب هذا المعيار فإن المؤسسة تقسم أهدافها إلى أهداف اقتصادية، اجتماعية، سياسية وإدارية، وعليه يمكن تصنيف الأداء على هذا الأساس إلى:

1.3 الأداء الاقتصادي: يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها، من خلال تحقيق الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من خلال تعظيم نواتجها وتدنية مستويات استخدام مواردها. (عقي، 2017، صفحة 96) يتم قياس الأداء الاقتصادي عادة من خلال الربحية أو المردودية بأنواعها المختلفة باستخدام التحليل المالي اعتمادا على سجلات ودفاتر المؤسسة بالإضافة إلى القوائم المالية. (عشي، 2002، صفحة 22)

2.3 الأداء الاجتماعي: يعرف بأنه "ترتيب المبادئ التنظيمية للمسؤولية الاجتماعية من خلال العمليات والبرامج والسياسات والنتائج الملحوظة التي ترتبط بالعلاقات الاجتماعية للمؤسسة" (عقي، 2017، صفحة 96)، فالأداء الاجتماعي هو أساس لتحقيق المسؤولية الاجتماعية ويتعلق بتحقيق الأهداف الاجتماعية التي وضعتها المؤسسة وفرضها عليها أفراد المجتمع الداخلي والخارجي.

3.3 الأداء السياسي: يتجسد في تحقيق المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى، وكمثال على هذا: تمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى منصب معين ومن ثم استغلال امتيازاتهم لصالح المؤسسة. (حمدي، 2017، صفحة 108)

4.3 الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين (نوبلي، 2015، صفحة 75)، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

5.3 الأداء الإداري: يمثل الأداء الإداري الخطط والسياسات والتشغيل بطريقة ذات كفاءة وفعالية، ويتم تحقيق ذلك بحسن اختيار أفضل البدائل التي تحقق أعلى المخرجات الممكنة، ولتقييم الأداء الإداري يمكن استخدام الأساليب المختلفة لبحوث العمليات وكذا البرمجة الخطية. (حامد، 2007)

4. حسب معيار الوظيفة: وتم تقسيم الأداء حسب هذا المعيار نسبة إلى الوظائف الأساسية في المؤسسة: الوظيفة المالية، التسويق، الإنتاج، الموارد البشرية.

1.4 الأداء الوظيفي أو البشري (أداء الموارد البشرية): ينظر إليه على أنه "أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع

القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهامهم" (نوبلي، 2015، صفحة 72)، أي أنه يرتبط بالموظف ومدى انجازه لأعماله ومسؤولياته المكلف بها داخل المؤسسة.

2.4 الأداء الإنتاجي: يظهر هذا الأداء في قدرة المؤسسة على التحكم بمعايير الجودة المطلوبة في المنتجات، طريقة العمل، بيئة العمل، تكاليف الإنتاج، كفاءة العمال، التحكم بالوقت والإنتاج، المراقبة على الآلات، معدل التأخر في تلبية الطلبات. (مزغيش، 2011، صفحة 26)

3.4 الأداء التسويقي: يرتبط بقدرة المؤسسة على إشباع حاجات ورغبات المستهلكين وتحقيق الرضا والولاء لمنتجاتها، وتحسين صورة المؤسسة وسمعتها، يتحقق هذا الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق منها: زيادة حجم المبيعات والحصة السوقية، رضا العملاء، جودة المنتجات، الحفاظ على الزبائن، القدرة على جذب زبائن جدد وغيرها. (بومجان، 2015، صفحة 53)

4.4 الأداء المالي: ويتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي، وبناء هيكل مالي فعال، بالإضافة إلى تحقيق المردودية وتعظيم العائد على الاستثمار باعتباره أحد أهم أهداف المؤسسة، لذا فإن البعد المالي للأداء الكلي للمؤسسة يتحقق من خلال تحقيق المردودية وتعظيمها، وسنتطرق لهذا العنصر بالتفصيل في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر الأداء المالي من المواضيع التي تحظى باهتمام كبير من قبل مختلف الأطراف كالباحثين والمسيرين وكل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة وخاصة المستثمرين، فهو يعتبر السبيل الوحيد الذي يحدد مدى قدرة المؤسسة على البقاء والاستمرارية، كما أنه يمثل أحد المقومات الأساسية في المؤسسات لما يوفره من معلومات دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة بتاريخ معين من خلال مجموعة من المؤشرات التي تسمح بمقارنة الأداء المالي الفعلي للأنشطة بالأهداف المحددة سلفاً وتحديد مدى انحرافه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

لقد كان مفهوم الأداء المالي ينحصر في أنه قدرة المؤسسة على الحصول على الأموال أو الأرباح، أما الآن فقد أصبح الأداء المالي كمفهوم يتميز بمعاني ومفاهيم متعددة، تختلف باختلاف وجهات نظر الأطراف ذات العلاقة والمستفيدين من المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة وكذا المزايا التي يرغبون في الحصول عليها.

فعلي سبيل المثال المساهمون ينظرون إلى الأداء المالي من جانب قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح، أما العمال فيهتمون بقدرة المؤسسة على رفع الأجور عند تحقيق أداء عال، بينما يبحث الشركاء التجاريون عن ملاءة المؤسسة المالية واستقرارها والحكومة تنظر إلى الأداء المالي من خلال قدرة المؤسسة على دفع الضرائب، وشركات التأمين تريد ضمان قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها في التاريخ المحدد، في حين ينظر المجتمع إلى الأداء المالي بقدرة المؤسسة على توفير فرص عمل للأفراد في إطار المسؤولية الاجتماعية. (شويش و مثنى، 2018)

1. تعريف الأداء المالي

إن مصطلح الأداء المالي ليس حديثاً بل توجد عدة دراسات وأبحاث نظرية وتطبيقية هدفت إلى تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي وذلك لما يعكسه من فعالية الإدارة وكفاءتها في استخدام الموارد المالية بشكل أمثل كما يعكس قدرة المؤسسة على البقاء والاستمرارية.

يمثل الأداء المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة. (منصور و شحدة، 2003)

- عرف الأداء المالي بأنه: "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

- الثروة" (دادان و كماسي، 2009)، أي أن الأداء المالي يعبر عن القدرة على خلق قيمة وتحقيق أرباح من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية للمؤسسة.
- يمكن تعريف الأداء المالي على أنه: "تفحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين، بهدف تقديم حكماً ذا قيمة يتعلق بإدارة الموارد المالية والبشرية، وذلك من خلال استخدام نسب ومؤشرات مالية تقدم صورة عن مدى إنجاز المؤسسة لأهدافها المختلفة" (الهيني و النصور، 2018)، أي أن الأداء المالي يعنى تشخيص الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة وانعكاس لقدرتها على تحقيق الأهداف وذلك من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات المالية التي تحدد الصحة المالية.
 - يمكن تعريف الأداء المالي من منظور العلاقة بين الموارد المخصصة والنتائج المحققة على أنه: "تقييم لنشاط المؤسسة (الوحدة الاقتصادية) في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وهي تهتم أولاً ببلوغ الأهداف المخططة والمحددة مسبقاً وثانياً بقياس كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة سواء البشرية أو الرأسمالية" (مزهودة، 2001، صفحة 95)، أي أن الأداء المالي هو تشخيص وقياس لفعالية المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية المسطرة وكذا كفاءتها في استخدام مواردها وذلك خلال فترة مالية محددة.
 - ويعرف الأداء المالي حسب سورجي (Serge Evraert) بأنه "تسليط الضوء وفحص المحاور التالية من خلال عملية التحاكي: (دادان ع.، 2006، صفحة 36)
 - العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
 - أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
 - مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح؛
 - مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة."
 - وعرف أيضاً بأنه: "تبيان لأثر هيكل التمويل وانعكاس لكفاءة السياسة التمويلية" (الياسري، 2018)، أي انه يعنى بالجانب التمويلي للمؤسسة.
- من خلال ما سبق يمكن القول أن الأداء المالي هو مقياس لنتائج المؤسسة وسياساتها وأنشطتها من الناحية المالية، ومدى قدرتها على استخدام مواردها المالية بكفاءة وفعالية للوصول إلى النتائج (المالية) لمحددة مسبقاً من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات المالية، ويستخدم كمقياس للصحة المالية والمركز المالي للمؤسسة خلال فترة ومنية محددة.

2. أسباب تباين مفاهيم الأداء المالي

يرجع اختلاف مفاهيم وتعريف الأداء المالي لعدة أسباب رئيسية منها:

1.2 اختلاف رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم الوظيفة المالية:

ارتبط الاختلاف في تحديد مفهوم موحد للأداء المالي باختلاف وجهات النظر حول تحديد الوظيفة المالية، فبعض التعاريف أسندت الوظيفة المالية إلى القرارات المالية المتخذة، الاستراتيجية، الخطط، الأهداف والسياسات المالية، وبالإضافة إلى المصاعب المالية...

والواقع أن هذه المفاهيم لا تستطيع تحديد وتوضيح الوظيفة المالية، الأمر الذي يجعلها غامضة وعاجزة عن تحديد هوية الوظيفة المالية وذلك راجع إلى عدم الشمول من جهة عدم التوحيد من جهة أخرى، وذلك بسبب تباين وجهات نظر المهتمين فهناك "الجماعة النقدية" حيث تنسب للوظيفة المالية كل عملية تأخذ شكل النقدي خارجة أو داخلة عاجلة أو آجلة، في حين وجهة النظر "الإستراتيجية" تكمن فيما إن كانت الوظيفة المالية قادرة على تهيئة وإعداد القرارات المؤمنة لفعالية الأهداف المسطرة وكفاءة الوسائل المتاحة، بينما وجهة النظر "التشغيلية" يحددها طرح التساؤل التالي: هل تنشأ الوظيفة المالية لمواجهة وتجاوز المصاعب المالية؟ (كدعم التوازن المالي، الحد الأدنى للربحية، اليسر المالي)، أم أنها تتعلق بكافة التصرفات الخاصة بكيفية الحصول على الأموال وحسن استخدامها. (دادان ع.، 2006، صفحة 39)

2.2 تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة:

حصرت النظرية الكلاسيكية الوظيفة المالية الكلاسيكية في المؤسسة في "مالية المؤسسات"، ووفقا للمنظور الكلاسيكي كان فإن الهدف من الوظيفة المالية هو مضاعفة الربح في ظل مستقبل مؤكد الحدوث.

لكن سرعان ما انهار هذا المفهوم في ظل الظروف غير المؤكدة إلى جانب انفصال الملكية عن الإدارة، برز هدف مالي تقليدي مدعم من طرف الملاك والإدارة والمتمثل في تعظيم القيمة السوقية لسعر السهم بالرغم من أن النجاح المالي هو للمؤسسة كلها وليس للمساهم فقط، لكنه أحيانا هو الحكم في تحديد القوة المالية للمؤسسة، حينئذ ظهرت النظرية المالية شبه تقليدية التي تهدف إلى تعظيم قيمة المؤسسة في البورصة، والذي أدى بدوره إلى الاهتمام بتعظيم التدفق النقدي المنتظر للاستثمار من خلال البحث عن أقل تمويل ومن هنا كان ميلاد نظرية تكلفة الأموال. (دادان ع.، 2006)

ثم برزت النظرية المالية المعاصرة، رغم تباين الأهداف وتعدد أبعاد التطبيق، إلا أنها قدمت نموذجا خارجيا للمؤسسة خاضع لقوانين سوق الأصول وذلك بالفصل بين رأس المال الاقتصادي ورأس المال المالي.

3.2 تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية واقتصادية:

عرفت المؤشرات تطورات من حيث الشكل والنوع، حيث انتقلت من مؤشرات تتسم بالطابع المحاسبي والمالي وذات صلة مباشرة بقياس العوائد والأرباح إلى مؤشرات المردودية، وذلك راجع لكون المؤشرات المحاسبية ذات الصلة بالأرباح لا تعطي

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

صورة واضحة حل إمكانيات المؤسسة ومدى قدرتها في تحقيق نتائج عوائد بقدر يفوق قيمتها المحاسبية فضلا عن عدم نفعية المؤشرات المحاسبية في فترات التضخم. في نفس السياق تداركت النظرية المالية أهمية مدلول المؤشرات الاقتصادية موازاة مع المؤشرات السوقية، لما تكتسيه هذه المؤشرات من قوة وتفسير للبيئة الاقتصادية والضوابط السوقية التي تحكم المؤسسة، الأمر الذي يفسر أن المؤشرات الاقتصادية أخذت بعين الاعتبار الضوابط والوسائل الخارجية التي تواجهها المؤسسة في محيطها الخارجي وذات تأثير فعال على مركزها الداخلي بالإضافة إلى الوسائط الداخلية ذات الصلة مباشرة بسوق البورصة ألا وهي "قيمة المؤسسة" الناتجة عن الثروة الداخلية المتراكمة. (عقبي، 2017، صفحة 110)

3. أهمية الأداء المالي:

تكمن أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا "وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين". (بن نذير و شمالل، 2017)

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في: (الخطيب، 2010، صفحة 46)

- عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها؛
- وتقييم مستويات أداء المؤسسة وفعاليتها،
- وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسة؛
- يساهم في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة للمؤسسة.

إضافة إلى ذلك فالأداء المالي مكن المستثمر متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، ويساعده في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

و منه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة. وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على تقييم أو العناصر التالية: (ووترز، 2002، صفحة 17)

- تقييم ربحية المؤسسة بغرض تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم؛
- تقييم سيولة المؤسسة لتحسين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها؛

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

- تقييم تطور نشاط المؤسسة، بهدف معرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرهما المالية واستثماراتها؛
 - تقييم مديونية المؤسسة، الغرض من تقييم الرفع المالي هو معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي؛
 - تقييم تطور توزيعات المؤسسة، وذلك من أجل معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح؛
 - تقييم تطور حجم المؤسسة، والغرض منه الحصول على مجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للمؤسسة.
- نظرا لأهمية الأداء المالي والأهداف التي يسعى لتحقيقها يجب أن يتسم بخصائص عديدة منها: (حمدي، 2017، صفحة 111)
- الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة الاقتصادية؛
 - الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته؛
 - الأداء المالي أداة تدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة وتحديد مواطن القوة والضعف؛
 - الأداء المالي وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في المؤسسة؛
 - الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.

4. مداخل الأداء المالي:

تناولت العديد من الأبحاث والدراسات موضوع تقييم الأداء وأعطته أهمية كبيرة من خلال مداخل بهدف تطوير وتحسين المقاييس المحاسبية المستخدمة في قياس الأداء التكاليفي والمالي وذلك كما يلي:

1.4 المدخل التكاليفي: تنبع أهمية هذا المدخل من القدرة على طرح صورة لتحليل الانحرافات وذلك بتحديد الانحراف الإجمالي في الأرباح المستهدفة في الموازنة، ثم تكتمل الصورة بالتدرج في تحليل الانحراف الإجمالي حتى تصل إلى أدق التفاصيل عن الأسباب التي أدت إلى وجود هذا الانحراف، ولا شك أنه كلما توفرت معلومات أكثر عن أسباب الانحرافات كان تقييم الأداء أدق وكان إعداد الموازنات للفترة المقبلة معبرا بأقرب ما يكون عن الحقيقة والواقع. (حسين، 1997، صفحة 142)

2.4 المدخل المالي: يستند إلى تحليل القوائم المالية من حيث احتوائه على معلومات ذات دلالة ترتبط بأنشطة المؤسسة وربحياتها والكفاءة ودرجة المخاطرة، ويتم القيام بهذا التحليل اعتمادا على القوائم المالية الأساسية وهي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات المالية، وقائمة التغير في حقوق الملكية، وذلك من خلال عدد

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

من المقاييس والتي تتعلق بالمتغيرات المالية، التي تنبع أهميتها من: (العفيري، 2006، صفحة 47)

- إن مقاييس الأداء المالي تستمد أهميتها من المحتوى المضاف للمعلومات المدرجة بالقوائم المالية أكثر مما تحتويه من نتائج، أي أن أهمية هذه المقاييس ترجع إلى أهمية الإفصاح عن المعلومات المالية بالتقارير المالية أكثر من أي عمل آخر؛
- إن أرقام الأرباح المتمثلة في العائد على الاستثمار والعائد على المبيعات تحتوي على نتائج مهمة لوظيفة قياس الأداء المالي للمؤسسات أكثر مما تحتويه أي مقاييس أخرى، بسبب أن التقارير المالية تهدف إلى توفير معلومات للمستثمرين تساعد في تقييم العوائد والمخاطر المرتبطة باستثماراتهم واعتبار الأرباح المحاسبية وما تحتويه من عناصر مهمة تعد جزءاً جوهرياً من هذه المعلومات؛
- إن المؤشرات المالية التي تحتوي على بيانات التدفقات النقدية تحتوي على عامل مميز لا تحتوي عليه أي مؤشرات أخرى، لأنها تركز بالدرجة الأولى على دورة تحقيق النقدية؛
- إن الدخل المتبقي يوفر معلومات ذات قيمة أعلى مقارنة بالربح المحاسبي، بسبب حساب تكلفة ضمنية على رأس المال المستثمر والتي تؤدي إلى إضافة قيمة لمقياس الربح المحاسبي، والتغلب على عيوب معدل العائد على الاستثمار؛
- القيمة الاقتصادية المضافة توفر معلومات ذات فائدة وقيمة أعلى بالمقارنة بالدخل المتبقي والربح المحاسبي.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

هناك عدة عوامل تؤثر في الأداء المالي، يمكن أن نقسمها إلى عوامل داخلية والتي تخص المؤسسة وأخرى خارجية ترتبط بالمحيط الخارجي للمؤسسة.

1. العوامل الداخلية:

تتمثل العوامل الداخلية التي تؤثر على الأداء المالي بتلك المرتبطة بالمحيط الداخلي للمؤسسة وتتخلص أهم هذه العوامل في: الهيكل التنظيمي، المناخ التنظيمي، التكنولوجيا، الحجم.

1.1 الهيكل التنظيمي:

هو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات والتمايز الرأسي و هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والاستثمار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين. (زبيدي، 2011، صفحة 72)

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة. (الخطيب، 2010، الصفحات 49-50)

2.1 المناخ التنظيمي:

هو شفافية التنظيم واتخاذ القرار بأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة ومهامها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، ويجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية وعلى الإدارة أن تشجع الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة. (زبيدي، 2011، صفحة 73)

3.1 التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وندمج تحت التكنولوجيا عدد من أنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، والتي تكون وفقا للمواصفات التي يطلبها الاستهلاك وتكنولوجيا الإنتاج المستمر والتي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة، وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لبد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطر بإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية. (الخطيب، 2010، صفحة 50)

4.1 الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة، ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء للمؤسسات، فقد يشكل الحجم عائقا على أداء المؤسسة حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فعالية، وبشكل إيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية. (الخطيب، 2010، صفحة 51)

2. العوامل الخارجية:

ويؤثر في الأداء مجموعة من العوامل الخارجية والتي يقصد بها العوامل التي تخرج عن نطاق تحكمه كالأوضاع الاقتصادية والسياسات الاقتصادية الخ، وعموما تتمثل أهم العوامل الخارجية في:

1.2 السوق:

يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب، ففي حالة ما إذا كان السوق منتعشا وفيه الطلب كثير هذا سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فسنلاحظ تراجع في الأداء المالي. (حمدي، 2017، صفحة 112)

2.2 المنافسة:

تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فمراها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة أهلا لهذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء. (حمدي، 2017، صفحة 112)

3.2 الأوضاع الاقتصادية:

إن الأوضاع الاقتصادية قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس، فنجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية، أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على

الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما قد يؤثر بإيجابية على الأداء المالي. (زبيدي، 2011، صفحة 73)

المطلب الثالث: قياس وتقييم الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي أداة للحكم الموضوعي على الوظيفة المالية في المؤسسة، من خلال توفر معلومات دقيقة وموثوقة تكون قابلة للقياس وتعكس قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية بكفاءة وفعالية، وذلك عن طريق عملية تقييم وقياس الأداء المالي التي تسمح بمقارنة الأداء الفعلي للمؤسسة مع الأداء المخطط (المتوقع)، إذ يعتمد بقاء المؤسسة في محيطها التنافسي واستمراريتها على قدرتها على تحقيق أهدافها.

1. مفهوم قياس وتقييم الأداء المالي

يساعد تقييم الأداء المؤسسة على تحديد مستوى أدائها وإيجاد التغيرات والنقائص وتحديد الانحرافات، وبالتالي العمل على إيجاد حلول وطرق لعلاجها بهدف تحسين الأداء، ولا يمكن تحسين الأداء من دون قياس له، وهنا تتجلى أهمية تقييم الأداء والوقوف عليه، وعلى الرقم من أن استعمال المفردتين: القياس والتقييم في العديد من الجوانب المرتبطة بالأداء إلا أن هناك اختلاف بينهما.

1.1 قياس الأداء:

تقتضي عملية قيادة الأداء وتوجيهه القيام بقياسه، لأن "عملية القيادة تتمثل في مجمل القرارات التي تم اتخاذها للوصول إلى مستوى الأداء المطلوب (تحويل وتنفيذ الأهداف الإستراتيجية إلى المستوى العملي في شكل مجموعة من السلوكيات والتصرفات)،

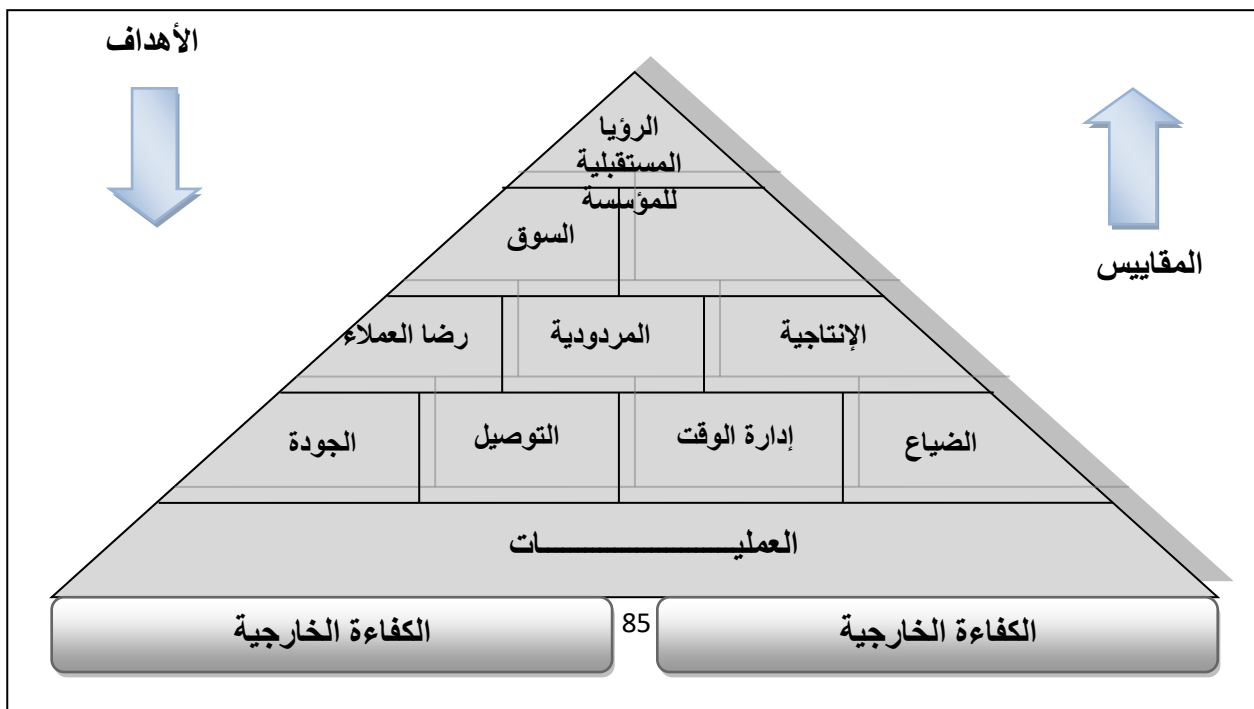
الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

مقارنة مع ما تم تحديده من الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، وهذا ما يهدف لتحديد الانحرافات والعمل على تصحيحها". (Plauchu, 2006, p. 18).
في حين لا يمكن اعتبار قياس الأداء بمفرده يساهم في قيادة الأداء، لأنه يتعلق بمدى متابعة الأداء الفعلي وإعادة توجيهه وضبطه مع الموارد المتاحة المستخدمة.

1.1.1 تعريف قياس الأداء المالي:

- يعرف قياس الأداء بأنه: "المراقبة المستمرة لانجازات برامج المؤسسة وتوثيقها نحو تحقيق أهداف موضوعة مسبقا" (صباحي و الغالي، 2009، صفحة 69)، أي أن قياس الأداء هو عملية توجيه للأنشطة المختلفة للحدات التنظيمية داخل المؤسسة عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (مالية، مادية، بشرية) والوقوف على مدى تحقيق الأهداف المطلوبة من كل وحدة.
 - كما يعرف على أنه: "عملية تحديد القيم الرقمية للأنشطة أو للأحداث وفقا لقواعد معينة والتي يجب أن تكون متوافقة مع خصائص الأنشطة أو الأحداث موضوع القياس". (حمدي، 2017، صفحة 117)
 - أما قياس الأداء المالي فهو: "عملية اكتشاف وتحسين تلك الأنشطة التي تؤثر على ربحية المؤسسة، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات ترتبط بأداء المؤسسة الماضي والمستقبلي، بهدف تقييم مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المحددة في الوقت الحاضر". (محمد، 2009، صفحة 193)
- وللقيام بعملية قياس الأداء يجب أن تتوفر مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تمكن من تحديد الأداء المالي وتطورات المحققة، ولكي تكون عملية قياس الأداء المالي فعالة لابد أن ترتبط بالنتائج المحققة وكيفية الوصول إليها، ويظهر هيكل قياس الأداء في الشكل التالي:

الشكل رقم (II-4): هيكل قياس الأداء



الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

المصدر: وائل صبحي، طاهر الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن، (عمان: الأردن/ دار وائل للنشر، 2009)، ص 68.

فالقياس هو الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء المالي، حيث يتم البحث عن مقاييس ومؤشرات ملائمة تساعد في عملية التقييم.

2.1.1 أهداف قياس الأداء المالي:

إن الغرض الأساسي من قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية هو توفير مدخلات دقيقة لعملية التقييم، وبالتالي المساهمة في اتخاذ القرارات المناسبة بما يخدم الأهداف المسطرة، ويتضمن الهدف الرئيسي من عملية القياس أهداف فرعية، نوجز أهمها التالي: (صبحي و الغالبي، 2009، الصفحات 70-72)

- المساهمة بشكل فعال في صياغة التقارير المتعلقة بإجراءات العمل والبرامج من خلال تبيان مختلف الإيجابيات التي لا بد وأن يركز عليها وكذا الانحرافات التي لا بد واتخاذ الإجراءات الملائمة لتصحيحها؛
- تركيز الاهتمام على ما هو واجب انجازه من توفر الموارد والطاقات، بالإضافة إلى كونه يشكل تغذية عكسية فيما يتعلق بالمسار نحو الأهداف، فهو بذلك يعزز مختلف الفجوات بين النتائج والأهداف مما يسهل عملية تعديلها، وهذا من شأنه أن يساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف المرجوة؛
- يؤدي قياس الأداء المالي إلى تحسينات ملحوظة على مختلف المستويات من إنتاج وخدمات وتسويق..إلخ؛
- تحسين الاتصالات الداخلية والخارجية للمؤسسة، من خلال جمع المعلومات المالية لمختلف المصالح ومعالجتها؛
- التحسين في الأداء المالي، من خلال معرفة المؤسسة لواقع أدائها المالي بعد القيام بعملية قياسه، فيصبح من السهل عليها أن تقوم بالتحسينات الممكنة للأداء المالي المستقبلي؛
- الحصول على تبريرات لمختلف التكاليف.

كل هذه الأهداف لعملية قياس الأداء المالي ما هي إلا أهداف فرعية تصب في مجملها نحو الهدف الأساسي لقياس الأداء المالي وهو الحصول على المعلومات اللازمة والدقيقة لتقييم الأداء المالي.

2.1 تقييم الأداء المالي:

إن تقييم الأداء هو محاولة التأكد من كفاءة وفعالية الوحدات التنظيمية في المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة للوصول إلى النتائج والأهداف المخططة، من خلال مجموعة من المؤشرات والمقاييس التي يتم على أساسها تقييم الأداء بعد قياسه، فعملية القياس تعتبر القاعدة الأساسية لعملية التقييم، وهذا الأخير الذي يعتبر بمثابة وظيفة أساسية

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

ولازمة في المؤسسة الاقتصادية لقياس ما تم تنفيذه ومستوى أداء ما تم تنفيذه بالفعل.
(يوسف، 2005، صفحة 72)

1.2.1 تعريف تقييم الأداء المالي:

قبل التطرق لتعريف تقييم الأداء المالي لابد من التفريق بين مصطلحي التقويم والتقييم، فالتقويم يقصد به تصحيح المسارات وتعديلها، أما التقييم فهو المصطلح الذي سنقوم بتعريفه ضمن هذا العنصر.

- فيعرف تقييم الأداء صفة عامة بأنه: "تحديد قيمة ومدى أو درجة النجاح أو الجودة في الإنجاز من خلال مقارنة ما تحقق بالفعل مع المعايير أو المستويات المحددة مسبقاً" (قابيل، 2008، صفحة 97)، حيث يضيف هذا التعريف شرط "جودة الانجاز" لإطلاق حكم على الأداء.

أما تقييم الأداء المالي فهو جزء أو نوع من أنواع تقييم الأداء، والذي يكون موضوعه الشق المالي (الموارد المالية) للمؤسسة وذلك لمعرفة وتحديد مدى نجاحها في تطبيق خططها واستخدام مواردها المالية ومدى الوصول إلى أهدافها.

- فقد عرف تقييم الأداء المالي بأنه: "تقديم حكم ذو قيمة على إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية المتاحة للمؤسسة، وعلى طريقة الاستجابة لإتباع رغبات أطرافها المختلفة، بمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة والمنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً". (جمعة، 2000، صفحة 38)

- كما يقصد به: "مدى تحقيق القدرة الأيرادية والكسبية في المؤسسة، حيث الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأس مالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقاً للنظرية الحديثة، ويعرفه البعض بمدى تحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل العسر المالي". (دادان ع.، 2006، صفحة 34)

أي أن تقييم الأداء المالي يعبر عن قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للوقوف على درجة التوازن المالي بين هذه العناصر وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي.

- ويمكن تعريفه بأنه: "كل تحليل ودراسة مالية تهدف إلى قياس أداء المؤسسة وتطوره خلال فترة زمنية محددة مع ما تحققه المؤسسات المنافسة والمثابرة في النشاط، حيث يتم قياس الفعالية وفقاً للفروق المتوصل إليها على أساس معايير ويكون قد تم تحديدها سلفاً". (جمعة، 2000، صفحة 38)

إذن فعملية تقييم الأداء المالي تقييم ما توصلت إليه المؤسسة من نتائج في نهاية فترة مالية معينة من خلال مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تمكن من تحديد مستوى الأداء الفعلي باستخدام مجموعة من المقاييس والمؤشرات المالية، التي تسمح بإيجاد العوامل المؤثرة على النتائج والمسببة للانحرافات ومحاولة تقويمها وتفاديها مستقبلاً.

- ولكي تكون عملية تقييم الأداء ناجحة لابد أن تتميز بالخصائص التالية: (قريشي، 2011، صفحة 111)
- أن تشمل جميع الوحدات الاقتصادية وأنشطتها، أي لا يقتصر التقييم على بعض الأنشطة دون غيرها في المؤسسة؛
 - أن تكون جميع المؤشرات والمقاييس المستخدم أثناء عملية التقييم واضحة بالنسبة للمقيم؛
 - أن تتميز بالسرعة الموافقة للأداء المقيم الذي يتسم بالحركية والدينامكية فهو ليس ثابت؛
 - التكامل مع العملية الإدارية والإستراتيجية؛
 - الاستمرارية في التقييم على الأجل الطويل وبصفة دورية ومنتظمة.

2.2.1 أهمية تقييم الأداء المالي:

- حضيت عملية تقييم الأداء المالي بأهمية في مختلف الدراسات والأبحاث، لأنه يخص جانب مهم وحساس في المؤسسة، فهو العملية التي تساهم في التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة، حيث تتبع أهمية تقييم الأداء المالي من الخصائص والفوائد التي يوفرها للمؤسسة الاقتصادية ، والمتمثلة في: (قريشي، 2011، صفحة 122)
- يوفر للإدارة مختلف المعلومات المالية التي من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، سواء كانت قرارات استثمارية أو تطويرية أو قرارات متعلقة بتغير السياسات؛
 - يساهم في التسيير الجيد والفعال للمؤسسة الاقتصادية من خلال تعزيز تحسين القيمة والمساهمة في تدنية التكاليف؛
 - يعتبر تقييم الأداء المالي من أهم الركائز لتسطير وتخطيط السياسات العامة سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للهيئات القائمة عليها؛
 - توصيل أهداف المؤسسة إلى جميع الأنشطة والمستويات؛
 - يفيد في التقييم الشامل طويل الأجل بالاعتماد على التقييم قصير المدى، الذي يساهم في رسم السياسات والاستراتيجيات؛
 - بالإضافة على ذلك يساهم في تعزيز الاتصالات بين مختلف المستويات والمصالح وتسهيل التنسيق فيما بينها.

فتقييم الأداء المالي يساعد في التحقق من مدى تنفيذ الأهداف المخططة، ناهيك عن ذلك فهو يركز ويشمل مختلف أنشطة المؤسسة ويعمل على التأكد والتحقق من سيرها.

2. خطوات تقييم الأداء المالي:

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعد تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وسيلة ضرورية لتحسينه، وذلك يكون من خلال المعلومات التي يوفرها حول الأداء المالي والانحرافات المنبثقة منه وكذا كيفية تصحيحها وتجنبها مستقبلاً، ولكي تتمكن المؤسسة من تحقيق الاستفادة القصوى من عملية تقييم الأداء المالي لابد أن تقوم بها من خلال منهجية وخطوات معينة لتضمن فعاليتها. توجد عدة مراحل تمر بها عملية تقييم الأداء المالي، ونجاحها يجب أن تتوفر عدة متطلبات، وعموماً يمكن تلخيص مراحل عملية تقييم الأداء المالي في الخطوات التالية: (نوبلي، 2015، صفحة 95)

1.2 تحديد معايير الأداء:

يقصد بتحديد معايير الأداء تحديد أداء معياري (مقدر) يمثل الهدف المرجو تحقيقه، حيث يمثل أساس أو مرجع يمكن من مقارنة الأداء الفعلي به وتحديد الانحرافات الموجودة، وهذه الخطو تعد بمثابة الحجر الأساس في عملية تقييم الأداء المالي وغيابها يجعل عملية التقييم لا قيمة لها.

2.2 قياس الأداء الفعلي وتحديد الانحراف:

بعد تحديد معايير الأداء المتوقع، تأتي المرحلة التالية والمتمثلة في الحصول وجمع مختلف المعلومات المالية، من مختلف القوائم والتقارير المالية، وإعداد الموازنات المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة ومن ثم قياسه باستخدام مؤشرات ومقاييس معينة ومحددة مسبقاً، ومن ثم مقارنة الأداء المالي الفعلي بالأداء المعياري (المتوقع)، ومن ثم تحديد الانحرافات والفروقات إن وجدت.

3.2 تقييم الأداء وتحليل الانحرافات:

وذلك من خلال إجراء تحليل دقيق لتقييم الأداء للوصول إلى حكم موضوعي، فيتم تحليل شامل لمخرجات القياس والبحث في مسببات الانحرافات (هل كان سببها قصور من قبل العمال أو الموردين أو قصور في القياس وقد يكون قصور في تحديد الأداء المعياري الذي يكون غير واقعي... إلخ)، وتحديد درجة الانحراف (انحراف خطير، انحراف سطحي...).

4.2 تصحيح الانحرافات:

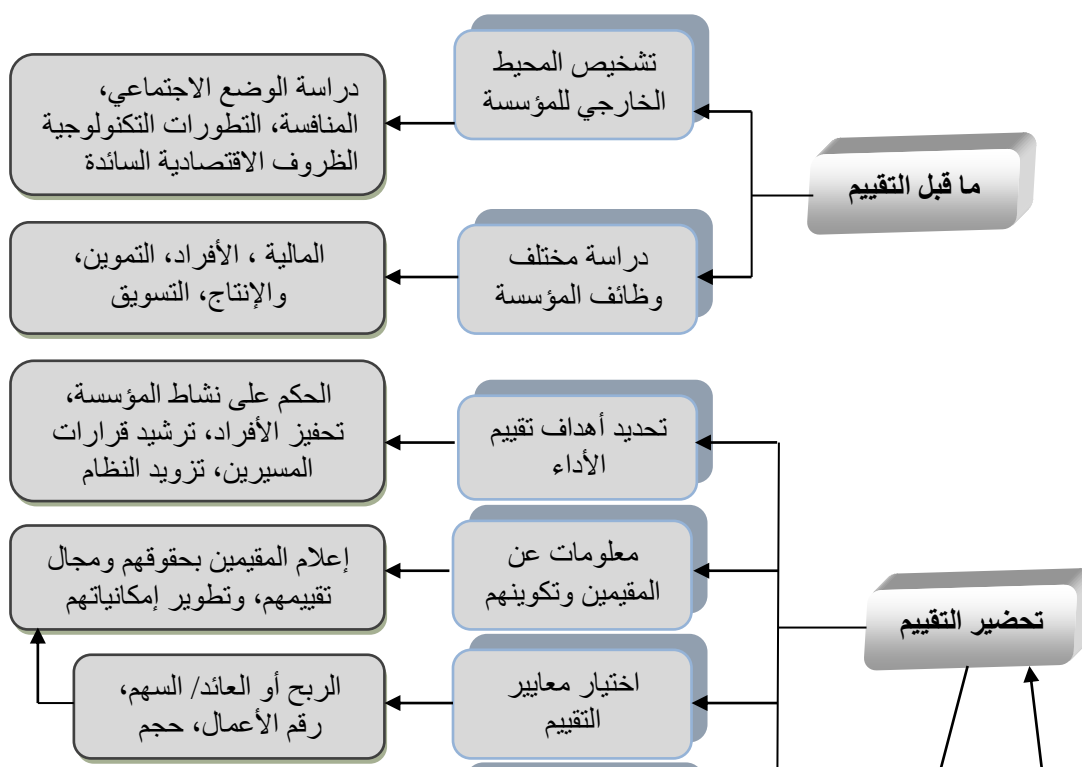
حيث يتم وضع التوصيات والاقتراحات اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لأهداف المؤسسة وخططها من أجل القضاء على الفروقات، وهنا تتجلى الدور الكبير والفعال لعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية في تحقيق الأهداف المرسومة لها.

كل الخطوات السالفة الذكر مهمة في عملية تقييم الأداء المالي، ولكن لعل إحدى أهم الخطوات هو إيجاد واختيار أنسب طريقة لتقييم الأداء المالي فذلك يختلف حسب

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

موضوع الدراسة ونوع المؤسسة محل الدراسة، فتوجد طرق تحليلية وتركيبية، وأخرى معيارية وتفسيرية، وكذا تبعا للمعايير المستخدمة فتوجد طرق فردية وأخرى متعددة الاتجاه، إضافة إلى ذلك توجد أشكال عديدة للتعبير والتمثيل مثل (النسب، الأشكال، المصفوفات، والرسومات)، كما توجد طرف بسيطة أو مركبة تستند إلى (التحليل الاقتصادي، بحوث العمليات، العمليات الكمية .. وغيرها). (جمعة، 2000، صفحة 43)

الشكل رقم (II-5): عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة



المصدر: عبد الملوك مزهود، الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، (مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 01، 2001)، ص 97.

يلخص الشكل أعلاه عملية تقييم الأداء المالي والخطوات المتبع في ذلك، حيث تقوم المؤسسة بدراسة المحيط الداخلي والخارجي (كدراسة الوضع الاجتماعي، المنافسة، التطورات التكنولوجية، الظروف الاقتصادية السائدة) وكذا دراسة وتحليل مختلف وظائفها (الوظيفة المالية، الإنتاج، التسويق...) قبل القيام بعملية التقييم من أجل جمع المعلومات الكافية لعملية التقييم، من ثم تقوم بتحديد الأهداف المرجوة من عملية تقييم الأداء المالي (الحكم على نشاط المؤسسة، تحفيز العمال ترشيد القرارات...) من ثم تقوم بتحديد واختيار معايير التقييم (اختيار مؤشر للتقييم كالربح، رقم الأعمال، حجم التكاليف...) كما تقوم بتحديد طرق وأساليب التقييم حسب خصائص كل وظيفة، بعد ذلك تشرع في عملية قياس وتقييم الأداء المالي بعد جمع المعلومات الضرورية.

3. مصادر مدخلات (معلومات) عملية تقييم الأداء المالي:

المرحلة الأولى في عملة قياس وتقييم الأداء هي عملية جمع المعلومات وهي أهم خطوة لإيجاد المؤشرات المناسبة، فلا بد أن تكون هذه المعلومات دقيقة وموثوقة ويجب الحصول عليها في الوقت المناسب، وتتم هذه العملية من خلال مجموعة مختلفة من المصادر سواء كان من داخل المؤسسة أو من خارجها.

1.3 المعلومات الداخلية:

تتعلق بالمعلومات التي تتحصل عليها المؤسسة من المحيط الداخلي لها، فهي ترتبط بالنشاط الداخلي للمؤسسة والتي تقدمها في أغلب الأحيان مصلحة (قسم) المحاسبة أو التدقيق، وتتمثل هذه المعلومات أساسا في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وكذا الملاحق، وكل المعلومات الضرورية في عملية التقييم.

1.1.3 قائمة المركز المالي:

تقوم المؤسسة نهاية كل سنة مالية بإجراء جرد لذمتها المالية من أجل إعلام الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة سواء ملاك، موردين، بنوك وغيرهم عن وضعيتها المالية، مما

يسهل عليهم تقييم وضعها المالي (من حيث درجة سيولتها، درجة مرونة الهيكل المالي، درجة المخاطر...)، وبالتالي إجراء المقارنات اللازمة.

تعرف قائمة المركز المالي بأنها: " تصور للوضع المالي أو الحالة المالية لمؤسسة في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة)، وعليه تحتوي الميزانية على عناصر لحظية تعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تميزا لها عن التدفقات التي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى (قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية)". (سبتي، 2015، صفحة 141)

أي أن قائمة المركز المالي (الميزانية) تعكس الوضع المالي للمؤسسة في فترة مالية (سنة مالية) معينة، فهي تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة خلال هذه الفترة ومدى تطورها، وتعتبر الميزانية أداة لقياس ثروة المؤسسة فهي تحتوي على الحسابات الحقيقية المتعلقة بالأصول والخصوم وحقوق الملكية في تاريخ معين، وتتشكل قائمة المركز المالي من شقين أساسيين هما:

أ. **الأصول:** وهي العناصر ذات القيمة التي تمتلكها المؤسسة وتتحكم فيها أو تتحصل عليها في إطار معاملة أو أحداث سابقة، وتستخدمها في نشاطها لتحقيق منافع مستقبلية. لقد حيث قسم النظام المحاسبي المالي (SCF) عناصر الأصول إلى صنفين، هما:*

- **الأصول غير جارية:** وهي العناصر التي يكون تاريخ استحقاقها طويل الأجل (أكثر من دورة مالية) وتكون موجهة للاستعمال المستمر في نشاط المؤسسة، وتحتوي على الأصول المعنوية (كشهرة المحل، العلامة التجارية)، الأصول المادية (كالمباني، الأراضي، المعدات والأدوات الصناعية، معدات النقل...)، الأصول المالية (متمثلة في الأسهم والسندات وغيرها).

- **الأصول الجارية:** وهي العناصر التي تستخدمها المؤسسة خلال دورة الاستغلال العادية، سواء الممتلكات الموجهة للبيع (أو المستخدمة في عملية الإنتاج) مثل المواد الأولية والبضائع، أو الحقوق التي تكتسبها نتيجة تعاملها مع بعض الأطراف (الزبائن)، بالإضافة إلى الأموال الموجودة بالخزينة.

ب. **الخصوم:** وهي مجموعة التزامات المؤسسة اتجاه الغير، وتتكون من الأموال الدائنة المملوكة والديون، وترتب الخصوم ضمن قائمة المركز المالي تبعا لدرجة استحقاقها، أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه عناصر الخصوم تحت تصرف المؤسسة وهي شمل بذلك الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة عند تأسيسها أو الناتجة عن نشاط الاستغلال سواء كانت ملكا لها أو تحصلت عليها من الخارج (سبتي، 2015، صفحة 142)، وتتكون عناصر الخصوم من:

*راجع: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 ماي 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وغرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، 25 مارس 2009.

- **رؤوس الأموال الخاصة:** تمثل جملة الأموال المملوكة من طرف المؤسسة والموضوعة بصفة دائمة تحت تصرفها (تعبّر عن حصة الملاك)، وتتشكل من رأس المال، الاحتياطات، النتيجة الصفية وغيرها.
- **الخصوم غير الجارية:** تتشكل من مجموعة الديون المستحقة للغير (التزامات المؤسسة اتجاه الغير)، والتي تسوى في آجال طويلة (يكون تاريخ استحقاقها طويل الأجل)، وتشمل كل من القروض والديون المالية، الضرائب المؤجلة، المؤونات والمنتجات ثابتة مسبقا.
- **الخصوم الجارية:** هي مجموعة التزامات المؤسسة اتجاه الغير والتي تسوى في آجال قصيرة أي خلال دورة الاستغلال (مثل الموردين، أوراق الدفع... إلخ).

2.1.3 قائمة حساب النتائج:

تمثل قائمة حساب النتائج (أو قائمة الدخل) وثيقة مهمة في عملية تقييم الأداء المالي، وذلك لما توفره من معلومات حول نشاط الاستغلال للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة (باعتبارها وثيقة محاسبية في نهاية الدورة المالية). فقد عرفها النظام المحاسبي المالي (SCF) بأنها: " بيان ملخص الأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية ولا تأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، تحدد النتيجة الصافية للسنة المالية (سواء ربح أو خسارة)". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2010، صفحة 24)

فحساب النتائج هو قائمة مالية تلخص الإيرادات والمصروفات التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة المالية، تهدف إلى قياس مدى نجاح المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الربح، وتتكون قائمة حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي من العناصر التالية:

- أ. **النواتج (الإيرادات):** حسب ما جاء في الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي فالنواتج هي: "زيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة، في شكل مدخلات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم، والتي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة". (شناي، 2016، صفحة 56)
- ب. **الأعباء:** هي انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة ف شكل مخرجات أو انخفاض الأصول الذي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة، باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة، بالإضافة إلى الخسائر والأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع، الأجور والإهلاكات". (شناي، 2016، صفحة 56)

3.1.3 جدول سيولة الخزينة:

ويعرف كذلك بجدول تدفقات الخزينة، فهو وثيقة تهدف إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية أساساً لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد أموال وكذلك يقدم معلومات حول كيفية استخدام السيولة المالية.

4.1.3 جدول تغير الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر التي تتكون منه رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية.

5.1.3 ملحق الكشف المالية:

يتضمن ملحق القوائم المالية مجموعة من المعلومات المختلفة التي تسمح بفهم وتوضيح بعض البنود والعناصر المتضمنة في القوائم المالية، متى كانت هذه المعلومات مهمة في عملية فهم القوائم المالية، ومن بين المعلومات التي يتضمنها الملحق نجد على سبيل المثال الطرق والقواعد المحاسبية التي تخص إعداد القوائم المالية، طرق الاهتلاك المطبقة على التثبيات.. وغيرها.

2.3 المعلومات الخارجية:

وهي المعلومات التي تحصل عليها وتجمعها من خارج المؤسسة والتي تتعلق بمحيطها الخارجي والقطاع الذي تنتمي إليه، وتعتبر مكملة لتلك التي تحصل عليها من المحيط الداخلي، تتمثل هذه المعلومات في:

1.2.3 معلومات مختلفة من المحيط الخارجي (معلومات عامة): وهي المعلومات التي

تخص وتعبر عن الوضع الاقتصادي في فترة معينة، وتكمن أهمية هذا النوع من المعلومات في تأثير نتائجها المحققة بطبيعة الأوضاع الاقتصادية للمحيط الخارجي (كالتضخم)، كما تساهم هذه المعلومات في تفسير النتائج المتوصل إليها من قبل المؤسسة.

2.2.3 معلومات قطاع: وهي المعلومات المرتبطة بنشاط القطاع الذي تنتمي إليه

المؤسسة والتي يمكن أن تستفيد منها في تحليل نشاطها الخاص من أجل القيام بعملية التقييم، ومثل هذه المعلومات تقوم بها مؤسسات مختصة بالاعتماد على النتائج والبيانات التي تنشرها المؤسسات المنتمية إلى هذا القطاع لإجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، والمؤسسة يمكن لها أن تحصل على هذه المعلومات من عدة مصادر كالنقابات المهنية أو المجالات الاقتصادية المتخصصة وكذا النشرات الاقتصادية. (بن الساسي، 2006، صفحة 50)

إن فعلمية قياس وتقييم الأداء المالي تتطلب أولاً جمع المعلومات الضرورية والكافية لعملية التقييم، وذلك من مختلف المصادر الداخلية المتمثلة أساساً في القوائم المالية، والمصادر الخارجية

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عملية التقييم، ومن ثم تحديد واستخدام المؤشرات المناسبة لعملية التقييم.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي

يعتبر اعتماد عملية قياس الأداء المالي على المؤشرات المالية من أفضل الأساليب المستعملة لتقييم الأداء المالي، حيث يتم ذلك من خلال قياس الأداء المالي خلال فترة مالية معينة، ومقارنته بمؤشرات الفترة الماضية بهدف تقييم وتحديد الاتجاهات العامة وكذا معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، أو مقارنة الأداء المالي بالمؤشرات الصادرة من المؤسسات المنافسة لمعرفة وضع المؤسسة بين المؤسسات المنافسة لها.

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تعددت وتنوعت مؤشرات قياس الأداء المالي وذلك باختلاف الهدف من عملية القياس والتقييم، ولا بد أن تكون المؤشرات المختارة في عملية القياس معبرة عن أهداف المؤسسة وتعكس مدى نجاحها، وتكون متغيرة حسب تغيير توجهات المؤسسة العامة.

فقبل التطرق لمؤشرات تقييم الأداء المالي لا بد من تعريف المؤشر، فقد تعددت تعاريفه وذلك تبعاً لاستخداماته، فهو مصطلح ذو عدة معاني ودلالات، وهو عبارة عن علاقة يمكن الاستفادة منها في تقييم أنشطة المؤسسة، بحيث يكون لكل مؤشر معدل خاص به لكي يكون واضحاً، ومن بين التعاريف نذكر:

- فقد عرف في المعجم الاقتصادي بأنه عبارة عن: "مفهوم عام يبين ويخصص أداة القياس، أو معيار لتحديد حالة ظاهرة في وقت محدد" (Jaulent & Qaurés, 2008, p. 08)، أي أن المؤشر كأداة لقياس ظاهرة معينة وتقديم ملاحظات حولها وبالتالي القدرة على مقارنتها مع ظواهر سابق أو مشابهة.
- كما عرف بأنه: "عبارة عن معلومة تسمح وتساعد الفرد أو الجماعة على قيادة سيرورة العملية نحو الوصول إلى الأهداف، بما يسمح به تقييم النتائج" (Lorino, 2001, p. 148)، فمن خلال المؤشر يمكن الحكم على سير ونشاط عملية محددة، فهو يتحدد من خلال العملية التي يتم تبنيها والأهداف المراد الوصول إليها.
- وعرف كذلك بأنه: "معلومة كمية تقيس فعالية وكفاءة كل أو أجزاء من عملية أو نظام بالنسبة لمعيار أو مخطط أو هدف محدد مقبول في إطار إستراتيجية المؤسسة" (بريش و يحيوي، 2011، صفحة 299)، فيمكن اعتبار المؤشر على أنه معطيات أو معلومات كمية أي في شكل رقمي تسمح وتساعد على تقييم ومقارنة الأداء الفعلي للمؤسسة بالأداء المعياري.

فالمؤشر إذن هو عبارة عن معلومة كمية رقمية تسمح بمتابعة ومراقبة الأعمال، أما فيما يخص الأداء المالي، فيمكننا تعريف المؤشر على أنه عبارة عن أداة لقياس العلاقة بين النتائج المحققة (الفعالية) والوسائل المستخدمة (الكفاءة) في شكل كمي، تستخدم لتحديد مستوى تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة خلال فترة معينة، حيث يعتمد المؤشر على المدخلات المالية (معلومات مالية) للحكم على الأداء المالي للمؤسسة.

سنكتفي في هذا المبحث بالدراسة المؤشرات المالية والتي يمكن قياسها والتعبير عنها في شكل رقمي، والتي تعتمد على القوائم المالية كمصدر للمعلومات.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي

يقاس الأداء المالي استناداً إلى البيانات المحاسبية المشتقة من القوائم المالية المختلفة، وكل مجموعة منها تقيس جانباً مختلفاً للأداء المالي انطلاقاً من الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، حيث يتم قياس الأداء المالي باستخدام عدة مؤشرات.

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

ويعتبر التوازن المالي أحد أهم الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها من أجل تحقيق الأمان المالي والاستمرارية، وفي ذات الوقت هو أحد أهم معايير تقييم الملاءة المالية وتحديد الخطر المالي المتعلق بنشاط المؤسسة.

1. تعريف التوازن المالي:

يراد بالتوازن المالي التوازن بين الأصول الثابتة والأموال الدائمة والتوازن بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل في آن واحد، فتوازن قائمة المركز المالي (تساوي بين الأصول والخصوم)، لا يعني أن المؤسسة في حالة توازن مالي، وهذا بسبب الاختلاف في آجال الاستحقاق.

إن التوازن المالي ماهو إلا وضعية مثالية للمؤسسة، وهو مبني على فكرتين أساسيتين هما: (نوبلي، 2015، صفحة 108)

– هامش الأمان للمؤسسة هو فائض الأموال الدائمة الثابتة أو ما يعرف بصافي رأس المال العامل، وحتى تحافظ المؤسسة على هذا المستوى من الهامش فإنه يجب عليها مقابلة كل زيادة في الأصول الثابتة بزيادة تعادلها على الأقل في الأموال الدائمة؛

– إن كل تغيير في نشاط المؤسسة يولد حاجة إلى تمويل إضافي، أو كما يعرف بتغيير احتياجات رأس المال العامل وهذا التغيير يجب أن يغطى بمصادر تمويلية.

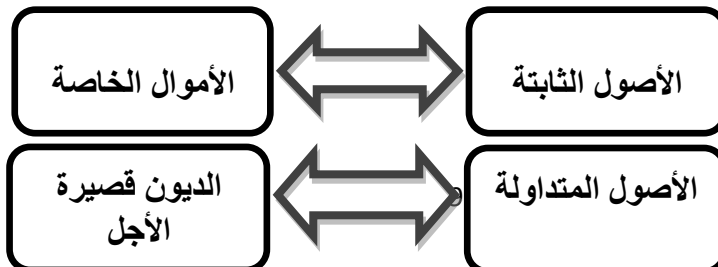
يمكن القول أن التوازن المالي عبارة التناسق بين استخدامات المؤسسة (الأصول) والموارد المالية (الخصوم) التي تسمح لها بالاحتفاظ بتلك الاستخدامات خلال فترة زمنية معينة.

ولتحقيق ذلك لابد للمؤسسة مراعاة ثلاث قواعد أساسية لتحقيق التوازن المالي هما: قاعدة التوازن المالي الأدنى، وقاعدة تأمين الاحتياط وقاعدة التوازن بين الأموال الخاصة والديون.

1.1 قاعدة التوازن المالي الأدنى:

تعتمد هذه القاعدة على ضرورة وجود توافق بين درجات سيولة الأصول وآجال استحقاق الخصوم، واستنادا إلى هذه القاعدة فإنه يجب على المؤسسة أن تمول أصولها الثابتة بواسطة الأموال الدائمة وتمول أصولها المتداولة بواسطة القروض القصيرة الأجل، أي يجب أن يتساوى حجم الديون قصير الأجل مع حجم الموجودات المتداولة وحجم الأموال الدائمة مع حجم الموجودات الثابتة وهذا بغية تجنب الوقوع في حالة عدم الملاءة (العصار، 2001، صفحة 14)، ويمكن تمثيل هذه القاعدة بالشكل التالي:

الشكل رقم (II-6): قاعدة التوازن المالي الأدنى



المصدر: نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكري، (أطروحة دكتوراه، في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016)، ص109.

قاعد التوازن المالي الأدنى تتجاهل بعض المخاطر على مستوى عناصر الأصول والخصوم المتداولة، والتي يمكن أن تواجه المؤسسة خلال دورة الاستغلال[مثل انخفاض سرعة دوران الأصول المتداولة (بسبب الانخفاض الظرفي في مبيعات المؤسسة مما يؤدي إلى انخفاض سرعة دوران المخزون ...)]، أو انخفاض قيمة بعض الأصول المتداولة (كتلف جزء من المخزون أو عدم قدرة عميل على سداد)، بالإضافة إلى مخاطر إمكانية زيادة سرعة دوران الخصوم المتداولة (كقيام الموردين بتقليص فترة الائتمان الممنوحة للمؤسسة)

2.1 قاعدة تأمين الاحتياط:

إن آجال الأصول والخصوم المتداولة عندما تكون متساوية تسمح للمؤسسة بالوفاء بالتزاماتها ولكن الواقع يظهر أن هناك بعض المخاطر التي ينبغي أخذها بالحسبان لذلك يجب تخصيص هامش لمواجهة مختلف الأخطار، ويقدر هذا الهامش تبعا لطبيعة نشاط المؤسسة وكذا طريقة تسيير موجوداتها المتداولة لذلك تم زيادة حجم الموجودات المتداولة عن حجم الديون قصيرة الأجل أي الاعتماد جزئيا على الأموال الدائمة (الأموال التي تبقى بحوزة المؤسسة لأكثر من دورة كالأموال الخاصة والديون طويلة الأجل) في تمويل الموجودات المتداولة (الأموال التي تستخدمها المؤسسة في الدورة الاستغلالية) أي تكون الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وهو ما تنص عليه قاعدة تأمين الاحتياط. (نوبلي، 2015، صفحة 109)

3.1 قاعدة التوازن بين الأموال الخاصة والديون:

تقرض هذه القاعدة على المؤسسة إحداث توازن في هيكلها المالي بين الأموال الخاصة والديون، أي عندما تلجأ المؤسسة إلى الاستدانة الخارجية يجب ألا تتجاوز قيمة القرض قيمة أموالها الخاصة (يجب أن تكون أقل أو مساوية على أقل تقدير) من أجل ضمان المؤسسة استقلاليتها وتكون الأموال الخاصة كضمان للدائنين، كذلك يجب أن تكون مدة القرض مساوية لمدة العمر الإنتاجي للاستثمار.

2. تحليل مؤشرات التوازن المالي:

إن تحليل مؤشرات التوازن المالي هو الطريقة التقليدية التي تهتم بدراسة التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث تقضي قاعدة هذا التحليل بضرورة تمويل الاستخدامات الدائمة (الأصول الثابتة) بالموارد الدائمة (الخصوم الدائمة) وتمويل الاستخدامات المتداولة (الأصول المتداولة) بالموارد المتداولة (الخصوم المتداولة)، ويمكن حصر مؤشرات التوازن المالي في رأس المال العامل والاحتياجات من رأس المال العامل.

1.2 رأس المال العامل:

حسب قاعدة التوازن المالي الأدنى فإن المؤسسة التي ترغب في تحقيق حد أدنى للتوازن المالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بأموال دائمة، أما الأصول المتداولة فيجب أن تمول بأموال قصيرة الأجل (أي أقل من سنة)، ويعتبر رأس المال العامل هو أفضل مؤشر يمكن أن يبين مدى تطبيق واحترام قاعدة التوازن المالي الأدنى وبالتالي تحديد حالة التوازن المالي.

– يعرف كونسو (Conso) رأس المال العامل بأنه: " ذلك الجزء من الأموال الذي تكون بدرجة (مدة) استحقاقه ضعيفة (قصيرة) والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة". (عقبي، 2017، صفحة 116)

– بينما يعرفه جوسيت بيرارد (Josette Peyrard) على أنه: " هامش الأمان الناتج عن فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة أي أنه التمويل الدائم الموجه لدورة الاستغلال". (Peyrard, 1999, p. 128)

فرأس المال العامل هو الفرق الناتج بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة والذي يستخدم أو يوجه لتغطية جزء من الأصول المتداولة، فهو تمويل جزئي لدورة الاستغلال باستخدام رأس المال الثابت. ويحسب وفق طريقتين: (الخلية، 2014، صفحة 70)

أ. **الطريقة الأولى:** وتسمى أسلوب أعلى الميزانية، يرتكز هذا الأسلوب على تحديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له، حيث:

حيث أ $\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول}$ طويلة الأجل

ب. **الطريقة الثانية:** وتعرف بأسلوب أسفل الميزانية، يبين هذه الطريق هدف رأس المال العامل وهو تمويل جزء من دورة الاستغلال، حيث أن:

ويقسم رأس المال العامل الإجمالي، ورأس المال العامل الأجنبي.

1.1.2 **رأس المال العامل الخاص:** يعبر رأس المال الخاص عن الفائض من تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة من أجل تمويل الأصول المتداولة، وهذا يعني أن الأموال الخاصة لا تغطي فقط الأصول الثابتة بل تمول جزءا من الأصول المتداولة، ويحسب بعلاقتين:

أو $\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول}$

$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} -$

2.1.2 رأس المال العامل الإجمالي: يعبر عن مجموع الأصول المتداولة الخاصة بدورة الاستغلال (التي تتداول في أقل من سنة مالية أو العناصر التي يتم تحويلها إلى سيولة في وقت قصير).

3.1.2 رأس المال العامل الأجنبي: يمثل مصادر التمويل الخارجية، وهو يعبر عن مجموع الديون التي تحصل عليها المؤسسة من الغير (مثل القروض البنكية) قصد تمويل نشاطها.

2.2 احتياجات رأس المال العامل:

يرتبط الاحتياج في رأس المال العامل بدورة الاستغلال، فهو يتمثل في الجزء من احتياج التمويل الناتج عن الأصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة (المخزون والقيم المحققة) غير مغطى بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة)، ويضم هذا الاحتياج عنصرين هما: (Missonier & Wolfgang, 2012, p. 313)

– احتياج رأس المال العامل للاستغلال وهو المرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة؛

– احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال وهو المرتبط بالنشاط الاستثنائي للمؤسسة.

يعبر عن احتياج رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = \text{احتياج رأس المال العامل للاستغلال} + \text{احتياج رأس المال}$$

أو يمكن التعبير عنه من خلال العلاقة التالية:

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = \text{احتياج رأس المال العامل للاستغلال} + \text{احتياج رأس المال}$$

ويمكن حسابه باستخدام طريقتين هما دراسة الميزانية، أو من خلال دراسة رأس المال العامل المعياري.

أ. دراسة الميزانية: من خلال هذه الطريقة يمثل احتياج رأس المال في الفرق بين الأصول المتداولة (عدا الخزينة) والديون قصيرة الأجل (عدا السلفات المصرفية) (عدون و نواصر، 1991، صفحة 25)، حيث:

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = \text{احتياجات الدورة} - \text{موارد}$$

أو

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = (\text{قيم الاستغلال} + \text{القيم المحققة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} -$$

يترتب على حساب احتياج رأس المال العامل حالتين هما:

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

- الفرق موجب، (احتياج رأس المال العامل موجب)، وهذا يدل على أن احتياجات التمويل لم تغطي كلية بموارد الدورة، وعلى المؤسسة البحث عن بديل تمويلي لهذا العجز؛
- الفرق سالب (احتياج رأس المال العامل سالب)، أي أن موارد الدورة كافية لتغطية احتياجات التمويل والمؤسسة لا تحتاج إلى موارد تمويل جديدة وإنما عليها البحث عن سبل لاستغلال الفائض (استثمار الفائض) لرفع مردوديتها؛

ب. طريقة رأس المال العامل المعياري:

تسمى أيضا بالطريقة المعيارية، وقد وضعت من طرف خبراء المحاسبة بفرنسا، وتقدم هذه الطريقة نتائج أدق من نتائج دراسة الميزانية، والأساس الذي تبنى عليه هذه الطريقة هو وجود فوارق زمنية بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة من النقدية (Vizzavona, 2004, p. 295)، فتدفقات الخزينة المعنية في هذه الطريقة هي تلك التي في علاقة مع عناصر احتياج رأس المال العامل، وتتمثل هذه العناصر بصفة عامة في البضاعة، المواد الأولية، المنتجات التامة، المنتجات نصف المصنعة، العملاء، وأوراق القبض، الموردون وأوراق الدفع.

3.2 الخزينة:

الخزينة أو الخزينة الصافية، يقصد بها: "رصيد النقدية الناتج عن التدفقات النقدية الخارجة والداخلة من وإلى المؤسسة، والتي تقدم بيان حول وضعية السيولة" (عقبي، 2017، صفحة 120)، فهي تمثل الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الاستحقاق الحالي.

فالخزينة تمثل مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً. فكل عنصر من عناصر الأصول سيحول إلى سيولة هو عنصر إيجابي في الخزينة، وعلى العكس من ذلك كل عنصر من عناصر الديون بلغ تاريخ استحقاقه يمثل عنصر سلبى على الخزينة، من خلال تعريف الخزينة فإنه يمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

أو من خلال الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، كما يلي:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس}$$

عند حساب الخزينة الصافية تظهر لنا ثلاث حالات وهي كالتالي:

- الخزينة معدومة (0=الخزينة): وهي حالة التوازن المالي المثالية، حيث رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل، أي المؤسسة قادرة على مواجهة احتياجات التمويل وفي ذات الوقت لا تتوفر على أموال سائلة فائضة (التي ستجمد إن وجدت).

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

- الخزينة موجبة ($0 < \text{الخزينة}$): أي أن رأس المال العامل يفوق احتياجات رأس المال العامل، وهذا يدل على أن هناك توازن مالي في المؤسسة، كما يدل على وجود سيولة فائضة (قد تؤثر بالسلب على مردودية المؤسسة لذا يجب استغلالها في استثمارات جديدة).
- الخزينة سالبة ($0 > \text{الخزينة}$): أي أن رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهذا يدل على وجود اختلال وعدم التوازن المالي في المؤسسة، وهذا ما يفرض على المؤسسة اللجوء إلى الاقتراض أو رفع رأس المال العامل (من خلال التنازل عن بعض الأصول الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة)، ويمكن تلخيص الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الخزينة (خزينة سالبة).

المطلب الثاني: مؤشرات السيولة اليسر المالي

تعتبر السيولة واليسر المالي من بين الأهداف المهمة للإدارة المالية، وذلك بسبب طبيعة الأداء المالي في الظروف الاقتصادية المعاصرة التي تلزم المؤسسة بوضع خطط إستراتيجية لمواجهة التغيرات المحتملة الحدوث (المخاطر الناتجة عن التغيرات الاقتصادية).

1. مفهوم السيولة واليسر المالي:

تعتبر السيولة واليسر المالي أحد أهم المؤشرات المهمة في تحليل الأداء المالي (التي تستخدم لتقييم وقياس الأداء المالي للمؤسسة) فهي تسمح بقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية، فوجود سيولة كافية لتغطية الالتزامات الجارية المؤسسة يضمن لها اليسر المالي.

1.1 تعريف السيولة:

تعريف السيولة بأنها: " قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية عند وقت استحقاقها" (لسلوس، 2004، صفحة 47)، أي أن السيولة هي القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية كجزء من أعمال الوظيفة المالية وذلك من خلال إيجاد مصادر تمويل جدية وبالتالي ضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات، حيث يقصد بالتوازن بين الإيرادات والنفقات قدرة المؤسسة على توفير السيولة، أي: (مفلح، 2008، صفحة 310؛ مفلاح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، 2008)

- توافر الأموال بقدر الكافي عند الحاجة؛
 - القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها؛
 - القدرة على التمويل الذاتي من خلال تحويل بعض الموجودات إلى نقد.
- كما يقصد بها: "احتفاظ المؤسسة بجزء من الموجودات على شكل نقد سائل وموجودات شبه سائلة (قابلة للتحويل إلى نقد سائل) ". (الزبيدي، 2004، صفحة 61)
- إن فـالسيولة هي قدرة المؤسسة على تسديد ومواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عند تاريخ استحقاقها من خلال النقدية الموجبة الناتجة عن مبيعاتها أو تحصيل ديونها، وذلك لتجنب المخاطر التي يمكن تحدث نتيجة عدم التسديد وما يترتب عن ذلك من عسر مالي.

1.2 أهمية السيولة:

إن توفر السيولة الكافية لدى المؤسسة وفي الوقت المناسب يحقق لها العديد من المزايا، أهمها: (عقبي، 2017، صفحة 123)

- بناء سمعة ائتمانية جيدة للمؤسسة لدى الدائنين والبنوك وذلك من خلال سداد الالتزامات في تاريخ استحقاقها مما يمكنها من الحصول على القروض من هذه الجهات وقت الحاجة إليها بشروط ميسرة؛
- المرونة في اختيار مصدر الحصول على الأموال لأن توافر السيولة لدى المؤسسة يمكنها من البحث عن المصدر الأفضل عندما ترغب في الحصول عليه دون أن تكون مقيدة بمصدر معين، فالسيولة تشكل هامش أمان للمؤسسة؛
- الاستفادة من الخصوم المالية من الموردين في حالة السداد المبكر؛
- مواجهة متطلبات دورة الاستغلال من تسديد مصاريف المستخدمين، دفع الضرائب، شراء المواد الأولية واللوازم؛

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

- الاستفادة من تقلبات الأسعار واستغلال الفرص وذلك عند حدوث انخفاض غير عادي في أسعار المواد التي تستخدمها الوحدة الاقتصادية لدورة الاستغلال؛
- تمكين المؤسسة الاقتصادية من مواجهة الانحرافات غير المتوقعة في التدفقات النقدية ومواجهة الالتزامات حسب نوعها؛
- مقدرة المؤسسة الاقتصادية على التوسع والنمو.

وعليه فإن السيولة تمثل هدفا ماليا مهما تسعى الإدارة المالية للمؤسسة لتحقيقه، ويجب أن تتوفر المؤسسة على السيولة الضرورية والكافية لمواجهة التزاماتها، واستغلال الفائض من السيولة في الأنشطة التشغيلية للحصول على عوائد، أما عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية لسداد التزاماتها في تاريخ الاستحقاق، يعرضها لحالة العسر المالي.

2. مؤشرات السيولة:

تعتبر مؤشرات السيولة أحد المقاييس التي تستخدم لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، فأغلب المؤشرات المستخدمة في تحليل السيولة تركز على التوازن بين المصادر المتاحة (الأصول المتداولة) لتمويل الاستخدامات قصيرة الأجل (الديون قصيرة الأجل).

تعتمد مؤشرات السيولة على المعلومات المالية المحتواة ضمن القوائم المالي، وتكون عادة عبارة عن مجموعة من النسب المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

1.2 نسبة السيولة العامة:

وتعرف كذلك بنسبة التداول، مثل هذه النسبة أحد المؤشرات التقليدية في التحليل المالي وأكثرها استخداما، حيث تستخدم كمؤشر أساسي لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من أصولها المتداولة، وتعتبر هذه النسبة أفضل مؤشر لمعرفة مدى إمكانية المؤسسة الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي تمكن تحويلها إلى نقدية في مواعيد تتناسب وتتمايز مع تاريخ استحقاق القروض (عبد الهادي، 2008، صفحة 158)، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

حيث أن:

- الأصول المتداولة = المخزونات + القيم المحققة + القيم الجاهزة
- الخصوم المتداولة = الديون قصيرة الأجل

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تعبر نسبة التداول عن قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، فكلما زادت الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة (النسبة مرتفعة) كلما كان ذلك بمثابة دليل على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير، أما في حالة كانت النسبة منخفضة فذلك يشير إلى وجود مشاكل في التدفق النقدي على المدى القصير وهذا قد يؤدي إلى عجز المؤسسة عن تسديد ما عليها.

كما تشير هذه النسبة إلى المدى الذي تتخفف فيه قيمة الموجودات (الأصول) المتداولة عن قيمتها الدفترية، كما هي ظاهرة في الميزانية دون أن تتعرض المؤسسة إلى مخاطر فقدان السيول ومخاطر العسر المالي. (الزبيدي، 2004، صفحة 182)

2.2 نسبة السيولة السريعة:

وتعرف كذلك بنسبة السيولة المختصرة أو السيولة المنخفضة، تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل باستخدام الحقوق دون اللجوء على بيع المخزونات (نوبلي، 2015، صفحة 117)، أي الأصول سهلة التحويل إلى نقدية واستبعاد الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة نسبياً، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{(\text{القيم غير الجاهزة} + \text{القيم الجاهزة})}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

أو

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{(\text{الأصول المتداولة} + \text{المخزونات})}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتمثل نسبة السيولة السريعة مؤشراً لدرجة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من الأصول سريعة التحول إلى نقدية، وتعتبر هذه النسبة أكثر تحفظاً لقياس السيولة من نسبة السيولة العاملة، لكونها تقتصر على الأصول الأكثر سيولة.

3.2 نسبة السيولة الفورية (الآنية):

تستطيع المؤسسة من خلال نسبة السيولة الفورية أن تقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل، فهي تستخدم لمعرفة قابلية النقد المتاح لدى المؤسسة في تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، فتقيس السيولة دون أن تأخذ القيم المحققة والمخزونات بعين الاعتبار، ويفضل أن تكون هذه النسبة محصورة بين (0.3-0.5) أي مجموع القيم الجاهزة والقيم غير الجاهزة تساوي ديون قصيرة الأجل أو أقل من ذلك (مفلح، 2008، صفحة 315)، وتقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

4.2 نسب هيكلية الخصوم: تحسب باستخدام العلاقة التالية:

$$\text{نسبة هيكلية الأموال الخاصة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

$$\text{نسبة هيكلية الديون قصيرة الأجل} = \frac{\text{ديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$$

3. مؤشرات اليسر المالي:

وتعرف بمؤشرات المديونية، تستعمل لمعرفة مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة، وتبين العلاقة بين رأس المال العام والخاص والديون، ومن جهة أخرى مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها طويلة الأجل اتجاه الغير، وهي من المقاييس الهامة والأساسية التي تبين مستوى الخطر التمويلي وقدرة المؤسسة على السداد في الأجل الطويل. (عقبي، 2017، صفحة 126)

تهدف هذه النسب أو المؤشرات إلى تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في المدى الطويل، تتمثل أهم النسب التي يمكن أن تعكس مؤشرات المديونية في:

1.3 نسبة الديون إلى أجمالي الأصول:

تسمى كذلك بنسبة الرافعة المالية، حيث تعبر هذه النسبة عن نسبة الأصول التي يتم تغطيتها من خلال الديون (الاقتراض من الغير)، أي درجة الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة في تكوين أموال (أصول) المؤسسة (حجازي، 2011، صفحة 197)، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

كلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حقوق الملكية (الأموال الخاصة) في أصول المؤسسة.

2.3 نسبة تغطية الفوائد:

يترتب على استخدام المديونية تحمل المؤسسة لأعباء مالية ثابتة تتمثل في الفوائد على القروض، وعليه فإن اهتمام المؤسسة يتركز حول تحديد مدى قدرتها على تسديد الأعباء الثابتة وتغطيتها من الأرباح التي تحققها في دورة الاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{النتيجة قبل الفوائد والضرائب}}{\text{فوائد القروض}}$$

إذا كانت النسبة أكبر من الواحد (01) دل ذلك على قدرة المؤسسة على تسديد فوائد قروضها، أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد فذلك يدل على عجز المؤسسة على تسديد فوائد قروضها من خلال النتيجة الصافية لدورة الاستغلال، فنسبة تغطية الفوائد

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تعد مؤشرا لمدى الأمان الموفر لأصحاب القروض في الحصول على فوائد قروضهم. (مطر، 2006)

3.3 نسبة التغطية لخدمة الديون طويلة الأجل:

تعبر هذه النسبة عن قدرة التدفقات النقدية العادية للمؤسسة على مواجهة أقساط القروض طويلة الأجل التي حان موعد استحقاقها، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة خدمة الديون طويلة الأجل} = \frac{(\text{صافي الربح} + \text{الاهتلاكات والمؤونات})}{\text{القسط الواجب تسديده من الدين طويل الأجل}}$$

يجب أن تكون النسبة أكبر من الواحد (01)، فكلما زادت عن ذلك دلت على قدرة المؤسسة أكثر على مواجهة التزاماتها الطويلة.

4.3 نسبة التغطية الشاملة:

تلتزم المؤسسة بدفع أقساط الديون طويل الأجل وبعض العناصر، لذلك فهي بحاجة لمؤشر شامل للحكم على قدرتها بالوفاء بالتزاماتها وهو مؤشر التغطية الشاملة (مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، 2008، صفحة 372)، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التغطية الشاملة} = \frac{\text{الدخل النقدي المتاح لمواجهة الالتزامات الثابتة}}{\text{الالتزامات الثابتة}}$$

المطلب الثالث: مؤشرات المردودية

تعد مؤشرات المردودية وخلق القيمة من أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، باعتبار أنها أداة فعالة في الحكم على نجاح المؤسسة اقتصادية وكفاءتها في استخدام مواردها لتحقيق عوائد.

1. مؤشرات قياس المردودية:

إن الاعتماد على المردودية لتقييم الأداء المالي يعد من المعايير أو الطرق التقليدية، إلا أن تحليل المردودية بمختلف جوانبها (التجارية الاقتصادية والمالية) يسمح بإعطاء صورة واضحة حول وضعية المؤسسة، كما يعطي صورة شاملة للأداء المالي.

1.1 تعريف المردودية:

- تعرف المردودية على أنها: " قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها" (جمعة، 2000، صفحة 58)، أي قدر المؤسسة على توليد الأرباح من خلال مختلف الوسائل (المالية والمادية).
 - كما تعرف على أنها: " قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من العلاقة بين التكلفة/العائد ويعبر عنها دائما في صورة وحدة نقدية". (زغيب و بوشنقى، 2017، صفحة 87)
 - كم تعرف بأنها "ذلك التصرف الاقتصادي الهادف لتوظيف الأمثل لمجموعة من الموارد المتاحة وتقاس بالعلاقة ما بين النتيجة والموارد المستغلة". (عقبي، 2017، صفحة 128)
- فالمردودية تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق العوائد المالية (النتائج المالية)، ويمكن التعبير عنها بأنها النسبة بين النتائج المحققة والموارد المستخدمة لتحقيقها. وعليه يمكن تحديد نسبة المردودية بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية} = \frac{\text{النتائج}}{\text{الموارد}}$$

فالمردودية تعبر عن قدر استخدام الموارد المتاحة، فهي تعبر عن العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة والوسائل المستخدمة للوصول إليها، وهي تعد معيار للحكم على كفاءة وفعالية المؤسسة في استخدام مواردها.

كما أنها تلعب دورا مهما في تأمين نمو المؤسسة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، فهي تسمح بقياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم العوائد مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة، وتسعى إلى ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة، كما تلعب دورا هاما في تحقيق التوازن من خلال تحقيق الحد الأدنى من المردودية. (جمعة، 2000، صفحة 58)

ولهذا يعد مؤشر المردودية أفضل من الربح أو النتائج للحكم على أداء المؤسسة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى حجم رأس المال أو الاستثمارات المتعلقة بها، بينما المردودية تربط بين الربح المحقق وحجم رأس المال المرتبط به، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع معدلات المردودية للسنوات السابقة

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

ودراسة تطورها وإجراء مقارنات مع مؤسسات تنتمي لنفس القطاع. (نوبلي، 2015، صفحة 120)

وعليه فهناك جملة من المفاهيم التي ترتبط أو تتشابه مع المردودية، ولكنها تختلف عنها في المفهوم أو من حيث المبدأ ولا بد من التمييز بينها وبين هذه المصطلحات:

– **الربحية:** يقصد بالربحية "مقدرة المؤسسة على الكسب وتحقيق الربح خلال عملياتها في فترة ومنية محددة بأقل المخاطر الممكنة، ويعبر عنها بالعلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح". (زواودي، 2018، صفحة 77)

يكن اعتبار الربحية مفهوما اقتصاديا أكثر منه ماليا وذلك عكس المردودية، كما أن المردودية مرتبطة برأس المال المستثمر في حين الربحية ترتبط مباشرة برقم الأعمال.

نسبة الربحية = نتيجة الدورة / رقم الأعمال خارج

– **الربح:** من الجانب المحاسبي يمثل الربح النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادي، وهو يمثل الفرق الموجب بين الإيرادات والتكاليف لفترة محددة أو لعملية معينة.

– **العائد:** يشكل القدرة على توليد نتيجة (أموال) من استثمار معين خلال فترة زمنية، أي "يمثل صافي الربح المحقق من طرف المؤسسة الناتج عن استثمار كل وحدة من أصولها". (Muhammad & others, 2015, p. 329)

يحسب معدل العائد على الأصل وفق الصيغة التالية:

العائد على الأصول = صافي الأرباح بعد الضريبة / إجمالي

2.1 أنواع المردودية:

تحدد أنواع المردودية حسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة، وبصفة عامة هناك ثلاث أنواع من المردودية، المردودية الاقتصادية التي تأخذ بالحسبان رأس المال الاقتصادي، والمردودية المالية التي تركز على رأس المال المالي، والمردودية التجارية ترتبط بدورة الاستغلال.

1.2.1 المردودية التجارية:

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

ترتبط المردودية التجارية بدورة الاستغلال أي أنها "المردودية الناتجة عن الاستغلال العادي للمؤسسة، فهي تعبر عن العلاقة بين النتائج والوسائل المستخدمة في الإنتاج والمتاجرة". (جمعة، 2000، صفحة 83)

يعبر عن المردودية التجارية بالهامش الإجمالي للاستغلال (يعتبر عنصر أساسي لقياس الأداء التشغيلي)، ويهدف تحليلها إلى تقييم فعالية وكفاءة المؤسسة في استخدام مواردها، حيث تقاس المردودية التجارية من خلال إحدى العلاقتين:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية للدورة / رقم

أو:

المردودية التجارية = إجمالي فائض الاستغلال / رقم

حيث أن إجمالي الفائض التشغيلي (فائض الاستغلال) يحدد مقياس الأداء التشغيلي، في حين أن نتيجة الدورة والتي تشير إلى الأرباح (النتيجة المحققة قبل الضرائب والفوائد تحدد مقياس الأداء الكلي للمؤسسة).

2.2.1 المردودية الاقتصادية:

يمكن تعريف المردودية الاقتصادية بأنها: "قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة مقارنة برأس المال المستثمر، فالمردودية الاقتصادية تعتبر ترجمة لنتيجة النشاط التجاري" (Saulquin & D'Arcimoles, 1993, p. 44)، ومن خلال قياسها يمكن للمؤسسة تقييم مدى قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل، حيث تقاس المردودية الاقتصادية من خلال العلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الاقتصادية / رأس

حيث أن النتيجة الاقتصادية تمثل في النتيجة بين المصارف والمصارف المالية، أما رأس المال الاقتصادي فهو يمثل مجموع الأصول (مجموع استثمارات المؤسسة لأموالها في العناصر المادية غير المادية التي تسمح بالقيام بالنشاط الاقتصادي). (عدون و نواصر، 1991، صفحة 118) كما يقصد بالمردودية الاقتصادية: "العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة". (مفلح، 2008، صفحة 384)

حيث تقاس المردودية الاقتصادية في هذا الإطار من خلال العلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع

3.2.1 المردودية المالية:

يطلق عليها مردودية الأموال الخاصة، وتعبر عن العلاقة بين النتيجة المحققة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي الناتج عن الأموال الخاصة المستثمرة في المؤسسة. (قحايرية، 2015، صفحة 199)
تحسب المردودية المالية من خلال العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

حيث أن النتيجة المستخدمة في حساب المردودية المالية قد تكون:

- النتيجة الصافية بعد دفع ضرائب الأرباح وهذا لمعرفة المكافأة الحقيقية لأصحاب المؤسسة؛
- النتيجة الجارية مطروحا منها ضرائب الأرباح (إهمال تأثير العناصر الاستثنائية)، وهذا يساعد على تحديد العلاقة الفعلية بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

فالمردودية المالية تحدد مدى مساهمة الأموال الخاصة المستثمرة في تحقيق نتيجة الدورة، والحكم على مدى كفاية هذه النسبة يتم بالمقارنة مع مؤسسات نفس القطاع أو بالمقارنة مع أسعار الفائدة، والمستوى العالي لهذه النسبة دليل كفاءة وفعالية المؤسسة في استغلال مواردها المالية، إلا أنه في بعض الأحيان لا يعتبر كذلك، لأن النسبة العالية الناتجة عن مستوى عال من الديون ومستوى منخفض من الموال الخاصة يصاحبها مستوى عال من الخطورة. (عقبي، 2017، صفحة 133)

تقيس مؤشرات أو نسب المردودية الاقتصادية والمردودية المالية كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في تحقيق الأرباح، لذلك نجد أن مؤشرات المردودية المالية وكذا الاقتصادية هي مجال اهتمام المستثمرين الجدد والمسيرين والمقرضين، فالمستثمرين يمكنهم معرفة المؤسسة التي يمكن أن تثريهم (تزيد ثروتهم)، والمسيرين يستطيعون التحقق من نجاح المؤسسة، أما المقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم للمؤسسة التي تحقق أرباحا أكثر من تلك التي لا تحقق. (مفلح، 2008، صفحة 385)

3.1 مصطلحات مرتبطة بالمردودية:

هناك بعض المصطلحات المرتبطة بالمردودة المالية والمردودية الاقتصادية وجب الوقوف عنها وهي: الهيكل المالي، تكلفة الأموال الخاصة، تكلفة رأس المال، والرافعة المالية.

1.1.3 الهيكل المالي:

أو البنية المالية للمؤسسة، "وهو الصورة التي تعكس المصادر التمويلية لمختلفة أصول المؤسسة". (دادان و وآخرون، 2003)، حيث تحدد نسبة الهيكل المالي المؤسسة من خلال الأموال الخاصة والديون (الرفع المالي)، والذي يظهر أثر السياسة المالية المتبعة على مردودية المؤسسة.

2.1.3 تكلفة الأموال الخاصة:

تمثل تكلفة الأموال الخاصة معدل المردودية المالية المفروض من طرف المساهمين في رأس مال المؤسسة (Barreau & Delahanye, 2000, p. 153)، حيث تحسب تكلفة الأموال الخاصة أما بطريقة نماذج الاستحداث أو نموذج تقييم الأصول المالية.

3.1.3 تكلفة رأس المال:

تعرف تكلفة رأس المال بأنها "عبارة عن معدل المردودية المفروض على الأصول الاقتصادية التي تم تمويلها عن طريق كل من الأموال الخاصة والديون". (غربي و بدروني، 2019) كما تعرف بأنها "التكلفة المتوسطة المرجحة بين تكلفة الديون وتكلفة الأموال الخاصة". (عقبي، 2017، صفحة 134)

فتكلفة رأس المال تعبر عن تكلفة مصادر التمويل، تحسب بالعلاقة التالية:

$$CMP = t[V_{cp}/(V_d + V_{cp})] + i[V_d/(V_d + V_{cp})]$$

- CMP: التكلفة الوسطية المرجحة وهي عبارة عن تكلفة رأس المال؛

- V_{cp} : قيمة الأموال الخاصة؛

- V_d : قيمة الديون؛

- t : تكلفة الأموال الخاصة؛

- i : تكلفة الاستدانة بعد الاقتصاد في الضريبة.

4.1.3 الرافعة المالية:

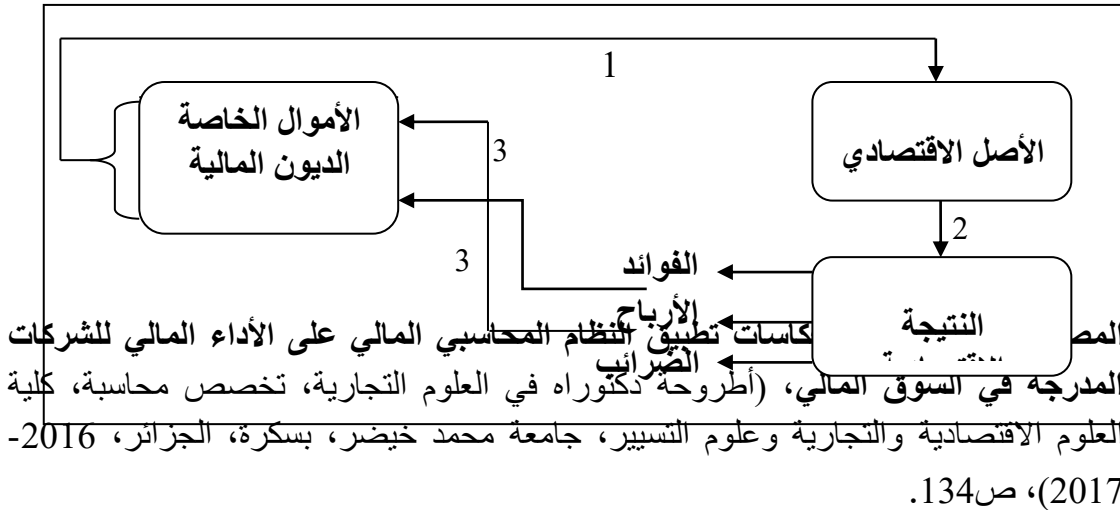
تعرف بأنها: "درجة اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت، سواء كانت قروض أم سندات أم أسهم ممتازة، مما يؤثر على الأرباح التي تحصل عليها الملاك كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها". (بقباقي و الجوزي، 2021، صفحة 272)

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

فالرافعة المالية ترتبط بهيكل التمويل، فهي تحدد مدى استخدام التمويل بالقروض لتمويل جزء من الأصول الاقتصادية، والتي يترتب عليها تكاليف مالية ثابتة.

فاسترجاع حجم المردودية المالية التي تعود للمساهمين في المؤسسة بفضل تمويل الأصول الثابتة، والتي تنتج هي الأخرى مردودية النشاط الذي أنجز بفضلها والتي تعود بالمردودية الاقتصادية بقروض تدعى بالرفع المالي أو الرافعة المالية. (بقباقي و الجوزي، 2021، صفحة 272)

الشكل رقم (II-7): تمويل الأصل الاقتصادي وكيفية توزيع الثروة المولدة عنه



من خلال الشكل يفترض أن الأصل الاقتصادي الذي تم تمويل عن طرق الأموال الخاصة والديون سيولد مردودية اقتصادية تفوق تكلفة التمويل (تكلفة رأس المال بصفة عامة وتكلفة الديون بصفة خاصة).

الأمر الذي سيؤدي إلى تحقيق مردودية أموال خاصة تفوق مردودية الأصل الاقتصادي بفضل الرفع المالي، هذا ما ينعكس إيجابيا على ربحية المساهمين، وبذلك يكون للاستدانة أثر إيجابي على المردودية المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

ويمكن صياغة العلاقة بين المردودية المالية والرافعة المالية في الشكل التالي:
(عقبي، 2017، صفحة 136)

$$R_f = R_e + [(R_e - i) \frac{D}{CP}]$$

حيث أن: النسبة $[(R_e - i) \frac{D}{CP}]$ تمثل أثر الرافعة المالية.

المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات خلق القيمة

أدى التغير في بيئة الأعمال إلى تغيرات جذرية في فكرة الإدارة المالية عموماً، فأصبحت المؤسسة مجبرة على التخلص من النموذج التقليدي لتقييم الأداء المالي والذي يعتمد على الربح الذي لم يعد مقياساً موثقاً، وعليه ظهر التوجه نحو التقييم الاقتصادي الذي يعتمد على مؤشرات مبنية على القيمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

1. القيمة الاقتصادية المضافة:

ظهر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة للتغلب على العيوب والانتقادات التي واجهت مؤشرات المحاسبية التقليدية (المؤشرات المالية سالف الذكر) نتيجة تأثرها بالأرباح المحاسبية، ويعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة بديلاً لمؤشر الربح المتبقي* الذي يعتبر مؤشراً داخلياً للأداء المالي، أصبح تبني منهج القيمة الاقتصادية المضافة إطاراً لإعادة بناء نظم القياس والتقييم المالي، والتي تعتبر أفضل مقاييس الأداء المالي مقارنة بالمؤشرات المحاسبية التقليدية التي تعتبر مضللة للأداء المالي.

1.1 تعريف القيمة الاقتصادية المضافة:

يقوم مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة على أن كفاءة الإدارة تقاس بمدى قدرتها على تحقيق أرباح تزيد عن تكلفة الأموال المستثمرة، بغض النظر عن مصدرها (سواء أموال خاصة أو ديون)، وعندما تكون الربحية تفوق تكلفة الأموال نكون أمام خلق أو إضافة لثروة الملاك، أما لو كانت تكلفة الأموال أكبر من الأرباح فإننا نكون أمام تبديد للثروة. (هندي، 2009، صفحة 346)

يرجع ظهور القيمة الاقتصادية المضافة إلى الباحثين جون سترن (Joel Stern) وجي بنيت ستيوارت (G.Bennett Stewart) اللذان يعملان في مكتب سترن ستيوارت (Stewart Stern) للاستشارات سنة 1982.

– حيث عرف سترن ستيوارت (Stewart Stern) القيمة الاقتصادية المضافة بأنها: "مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي، ومرتبطة بتعظيم ثروة الملاك على مدى الوقت وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك (الأموال الخاصة) والمقترض (الديون)". (مقبل، 2010، صفحة 04)

– كما تعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها: "مقياس لقياس الأداء من خلال تحديد الأساليب التي تساهم في رفع قيمة المؤسسة أو القضاء عليها، وهي تسمح بتحديد الأرباح المتبقية بعد طرح التكاليف الرأسمالية، وتقييم تكلفة الفرصة البديلة للمساهمين، والقيمة الاقتصادية تساوي بالضبط المبالغ التي تم الحصول عليها من خلال التدفقات النقدية المخصومة أو صافي القيمة الحالية". (Mojtaba & Zadollah, 2012)

– أيضا عرفت بأنها: "مقياس محاسبي لأداء التشغيل الجاري وهو يمثل الدخل المتبقي بعد حصول المساهمين على الحد الأدنى من العائد المطلوب الذي يعرضهم عن المخاطر التي يواجهونها نتيجة استثمار أموالهم في المؤسسة". (زبيدي، 2017، صفحة 192)

– كما عرفت بأنها: "الصورة الحقيقية لخلق الثروة للمساهمين وتساعد المديرين على اتخاذ قرارات الاستثمار وتحديد الفرص المتاحة، بعبارة أخرى القيمة الاقتصادية المضافة هي معيار فعال يدل على نوعية السياسات الإدارية ومؤشر موثوق به فيما يتعلق بتحديد طريقة نمو قيمة لكونها تعتمد على مبدئين أساسيين في صنع القرار هما: (صيفي و بن عمارة، 2015، صفحة 181)

• تعظيم الثروة للمساهمين والقيمة هو الهدف الأساسي لكل مؤسسة اقتصادية؛

• قيمة كل مؤسسة يتحدد على أساس أن الأرباح المتوقعة ستكون أكبر من تكلفة رأس المال.

انطلق تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من فكرة عدم كفاية وموثوقية المؤشرات المالية التي تعتمد على الربح المحاسبي عندما يتعلق الأمر بخلق القيمة، وبالتالي يمكن تعريف القيمة الاقتصادية المضافة بأنها صافي الربح المتبقي بعد خصم وطرح كل التكاليف التي تتحملها المؤسسة نتيجة تشغيل رأس المال.

2.1 حساب القيمة الاقتصادية المضافة:

يعتمد حساب القيمة الاقتصادية المضافة على حساب التكلفة الوسيطة المرجحة لرأس المال (CMPC) أي تكلفة رأس المال، والتي تعرف على أنها "المردودية الأدنى الواجب تحقيقها من مشروع استثماري". (زبيدي، 2017، صفحة 193)

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

وتعتبر تكلفة رأس المال عنصرا مهما في المجال المالي فهي المعيار الأمثل للمفاضلة بين البدائل الاستثمارية والمحدد الرئيسي لقيمة المؤسسة.

وعليه يتم حساب القيمة الاقتصادية المضافة حسب سترن ستيوارت (Stewart Stern)، والتي حددت القيمة الاقتصادية المضافة بأنها الربح التشغيلي بعد الضرائب مخصوم منه رأس المال (Shil, 2009). وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة} = \text{النتيجة التشغيلية بعد الضرائب} - (\text{تكلفة رأس المال} \times \text{رأس المال المستثمر})$$
$$NOPAT - (CMD \times CD) = EVA$$

- القيمة الاقتصادية المضافة موجبة: تدل على أن المؤسسة قد حققت قيمة للمساهمين، أي ربحية المؤسسة أكبر من العائد على رأس المال؛
- القيمة الاقتصادية المضافة سالبة: تدل على تدهور ثروة المساهمين، أي المؤسسة غير قادرة على خلق قيمة وبالتالي غير قادرة على تحقيق العائد المطلوب؛
- القيمة الاقتصادية المضافة معدومة: وضعية التوازن، أي أن المؤسسة لا تخلق القيمة ولا تدمرها.

وبالتالي يمكن القول أن منطلق وأساس القيمة الاقتصادية المضافة هو أنه لا يكفي أن تحقق المؤسس دخل صافي (النتيجة الصافية) إيجابي أو أن تحقق مستوى معين من الأرباح للسهم الواحد، وإنما يجب عليها كسب ما يكفي لتغطية تكلفة الدين وكذا تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال.

3.1 التعديلات والتسويات المقترحة لحساب القيمة الاقتصادية المضافة:

يتميز أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة في حسابه بضرورة القيام بجملة من التعديلات، فعلى المؤسسة إعادة النظر في محددات تكلفة التشغيل، إذ يتعامل مع التكاليف من منظور الربح الاقتصادي الذي يركز على مفهوم التدفقات النقدية، وليس كالربح المحاسبي الذي يركز على مفهوم الاستحقاق.

فالديون المشكوك فيها مثلا وفق المفهوم المحاسبي يتم خصم قيمتها من إيرادات التشغيل في نفس السنة المالية، أما مفهوم الربح الاقتصادي ينص على أن لا تخصم من الإيرادات طالما أنه لم يتم إعدام تلك الديون بالفعل، كذلك الربح الاقتصادي يرفض خصم نفقات الحملة الإعلانية بالكامل من إيرادات السنة المالية إذ يخصم ما الجزء المتعلق بتلك السنة المالية فقط. (هندي، 2009، صفحة 348)

هناك عدة تعديلات تتطلبها القيمة الاقتصادية المضافة والتي اقترحها سترن ستيوارت (Stewart Stern) نذكر منها: (عقبى، 2017، الصفحات 149-150)

1.3.1 مخصص الضرائب المؤجلة: لحساب القيمة الاقتصادية المضافة يضاف

التغير في الضريبة المؤجلة خلال فترة معينة إلى النتيجة التشغيلية، هذا التعديل يقلل من اثر اختلاف الطرق المحاسبية على ضرائب المؤسسة، وذلك بجعل الضرائب متعلقة بما حققتة المؤسسة سنوياً؛

2.3.1 مخصص مصاريف البحث والتطوير: تعالج محاسبياً كمصاريف وتقيد في

النتيجة، ولكن أثرها يكون موزع على عدة سنوات، لذا يجب أن تعاد هذه التكاليف إلى رأس المال والدخل التشغيلي لكي لا تقلل من رأس المال وبالتالي زيادة ومبالغة في القيمة الاقتصادية المضافة، وعليه يجب فالمبالغ الواجب رسملتها يجب إطفائها تدريجياً على مدى فترة مساوية لعدد الفترات المستقبلية التي يتوقع أن المنتجات أو الخدمات المحسنة من خلال مصاريف البحث والتطوير من أجل توليد الأرباح.

3.3.1 تعديلات تخص شهرة المحل وفارق الاقتناء: إن استخدام القيمة

الاقتصادية المضافة يلزم إطفاء الشهرة غير المسجلة كمصروف مسجل كحساب بالنتيجة ولكن يجب أن تضاف إلى رأس المال والنتيجة التشغيلية، بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تدرج في الاستهلاك المتراكم في إجمالي رأس المال المستثمر أي أن تخفيض قيمة الشهرة يقلل من رأس المال وبالتالي المبالغة في تقدير القيمة الاقتصادية المضافة.

4.3.1 تعديلات تخص الاحتياطات: تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر، فإن المؤسسة

عندما تكون في حالة جيدة فإن الاحتياطات تقلل من النتيجة، أما إذا كانت وضعية المؤسسة سلبية فإن الاحتياطات من شأنها أن تكون مفيدة.

5.3.1 تعديلات تخص عقود الإيجار أو الإيجار التشغيلي: يتم إضافة القيمة

الحالية لأقساط الإيجار المستقبلية إلى رأس المال المستثمر محدثة في تكلفة الاقتراض للمؤسسة، أما المصاريف المالية والمتمثلة في الفوائد فيتم إضافتها إلى النتيجة التشغيلية.

بالإضافة إلى ذلك هناك تعديلات أخرى والتي تخص التضخم والمشروعات المشتركة وترجمة العملة وكذا نماذج السداد المؤجلة ومخصصات الضمان.

أن الدخل المتبقي يوفر معلومات ذات قيمة أعلى بالمقارنة بالربح المحاسبي، وبما أن القيمة الاقتصادية المضافة تختلف عن الدخل المتبقي في التسويات والتعديلات التي افترضتها شركة Stern & Steward لأغراض حساب الأرباح المحاسبية ورأس المال المستثمر، فإنه يمكن افتراض أن القيمة الاقتصادية المضافة توفر معلومات ذات فائدة وقيمة أعلى بالمقارنة بالدخل المتبقي والربح المحاسبي.

2. القيمة السوقية المضافة :

إن تغير في المحيط الحالي للمؤسسة، جعل المقاييس المالية لا تجدي نفعا كأدوات لقياس وتقييم الأداء المالي ، فنظام القياس الحقيقي هو الذي يقيس العمليات التي تلعب دورا هاما في الوصول إلى أداء متميز من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

1.2 تعريف القيمة السوقية:

يقصد بالقيمة السوقية المضافة: " الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل المساهمين والمقرضين، أي تقيس الفرق بين القيمة السوقية لرؤوس الأموال المستثمرة وقيمتها المحاسبية". (نوبلي، 2015، صفحة 125)

هذا يعني أن معيار القيمة السوقية المضافة لا يعكس فقط ثروة حملة الأسهم بل يعكس أيضا تقييم السوق المالي لصافي القيمة الحالية للمؤسسة ككل، أي أن القيمة الاقتصادية المضافة تعرض تقييم السوق لصالح القيمة الحالية للمشروعات الاستثمارية القائمة والمتوقعة للمؤسسة.

ومن هنا يمكن أن نميز بين مضمون المعيارين، "القيمة السوقية المضافة والقيمة الاقتصادية المضافة، إذ أن معيار والقيمة الاقتصادية المضافة يشكل نمطا ومنهجيا لتقييم الأداء الداخلي في حين يعرض معيار القيمة السوقية المضافة تقييما للأداء الخارجي". (الزبيدي، 2004، صفحة 262)

2.2 العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة: (الزبيدي، 2004، صفحة 262)

تتأثر القيمة السوقية المضافة بعدد من العوامل بعضها يؤثر بالزيادة والآخر بالنقصان، ومن هذه العوامل:

1.1.2 معدلات النمو: ويقصد بها العلاقة بين النمو في الإيرادات وصافي الربح

التشغيلي ورأس المال المستثمر في المؤسسة، فيجب أن يكون هناك نموا في الإيرادات وصافي الأرباح التشغيلية تفوق كلفة رأس المال المستثمر لكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة.

3.1.2 كثافة رأس المال المستثمر: ويقصد بكثافة رأس المال المستثمر، مقدار

رأس المال المستثمر لتحقيق دينار من الإيرادات، أي كلما قل رأس المال المستثمر لتحقيق دينار من الإيرادات كلما زادت القيمة السوقية المضافة نظرا لانخفاض كلفة رأس المال.

3.2.2 قيمة هامش الربح: يقصد بهذه القيمة الحد الأدنى من هامش الربح اللازم

لتحقيق وزيادة قيمة حقوق المساهمين أي أنه كلما قل الحد الأدنى لهامش الربح اللازم لتحقيق زيادة في قيمة حقوق الملكية كلما زادت القيمة السوقية المضافة.

3.2 طرق حساب القيمة السوقية المضافة:

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

كما سبق القول القيمة المضافة السوقية تمثل الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأسمال المستثمر، تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{القيمة السوقية المضافة} = \text{القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية} - \text{القيمة الدفترية لأسمال المستثمر}$$

ظهرت هناك العديد من الاجتهادات والمحاولات لإيجاد الطريقة الأمثل لحساب وتحديد القيمة السوقية المضافة، من أكثر الطرق شيوعاً في حساب القيمة الاقتصادية المضافة هي: (الزبيدي، 2004، الصفحات 264-265)

1.3.2 طريقة الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية لحقوق الملكية:

وحسب هذه الطريقة فإن القيمة السوقية المضافة تمثل الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية لحقوق الملكية، حيث:

$$\text{القيمة السوقية المضافة} = \text{القيمة السوقية للأسهم} - \text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}$$

من

المتوقع تحقيقها فيما لو تمت عملية الاستثمار في نشاط آخر يتساوى بدرجة الخطر لذلك تم تطوير طريقة أخرى تعتمد على القيمة الاقتصادية المضافة.

2.3.2 طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المستقبلية للمؤسسة:

وفق هذه الطريقة فإن القيمة السوقية المضافة ماهي القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة للمؤسسة والمتوقعة خلال عمرها الإنتاجي، بمعنى آخر هي خصم للتدفق الناتج عن القيمة الاقتصادية المضافة للمؤسسة خلال الزمن.

ومن عيوب هذه الطريقة أنها تعتمد على التوقعات المستقبلية للقيمة الاقتصادية المضافة كما تعتمد على تقدير معدل الخصم لإيجاد القيمة الحالية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل حاولنا الوقوف والإحاطة بمخلف الجوانب المرتبطة بالأداء المالي، انطلاقاً من الأسس والأدبيات النظرية للأداء والأداء المالي بصفة خاصة، والذي يعتبر أحد أهم أنواع الأداء الذي تهتم المؤسسة أو الأطراف ذات العلاقة بدراسته وتقييمه، فهو يمثل دليل واضح على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها والبرامج المسطرة ويسمح بالتعرف على مدى قدرتها على مواجهة المخاطر المالية التي تتعرض لها، وذلك من خلال القيام بعملية تقييم الأداء المالي، حيث تسمح هذه العملية من تحليل مختلف جوانب الأداء المالي والحكم على كفاءة وفعالية استخدام الموارد المالية للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات.

وتعد المؤشرات المالية أحد أهم المعايير لتقييم وقياس الأداء المالي، وذلك لأنها تبيّن العلاقات المختلفة بين العناصر التي تتضمنها القوائم المالية، وهي تتمكن من الحصول على مؤشرات متنوعة حول كفاءة المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات التي تنشأ خلال ممارسة نشاطها.

الفصل الثالث
أثر تطبيق القيمة العادلة
على القوائم المالية في
المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

عند تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والتقييم، لا بد من الإفصاح عن ذلك لأن استخدام القيمة العادلة للتقييم ستؤثر على القوائم المالية، فالإفصاح في مجال المحاسبة عموماً بعملية تقديم المعلومات المالية الضرورية لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، سواء كانت المعلومات محتواة في القوائم المالية أو المعلومات المكلمة (مثل المعلومات عن الأحداث اللاحقة، تقرير محافظ الحسابات، القوائم الإضافية..). فتغيير أساس القياس والتقييم يعتبر من المعلومات المهمة التي يجب الإفصاح عنها، نظراً لأثرها البالغ على القوائم المالية.

كما أن اختيار أسلوب القياس المناسب الذي يسمح بتقدير وقياس القيمة العادلة، يعتبر من الأمور الصعبة، خاصة في ظل عدم توفر سوق مالي نشط، مما يجعل عملية تقدير القيمة العادلة صعبة، لذا لا بد من اختيار الأسلوب الذي يوفر قيم جارية قريبة للواقع تتناسب ومعطيات الدراسة.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإفصاح المحاسبي في المبحث الأول، ذلك لأن الإفصاح يتعلق أساساً بالقوائم المالية، أما المبحث الثاني فقد خصص لبيان أثر تطبيق القيمة العادلة على الخصائص النوعية والإفصاح وأثرها كذلك على كل من القوائم المالية ومؤشرات الأداء المالي، في حين خصص المبحث الثالث لتحليل بدائل قياس وعرض القيمة العادلة ومحاولة المفاضلة بين تلك الأساليب لإيجاد أسلوب القياس المناسب لتطبيقه في الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: أسس الإفصاح المحاسبي بالقيمة العادلة

يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أهم المبادئ المحاسبية التي تساعد على فهم مخرجات النظام المحاسبي والمتمثلة أساساً في القوائم المالية وسياسات إعدادها وكذا معرفة أداء المؤسسة ومركزها المالي، مما يساعد الأطراف ذات العلاقة على اتخاذ القرارات المختلفة بهم، فتسعى المؤسسة إلى تقديم المعلومات المهمة التي تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية والتي تساعد

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

لمعرفة تأثير مختلف السياسات المستخدمة لإعداد القوائم المالية على المركز المالي للمؤسسة وأدائها.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

إن الإفصاح المحاسبي أحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، بمبدأ الإفصاح أن مستخدمي القوائم المالية ينبغي أن يعلموا بكافة الحقائق اللازمة للفهم الصحيح لهذه القوائم، والتعرف على حقيقة المركز المالي للمؤسسة ونتيجة أعمالها، وقد يتم تحقيق الإفصاح المحاسبي داخل القوائم المالية ذاتها أو عن طريق إيضاحات أو ملاحظات ترفق مع هذه القوائم المالية في شكل ملاحق.

1. تعريف الإفصاح المحاسبي:

1.1 لغة:

نقول أفصح عن الشيء أي بينه وأظهره وكشف عنه، ويعرف الإفصاح بأنه: إظهار شيء غامض. (العوض، 2015، صفحة 49)

2.1 محاسبياً:

- الإفصاح المحاسبي هو: "عملية بث المعارف (تراكم المعلومات والخبرات) أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومة من الطرف الذي يعلمها إلى الذي يحتاجها ولا يعلمها". (الصبان، 2000، صفحة 245)
- يقصد بالإفصاح المحاسبي: "مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات القارئ لتلك المعلومات". (السيد، 2007، صفحة 33)
- أيضاً عرف بأنه: "تلك المعلومة التي تنتشرها الإدارة لتلك الجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة بأعمال المؤسسة، ويشمل الإفصاح المحاسبي أية معلومات تاريخية ومستقبلية تصرح عنها الإدارة و تتضمنها التقارير المالية". (خشارمة، 2003)
- يعرف بأنه: "عملية إظهار المعلومات المالية كمية كانت أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة ولأئمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات المؤسسة". (سعيداني، 2017، الصفحات 03-04)
- يعرف أيضاً بأنه: "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل". (الحيالي، 1996، صفحة 371)

– ومن جانب آخر حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، أن الإفصاح يتمثل في: "معطيات عرض المعلومة المالية وفق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تقضي بالوصول إلى الإفصاح الجيد والملائم، وذلك من خلال الإفصاح عن كل المعلومات الجوهرية، وعنصر الإفصاح هنا يستوجب احتواء الوثيقة المقدمة على شكل ونوع نشاط المؤسسة وكل ما يتعلق بواقع نشاط الشركة من أجل ترشيد قرارات الأطراف ذات المصلحة". (سبتي، 2015، صفحة 152)

من خلال التعاريف السابقة يمكن نجد أن الهدف الأساسي من الإفصاح المحاسبي هو إظهار المعلومات المالية بصورة صادقة وحقيقية وتجنب تقديم المعلومات التضليلية والخطئة لمختلف مستخدميها (ملاك، مدراء، مستثمرين، موردين، المصالح الجبائية، المقرضين...). كما أن التعاريف السابقة اختلفت في تحديد مفهوم أو تعريف محدد ومشترك للإفصاح المحاسبي، وبالاكتفاء على تلك التعاريف يمكننا تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه عملية تقديم وعرض كل المعلومات المالية الضرورية (القوائم والتقارير المالية) إلى الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة بصورة كاملة وصحيحة وملائمة وفي الوقت المناسب لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المختلفة كل حسب حاجته، ولا بد أن تشمل التقارير المالية المفصّل عنها على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء المستخدمين صورة حقيقة عن المؤسسة.

2. أنواع الإفصاح المحاسبي:

نظرا لاختلاف أنواع المعلومات المطلوبة وأدوات وطرق الإفصاح عليها بالإضافة إلى اختلاف أغراض مستخدميها نجد أن هناك عدة أنواع للإفصاح، والتي يمكن تصنيفها كإيلي:

1.2 من حيث منفعة المعلومات المفصّل عنها:

حيث يجب أن يفصّل عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعل القوائم المالية غير مضللة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ويجب أن تتصف المعلومات المعروضة بالقوائم المالية بالخصائص التالية: الملائمة، البعد عن التحيز، القابلية للفهم والتحقق، المقارنة، التوقيت المناسب، والشمولية. ويمكن تقسيم الإفصاح في هذا الإطار إلى نوعين: الإفصاح التام والإفصاح الملائم.

1.1.2 الإفصاح التام:

تزويد جميع الفئات بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة، إذ أن قيام الشركة بنشر معلومات تفصيلية وكثيرة بدون أن تكون لها معنى ودلالة يؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة ويضلل مستخدمي البيانات المالية عند اتخاذ أية قرارات. (سعيداني، 2017، صفحة 08)

2.1.2 الإفصاح الملائم:

الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي التقارير المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية. (عمامرة و زرقاوي، 2018)

2.2 من حيث تحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها:

حيث يصنف الإفصاح حسب حجم أو كمية المعلومات الضرورية المفصح عنها والتي يجب أن تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية، ويقسم الإفصاح حسب هذا المعيار إلى: الإفصاح الكامل، الإفصاح الكافي، والإفصاح العادل.

1.2.2 الإفصاح الكامل (الشامل):

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على قرارات مستخدم تلك التقارير، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم. (حلوة، 2006، صفحة 471)

2.2.2 الإفصاح الكافي:

يعني الحد الأدنى من مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها على نحو لا يجعل القوائم المالية مضللة، أي أنه يجب عدم حذف أو كتمان أو إخفاء أية معلومات جوهرية أو ذات منفعة للمستخدم العادي. (سعيد، 2015، صفحة 180)

3.2.2 الإفصاح العادل:

يهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المستخدمة للمعلومة المفصح عنها، إذ يتوجب عرض القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصالح الفئات الأخرى، أي يتم الإفصاح المحاسبي عن المعلومة بطريقة لا تنحاز لمستخدم معلومة عن آخر. (سبتي، 2015، صفحة 162)

3.2 من حيث نوعية الإفصاح المحاسبي المطلوب:

ويقسم الإفصاح المحاسبي حسب هذا المعيار إلى الإفصاح الوقائي، الإفصاح التثقيفي، والإفصاح التفاضلي.

1.3.2 الإفصاح الوقائي:

يهدف إلى حماية المستخدم العادي الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستخدم العادي من بعض

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

الإجراءات والتعامل الغير العادل، ويعتمد على تقديم المعلومات المالية للمستخدم بصورة مبسطة إلى الحد الذي يجعلها مفهومة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد. (السيد أ.، 2009، صفحة 560)

ومراعاة المقدرة المحدودة للمستخدم العادي عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، ويتطلب ذلك بيانات إضافية هي: (عبد الفتاح، 2000، صفحة 109)

– السياسات المالية التي يتم إتباعها في إعداد القوائم المالية؛

– التغير في السياسات المحاسبية المتبعة؛

– التغيرات في طبيعة الوحدة المحاسبية من الناحية القانونية والإدارية؛

– المكاسب أو الخسائر المحتملة والتي لها تأثير على نشاط المنشأة في المستقبل؛

– الارتباطات المالية وخاصة طويلة الأجل؛

– الأحداث التي وقعت خلال الفترة المالية والأحداث المستمرة واللاحقة؛

– تصحيح الأخطاء في القوائم المالية؛

حيث يتطلب الإفصاح الوقائي إيضاح ما يلي: (حماد، 2007، الصفحات 423-424)

– **السياسة المحاسبية:** يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية على وفق السياسات المحاسبية التي أدت إليها؛

– **الأطراف والصفقات الهامة:** يجب أن تشمل ملاحظات القوائم المالية على وصف للصفقات الهامة التي أبرمت بين الشركة وأطراف أخرى، كذلك العلاقات الهامة بين الشركة وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة؛

– **الأحداث اللاحقة:** أثناء الفترة اللاحقة التي تقع بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر تلك القوائم قد تحدث بعض الأحداث الهامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإذا لم تكن منعكسة في القوائم المالية يتم تعديل تلك القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية؛

– **الشكوك حول استمرار الشركة:** في الحالات التي يتوافر فيها لدى معدي القوائم المالية معلومات بأن افتراض استمرار الشركة غير قائم، وأن هناك شكوك حول استمرار الشركة، عندئذ لابد من الإفصاح عن هذه المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية؛

– **الالتزامات المحتملة:** هذا الإفصاح يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها ضمن القوائم المالية.

2.3.2 الإفصاح التثقيفي:

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى. (شاهد و دفرور، 2016)

3.3.2 الإفصاح التفاضلي:

يعتمد مدخل الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحاً شاملاً، ولكن الكثير منهم يحتاج إلى معلومات ملخصة وذات تحليل فني مختصر، تركز على التفاضل أو التفاوت بين البنود وذلك بعقد مقارنات توضح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات أو التفاضل، إلا أن هذا النوع من الإفصاح لا يزال محل خلاف ويعتبر إجراء غير مقبول عموماً، ذلك لأن مؤيدي هذا الاتجاه يرفضون مستثمراً أقل دراية واستيعاباً من المستثمر العادي الذي تقترضه مهنة المحاسبة. (قسوم، 2019)

4.2 من حيث الإلزام بالإفصاح المحاسبي: ينقسم إلى نوعين: الإفصاح الإلزامي أو الإجمالي، والإفصاح الاختياري.

1.4.2 الإفصاح الإجمالي:

وهو الذي تكون المؤسسة ملزمة بالقيام به وذلك بناء على متطلبات تشريعية أو مهنية ويهدف إلى تقديم القدر الكافي والمناسب من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية لتمكينهم من اتخاذ القرارات الرشيدة، حيث تتحكم هذه التشريعات والقوانين في محتوى وكمية ونوع المعلومات المفصح عنها بالإضافة إلى ملائمة توقيت الإفصاح.

2.4.2 الإفصاح الاختياري:

يتم دون إلزام المؤسسة من جهة معينة، وفي الغالب يتعلق بالمعلومات التي لم ينص عليها في المعايير المحاسبية وهذه المعلومات هي: (سعيداني، 2017، الصفحات 11-12)

- التنبؤات والتوقعات المستقبلية للمؤسسة؛
- المقارنات بين الأداء الفعلي والأداء المخطط؛
- الموازنات التخطيطية؛
- جداول مقارنة تلخص الأداء المالي والإداري للمنشأة لعدة سنوات ماضية؛
- تحليل الأداء بالنسب المالية أو غيرها؛
- أسماء ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة؛
- التقارير القطاعية وتقارير ربحية المنتجات المختلفة؛
- توقعات حركة أسعار أسهم المنشأة في المستقبل؛

المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
ركز مجلس معايير الدولية (IASB) في كافة المعايير التي أصدرتها على الإفصاح حيث بلغ عدد المعايير 41 معياراً سارية المفعول إلى غاية نهاية سنة 2013 (محاسبياً تحت التسمية القديمة (IAS) ومعايير إعداد التقارير (IFRS) حيث نجد في نهاية كل معيار توجد متطلبات الواجب تقيد المؤسسة بها عند تطبيقها هذا المعيار.
ومن هنا يتضح أهمية متطلبات الإفصاح في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/ IFRS) وعليه سوف نستعرض متطلبات الإفصاح في بعض معايير المحاسبة ومعايير التقارير كما يلي:

1. متطلبات الإفصاح وفق المعيار (IAS2) المخزون:

يجب أن تفصح المؤسسة في التقارير المالية وفق هذا المعيار عما يلي: (بن يوسف، 2017، صفحة 33)

- السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون بما في ذلك صيغة التكلفة المستخدمة؛
- القيم الإجمالية المرحلة للمخزون والقيمة المرحلة حسب التصنيفات الملائمة للمؤسسة؛
- القيمة المرحلة للمخزون التي تحمل قيمة عادلة أقل تكلفة البيع؛
- أي مبلغ معكوس من أي تنزيلات سابقة والمعترف به كمصاريف للفترة؛
- مبلغ أي تخفيض أو تغيير يعتبر كتخفيض في مبلغ المخزون المعترف به كمصاريف الفترة؛
- الظروف أو الأحداث التي أدت إلى عكس تنزيل المخزون.

2. متطلبات الإفصاح وفق معيار (IAS8) السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات

المحاسبية والأخطاء: يجب أن تفصح المؤسسة وفق هذا المعيار عما يلي: (بن يوسف، 2017، صفحة 34)

- طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية وأسباب تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة؛
- على المؤسسة أن تفصح عن طبيعة ومقدار التغيير في التقدير المحاسبي والذي له أثر في الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له أثر في الفترات المستقبلية، باستثناء

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

الإفصاح عن الأثر على الفترات المستقبلية عندما يكون غير قابل للتطبيق لتقدير ذلك الأثر؛

- إذا كان مقدار الأثر في الفترات المستقبلية غير مفصح عنه بسبب أن التقدير غير قابل للتطبيق على المؤسسة الإفصاح عن تلك الحقيقة؛
- إذا كان التطبيق بأثر رجعي لفترة سابقة معينة غير عملي أو لفترات قبل تلك المقدمة، الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى وجود تلك الحالة أو وصف كيفية وتاريخ حدوث تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية؛
- إذا كان مقدار الأثر في الفترات المستقبلية غير مفصح عنه بسبب أن التقدير غير قابل للتطبيق على المؤسسة الإفصاح عن تلك الحقيقة.

3. متطلبات الإفصاح وفق (IFRS2) الدفع على أساس الأسهم:

يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية من فهم طبيعة ونطاق ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي كانت قائمة خلال الفترة من خلال: (بن يوسف، 2017، صفحة 35)

- وصف لكل نوع من ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي كانت قائمة في أي وقت خلال الفترة، بما في ذلك البنود والشروط العامة لكل ترتيب مثل (متطلبات الاستحقاق، المدة القصوى للخيارات الممنوحة، طريقة التسوية)؛
- عدد خيارات الأسهم والمتوسط المرجح لأسعار ممارسة خيارات الأسهم لكل مجموعة من الخيارات التالية (المتداولة في بداية الفترة، الممنوحة خلال الفترة، الملغاة خلال الفترة، الممارسة خلال الفترة المنتهية خلال الفترة المتداولة في نهاية الفترة والقابلة ممارستها في نهاية الفترة)؛
- الإفصاح عن كيفية تحديد القيمة العادلة للبضائع أو الخدمات المستلمة، أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة خلال الفترة؛
- يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي التقارير المالية من فهم أثر معاملات الدفع على أساس الأسهم على أرباح أو خسائر المؤسسة للفترة وعلى مركزها المالي.

4. متطلبات الإفصاح وفق (IFRS3) اندماج الأعمال: تفصح المؤسسة المشتري عن

- المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية من تقييم الطبيعة والأثر المالي لاندماج الأعمال الذي يحدث إما: (بن يوسف، 2017، صفحة 35)
- خلال فترة التقارير المالية مثل (اسم ووصف المؤسسة المشتراة، تاريخ الاستملاك، نسبة حصص الملكية المؤهلة للتصويت، الأسباب الرئيسية لاندماج الأعمال، وصف كيفية حصول المؤسسة المشتري على السيطرة، وصف نوعي للعوامل التي تشكل

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

- الشهرة المعترف بها، القيمة العادلة بتاريخ الاستملاك، ترتيبات المقابل المالي المحتمل وأصول التعويض، الذمم المتملكة...الخ)؛
- بعد نهاية فترة إعداد التقارير المالية وقبل المصادقة على إصدار التقارير المالية؛
 - تفصح المؤسسة المشتريّة عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية عن تقييم الآثار المالية للتعديلات المعترف بها في فترة إعداد التقارير الحالية والمتصلة باندماج الأعمال الذي حدث في الفترة أو الفترات السابقة لإعداد التقارير المالية.

المطلب الثالث: الإفصاحات ذات العلاقة بالقيمة العادلة

إن المؤسسة ملزمة بالإفصاح عن المعلومات المالية التي قامت بها خلال السنة المالية بشكل تام وكامل، بالإضافة إلى ذلك لا بد لها أن تسعى إلى تكون تلك المعلومات ذات جودة تعكس القيمة العادلة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة من أجل ترشيد قراراتها وقرارات مستخدمي المعلومات المالية المفصح عنها، ولا بد من عرض معظم المعلومات الضرورية الواجب

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

الإفصاح عنها من طرف المؤسسة في حالة إتباعها لأسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة.

1. الإفصاحات الضرورية المتعلقة بتبني قياس القيمة العادلة: نوجزها فيما يلي: (IASB , 2011)

- الإفصاح عن تبني المؤسسة أسلوب القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي لأول مرة؛
- الإفصاح عن إجراءات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في نهاية كل دورة مالية، وأسباب تغييره إن حدث ذلك؛
- ضرورة إفصاح عن معلومات القيمة العادلة لكل مجموعة من الأصول والالتزامات بشكل واضح يسمح بمقارنتها الزمانية أو المكانية؛
- ضرورة الإفصاح عن الطرق والمبادئ الأساسية المستخدمة لتحديد القيمة العادلة والافتراضات الجوهرية المستخدمة في هذه الطرق؛
- الإفصاح عن أثر إعادة التقييم باستخدام القيمة العادلة على الربح المحاسبي للفترة وعلى حقوق المساهمين؛
- الإفصاح عن استخدام الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المدرجة في سوق نشطة لتقدير القيمة العادلة، أو عن استخدام طرق التقييم المقبولة؛
- الإفصاح عما إذا كان تغيير أي افتراض مستخدم في التقييم لأي بديل سيؤدي إلى قيمة مختلفة بشكل كبير عن القيمة العادلة الأمر الذي يؤثر على الأرباح والخسائر الخاصة بالفترة؛
- الإفصاح عن الأصول والالتزامات التي تقاس بالقيمة العادلة، على أساس متكرر أو غير متكرر في بيان المركز المالي بعد الاعتراف المبدئي، ويجب الإفصاح عن تقنيات التقييم من الطرق والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام؛
- الموجودات والمطلوبات التي تمت في تاريخ الإقفال وتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر.

2. الإفصاحات المتعلقة بمستويات القياس المحاسبي: (IASB , 2011, p. 11)

- الإفصاح عن مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تتبعه الشركة في قياس الأحداث الاقتصادية (المستوى الأول، المستوى الثاني والمستوى الثالث التي تم التطرق لها في الفصل الثالث)؛
- الإفصاح عن المبالغ المحولة بين المستوى الأول والثاني والثالث من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وأسباب تلك التحولات وسياسة الشركة لتحديد متى تتم التحولات بين مستويات القياس؛

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

- الكشف الدقيق عن طرق التقييم والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة خاصة في المستوى الثالث والثاني مع الإفصاح عن كل المعلومات الكمية الضرورية؛
- الإفصاح عن أسباب تغير طرق وإجراءات القياس وفق القيمة العادلة من مستوى لآخر؛
- عند قياس القيمة العادلة في المستوى الثالث من التسلسل الهرمي، يجب الإفصاح عن مقارنة الأرصدة الافتتاحية مع الأرصدة الختامية، والإفصاح بشكل مفصل ومنفصل عن التغيرات التي حدثت خلال الفترة للعناصر التالي:
- إجمالي الأرباح أو الخسائر للفترة المعترف بها أنها حققت ربح أو خسارة، والبند المدرج والمسبب للربح أو الخسارة؛
- إجمالي الأرباح أو الخسائر للفترة المعترف بها في الدخل الشامل؛
- المشتريات، المبيعات، العمولات والتسديدات (كل عنصر يفصح عنه بشكل مفصل ومنفصل).

ستثنى من متطلبات الإفصاح حسب قياس القيمة العادلة ما يلي:

- حقوق التعويض التي تم قياسها بالقيمة العادلة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 76 "منافع الموظفين"؛
- حقوق التقاعد التي تم قياسها بالقيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولي رقم 59 "المحاسبية والتقرير عن برامج منافع التقاعد"؛
- الأصول الممكن استرداد قيمتها والقيمة العادلة ناقص تكاليف البيع وفق المعيار المحاسبة الدولي رقم 89 "انخفاض قيمة الأصول".

المبحث الثاني: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

يحصل الأطراف ذات العلاقة ومستخدمو المعلومات المالية في الكثير من الأحيان على المعلومات المفصح عنها واللازمة لترشيد واتخاذ قراراتهم، ولكنهم يفتقرون للخبرة والمعرفة والقراءة الصحيحة لهذه المعلومات المتحصل عليها، الأمر الذي يؤدي بهم إلى اتخاذ قرارات لا تخدم أهدافهم بصورة جيدة أو لا تخدمهم إطلاقا، لذا يجب على الأطراف ذات العلاقة أن تكون لهم المعرفة الكاملة بموجب العمليات والمعلومات التي تقوم المؤسسة بالإفصاح عنها.

المطلب الأول: أثر القيمة العادلة على الخصائص النوعية الضرورية للمعلومة المالية

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

قبل التطرق لأثر القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المالية لابد من تعريف المعلومة المالية، فهي بصفة عامة المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي، وهي تمثل مجموعة من البيانات تتم معالجتها داخل النظام المحاسبي.

1. مفهوم المعلومة المالية:

أولا يجب التفريق بين المعلومات المالية والبيانات المالية، حيث تعتبر البيانات بمثابة المواد الخام التي يعتمد عليها في النظام المحاسبي ككل من أجل الحصول على مخرجاته (المعلومات المالية).

1.1 تعريف البيانات: هناك العديد من التعاريف نوجز بعضها فيما يلي:

- تعرف على أنها "حقائق وأرقام أولية إذا ما جمعت معا فسوف تمثل مدخلات لنظام المعلومات". (الدهراوي و وآخرون، 2007، صفحة 10)
- وتعرف كذلك على أنها "حقائق وأرقام مشوشة وغير مرتبة ومزدحمة بحيث لا يمكن استخراج أي حكمة أو قاعدة منها قبل أن يتم معالجتها للحصول على معلومة". (تشنوش، 1998، صفحة 125)

فالبيانات إذن هي مجموعة الأرقام والرموز والأحداث والوقائع الاقتصادية غير المحللة والمفسرة (مثل أرقام الإنتاج والمبيعات، الإحصائيات وغيرها) التي يتم معالجتها بواسطة نظام للتحويل إلى معلومات، وتنصف البيانات إلى نوعين هما:

- **البيانات المالية:** تتعلق البيانات المالية بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة والتي يتبعها أثر مالي بحيث يمكن قياسها والتعبير عنها بصورة مالية، وهي تشمل الأحداث التالية: (سبتي، 2015، صفحة 175)
- الأحداث التمويلية المتعلقة بكيفية الحصول على الأموال اللازمة لممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطاتها سواء عن طريق الاقتراض أو الاعتماد على أصحاب الملكية أو الإيجار التمويلي؛
- الأحداث الرأسمالية المتعلقة بكيفية الحصول على الموجودات الثابتة ومجالات التصرف بها؛
- الأحداث الإدارية المتعلقة بكيفية تحقيق أرباح العمليات الجارية وغير جارية.

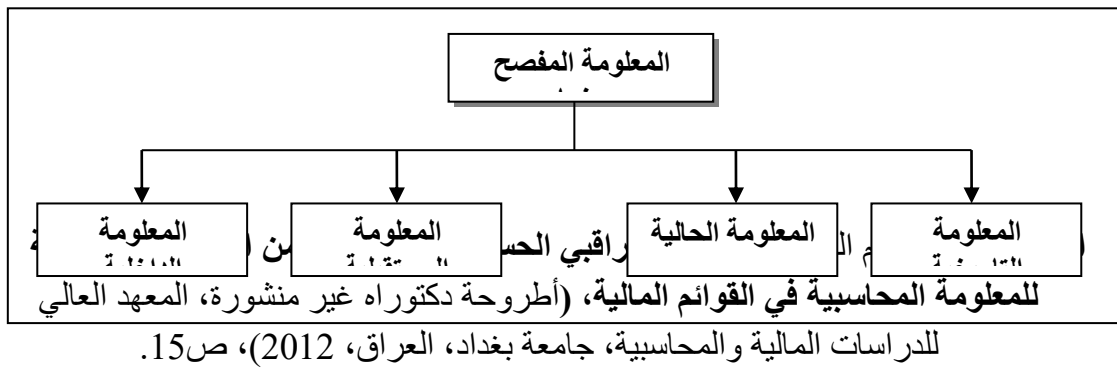
- **البيانات غير المالية:** تتمثل في كافة الوقائع الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة والتي لا يتبعها أثر مالي، وهي نوعان بيانات كمية يمكن التعبير عنها بصورة كمية (مثل عدد العاملين، عدد الأسهم، عدد الوحدات المباعة...)، وأخرى غير الكمية لا يمكن التعبير عنها بصورة نظرا لصعوبة قياسها بصورة كمية (مثل شهرة المحل وأنواع الاستهلاك...).

2.1 تعريف المعلومة: وردت العديد من التعاريف المتعلقة بالمعلومة، نذكر منها:

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

- "المعلومة تتكون من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة، وبالتالي فإن المعلومة تمثل بيانات معالجة لها قيمة ومعنى تفيد في تحقيق الأهداف". (الدهراوي و وآخرون، 2007، صفحة 15)
 - هي عبارة عن "مجموعة الحقائق والبيانات المعرفة والمسجلة في صورة منفردة أو مسموعة أو مرئية حيث يمكن اتخاذ قرارات إدارية على أساسها، وهي البيانات التي تعطي معنى ذو قيمة من أجل تحقيق هدف معين". (الراوي، 1999، صفحة 40)
 - ويعرفها آخرون على أنها "عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم في النظام المحاسبي لتعطي معنى كاملاً، يمكن استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية بغية ترشيد القرارات". (قاسم، 2003، صفحة 15)
- من خلال ماسبق يمكن تعريف المعلومة على أنها مجموعة البيانات التي تتم معالجتها من خلال عمليات النظام المحاسبي (من تبويب وتحليل وتفسير)، لاستخدامها في بناء الحقائق من قبل مستخدميها، وتقسم المعلومة المفصح عنها إلى عدة أنواع يمكن أن نوجزها في الشكل التالي:

الشكل رقم (III-1): أنواع المعلومة المالية المفصح عنها



قسم الشكل السابق المعلومة المفصح عنها إلى أربعة أنواع، حيث أن:

- **المعلومة التاريخية:** هي المعلومة المستخرجة من القوائم المالية للسنوات السابقة (مثل: النتيجة الصافية)؛
- **المعلومة الحالية:** هي تلك المعلومة المتاحة والمنشورة وقت اتخاذ القرار (مثل العائد على السهم)؛
- **المعلومة المستقبلية:** هي المعلومة المتوفرة في الوقت الحالي ولكنها غير مؤكدة (مثل التنبؤ بالمبيعات)؛

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

- **المعلومة الداخلية:** وهي المعلومة غير المعدة للنشر (تهم المؤسسة فقط قد تضر بها إذا نشرت).

2. أثر القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المالية:

لمعرفة أثر القيمة العادلة على جودة المعلومة أولاً ثم على الإفصاح المحاسبي ثانياً، يجب معرفة أثرها على الخصائص الأكثر تأثيراً على جودة المعلومة، ومن هذا المنطلق يتم توضيح تصنيف خصائص جودة المعلومة المالية حسب درجة التأثير إلى الخصائص الضرورية وتتمثل في: الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، الحياد، التوقيت المناسب والأهمية النسبية، فيما يلي:

1.1 الملائمة:

الاعتماد على القيمة العادلة يوفر معلومات ملائمة لمستخدميها عن طريق توفير معلومة آنية أو حالية (خاصية الوقت المناسب)، وأنها تمثل الوقائع الاقتصادية في تاريخ حدوثها (خاصية التمثيل الصادق) الأمر الذي يوفر إمكانية توقع الأحداث المستقبلية بشكل أفضل (خاصة القدرة التنبؤية)، بالإضافة إلى قدرتها على تصحيح المعلومات التاريخية السابقة مثل تصحيح قيمة النقد نتيجة لتغير عامل الزمن والتأكد من قيمته الصحيحة أو العادلة (خاصية التغذية العكسية أو التصحيحية)، ومن هذا المنطلق يكون الأثر إيجابي على جودة الإفصاح المحاسبي ملائم للمستخدمين. (سبتي، 2015، صفحة 194)

2.1 الموثوقية:

ينصب اهتمام مستخدمي المعلومات المالية بمدى مصداقية المعلومة المالية وكذا مدى كفايتها لاتخاذ قرارات صحيحة أكثر من اهتمامهم بتكلفة الحصول عليها لأنهم يتوقعون الحصول على منافع أكثر، الأمر الذي يجعل القيمة العادلة تساهم في زيادة جودة المعلومة والوصول إلى إفصاح كافي يرضي الأطراف المستخدمين للمعلومة المالية. (Schroeder, Clark, & Jack, 2001, p. 41)

غير أنه يمكن أن تعتبر المعلومة الناتجة على قياس القيمة العادلة أقل موثوقية لأنها لا تعتمد على وثائق مدونة قابلة للفحص عند إجراء المعالجات الضرورية بل تعتمد على قيم وتوقعات حالية ومستقبلية تستند في بعض الأحيان إلى الحكم الشخصي الخاطئ الأمر الذي يزيد من تكاليف الحصول على المعلومة نتيجة لإجراءات التنبؤ (الإخلال بخاصية اقتصادية المعلومة) هذا من جهة، ومن جهة ثانية يصعب إجراء عملية المراجعة في حالة الاعتماد على القيمة العادلة لا تعتمد على وثائق تاريخية بل على تقديرات تنبؤات (الإخلال بخاصية القابلية للتحقق أو الموضوعية)، أما إذا تم اعتبار أن خاصية الموثوقية تسعى للوصول إلى معلومة ذات مصداقية عالية تعكس نشاط المجموعة ككل، ففي هذه الحالة يكون أثر القياس وفق القيمة العادلة أثر

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

إيجابي من خلال توفير معلومات آنية وصادقة (خاصيتي الوقت المناسب، وخاصة التمثيل الصادق) مقارنة بالتكلفة التاريخية). سبتي (2015, p. 194),

3.1 القابلية للمقارنة:

تعد القيم العادلة قابلة للمقارنة، حيث تحقق خاصية القابلية للجمع، كما تعتمد محاسبة القيمة العادلة على خصائص الأصل أو الالتزام وحده ما يقلل التباينات الناتجة عن اختلاف الخصائص المؤسسة المالكة، غير أن القابلية للمقارنة تتأثر باختلاف قدرات معدي البيانات المالية في البيئة الواحدة على رصد المخاطر وإنتاج التقديرات وتتأثر أيضا بتباين البيئات القانونية والاقتصادية. (عتيق، 2020، صفحة 126)

4.1 القابلية للفهم:

نظرا لحدثة أسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة مقارنة بالأساليب الأخرى – مثل التكلفة التاريخية-، يؤدي هذا الأمر إلى صعوبة فهم طرق قياس الأصول والالتزامات من طرف معدي المعلومة المالية، وصعوبة فهم وتحليل المعلومات المالية من طرف مستخدمي المعلومات المالية، ولكن يعتبر هذا الأمر السلبي مؤقت لحدثة أسلوب القيمة العادلة فقط، فبمرور الوقت وزيادة الأبحاث سوف تتضح إجراءات القيمة العادلة أكثر ويصبح لا وجود لهذه المشكلة ولتأثيرها السلبي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق إفصاح وقائي، لأن هذا الأخير يستدعي ضرورة البساطة في الإفصاح المحاسبي. (Schroeder, Clark, & Jack, 2001, p. 42)

5.1 الأهمية النسبية:

يستند قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات إلى ثلاثة مستويات عند إجراءات القياس، حيث يهتم بالمستوى الأهم (مثل سوق المال النشط) من أجل قياس دقيق، ثم بالمستويات الأقل أهمية (مثل السوق المشابه)، الأمر الذي يدل على الحرص في توفير المعلومات الأهم ثم المعلومات الأقل أهمية (خاصية الأهمية النسبية)، فالقيمة العادلة تحقق الأهمية النسبية وتزيد في جودة المعلومة المالية ثم في جودة وشفافية الإفصاح عنها. (سبتي، 2015، صفحة 195)

6.1 الحياد:

في حالة عدم استعمال القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي تكون المعلومة المفصح عنها منحازة إلى مستخدم على حساب مستخدم آخر، فعند إتباع التكلفة التاريخية مثلا، نجد أن قيمة الأراضي والمباني لا تتغير مع تغير الزمن، الأمر الذي يضلل مستخدمي المعلومة المالية في معرفة قيمة والمركز المالي للمؤسسة بشكل

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

صادق (الإخلال بخاصية التمثيل الصادق)، فينعكس بالإيجاب على المؤسسة في حالة حساب قيمة الضريبة أو في حالة التصفية أو الإفلاس، وذلك على حساب المقرضين والدائنين الذي ينعكس عليهم بالسلب. لذا فإن القيمة العادلة تعطي معلومات صادقة وتزيد من جودة المعلومة والإفصاح المحاسبي العادل. (سبتي، 2015، صفحة 195)

7.1 التوقيت المناسب:

يرتبط التوقيت المناسب للمعلومة المالية بالديناميكية التي يتسم بها الاقتصاد، فمن المعلوم أن المعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية تكون سنوية أو نصف سنوية وأحياناً فصلية.

فالمعلومات المالية المعدة على أساس القيمة العادلة تتمتع بخاصية التوقيت المناسب كونها تعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية عندما تتغير هذه الظروف، وتبقى القيم مناسبة لاتخاذ القرارات، بالنسبة للأصول العينية، فترات أطول، خاصة في البيئات الاقتصادية المستقرة. (عتيق، 2020، صفحة 122)

وعليه فإن أثر قياس القيمة العادلة على جل الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية وعلة الإفصاح المحاسبي هو أثر إيجابي في مجمله، فكلما اعتمدت المؤسسة على أسلوب القياس وفق القيمة العادلة كلما أدى بها إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الخصائص النوعية الضرورية لجودة المعلومة المالية (الموثوقية، الملاءمة، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الحياد، التوقيت المناسب والأهمية النسبية) وبالتالي السعي إلى تحقيق إفصاح محاسبي تام وشفاف وذلك عن طريق تحقيق أنواع الإفصاح المحاسبي (الإفصاح الملائم، الإفصاح الكامل، الإفصاح العادل، الإفصاح الكافي والإفصاح الوقائي).

المطلب الثاني: أثر القيمة العادلة على القوائم المالية

إن الهدف الرئيسي من قائمة المركز المالي هو عرض قيم أصول والتزامات وحقوق الملكية المؤسسة بغية أن يستفيد من المعلومات الواردة كافة الأطراف ذات العلاقة، حيث توجد بعض المحددات وجوانب القصور في قائمة المركز المالي، فهي لا تعكس القيمة الجارية أو الثروة الحقيقية للمؤسسة في حالة الاعتماد على التكلفة التاريخية كأسلوب للقياس المحاسبي، وتظهر في قائمة المركز المالي كل أصول المؤسسة سواء أصول مادية أو أصول معنوية، الأمر الذي يؤدي عادة إلى ظهور القيمة الدفترية المؤسسة بأقل من القيمة السوقية الحالية الممثلة بعدد الأسهم مضروباً في سعر السهم السوقي الحالي. (سبتي، 2015، صفحة 143)

لذا ينادي الكثير من المختصين على ضرورة تقدير كل الأصول على أساس القيمة العادلة وذلك لمعالجة أثر التغير في أسعار الأصول، وينادي البعض الآخر بضرورة استخدام مفهوم صافي القيمة القابلة للتحقق، حيث أن كلا من هذه الطرق تمتاز عن التكلفة التاريخية بعرض قياس أكثر دقة للقيمة الجارية الخاصة بأصول المؤسسة مما يزيد من درجة المصدقية العالية. (حامد أ.، 2007، صفحة 255)

فاستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يؤثر على محتويات قائمة المركز المالي حيث تظهر بخصائص أكثر دقة وتكون أكثر دقة وتعبر عن الواقع الاقتصادي شريطة أن تحدد القيمة العادلة من خلال سوق نشط أو من خلال أي أسلوب موضوعي آخر.

1. أثر القيمة العادلة على الأصول: تتمثل الموجودات في البنود الأساسية التالية:

1.1 الأصول الثابتة: تظهر الأصول الثابتة بقيمتها الدفترية (تكلفة شراء الأصل-

التكلفة التاريخية)، والتي تبتعد عن قيمتها الحقيقية مع مرور الزمن، وذلك نتيجة التقدم التكنولوجي وتغيرات البيئة الاقتصادية وكذا تغيرات الأسعار، ونتيجة لذلك تظهر فجوة كبير بين القيمة الدفترية للأصل وقيمتها الحالية، وعليه فإن استخدام التكلفة التاريخية سيخفض من قيمة الأصول الثابتة ومنه تخفيض الإهلاكات الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة في نتيجة الاستغلال.

وعليه فإن قياس القيمة العادلة للأصول الثابتة يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام أو بيعه لمشارك آخر يستخدم الأصل بأفضل وأحسن استخدام.

(IFRS13)*

* IFRS 13: Paragraphe:27,28.

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

وبالتالي فإن القياس بالقيمة العادلة هو الحل فهي تعرض عناصر الأصول بشكل أكثر دقة وبقيم حقيقية، وتعالج تدهور القيمة الدفترية للأصل الثابت الناتجة عن فرض ثبات وحدة النقد الذي تقوم على أساسه التكلفة التاريخية.

2.1 أثر القيمة العادلة على المخزونات: تتميز المخزونات عن باقي أصول المؤسسة

بأنها لا تبقى لفترة طويلة في المؤسسة (مخصصة للاستهلاك)، بالتالي هي أقل عرضة للوقوع في الفجوة بين التكلفة التاريخية والقيمة الحالية، غير أنه يمكن أن يتأثر في حال التغيرات السريعة في الأسعار التي قد تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض القيمة السوقية عن التكلفة التاريخية، وبالتالي يكون التقييم بالقيمة العادلة أفضل خيار لتجنب التدهور في قيمة المخزون نتيجة تغيرات الأسعار، وإظهار المخزون بقيمته الحقيقية وبالتالي تجنب العديد من المخاطر (فتقييم المخزون بالتكلفة التاريخية قد يؤدي إلى توزيع أرباح غير حقيقة تؤدي إلى تآكل رأس مال المؤسسة في حال تم تقييم المخزونات بقيمة قليلة).

3.1 أثر القيمة العادلة على العناصر النقدية المدينة: تضم البنود النقدية المدينة

عناصر الأصول المتداولة (مثل أوراق القبض، الزبائن خزينة الأصول وغيرها)، فهذه العناصر تتأثر بالتقييم بالتكلفة التاريخية، فقد تظهر بقيم منخفضة عن قيمها الجارية (مما يجعل المؤسسة تتكبد خسائر ناتجة عن تغير القوة الشرائية لوحدة النقد).

2. أثر القيمة العادلة على الخصوم: تشمل المطلوبات العناصر التالية:

1.2 الأموال الخاصة: وهي مجموعة الأموال المملوكة للمؤسسة وتتمثل في رأس

المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة وغيرها، حيث تتأثر الأموال الخاصة بانخفاض القوة الشرائية للعملة، فبمرور الوقت تصبح القيمة التاريخية للأموال الخاصة لا تعبر عن القيمة الحقيقية الجارية لحقوق المساهمين، فتقييم الأموال الخاصة بالقيمة العادلة يضمن ظهور حقوق المساهمين بصورة حقيقية بتاريخ إعداد قائمة المركز المالي.

بالإضافة إلى ذلك فإن الأموال الخاصة تتأثر بتغير قيمة الأصول الثابتة، ففي حالة ارتفاع قيمة الأصول نتيجة التقييم بالقيمة العادلة، فإن الفرق بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية (الزيادة) تقيم في جانب الخصوم في شكل أموال خاصة تحت مسمى فارق إعادة التقييم.

2.2 أثر القيم العادلة على البنود النقدية الدائنة: تضم البنود النقدية الدائنة كل عنصر

الخصوم الأخرى (المرودين أوراق الدفع، خزينة الخصوم وغيرها)، فهي الأخرى تتأثر بالتغير في القوة الشرائية للنقود (في حالة انخفاضها تظهر البنود النقدية الدائنة بقيمة منخفضة عن قيمتها الحقيقية).

3. أثر القياس بالقيمة العادل على قائمة الدخل:

تتأثر قائمة الدخل بالقياس بالقيمة العادلة، وذلك نتيجة تأثر بعض عناصره بتعديل قائمة المركز المالي، فتغير المخزونات الذي يحسب بالفرق بين مخزون آخر مدة ومخزون أول مدة معبر عنه بوحدات نقدية ذات قيم مختلفة أما عند التقييم بالقيمة العادلة يكون لوحدة النقد نفس القيمة، فتغير قيمة المخزونات (تكلفة المبيعات) يؤثر على حساب النتيجة الصافية في قائمة الدخل.

كذلك بالنسبة للإهلاكات، فعند تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة تتغير قيمة الإهلاكات (المبالغ المتراكمة للاهلاك والتي تستخدم لإعادة تجديد الأصل قد لا تكفي في حال التقييم بالتكلفة التاريخية مما يتطلب إضافة إهلاكات تكميلية للإهلاكات المتراكمة للتمكن المؤسسة من تجديد الأصول).

وعلى هذا فإن قائمة الدخل بشكل عام تتأثر بالفرق بين زيادة قيمة الأصول التي لم يعترف بها في قائمة الدخل، مطروحا منها الفرق بين قيمة مصاريف الإطفاء بناء على التكلفة وبناء على القيمة العادلة، كذلك فإن الخسائر قد تظهر بأقل من قيمتها في قائمة الدخل في حال عدم الاعتراف بانخفاض في قيمة هذه الأصول، نتيجة انخفاض قيمتها العادلة عن صافي تكلفتها. (سبتي، 2015، صفحة 146)

يجب إظهار المكاسب الناتجة عن تقييم الأصول المعنوية بالقيمة العادلة عند إعداد قائمة الدخل بشكل دوري، الأمر الذي يؤدي إلى إظهار المكاسب والخسائر والمصاريف المرتبطة بهذه الأصول بشكل أكثر دقة، وكذلك ضرورة فصل الإيرادات والتكاليف الناتجة عن أنشطة المجموعة عن الإيرادات غير المنتظمة التي حققتها، وإن العناصر المهمة في وجود فرق بين الدخل الاقتصادي والمحاسبي هو طريقة قياس الأصول بشكل عام بما فيها الأصول المعنوية، فيستخدم المحاسبون مبدأ التكلفة التاريخية أو مزيج من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، بينما يستخدم الاقتصاديون القيمة العادلة أو الجارية لقياس هذه الأصول. (سبتي، 2015، صفحة 147)

وعليه فإنه يمكن القول أن تأثير القياس بالقيمة العادلة يظهر من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مستوى العام للأسعار (التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد)، ففي حالة استخدام التكلفة التاريخية فإن الدخل لا يظهر نتائج الأعمال الحقيقية وذلك على عكس التقييم بالقيمة العادلة الذي يأخذ بعين الاعتبار التغير في المستوى العام للأسعار فهي تعبر عن القيم الجارية وبذلك تعكس الصورة الحقيقية لقائمة الدخل ولنتائج الأعمال.

المطلب الثالث: العلاقة بين تطبيق القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي

لا بد أن تتمتع المعلومات المفصح عنها من قبل المؤسسة بقدر من الشفافية حتى يتمكن المستخدمون من اتخاذ قراراتهم (خاصة المعلومات ذات التأثير على قرارات الاستثمار)، وهذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة فهي تزويد المستخدمين بمعلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادي.

تعتبر المؤشرات المالية جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة والتي تعد من الأدوات التحليلية ذات جاذبية بسبب بساطتها وملائمتها للمستخدم وفي كثير من الأحيان يتم اتخاذ قرارات بناء على هذه العمليات الحسابية التي تتضمن العلاقات بين البيانات المالية، وبالتالي فتطبيق القيمة العادلة سيؤثر على مؤشرات الأداء المالي وذلك لأن هذه الأخيرة تعتمد على القوائم المالية لحسابها، ويمكن تحديد العلاقة أو أثر القيمة العادلة على مؤشرات الأداء فيما يلي:

- تتوقف جودة مؤشرات الأداء المالي على جودة البيانات التي تستند إليها والمعلومات التي تقارن بها، لذا فإن المؤشرات المالية التي تستند إلى التكلفة التاريخية تؤدي إلى تشوهات في عملية قياس الأداء المالي وذلك لعدم الأخذ بنظر الحسبان التغيرات الخاصة بالأسعار والذي يؤدي إلى تقديرات غير صحيحة للمركز المالي للمؤسسة. (كيسو و ويجانت، 2009، صفحة 1316)

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

- إن للتغير في مستويات الأسعار تأثيرا مباشرا ومهما على المؤشرات المالية حيث إلى صعوبة احتساب المؤشرات المالية وذلك عندما يتم شراء بعض موجودات الوحدة الاقتصادية في فترات أسعار مختلفة ولا بد بالطبع إدراج تلك الأصول في قائمة المركز المالي بالأسعار التي تم شراؤها دون أن تعدل تلك الأسعار لتتلاءم مع التغير في مستوياتها، ونتيجة لذلك فإن المؤشرات المالية قد لا تعطي نتائج دقيقة تصلح للمقارنة. (السعبري و مردان، 2012، صفحة 239)
- وإن فرض ثبات وحدة النقد يجعل البيانات المالية المعدة في فترات تسودها معدلات الأسعار مرتفعة مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء المؤسسة، هذا مما يفقد المؤشرات المالية المشتقة من تلك البيانات مدلولها، وبالتالي مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء الحالي للمؤسسة أو اتجاهاتها المستقبلية، أما مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعد الحجر الأساس في إعداد البيانات المالية فيفرض على المحاسب إهمال التقلبات السعرية التي تحدث على قيمة الموجودات والمطلوبات، هذا ما ينعكس على مدلول الأرقام التي تظهر في تلك البيانات إذ نجد منها مثلا الأرقام التي تظهر في قائمة الدخل مثلا تعبر عن أنشطة بقيم أقرب ما تكون أسعارها الحاضرة بينما تعد الأرقام التي تظهر في الميزانية بشأن موجودات ومطلوبات الوحدة الاقتصادية وحقوق الملكية فيها من أسعار تاريخية، فإن المؤشرات المالية التي ترتبط بين أرقام بيانات قائمة الدخل من جهة وبيانات الميزانية من جهة أخرى تفتقد إلى خاصية الاتساق أو لتجانس مما يفقدها الموضوعية والمصدقية ولا سيما خلال ظروف التضخم الاقتصادي الجامح. (مطر م.، 2003، صفحة 77)
- إن إعداد البيانات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات المالية تعكس بدقة الوضع المالي للمؤسسة، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية والتي تحقق المنفعة الرئيسية للمستخدمين في إدارة وقياس المخاطر و تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة واتخاذ قراراتهم الاقتصادية المناسبة واستنباط توقعاتهم المستقبلية. (السعبري و مردان، 2012، صفحة 239)
- أهم دوافع استعمال القيمة العادلة في الفكر المحاسبي، وقيام المؤسسات باستعمال القيمة العادلة لإعادة تقييم أصولها توفير قياس أفضل للدخل والمركز المالي مؤسسة، فضلا عن تكوين احتياطي يمكن الاعتماد عليه لزيادة رأس المال (مثلا عن طريق إصدار أسهم جديدة)، وتحسين المؤشرات المالية وخاصة الرافعة المالية.
- بما أن مؤشرات تقييم الأداء المالي تقوم على افتراض أن القوائم المالية تكون لديها قابلية للمقارنة من سنة لأخرى، فإن القياس بالقيمة العادلة يحسن إمكانية المقارنة من خلال توفير أساس منطقي للمقارنة، هذا ما يميزها عن الكلفة التاريخية التي تضعف من القابلية للمقارنة عن طريق جعل الأشياء المتشابهة تبدو مختلفة والعكس، هذا يعني ضعف إمكانية المقارنة بين نتائج الأعمال لهذه السنة مع السنوات السابقة

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

للوحدة الاقتصادية والسبب في ذلك اختلاف الظروف الاقتصادية المحيطة لان طريقة القياس هذه تتأثر بالظروف الاقتصادية وكذلك المقارنة بين هذه الوحدة الاقتصادية وأخرى مشابهة لها داخل القطاع نفسه. (حماد، 2003، صفحة 39)

بالرغم من الصعوبات التي تواجه القياس بالقيمة العادلة إلا أنها تعد الطريقة الأكثر فعالية والطريقة المثلى التي تعكس الواقع الاقتصادي بشكل أفضل منه بالمقارنة مع التكلفة التاريخية، وتطبيق القيمة العادلة يقدم نتائج أكثر شفافية ومعلومات إضافية تتناسب بشكل أفضل مع أهداف المحاسبة المختلفة وأهمها: (Banu, 2010)

- تعبر بدقة عن الوضع الحالي للمؤسسة والتي يمكن القول بأنها صورة حقيقية وعادلة؛
- تقدم تقارير ذات مؤشرات مالية قابلة للمقارنة والفهم؛
- تقدم قوائم مالية ذات مؤشرات مالية أكثر ملاءمة .

المبحث الثالث: أساليب محاسبة التضخم كمدخل لقياس وتقدير القيمة العادلة

كما سبق وجاء في الفصل الأول فإن قياس القيمة العادلة وتقديرها يعتمد أساساً على وجود سوق مالي نشط، فالقيمة العادلة هنا تحدد بتلك القيم التي يتم الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة، ولكن في ظل غياب الأسواق المالية النشطة يمكن الاعتماد واللجوء إلى عدة أساليب لتقدير القيمة العادلة مثل التكلفة الاستبدالية، القيمة السوقية الجارية، القيمة الحالية المخصومة (القيمة الحالية للتدفقات النقدية)، غير أنه في بعض الأحيان لا يمكن تطبيق تلك الأساليب وذلك لصعوبة الحصول على المعلومات الكافية التي تسمح بتقدير القيمة العادلة (كسعر البيع المحتمل، التدفقات النقدية المحتملة أو المستقبلية للأصل، أسعار الفائدة، مخاطر الائتمان... وغيرها)، وفي هذه الحالة لابد من البحث عن أسلوب بديل لقياس القيمة العادلة بحيث يضمن الوصول إلى تقدير قيم جارية تعبر عن الواقع وتحدد قيمة الأصل أو الالتزام بتاريخ القياس.

سنحاول في هذا المبحث تحليل بدائل عرض وقياس القيمة العادلة وذلك للوصول إلى اختيار أفضل طريقة (أسلوب) ممكنة لتطبيقها في الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: دراسة تحليلية لبدايل قياس القيمة العادلة

إن البحث عن بديل لقياس القيمة العادلة يضعنا أمام المستوى الثالث من مستويات قياس القيمة العادلة أين يتم الاعتماد على التقديرات والاجتهادات الشخصية لتقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المراد تقييمها (عدم توفر الأسعار المعلنة للأصول والالتزامات المراد تقييمها، ولا يوجد أسعار معلنة لأصول والتزامات مشابهة يمكن الاعتماد عليها للتقييم).

ففي ظل عدم وجود سوق مالي نشط يمكن من الحصول على القيمة العادلة، يمكن استخدام مجموعة من بدائل القياس التي تمكن من تقدير القيمة العادلة (تعطي قيم أقرب للقيمة العادلة)،

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

وفيما يلي سنحاول تقييم هذه الأساليب لتحديد أسلوب القياس المناسب الذي يمكن تطبيقه على المؤسسة محل الدراسة الميدانية.

1. أسلوب القيمة السوقية (الجارية):

إن استخدام القيمة السوقية كأساس للتقييم يأخذ بعين الاعتبار تغيرات الأسعار وقيس أثرها على القوائم المالية ويجعلها أكثر قابلية للمقارنة وأكثر موثوقية، وهو نفس الهدف من تطبيق القيم العادلة كأساس للقياس والتقييم.

إن القيمة السوقية تعتمد بشكل عام على تكلفة الاستبدال كأساس رئيسي للقياس، إلا أنه إذا كانت تكلفة الاستبدال أعلى من صافي القيمة الممكن تحقيقها والقيمة الحالية (تكلفة الإحلال) يتم الاعتماد على صافي القيمة الممكن تحقيقها كأساس للقياس. (لجنة معايير المحاسبة الدولية، 2003، صفحة 08)

يمكن الوصول إلى القيمة السوقية من خلال طريقتين أو أسلوبين، أولهما باستخدام تكلفة الاستبدال (تكلفة الإحلال)، والثانية هي القيمة البيعية (القيمة القابلة للتحقق):

1.1 أسلوب تكلفة الاستبدال: والتي سبق التطرق عليها سابقا (الفصل الأول)، فهي

تعبر عن ذلك المقدار من النقد الذي يمكن أن تدفعه المؤسسة في حال استبدالها لأصل ما (معنوي أو مادي) بأصل آخر يشبهه (من حيث قيمته النقدية، الخصائص الفنية، والمنافع المتوقعة).

إن التقييم (القياس) باستخدام أسلوب تكلفة الاستبدال يستند إلى مجموعة من الأسس والخطوات، والتي تتمثل: (تاودروس، 2011، صفحة 218)

- القياس باستخدام تكلفة الاستبدال يعتمد على القوائم المالية (في نهاية الدورة)، على أن تكون خضعت للمراجعة والرقابة الدورية طوال فترة الاستغلال من قبل المراجع الداخلي والخارجي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على الأصول والخصوم خلال نفس فترة الدورة المالية؛

- الاعتماد التقييم على أساس تكلفة الشراء الجارية للأصل أو ما يكافئه في قدرته الإنتاجية في سوق منتظمة للأصول المستعملة من طرف مجموعة فنية ومالية من الخبراء المختصين، كما يمكن الاعتماد على تكلفة شراء أصل مماثل جديد مع تخفيضه بنسبة الصلاحية لتعويض الفرق بين حالته المادية وبما يتميز به من تقدم تكنولوجي مقارنة مع الأصل محل التقييم؛

- الاستناد إلى قوائم الموردين في الحصول على التكلفة الاستبدالية للأصول ذات موثوقية ومصداقية عالية بالاعتماد على بيانات المؤسسة فقط؛

- استخدام القيم التي تحددها مؤسسات التأمين عند تغطية الأخطار على الأصول الثابتة، حيث تعتمد هذه القيم عموما على ملاحظة أسعار السوق لهذه الأصول؛

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

- استخدام أسعار صرف العملات الأجنبية لتقييم الأصول وفقا لعملة الدولة المنتجة لها.

غير أن هذه الأسس والخطوات يمكن أن تعتبر في حد ذاتها إحدى الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا الأسلوب (خاصة في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة)، حيث: (تاودروس، 2011، صفحة 219)

- هناك أصول تعتبر قديمة ولا يوجد أصول مشابهة لها يمكن الاعتماد عليها لتحديد تكلفة الاستبدال (تعرف ندرة في السوق)؛
- لا يمكن (يستحيل) الحصول على تكلفة الشراء الجارية للأصول لعدم وجود سوق مالي للأصول المستعملة؛
- صعوبة تحديد والتعرف على كل العملاء الموثوق فيهم الذين تتعامل معهم المؤسسة، كما يمكن الاعتماد على الأسواق الموازية لشراء الأصول؛
- عدم موثوقية القيم التي تحددها مؤسسات التأمين، لأنها تعتمد على معايير مختلفة (أي كل مؤسسة تأمين تستند إلى معايير محددة في تحديد القيم)؛
- صعوبة وإن لم تكن استحالة الحصول على أسعار شراء الأصول بالعملة الصعبة (لا يتم الإفصاح عنها).

وعليه لا يمكن تطبيق أسلوب تكلفة الاستبدال كبديل لقياس وتقدير القيمة العادلة في هذه الدراسة وذلك لأنها تعتمد على وجود سوق مالي نشط لتحديد تكلفة استبدال أصول المؤسسة بأصول أخرى مشابه لها.

2.1 أسلوب صافي القيمة القابلة للتحقق: أو القيم البيعية، وهي تعبر عن ذلك المقدار من النقد الذي يمكن أن تحصل عليه المؤسسة من خلال بيع أصول بين أطراف راغبة في التبادل بعد خصم تكاليف البيع، يقوم هذه الأسلوب على مجموعة من الافتراضات نذكر أهمها فيما يلي: (سبتي، 2015، صفحة 88)

- يجب خصم نفقات التخلص من الأصل من قيمة بيعه السوقية الحالية، وذلك من أجل الوصول إلى صافي القيم القابلة للتحقق؛
- وجود عملية تفاوضية بين مجموعة من الأطراف ذات الخبرة والراغبة في عملية البيع؛
- الاعتماد على القياس العددي النقدي في عملية القياس والتقييم لأن النقد يعتبر أفضل أداة مستعملة للقياس؛
- في حالة صعوبة تقدير التكاليف يتم طرح نسبة مقدرة مقابل التكاليف المتوقعة من القيمة البيعية للأصل.

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

غير أنه هذه الافتراضات يمكن أن تبني عليها جملة من الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا الأسلوب في هذه الدراسة، فمثلا لا يمكن تقدير قيم بيع الأصل إلا في حال وجود أطراف راغبة في التبادل (لا يمكن توفير هذا الشرط)، بالإضافة إلى أنه لا يمكن تقدير تكاليف التخلص من الأصل (وذلك لعدم وجود الوثائق اللازمة والكافية التي تسهل عملية التقدير)، أضف على ذلك لا يمكن تحديد صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق للأصول طويلة الأجل (التثبيتات العينية كالأراضي والمباني) لأنها أصول أساسية في المؤسسة ولا تتوي بيعها (تقدير صافي القيمة البيعية للأصول طويلة الأجل يقوم أساسا على انتهاء فرضية الاستمرارية الذي لا يمكن تحقيقه في الدراسة).

من خلال ماسبق يمكن القول أنه لا يمكن استخدام أسلوب القيمة السوقية كبديل لتقدير القيمة العادلة في هذه الدراسة (في ظل غياب سوق مال نشط)، وذلك نظرا لعدة اعتبارات لعل أهمها هو أنه لا توجد جهة معينة تقوم بتحديد وتقدير القيم السوقية ولا توجد آلية أو طريق معينة للوصول إليها في ظل غياب سوق مالي نشط، وبالتالي يستحيل تطبيق هذا الأسلوب في الجانب التطبيقي للدراسة.

2. أسلوب القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة (المستقبلية):

والتي سبق وأن تم التعرف عليها وشرحها، حيث يقوم هذا الأسلوب على تحديد التدفقات النقدية الصافية المستقبلية الناتجة عن استخدام الأصول، ومن صعوبات تطبيق هذا الأسلوب لتقدير القيمة العادلة في هذه الدراسة، نذكر: (سبتي، 2015، صفحة 89)

- صعوبة تحديد التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة لأصول المؤسسة؛
- صعوبة تحديد التدفقات النقدية المتوقعة في كل فترة مالية ولكل أصل على حدى؛
- صعوبة تحديد العمر الإنتاجي للأصول (يتم التحفظ من طرف المؤسسة عن المعلومات المتعلقة بالأصول كالعمر الإنتاجي لها ومعدلات الاهتلاك)، وبالتالي لا يمكن تحديد قيمة الأصول في نهاية العمر الإنتاجي بشكل دقيق؛
- صعوبة تحديد معدل خصم التدفقات النقدية خاصة بالنسبة للأصول طويلة الأجل؛

وعليه وبناءا على الاعتبارات السابقة، لا يمكن تطبيق أسلوب القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة كبديل لتقدير وقياس القيمة العادلة في المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الثاني: استخدام أساليب محاسبة التضخم لتقدير القيمة العادلة

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

إن الانتقادات التي وجهت لمبدأ التكلفة التاريخية خاصة أنها لا تأخذ بتغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد بعين الاعتبار، جعل الهيئات المهنية المحاسبية تبحث عن أساليب قياس مناسبة لعلاج هذه الانتقادات والنقائص في مبدأ (أسلوب) التكلفة التاريخية وتأخذ بالتغيرات والتطورات الاقتصادية بعين الاعتبار وتوفر معلومات ذات جودة وتمكن من عرض من تحديد الوضع المالي للمؤسسة بصدق، وفيما يلي سندرج الاعتبارات أو العلاقة التي تمكننا من استخدام محاسبة التضخم كبديل قياس القيمة العادلة:

- تعتبر محاسبة التضخم أحد طرق المحاسبة الحديثة التي تهدف إلى علاج الارتفاع في المستوى العام للأسعار (ظاهرة التضخم) وأثر على القوائم المالية، وتعرف محاسبة التضخم على أنها: " مجموعة الأسس والأساليب التي يعتمد عليها والإجراءات التي تتبع لتعديل العناصر أو البنود التي تظهر في القوائم المالية في ضوء ما يحدث من ارتفاع في الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدات النقد، ثم بين كيفية إظهار هذا التعديل إما في القوائم المالية الأساسية أو في قوائم ملحقة، وكيفية معالجة الفروق التي تحدث نتيجة التعديلات كمكاسب أو خسائر رأسمالية أو عادية". (عبد الحليم، 1997، صفحة 03)
- تستند محاسبة التضخم على مجموعة من الأساليب والطرق التي تهدف إلى عرض وتمثيل القوائم المالية بكل صادق أقرب للواقع، ومن بين أساليب أو نماذج محاسبة التضخم نجد القيمة العادلة، هذه الأخيرة تستخدم لعلاج أثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على القوائم المالية ومنه تظهر هذه الأخير بقيمة عادلة لها بتاريخ القياس.
- بالإضافة إلى نموذج القيمة العادلة نجد أن محاسبة التضخم تعتمد على مجموعة من النماذج أو الأساليب التي تستخدم في تعديل القوائم المالية، من بينها القيمة الحالية، تكلفة الاستبدال، القيمة البيعية أو صافي القيمة القابلة للتحقق، وهي نفس الأساليب المستخدمة (المقترحة) في عرض وتمثيل القيمة العادلة.
- نجد أن القيمة العادلة ومحاسبة التضخم تتشاركان في بعض أساليب القياس، والتي تهدف إلى إظهار وعرض القوائم المالية بالقيم الحقيقية الجارية، فاستخدام القيمة العادلة يؤثر على القوائم المالية (البيانات المالية) وخصوصاً قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، فهي تعزز الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وتعالج القصور في التكلفة التاريخية وتظهر نتائج الأعمال بصورة حقيقة صادقة تعبر عن الواقع، كما أنها توفر معلومات معالجة بشكل موثوق وقابلة للمقارنة يمكن على أساسها اتخاذ القرارات لمختلف مستخدمي القوائم المالية، كذلك الحال عند استخدام محاسبة التضخم فهمي تسعى لعلاج أثر التضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار) وعرض القوائم المالية بشكل صادق وقيم حقيقية.

وعليه فإن محاسبة التضخم ومحاسبة القيمة العادلة هما أحد أساليب المحاسب الحديثة التي جاءت لعلاج أوجه القصور في التكلفة التاريخية، وتعتبر القيمة العادلة أحد أساليب محاسبة التضخم، كما يمكن الاعتماد على أساليب محاسبة التضخم الأخرى لقياس وتقدير القيمة العادلة (إذا لم يتوفر شروط تحديد القيمة العادلة المتمثلة في وجود سوق مالي نشط).

المطلب الثالث: استخدام التكلفة التاريخية المعدلة لتقدير القيمة العادلة

في ظل صعوبة تطبيق الأساليب البديلة (تكلفة الاستبدال، القيمة القابلة للتحقق، القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة) لتقدير وقياس القيمة العادلة في هذه الدراسة نظرا للاعتبارات السالفة الذكر، وجب البحث عن أسلوب آخر يمكننا من الوصول والحصول على أقرب قيمة ممكنة للقيمة العادلة.

انطلاقا من أهم انتقاد وجه لأسلوب التكلفة التاريخية ألا وهو تجاهل التغيرات الحاصلة في القوة الشرائية لوحدة النقد والذي جاءت القيمة العادلة لمعالجه، يمكن البحث عن أسلوب قياس بديل لعلاج هذا الانتقاد ألا وهو أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة الذي يستند أساسا على التكلفة التاريخية ولكن مع تعديلها بالمستوى العام لأسعار الاستهلاك.

رغم أن هذا الأسلوب لا يعطينا قيمة عادلة مطلقة، إلا أن يمكننا من علاج أثر تغيرات الأسعار على القوائم المالية ويمكن من الحصول على قيم جارية (الحالية) لعناصر القوائم المالية بتاريخ القياس، وهو أحد أساليب المحاسبية المستخدمة في محاسبة التضخم، لذا يمكن استخدامه لأسلوب بديل لقياس وتقدير القيمة العادلة في هذه الدراسة.

1. تعريف التكلفة التاريخية المعدلة:

عرفت حسب مجلس المبادئ المحاسبية (APB)(Accounting Principles Board) بأنها: "إعادة صياغة القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية حسب التغيرات التي تطرأ على القدرة الشرائية العامة ومن أجل تحقيق هذه الغاية يستخدم المؤشر العام لمستوى الأسعار". (معراج وحديدي، 2011، صفحة 116)

حيث يقوم هذا الأسلوب على استعمال الأرقام القياسية للتخلص من تغير قيمة النقود نتيجة لعامل الزمن وتصبح الأصول والقوائم المالية تعكس القيمة الجارية للنقود، حيث تقوم بتعديل البيانات التاريخية الماضية باستخدام أرقام قياسية، وتعتبر هذه الأخيرة على التغير الحاصل في الوحدة النقدية عن نسبة يمكن من خلالها تحديد العلاقة بين قيمة وحدة النقد في الفترة الماضية (فترة الأساس) وقيمتها في التاريخ الحالي (الفترة المقارنة)، أي معرفة نسبة التغير في الأسعار بالارتفاع أو الانخفاض من فترة لأخرى، ولتحديد الأرقام القياسية الدالة على التغير في مستوى النقود يعتمد على العديد من المعدلات والمتغيرات كالتضخم والانكماش والمنافسة وأثر الأزمات المالية... وغيرها، ويجب أخذ كافة العوامل المؤثرة في تحديد الأرقام القياسية ومحو أثر التغير في الأسعار، ولهذا اعتبر هذا الأسلوب أكثر موضوعية ودقة فيمكن الاعتماد عليه بشكل نسبي كأساس سليم لقياس الأصول وتوفير معلومات أكثر مصداقية. (سبتي، 2015، صفحة 76)

2. أسس تعديل القوائم المالية وفق أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة:

لتعديل القوائم المالية باستخدام أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار يعتمد على الأرقام القياسية المتعلقة بمعدلات التضخم أو الكساد، ومن جهة ثانية يجب أن يعتمد على الأرقام القياسية الخاصة المتعلقة بنشاط المؤسسة مثل تغير سعر شراء المادة الأولية للإنتاج من فترة زمنية إلى أخرى نتيجة لسوق العرض والطلب، ويعبر عنها عادة بالأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، ولكي تقوم المؤسسة بإجراء التعديلات التاريخية لقيمة النقد اللازمة على قائمة المركز المالي وفق هذا الأسلوب، يتطلب عليها تحديد البندين التاليين:

1.2 البنود النقدية: تتمثل البنود النقدية في الموجودات والمطلوبات التي لا تتغير

بتغير مستويات الأسعار، وتعتبر قيمتها ثابتة من حيث كمية النقد المستحقة من جهة، ومن جهة أخرى غير ثابتة من حيث قوتها الشرائية. (الشرازي، 1990، صفحة 496) وتشمل البنود النقدية جميع الأصول المتداولة ماعدا المخزون السلعي والأصول المالية طويلة الأجل.

2.2 البنود الغير نقدية: وهي العناصر التي تمثل قيمتها عددا ثابتا من وحدات النقود

وتتأثر مبالغها بالتغيرات في مستويات الأسعار وتختلف تبعا لاختلاف مستوى الأسعار. (جبر، 2017، صفحة 60)

3. حساب مكاسب /خسائر القوة الشرائية:

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

بعد التمييز بين بنود القوائم المالية (نقدية وغير نقدية)، يجب حساب مكاسب/خسائر القوة الشرائية للبنود النقدية، لأن قيمة البنود النقدية تتغير على أساس قدرتها الشرائية العامة، حيث يتم حساب مكاسب/خسائر الفترة الشرائي وفق الخطوات التالية: (بلقاوي، 2009، الصفحات 338-339)

- حساب صافي المركز النقدي في بداية الفترة (وهو الفرق بين الأصول النقدية والخصوم النقدية)؛
- تعديل صافي البنود النقدي بداية الفترة على أساس القدرة الشرائية في نهاية الفترة وفق العلاقة التالية:

$$\text{صافي البنود النقدية أول الفترة المعدل} = \text{صافي البنود النقدية أول الفترة} \times \frac{\text{الرقم القياسي في نهاية السنة}}{\text{الرقم القياسي في بداية السنة}}$$

- تعديل المقبوضات النقدية خلال السنة على أساس القدرة الشرائية في نهاية السنة (بضرب قيمة المقبوضات في الرقم القياسي في نهاية السنة مقسوم على متوسط الرقم القياسي خلال السنة)؛
- تعديل المدفوعات النقدية خلال السنة على أساس القدرة الشرائية بنفس الطريقة؛
- حساب صافي البنود النقدية المعدلة في نهاية الفترة (آخر الفترة) باستخدام العلاقة التالية:

$$\text{صافي البنود النقدية المعدلة في نهاية الفترة} = \text{صافي البنود النقدي بداية الفترة المعدلة} + \text{المقبوضات النقدية المعدلة} - \text{المدفوعات النقدية المعدلة}$$

- حساب الفرق بين صافي البنود النقدية آخر الفترة المعدل وصافي البنود النقدية الفعلي آخر الفترة، فإذا كان الفرق موجب فهذا يعني تحقيق خسائر القوة الشرائية، وإذا كان الفرق سالب فهذا يعني تحقيق مكاسب القوة الشرائية.

4. إجراءات تعديل القوائم المالية وفق أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة:

يتم تعديل القوائم المالية على أساس التغير في المستوى العامل للأسعار يلي:

1.4 تعديل قائمة المركز المالي:

يتم تعديل عناصر الأصول (البنود غير النقدية) عن الفترة من تاريخ حيازة الأصل إلى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي، وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\text{قيمة الأصل المعدلة} = \text{التكلفة التاريخية الأساسية}$$

$$\times \frac{\text{الرقم القياسي في تاريخ إعداد القوائم المالية}}{\text{الرقم القياسي في تاريخ حيازة الأصل}}$$

وبنفس الطريقة يتم تعديل عناصر الخصوم فيما عدا الاحتياطات والأرباح المحتجزة التي تستخرج قيمتها المعدلة كمتتم حسابي لقائمة المركز المالي المعدلة. (فخر و رضا، 2011، صفحة 128)

الفصل الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

أما المخزونات فيتم تعديل تكلفة مخزون آخر المدة وتكلفة المبيعات، ولذا يجب أولاً تحديد تكلفة المبيعات، والتي تحسب من خلال العلاقة التالية: مخزون أو المدة + تكلفة المشتريات = مخزون آخر المدة + تكلفة المبيعات.

2.4 تعديل قائمة الدخل:

يتم تعديل بنود قائمة الدخل كلها على أساس الوحدات النقدية في نهاية السنة المالية بطريقة مباشرة، عن طريق ضرب قيمة كل بند في معامل التعديل، على النحو التالي: (القاضي و حمدان، 2013، صفحة 389)

القيمة	المعدلة	للبنود =	التكلفة	التاريخية	للبنود ×
الرقم القياسي العام في نهاية السنة					

أما فيما يخص معالجة مكاسب/خسائر القوة الشرائية فقد اختلف حول طريقة معالجتها، حيث أن هناك من يرى: (شاهين، 2011، صفحة 229)

- معالجة مكاسب القوة الشرائية المحققة ضمن بنود رأس المال، في حين الخسائر ضمن قائمة الدخل (استناداً إلى مبدأ الحيطة والحذر)؛
- معالجة المكاسب/ الخسائر المحققة ضمن بنود رأس المال باعتبارها لا تدخل ضمن العملية الانتاجية للمؤسسة؛
- معالجة المكاسب/ الخسائر المتعلقة بالقروض طويلة الأجل (السندات التي لها حق التحويل إلى أسهم) ضمن قائمة المركز المالي بعيداً عن قائمة الدخل؛
- غير الرأي والمتفق عليها عموماً هو أن تعالج من خلال تحميلها للنتيجة الصافية للدورة المالية بعد تعديلها ضمن قائمة الدخل.

5. مميزات وانتقادات أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة:

أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة كغير من أساليب يوفر مجموعة من المميزات كما لديه مجموعة من الانتقادات التي وجهت له.

1.5 مميزات التقييم بواسطة أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة: يتميز أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة بمجموعة من المميزات نذكر منها ما يلي: (سبتي، 2015، صفحة 78)

- موضوعية بنود وعناصر القوائم المالية المعدة وفقاً لأسلوب التكلفة التاريخية المعدل وقابليتها للتحقق والمراجعة؛
- إمكانية إجراء المقارنة بين عناصر القوائم المالية نظراً لتجنب أسلوب التكلفة التاريخية المعدل أخطاء أسلوب التكلفة التاريخية الناتجة عن فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد؛
- سهولة التطبيق بعد الحصول على الأرقام القياسية وموضوعية القياس لاعتماده على القيمة الحالية للنقود.

2.5 الانتقادات الموجه لأسلوب التكلفة التاريخية المعدلة: هناك مجموعة من الانتقادات التي وجهت لهذا الأسلوب نذكر أنها فيما يلي: (سبتي، 2015، صفحة 79)

- الاعتماد على القيم التاريخية التي لها أوجه قصور متعددة في التقييم والمذكورة سابقا في انتقادات أسلوب التكلفة التاريخية؛
- عدم ارتباط القيمة الناتجة عن تقييم الأصول أو المؤسسة بالمنافع أو العوائد والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛
- إمكانية حدوث أخطاء نتيجة استخدام الأرقام القياسية المتعددة والتي من الصعب تحديدها؛ لم تحل القوائم المالية المعدلة محل القوائم المالية التاريخية الأصلية فهي ترشيديّة فقط؛
- ينظر هذا الأسلوب لمؤسسة على أنها مجموعة من الأصول المنفصلة عن بعضها البعض وليس وحدة واحدة متكاملة، وذلك عن طريق استعمال الأرقام القياسية العامة والخاصة لقياس وتقييم كل أصل على حدى، بالإضافة إلى تغيير هذه الأرقام من أصل لأخر.

وعلى الرغم من هذه السلبيات إلا أن أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة يبقى أحد الأساليب (الأسلوب الوحيد) الذي يمكن تطبيقها لتقدير القيمة العادلة في ظل المعلومات والظروف المتعلقة بهذه الدراسة.

خلاصة الفصل:

حاولنا في الفصل تحديد أثر تطبيق القيمة العادلة على الأداء المالي، وذلك من خلال التطرق للإفصاح المحاسبي بالقيمة العادلة وأهم الإفصاحات التي وردت في معايير المحاسبة الدولية ثم لأثر القيمة العادلة على الخصائص النوعي للمعلومة المحاسبية وكذا الإفصاح المحاسبي، وتبيان أثر تطبيق القيم العادلة على كل من القوائم المالية وبالخصوص قائمة المركز المالي وقائمة الدخل حيث تجعل القيمة العادلة القوائم المالية أكثر موثوقية وموضوعية وقابلة للمقارنة، وكذا أثرها على مؤشرات الأداء المالي التي تقوم على افتراض أن القوائم المالية تكون لديها قابلية للمقارنة من سنة لأخرى، وبالتالي القياس بالقيمة العادلة يحسن إمكانية المقارنة من خلال توفير أساس منطقي للمقارنة.

ومن ثم قمنا بتحليل بدائل قياس القيمة العادلة التي يمكن استخدامها في عرض القيمة العادلة أين توصلنا إلى أنه لا يمكن تطبيق تلك البدائل في هذه الدراسة وذلك نظرا لصعوبة توفير شروطها، فمن تلك البدائل ما يعتمد على وجود سوق مالي نشط سواء أساسي أو ثانوي (تكلفة الاستبدال)، أما أسلوب صافي القيمة القابلة للتحقق فهو يستلزم تقدير مجموعة من التكاليف التي تساهم في تحييد القيمة العادلة، في حين يتطلب أسلوب القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة يستلزم تحديد التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة لأصول المؤسسة وكذا معدل الخصم.

ونظرا لتلك الصعوبات كان لا بد من اقتراح أسلوب قياس بديل آخر لتقدير القيمة العادلة، فلم نجد غير استخدم أحد أساليب محاسبة التضخم كأسلوب قياس بديل لتقدير القيمة العادلة، وذلك بسبب العلاقة بين محاسبة التضخم والقيمة العادلة، حيث تعتبر هذه الأخير أحد أساليب محاسبة التضخم فهذه الأخيرة تهدف إلى علاج أثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على القوائم المالية ومنه تظهر هذه الأخير بقيمة عادلة له بتاريخ القياس، كما أن كلا منهما يهدف إلى قياس القيم الجارية الحقيقية في تاريخ القياس.

ومن بين أساليب محاسبة التضخم اخترنا الاعتماد على أسلوب تعديل القيمة التاريخية حسب الأرقام القياسية للأسعار العامة لتقدير القيمة العادلة للقوائم المالية، والذي يعتمد على التكلفة التاريخية المعدلة، فهو الأسلوب الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه للحصول على قيم حقيقية نسبيا في ظل ظروف الدراسة.

الفصل الرابع
انعكاسات تطبيق القيمة
العادلة على مؤشرات
الأداء المالي في مؤسسة
صناعات الكوابل-بسكرة

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

تمهيد:

بعد الإحاطة النظرية بالقيمة العادلة والأداء المالي وأثرها على مؤشرات قياسه، سنحاول في هذا الفصل التطبيقي على مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة، التعرف على المؤسسة ومحاولة تطبيق أسلوب القيمة العادلة والوقوف على أثرها على القوائم المالية كأسلوب للقياس والإفصاح المحاسبي للقوائم المالية، وكذا قياس أثر تطبيقها على القوائم المالية لمؤسسة صناعات الكوابل - بسكرة، وذلك من الاعتماد على أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام لأسعار الاستهلاك كمدخل لتطبيق القيمة العادلة.

لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول لتقديم المؤسسة محل الدراسة مؤسسة صناعات الكوابل -بسكرة ENICAB ، أما المبحث الثاني فقد خصص لتطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) من خلال إعادة التقييم باستخدام التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام لأسعار الاستهلاك، أما المبحث الثالث فقد خصص لتقييم الأداء المالي باستخدام القيمة العادلة.

المبحث الأول: نبذة عن مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة- ENICAB -

مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة -ENICAB- (ENTERPRISE De INDUSTRIES De CABL BISKRA)، هي مؤسسة جزائرية ذات أسهم (SPA)، أنشئت سنة 1983 برأسمال قدره 1 010 000 000 دج، وهي إحدى أكبر المؤسسات الجزائرية على المستوى الإفريقي لصناعة الكوابل بطاقة إنتاجية تتجاوز 25 ألف طن سنويا، تشغل مساحة قدرها 42 هكتار منها 12 هكتار مغطاة تشمل الورشات والمخازن والمباني الإدارية ومواقف السيارات، أما المساحة المتبقية فهي عبارة عن مساحة خضراء تستخدم أحيانا كمخازن إضافية.

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

المطلب الأول: نشأة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة - ENICAB -

ENICAB شركة جزائرية رائدة في تصنيع كابلات الطاقة (أكثر من اثنين وثلاثين عامًا من الخدمة في هذا المجال)، تقدم لعملائها مجموعة واسعة ومتنوعة من المنتجات بما في ذلك الكابلات ذات الجهد المنخفض والكابلات الصناعية وكابلات الجهد المتوسط والكابلات العارية كابلات الجهد العالي.

في إطار الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على الاقتصاد الوطني عموماً، وعلى المؤسسات العمومية خصوصاً، تم إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهربائية والإلكترونية "SONELEC" التي كان إنشائها بقرار رقم: 83/69 الصادر سنة 1969، حيث انبثقت منها المؤسسات التالية:

- المؤسسة الوطنية لصناعة الأجهزة الإلكترونية (ENIE)؛
- المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية (ENIEM)؛
- المؤسسة الوطنية لتوزيع العتاد الكهربائي (EDIMEL)؛
- المؤسسة الوطنية لصناعة البطاريات (ENGP)؛
- المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل (ENICAB)، هذه الأخيرة تفرعت منها الوحدات التالية:

1. وحدة القبة: لصناعة الكوابل الكهربائية ذات الضغط المنخفض والمتوسط؛
2. وحدة واد السمار بالحراش: لصناعة الأسلاك والكوابل الهاتفية؛
3. وحدة بسكرة: لصناعة الكوابل الكهربائية بمختلف أنواعها، بطاقة إنتاجية تقدر بـ 2860 طن سنوياً في سنة*.

تقع هذه الأخيرة في المنطقة الصناعية غرب مدينة بسكرة تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 42 هكتار، أنشأت سنة 1986 حيث كانت تابعة آنذاك للمؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل الكائن مقرها بالعاصمة ثم انفصلت عنها في سنة 1998 لتصبح "مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية بسكرة-ENICABISKRA"، حيث أصبحت مستقلة جزئياً من ناحية اتخاذ القرار، لكن من الناحية القانونية تابعة للمؤسسة العمومية القابضة-HEELTT-، وفي سنة 2000 أصبحت المؤسسة تابعة للمؤسسة العمومية القابضة -HOMELEC- وتعد هذه المؤسسة من حيث الحجم مؤسسة كبيرة الحجم وحافظت على نفس الشكل القانوني (-EP.E- مؤسسة عمومية اقتصادية) وتحول اسمها إلى: مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، "في شهر ماي 2008 دخلت مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة في شراكة مع شركة جينرال كابل "General Cable" وهي شركة أمريكية متخصصة ورائدة في صناعة الكوابل، حيث استحوذت على 70% من أسهم مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، أما 30%

*أرشيف (وثائق) مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة-ENICAB.

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

فبقيت تحت تصرف شركة مساهمات الدولة (SGP: société de gestion de participation) وأصبحت بذلك مؤسسة صناعة الكوابل فرعاً من فروع جينرال كابل "General Cable"، وتعد شركة جينرال كابل ومن أكبر المؤسسات العالمية في مجال صناعة الكوابل بما في ذلك العمليات المتعلقة بتطوير، وتصوير وهندسة وإنتاج وكذا تسويق مختلف أنواع الأسلاك والكوابل، ولديها العديد من الفروع على المستوى العالمي (أمريكا الشمالية، أوروبا، شمال أفريقيا، المحيط الأطلسي)، حيث أن هناك 38 مصنعا موزعين على مستوى 25 دولة. (بومجان، 2015، صفحة 215) وفي سنة 2017 استحوذ مجمع كوندور "CONDOR" فرع بن حمادي على 70% من الأسهم والتي كانت بحوزة جينرال كابل الأمريكية، أما 30% فتابعة للدولة، وقد مكن استحواذ مؤسسة كوندور على مؤسسة "ENICAB" من تعزيز مكانتها السوقية وريادتها، بحيث أصبحت تقدم منتجات جديدة (كوابل كهربائية ذات جهد عالي، والكوابل الاتصالات والبيانات، بالإضافة إلى الكوابل الخالية من الهالوجين)، فهي تتواجد في جميع قطاعات النشاط بدءاً بتوزيع الطاقة الكهربائية إلى الهيدروكربونات والبتروكيماويات، بما في ذلك الصناعات المختلفة والاتصالات وكذلك قطاعي البنية التحتية والبناء، تمكنت Enicab من الاحتفاظ بحصة سوقية كبيرة تقريبا (وقد أصبحت تغطي 30% من احتياجات السوق الداخلي) من خلال توفير الأسلاك والكابلات عالية الجودة لغالبية مشاريع البناء في البلاد.

أيضا ما ساعدها على الحفاظ على مكانتها السوقية هو المحفظة كبيرة من العملاء تضم أهم الشركات في مجال الكهرباء والبناء في الجزائر مثل SONELGAS والشركات التابعة لها، سوناطراك والشركات التابعة لها، والمقاولون الوطنيون والدوليون بالإضافة إلى مؤسسات الدولة المختلفة.*

وباتت Enicab تطمح إلى ترسيخ مكانتها الرائدة وتلبية احتياجات عملائها على أفضل وجه، من خلال التحسين المستمر لمستوى الجودة (وهي حاصلة على شهادة ISO 9001 إصدار 2015)، والاستفادة من خبرتها من أجل المساهمة في خطة الحكومة (خطة شبكة السكك الحديدية) حيث استثمرت Enicab في وحدتين إنتاجيتين جديدتين لـ Fil Trolley (وهو نوع من الموصلات المصممة خصيصا للكهرباء من السكك الحديدية).

وتعمل المؤسسة على دخول السوق الأوروبية من خلال تصدير كوابلها الكهربائية بعد أن استوفت كافة الشروط لمتعلقة بالجودة والنوعية التي تفرضها هذه

* <http://www.enicab.dz/Apropos.html>, 25/11/2022.

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

السوق(تحصلت المؤسسة على شهادات المطابقة ISO9001، ISO14001، ISO45001).

المطلب الثاني: نشاط المؤسسة - ENICAB - وهيكلها التنظيمي

تعمل مؤسسة ENICAB على تعزيز مكانتها السوقية على اعتبارها أحد أهم الأقطاب الصناعية في الجزائر، كما أن لها دور كبير في تنمية المنطقة (بسكرة) في عدة جوانب، كما أنها تسعى لتزويد عملائها بمنتجات ذات جودة عالية، سنحاول في العنصر عرض مختلف منتجات المؤسسة (الكوابل بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى عرض هيكلها التنظيمي).

1. نشاط المؤسسة:

يقوم نشاط المؤسسة أساسا على إنتاج كوابل كهربائية مختلفة باستخدام التكنولوجيا المتطورة، يمكن تقسيم الكوابل الكهربائية المنتجة من طرف المؤسسة إلى:

- 1.1 الكوابل المنزلية: تنتج المؤسسة منها حوالي 229 نوع يتراوح ضغطها ما بين 250 و 760 فولط يتم صناعتها من النحاس ومادة العزل PVC؛
- 2.1 الكوابل الصناعية: يبلغ عددها 70 نوع يتراوح ضغطها ما بين 600-1000 فولط تصنع من مادتي النحاس والألمنيوم وبمادتي العزل PVC و PRC .
- 3.1 الكوابل الكهربائية ذات التوتر المتوسط والعالي: تستخدم في النقل الكهربائي، حيث يقدرها التوتر المتوسط لها ما بين 1000-3000 فولط، أما التوتر العالي فيتجاوز توتره 3000 فولط؛

*وثائق المؤسسة (المديرية التقنية والانتاج).

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة

4.1 الكوابل النحاسية غير المعزولة: يبلغ عددها 10 أنواع، تستخدم في نقل الكهرباء من المحولات إلى مناطق توزيع معينة، وتحمل تيار شدته 22 ألف فولط؛

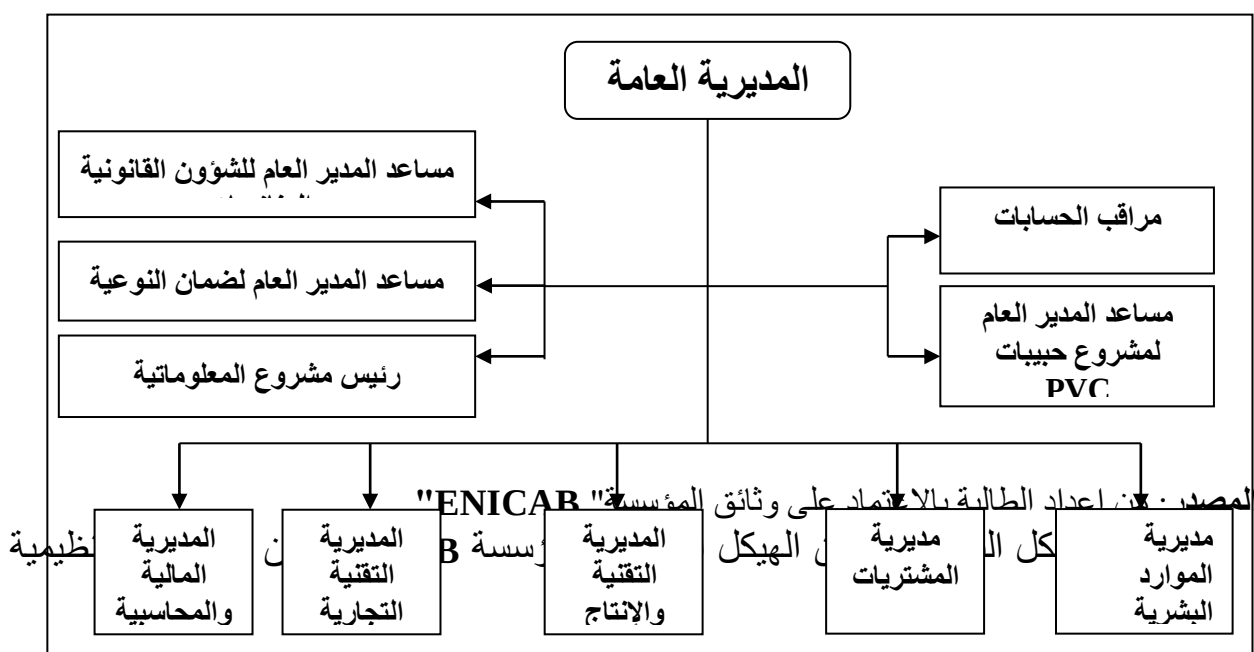
5.1 كوابل التوزيع أو الشبكات الكهربائية: يبلغ عددها 70 نوع تستعمل لتوزيع الكهرباء وتصنع من الألمنيوم وخليط يسمى AGS (مزيج من المغنيزيوم والسليسيوم والألمنيوم)، حيث تتحمل تيار شدته 1000 فولط.

كما تنتج المؤسسة بكرات خشبية بأحجام مختلفة لتوظيف الكوابل، كذلك شرعت في إنتاج حبيبات الكومبوند (مادة أولية للصناعات البلاستيكية الغذائية وغيرها) إلى جانب إنتاج مادة PVC التي تستخدم كمادة حشو أو كمادة عازلة، وذلك في إطار توسيع استثمارها.

2. الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

يبين الهيكل التنظيمي العلاقات المختلفة بين الوحدات التنظيمية (المديريات، الدوائر، المصالح، الأقسام، الوحدات والورشات)، ومختلف الوظائف والأنشطة الموجودة فيها، حيث أدخلت عليه مجموعة من التعديلات والتغيرات مقارنة بالهيكل السابقة من خلال الاهتمام بالبنى التحتية التكنولوجية وبنظام المعلومات سيما منذ سنة 2009، ومراعاة الجانب العملي والتجاري أكثر، وكذا الجوانب البيئية، والأخذ بعين التقسيم المكاني وإدراجه بالتقسيم الوظيفي، تجسد من خلاله إضافة مديريتين جديدتين، ويمكن التعبير عن هيكلها التنظيمي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (IV-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة صناعات الكوابل بسكرة - ENICAB



الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

1.2 المديرية العامة: وهي الوحدة التنظيمية العليا، حيث تقوم بالإشراف ومتابعة سير مختلف مديريات المؤسسة والتنسيق بينها ويشرف على ذلك المدير العام بمساعدة مجموعة من المساعدين هم:

1.1.2 مساعد المدير العام للشؤون القانونية والمنازعات: يهتم بحل النزاعات التي قد تتعرض لها المؤسسة سواء داخلية بينها وبين العمال أو خارجية بينها وبين العملاء و الموردين.

2.1.2 مساعد رئيس المدير العام لضمان الجودة: مهمته تتمثل في مراقبة نظام التسيير وفق مبادئ نظام الجودة، مع متابعة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالإزو.

3.1.2 رئيس مشروع المعلوماتية: يتكفل بكل نشاطات الإعلام وإعداد نظام للمعلومات للمؤسسة، ويعد من الفروع الناشئة لدى الوحدة وذلك لمواكبة التطورات السريعة محليا ودوليا.

4.1.2 مراقبة الحسابات: وظيفتها المراجعة المحاسبية.

5.1.2 مساعد المدير العام لمشروع الحبيبات PVC*: تهتم بمراقبة سير العمل المحاسبي لدى المؤسسة والعمل على تحقيق الدقة والالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية للمحافظة على أصول المؤسسة وممتلكاتها.

كما وتندرج تحت المديرية العامة خمس مديريات تتمثل في:

1.1.2 مديرية الموارد البشرية والوسائل: تقوم بالإشراف على الموارد البشرية

وإدارتها (تأهيل العاملين، توفير الشروط الحسنة للعامل، تأمين محيط العمل من المخاطر..)، وتتكون من دائرة المستخدمين والتكوين التي تضم مصلحتين مصلحة تسيير المستخدمين ومصلحة التكوين، وتندرج تحت مديرية الموارد البشرية أيضا مصلحة الوسائل العامة إلى جانب الإعلام والاتصال.

2.1.2 مديرية المشتريات: تختص بشراء المواد الأولية وقطع الغيار وكل المواد الضرورية للعملية الإنتاجية حيث تضم المصالح التالية:

- مصلحة الشراء؛

- مصلحة تسيير مخزون قطع الغيار؛

- مصلحة تسيير مخزون المواد الأولية؛

- مكتب العبور ونقل البضائع.

3.1.2 المديرية التقنية والإنتاج: من أكبر المديريات بالمؤسسة، مختصة بمتابعة القرارات الخاصة بالعمليات الإنتاجية وذلك من خلال مجموعة الدوائر التالية:

* PVC : Polyvinil Chloride Vinyl.

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

أ- دائرة الصيانة: تشرف على عمليات صيانة وسائل الإنتاج و الآلات

الميكانيكية ووسائل النقل و التكييف، وتضم المصالح التالية:

- مصلحة الصيانة الميكانيكية؛
- مصلحة الصيانة الكهربائية؛
- مصلحة صيانة عتاد النقل والتكييف؛
- مصلحة المناهج والمراقبة التنظيمية.

ب- دائرة إنتاج الكوابل: تختص هذه الدائرة بالإشراف على تخطيط و سير

عملية إنتاج الكوابل بمختلف مراحلها، بدءا من دخول المواد الأولية إلى غاية خروجها في شكل منتجات تامة (الكوابل بمختلف أنواعها)، وتضم هذه الدائرة المصالح التالية:

- مصلحة تسير ومراقبة الإنتاج؛
- مصلحة القلد والظفر؛
- مصلحة العزل والتغليف بمادة PVC و PRC و PRS؛
- مصلحة العزل والتلفيف؛
- مصلحة التجميع والتغليف.

ج- دائرة إنتاج الملحقات: تعمل على تزويد المؤسسة بالطاقة الكهربائية

وتجديد المياه في الورشات، بالإضافة إلى التوريد بالخشب اللازم لإنتاج البكرات وإنتاج حبيبات PVC، وتضم المصالح التالية:

- مصلحة المنافع؛
- مصلحة تحضير وصنع PVC؛
- مصلحة صناعة البكرات.

د- دائرة التكنولوجيا وضمان الجودة: تختص هذه الدائرة بمراقبة

المواد الأولية المشتراة والتأكد من مطابقتها لمواصفات الشراء وأنها صالحة للاستعمال، وكذا مراقبة المنتج النهائي ومدى مطابقته للمقاييس المعمول بها.

4.1.2 المديرية التقنية التجارية: تعنى هذه المديرية بمتابعة تنفيذ القرارات

المتعلقة بعملية تسير المنتج النهائي وتسويقه، وتضم دائرتين أساسيتين هما:

أ- دائرة التسويق: تختص بدراسة السوق وتحديد احتياجاته من المنتج

المصنع كما تهتم بالبحث عن منافذ توزيع جديدة لمنتجات المؤسسة من الكوابل وذلك من خلال إيجاد عملاء جدد، وتضم مصلحتين: مصلحة التسويق ومصلحة البيع.

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

- ب- دائرة تسيير المنتج النهائي: تقوم بتنظيم ومراقبة حركة المخزونات (من المنتجات تامة الصنع والملحقات كالبكرات الخشبية)، وتضم مصلحتين: مصلحة إنتاج وتسيير الملحقات ومصلحة تسيير الكوابل.
- 5.1.2 المديرية المالية والمحاسبية: هي إحدى أهم المديريات في المؤسسة باعتبارها الجهة التي تقوم بدراسة الوضع المالي والمحاسبي للمؤسسة من خلال متابعة وتسجيل كل العمليات المالية والمحاسبية التي تقوم بها مختلف المديريات، وتضم هذه المديرية دائرتين هما المحاسبة والمالية والميزانية:
- أ- دائرة المحاسبة: تختص بمتابعة المصاريف والإيرادات اليومية للمؤسسة وتسجيلها، كما تقوم بعمليات الجرد السنوي، وتضم مصلحة المحاسبة العامة، ومصلحة المحاسبة التحليلية.
- ب- دائرة المالية والميزانية: تختص بتسجيل العمليات المالية وإعداد الموازنات التقديرية للمؤسسة، وهي تضم مصلحتين، مصلحة المالية ومصلحة الميزانية:
- مصلحة المالية: تهتم بمتابعة الحركة المالية (الإيرادات والنفقات)، وتقوم بدراسة وتحديد احتياجات المؤسسة التي على أساسها تعد ملفات الشراء؛
- مصلحة الميزانية: تختص بإعداد ميزانية الاستثمار، كما تقوم بوضع الميزانية التقديرية للسنوات المقبلة بالاشتراك مع المصالح والمديريات الأخرى.

المطلب الثالث: الخصائص المالية والمحاسبية لمؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة-ENICAB

من خلال القراءة الأولية للقوائم المالية للمؤسسة نلاحظ أن مؤسسة ENICAB كغيرها من المؤسسات الجزائرية تعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية في القياس والإفصاح المحاسبي وذلك

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

نظرا لسهولة الحصول عليها فهي تمثل أساس الاعتراف بالوقائع الاقتصادية (تكلفة الحصول على الأصول والخصوم)، فالمؤسسة تعتمد على التقييم بالتكلفة التاريخية لكل أصولها، أما القيمة العادلة (القيمة الحقيقية كما جاء في SCF) فإن المؤسسة لا تستخدمها كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي وذلك لعدة أسباب أهمها:*

- أن المؤسسة لا تندرج ضمن سوق مالي نشط (البورصة)؛
- صعوبة تحديد القيمة العادلة في ظل غياب السوق المالي الذي يمكن المؤسسة من تحديد القيم العادلة لأصولها والتزاماتها بسهولة؛
- ارتفاع تكاليف الحصول على القيمة العادلة (تحمل تكاليف إضافية في حال إعادة تقييم الأصول والالتزامات الخبير المحاسبي وكذا محافظ الحسابات)؛
- عدم وجود نص قانوني (تشريعي) يجبر المؤسسة على استخدام التقييم بالقيمة العادلة؛
- تعارض النظام المحاسبي المالي مع النظام الجبائي، حيث أن التقييم بالقيمة العادلة معترف به في النظام المحاسبي المالي وغير معترف به في النظام الجبائي، مما يجعل المؤسسة مطالبة بإعادة إعداد القوائم المالية بالتكلفة التاريخية في حال استخدم القيمة العادلة.

في هذا الإطار لابد من التنويه أنه وفي سنة 2010 قامت المؤسسة بإعادة تقييم أصولها بالاستعانة بخبراء مختصين وذلك بعد استحواذ جينرال كابل مؤسسة ENICAB (70% من أسهم المؤسسة)، تلك القيم المحدثة في ذلك الوقت (أسعار السوق المحلية) مازالت تعتمد عليها المؤسسة وتظهر في قوائمها المالية.

إلا أنه في سنة 2017 وعند استحواذ شركة CONDOR على مؤسسة ENICAB لم تقم بإعادة تقييم أصولها والتزاماتها.

بالتدقيق في القوائم المالية لمؤسسة ENICAB وللسنوات المعنية بالدراسة (من 2018 إلى 2020) نجد أن رأس المال لم يتغير والذي يقدر بـ 1 010 000 000 دج (منذ تأسيس المؤسسة).

أما التثبيتات فنلاحظ ارتفاع التثبيتات المعنوية خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وذلك راجع لاقتناء تثبيتات معنوية جديدة، وانخفضت قيمتها سنة 2020، أما التثبيتات العينية فنلاحظ انخفاض قيمتها خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، ولكن ارتفعت وبشكل كبير خلال سنة 2019، وذلك راجع لإعادة تقييم الأراضي، كما ارتفعت قيمتها سنة 2020 وذلك راجع لاقتناء تثبيتات جديدة.

أيضا من خلال القراءة الأولية للقوائم المالية (2018-2020) لاحظنا أن ارتفاع في مجموع الأصول من سنة 2018 إلى سنة 2019 حيث ارتفع بشكل كبير (يقدر بحوالي

*المقابلة المباشرة مع ENICAB DFC.

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

8مليار دج) في مجموع الأصول وذلك راجع كما سبق وشرنا إلى إعادة تقييم الأراضي، أما سنة 2020 فارتفع مجموع الأصول بحوالي 1.6 مليار دج. كذلك لاحظنا أن التثبيات العينية تشكل الجزء الأكبر والأهم من إجمالي الأصول، حيث تمثل لوحدها ما نسبته 44% من مجموع الأصول لسنة 2018، وتمثل 66% من مجموع الأصول لسنة 2019، في حين تشكل 62% في سنة 2020.

المبحث الثاني: عرض وتعديل القوائم المالية لمؤسسة ENICAB بالقيمة العادلة (التكلفة التاريخية المعدلة بأسعار الاستهلاك)

إن مؤسسة ENICAB كغيرها من المؤسسات الجزائرية تعتمد على أسلوب التكلفة التاريخية في القياس والإفصاح المحاسبي وذلك نظرا لسهولة الحصول عليها فهي تمثل أساس الاعتراف بالوقائع الاقتصادية (تكلفة الحصول على الأصول والخصوم)، ولقيام بتعديل القوائم المالية لمؤسسة ENICAB بالقيمة العادلة سنعتمد على أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام لأسعار الاستهلاك.

فكما سبق وشرنا في الفصل الأول هناك ثلاث مستويات للقيمة العادلة، المستوى الأول والذي يعتمد على الأسعار التي يتم تداولها في سوق مالي نشط للموجودات أو المطلوبات المتطابقة والتي يمكن للمؤسسة الحصول والوصول إليها في تاريخ القياس ولكن المؤسسة محل الدراسة ليست مدرجة في البوصة وبالتالي لا يمكن الحصول على الأسعار المعلنة في السوق النشط، أما

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

المستوى الثاني فيمكن تحديد القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات بطريقتين الأولى وهي الاعتماد على أسعار الأصول والالتزامات المعلنة في سوق مشابهة للأسعار في السوق النشطة؛ والثانية هي الاعتماد على أسعار الأصول والالتزامات المشابهة للأصول والالتزامات المعنية في السوق النشطة.

أما المستوى الثالث للقيمة العادلة فهو يعتمد تقدير القيمة العادلة من خلال القيم غير المتوفرة أو غير المتاحة في السوق والتي يمكن الحصول عليها من خلال المعلومات المتوفرة التي تخص طبيعة الأصل والالتزام والظروف الاقتصادية السائدة والتي يمكن من خلالها الوصول إلى قيم حقيقية بتاريخ القياس.

ونظرا لاستحالة الحصول على القيمة العادلة من خلال المستوى الأول والثاني في هذه الدراسة سنلجأ إلى المستوى الثالث بالتالي يمكن أن يكون القياس باستخدام التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام لأسعار الاستهلاك لتقدير القيمة العادلة فهو الأسلوب الوحيد الذي يمكن تطبيقه في هذه الدراسة نظرا لصعوبة تطبيق أسلوب آخر لتقدير القيمة العادلة.

المطلب الأول: إجراء تعديل القوائم المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2018

لتعديل القوائم المالية بالتكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام أسعار الاستهلاك، سنقوم بتعديل الأصول الثابتة ومخصصات الاهتلاك، وكذا تعديل المخزونات.

ومن ثم التفرقة بين البنود النقدية وغير النقدية لحساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية، بالنسبة لجانب الأصول من الميزانية فإن التثبيتات تعد عناصر غير نقدية (التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، والتثبيتات قيد التنفيذ) بالإضافة إلى المخزونات والمنتجات قيد التصنيع، في حين تعد عناصر نقدية كل من القروض و التثبيتات المالية الأخرى و الضرائب المؤجلة وكذا الأصول الجارية الأخرى.

أما بالنسبة لجانب الخصوم الأموال الخاصة (رأس المال العلاوات والاحتياطات، النتيجة الصافية، الترحيل من جديد وفارق التقييم) تعتبر عناصر غير نقدية، أما باقي الخصوم الجارية وغير الجارية فهي عبارة عن عناصر نقدية.

1. الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك المعتمدة في تعديل القوائم المالية للمؤسسة لسنة

2018:

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

يتم تحديد وقياس الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك من طرف الديوان الوطني للإحصاء ONS (National des Statistiques Office)، وذلك بالقيام بمسح ميداني شهري لعينة من الأسر الجزائرية (12150 أسرة) من مختلف المناطق (17 مدينة وقرية)، ويتكون المؤشر من 261 مادة ويمثله 791 صنف يتم اختيارهم على أساس معايير مختلفة (مثل أصناف النفقات السنوية، تكرارها وجداولها... إلخ)، تم اختيار سنة 1989 كسنة أساس بالنسبة للأرقام القياسية للسنوات قبل 2000، أما الأرقام القياسية للسنوات بعد سنة 2000 فقد حددت هذه الأخير سنة أساس*.

الجدول الموالي يوضح الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك المعتمدة في تعديل القوائم المالية لسنة 2018:

الجدول رقم (IV-1): المؤشر العامل لأسعار الاستهلاك لسنة 2018

الأشهر	مؤشر سعر الاستهلاك	الأشهر	مؤشر سعر الاستهلاك	الأشهر	مؤشر سعر الاستهلاك
جانفي	210,6	ماي	215,4	سبتمبر	215,3
فيفري	210,2	جوان	218	أكتوبر	218,4
مارس	209,8	جويلية	213,6	نوفمبر	217,7
أفريل	212,1	أوت	215,2	ديسمبر	213,6
متوسط الرقم القياسي لسنة 2018			214,2		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات.

2. تعديل قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB لسنة 2018 بالأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك:

سيتم تعديل عناصر الأصول من خلال ضرب العناصر غير النقدية في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك لشهر ديسمبر من سنة 2018 ثم قسمة الناتج على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بتاريخ الحيازة والتي يمكن الحصول عليها من جدول الإهلاكات والاستثمارات، بالإضافة إلى تعديل أقساط الإهلاك، عدا المخزونات التي تعتبر عناصر غير نقدية جارية يتم ضرب قيمتها في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك لشهر ديسمبر لسنة 2018 ومن ثم قسمة الناتج على متوسط الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك لسنة 2018، أما باقي العناصر فلا يعاد تقييمها باعتبارها عناصر نقدية تظهر بقيمتها الحقيقية بتاريخ إعداد الميزانية (31 ديسمبر 2018).

أما عناصر الخصوم، فيعاد تقييم رأس المال نفس الطريقة أي بضرب قيمته في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك لشهر ديسمبر من سنة 2018 ثم قسمة الناتج على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بتاريخ التأسيس، أما نتيجة الدورة فيتم الحصول عليها من خلال إعادة تقييم عناصر جدول الدخل، وباقي عناصر الخصوم غير الجارية وكذا العناصر الجارية فلا يعاد تقييمها باعتبارها عناصر نقدية.

1.2 تعديل التثبيات مؤسسة ENICAB لسنة 2018:

*التقارير السنوية المنشورة والصادرة من طرف الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات www.ons.dz

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

لتعديل جانب الأصول من قائمة المركز المالي سنقوم بتعديل القيمة المحاسبية الصافية لكل تثبيت بالإضافة إلى تعديل قسط الاهتلاك باستخدام العلاقة التالية:

$$\text{التكلفة المعدلة} = \text{التكلفة التاريخية} * \frac{\text{الرقم القياسي بتاريخ اعداد القوائم المالية}}{\text{الرقم القياسي بتاريخ حيازة التثبيت}}$$

وقبل الشروع في عملية التعديل تجدر الإشارة إلى أنه تعدد الحصول على الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك لسنة 1981 وهو تاريخ حيازة الأراضي، وبالتالي سيتم الاعتماد على سنة 2008 كأساس لتعديل التكلفة التاريخية للأراضي.

كذلك لا بد من التنويه أنه قد تم تصحيح الأرقام القياسية للسنوات قبل سنة 2001، وذلك لأنه من الناحية العلمية يجب أن تكون فترة الأساس المستخدمة للمقارنة هي فترة ثبات اقتصادي وليست على مسافة زمنية بعيدة من الماضي. وعلى هذا الأساس سيتم تعديل الرقم لقياسي لسعر الاستهلاك للسنوات التالية:

- سنة 1990 بحيث أن متوسط الرقم القياسي لنفس السنة يساوي 111.4، وعليه القياسي

$$\text{المصحح} = \frac{111.4}{578.3} \times 100 = 19.26$$

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

- سنة 1993 بحيث أن متوسط الرقم القياسي لنفس السنة يساوي 240.2، الرقم القياسي المصحح = $\frac{240.2}{578.3} \times 100 = 41.54$.
- سنة 1997 بحيث أن متوسط الرقم القياسي لنفس السنة يساوي 518.4، الرقم القياسي المصحح = $\frac{518.4}{578.3} \times 100 = 89.64$.

1.1.2 تعديل التثبيات المعنوية لمؤسسة ENICAB لسنة 2018: تتكون التثبيات المعنوية للمؤسسة من مجموعة من البرامج

(برنامج AUTOCAD LT 2013، برنامج PC COMPTA ...) والتراخيص (مثل ترخيص MICROSOFT GP ..)، الجدول الموالي يبين تعديل عناصر التثبيات المعنوية وأقساط الاهتلاك.

الجدول رقم (IV-2): تعديل التثبيات المعنوية وأقساط اهتلاكها لسنة 2018 الوحدة: دج

رقم الحساب	تاريخ الحيازة	القيمة القابلة للاهلاك	مجمع الاهتلاك 2017	قسط الاهتلاك 2018	القيمة المحاسبية الصافية	IPC لسنة 2018	IPC بتاريخ الحيازة	قسط الاهتلاك المعدل	القيمة لمحاسبية الصافية المعدلة
2040001	01/07/13	8 591 224,43	8 591 224,43	0,00	0,00	213,6	169,7	0,00	0,00
2041001	06/01/01	31 292 308,45	31 292 308,45	0,00	0,00	213,6	115,2	0,00	0,00
2080001	06/01/01	1 979 499,12	1 979 499,12	0,00	0,00	213,6	115,2	0,00	0,00
2040001	18/01/31	472 393,00	0,00	64 534,00	407 859,00	213,6	210,6	65 453,29	413 668,96
20	المجموع	42 335 425,00	41 863 032,00	64 534,00	407 859,00	-	-	65 453,29	413 668,96

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول الإهلاكات والاستثمارات لمؤسسة ENICAB لسنة 2018 ومشتريات الديوان الوطني للإحصائيات 2018. من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المحاسبية الصافية المعدلة للتثبيات المعنوية قد ارتفعت بقيمة قدرها 96,96 809 دج (ما يعادل حوالي 1.43%)، في حين ارتفع قسط الاهتلاك المعدل بقيمة قدرها 1.42%، هذا الارتفاع الطفيف في قيمة التثبيات المعنوية لسنة 2018 راجع إلى أن هذه التثبيات قد تم اقتناءها في نفس السنة، والأرقام القياسية لهذه السنة متقاربة إلى حد كبير، وبالتالي يكون التأثير أقل.

2.1.2 تعديل التثبيات العينية (المباني) لمؤسسة ENICAB لسنة 2018: سيتم تعديل التثبيات العينية للمؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في المباني من خلال الجدولين التاليين:

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

الجدول رقم (IV-3): تعديل التثبيات العينية وأقساط اهتلاكها لسنة 2018

رقم الحساب	تاريخ الحيازة	القيمة القابلة للاهلاك	مجمع الاهتلاك 2017	قسط الاهتلاك 2018	القيمة المحاسبية الصافية	IPC لسنة 2018	IPC بتاريخ الحيازة	قسط الاهتلاك المعدل	القيمة لمحاسبية الصافية المعدلة
211	-	37 639 098	-	-	37 639 098	213,6	127,2	-	62 714 297,55
2120001	10/10/12	1 685 769,40	885 028,94	168 576,94	632 163,52	213,6	168,9	213 191,44	799 467,90
2120001	01/11/12	645 115,60	333 309,73	64 511,56	247 294,31	213,6	166,8	82 611,93	316 679,04
المجموع	212	2 330 885,00	1 218 338,67	233 088,50	879 457,83	-	-	295 803,37	1 116 146,94
2130001	01/01/93	156 177 865,78	123 752 172,83	3 549 496,96	28 876 195,99	213,6	41,54	18 251 626,16	148 482 317,37
2130001	01/01/10	3 282 576,94	3 282 576,94	0,00	0,00	213,6	138,2	0,00	0,00
2130001	01/01/11	3 788 593,08	2 652 015,17	378 859,31	757 718,60	213,6	143,7	563 147,87	1 126 295,71
2130001	25/01/13	3 779 461,60	1 858 235,29	377 946,16	1 543 280,15	213,6	169,9	475 157,74	1 940 227,43
المجموع	2130001	167 028 497,40	131 545 000,23	4 306 302,43	31 177 194,74	-	-	19 289 931,77	151 548 840,50
2130002	01/01/93	1 482 589 877,88	926 207 785,63	33 695 224,49	522 686 867,76	213,6	41,54	173 261 915,05	2 687 672 483,23
2130002	01/01/10	192 787,30	192 787,30	0,00	0,00	213,6	138,2	0,00	0,00
المجموع	2130002	1 482 782 665,18	926 400 572,93	33 695 224,49	522 686 867,76	-	-	173 261 915,05	2 687 672 483,23
2130003	01/01/93	77 417 106,64	43 986 992,50	1 759 479,70	31 670 634,44	213,6	41,54	9 047 300,53	162 851 408,68
2130040	01/01/10	378 898 934,50	378 898 934,50	0,00	0,00	213,6	138,2	0,00	0,00
2130040	01/02/10	105 490,19	83 513,07	10 549,02	11 428,10	213,6	138,9	16 222,25	17 574,10
2130040	01/01/11	7 700,00	5 390,00	770,00	1 540,00	213,6	143,7	1 144,55	2 289,10
2130040	01/04/11	2 971 591,45	2 005 824,26	297 159,15	668 608,04	213,6	146,8	43 622 963,22	972 852,03
2130040	02/12/11	169 100,00	102 869,17	16 910,00	49 320,83	213,6	152,9	23 623,13	68 900,78
2130040	01/01/12	14 488 419,41	9 252 426,06	1 448 841,94	3 787 151,41	213,6	157,2	1 968 655,46	5 145 900,39
2130040	03/03/12	517 200,00	301 700,00	51 720,00	163 780,00	213,6	162,3	68 067,73	215 547,80
2130040	01/06/12	1 394 267,20	778 465,85	139 426,72	476 374,63	213,6	160,5	185 554,81	633 978,95
2130040	01/10/12	3 282 152,83	1 723 130,22	328 215,28	1 230 807,33	213,6	168,9	415 078,65	1 556 544,97
2130040	01/11/12	39 125 813,29	20 215 003,53	3 912 581,33	14 998 228,43	213,6	166,8	5 010 355,95	19 206 364,46
2130040	25/01/13	3 111 520,81	1 534 895,89	311 152,08	1 265 472,84	213,6	169,9	391 183,54	1 590 965,27
2130040	01/06/13	361 450,00	165 664,58	36 145,00	159 640,42	213,6	169,3	45 602,91	201 412,84
2130040	01/08/13	917 214,10	405 102,89	91 721,41	420 389,80	213,6	170,7	114 772,66	526 041,37
2130040	18/05/14	4 120 134,00	1 476 381,35	412 013,40	2 231 739,25	213,6	174,2	505 201,28	2 736 506,91

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

8 388 378,92	1 525 159,81	177,1	213,6	6 954 971,47	1 264 540,27	4 425 890,96	12 645 402,70	01/07/14	2130040
1 577 984,76	270 511,67	182,1	213,6	1 345 276,33	230 618,80	730 292,87	2 306 188,00	30/10/14	2130040
3 456 216,86	568 145,24	183,8	213,6	2 974 029,30	488 881,53	1 425 904,47	4 888 815,30	11/02/15	2130040
46 297 459,49	54 732 242,85	-	-	36 738 758,18	9 041 245,93	423 531 389,67	469 311 393,78	2130040	المجموع
3 048 370 191,90	256 331 390,19	-	-	622 273 455,12	48 802 252,55	1 525 463 955,33	2 196 539 663,00	المجموع	213
3 049 486 338,84	256 627 193,56	-	-	623 152 912,00	49 035 341,00	1 526 682 294,00	2 198 870 548,00	المجموع	213+212

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الكشف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2018 ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الأراضي قد ارتفعت بقيمة تقدر بـ 55, 25 075 199 (أي ارتفعت بنسبة تقدر بحوالي 67,92%)، في حين ارتفعت القيمة المحاسبية الصافية المعدلة للمباني لتصل إلى 84, 3 338 486 048 دج أي بفرق يقدر بـ 426,84 425 333 دج (أي ارتفعت بنسبة تقدر بـ 389,53%) هذا الارتفاع يصاحبه ارتفاع في قيمة الاهتلاك والذي قدر بـ 55, 497 364 164 دج (ارتفع بنسبة 342,07%).

1.1.2 تعديل قيمة التثبيات العينية الأخرى لمؤسسة ENICAB لسنة 2018:

فيما لي سيتم تعديل قيمة المنشآت التقنية والمعدات والأدوات الصناعية وكذا معدات النقل وتجهيزات المكتب كذا تجهيزات الإعلام الآلي، والتي تقوم المؤسسة بإدراجها بقيمة إجمالية في حساب التثبيات العينة الأخرى.

الجدول رقم (4-IV): تعديل قيمة المنشآت التقنية والمعدات والأدوات الصناعية و أقساط اهتلاكها لسنة 2018، الوحدة: دج

رقم الحساب	تاريخ الحيازة	القيمة القابلة للاهلاك	مجمع الاهتلاك 2017	قسط الاهتلاك 2018	القيمة المحاسبية الصافية	IPC لسنة 2018	IPC بتاريخ الحيازة	قسط الاهتلاك المعدل	القيمة لمحاسبية الصافية المعدلة
2150001	01/01/11	1 503 764 358. 64	1 503 764 358. 64	0,00	0,00	213,6	143,7	0,00	0,00
2150001	10/04/11	145 360 317 ,83	136 456 655 ,83	4 330 952 ,00	4 330 952 ,00	213,6	146,8	6 301 712 ,19	6 301 712 ,19
2150001	01/11/12	133 262 759 ,07	89 769 002 ,15	11 791 295 ,90	22 366 695 ,84	213,6	166,8	15 099 645 ,11	29 131 063,64
2150001	25/01/13	159 250 173 ,35	91 383 976 ,74	18 591 008 ,49	48 781 682 ,12	213,6	169,3	23 455 637 ,41	61 394 421 ,25
2150001	01/08/13	8 662 591 ,87	4 782 472 ,58	1082 823 ,98	2 797 295 ,31	213,6	170,7	1 354 957 ,25	3 500 306 ,26
2150001	16/05/14	7 346 300 ,97	3 290 530 ,64	918 287 ,62	3 137 482 ,71	213,6	174,2	1 125 982 ,98	3 847 108 ,54
2150001	22/06/14	42 761 903 ,05	15 503 995 ,02	5 345 237 ,88	21 162 421 ,15	213,6	176,2	6 479 811 ,64	25 967 992 ,25
2150001	01/07/14	63 662 396 ,93	20 334 855 ,16	7 691 982 ,11	35 080 115 ,66	213,6	177,1	9 277 286 ,16	42 237 352,32
2150001	27/08/14	70 364 531 ,46	18 236 467 ,54	8 795 566 ,43	43 728 101 ,49	213,6	177,3	10 596 350 ,76	51 278 926 ,65
2150001	07/09/14	28 045 033 ,85	11 685 430 ,77	3 505 629 ,23	12 853 973 ,85	213,6	178,9	4 185 591 ,97	15 347 170 ,57
2150001	04/12/14	16 863 059 ,78	6 499 304 ,28	2 107 882 ,47	8 255 873 ,03	213,6	179,5	2 508 321 ,42	9 824 258 ,94

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

3 616 043 ,99	886 632 ,03	181,7	213,6	3 076 007 ,46	754 218 ,35	2 203 521 ,02	6 033 746 ,83	21/01/15	2150001
2 914 184 ,83	699 404 ,36	184,3	213,6	2 514 439 ,44	603 465 ,47	1 709 818 ,83	842 151 ,00	15/03/15	2150001
540 319 ,12	122 336 ,41	183,8	213,6	464 937 ,52	105 268 ,88	271 944 ,60	4 827 723 ,74	17/05/15	2150001
484 230 ,50	103 763 ,68	188,3	213,6	426 875 ,48	91 473 ,32	213 437 ,75	731 786 ,55	15/09/15	2150001
256 819 081 ,42	82 197 433 ,38	-	-	208 956 873 ,10	65 092 715 ,14	1682 502 112 ,54	2 474 452 877 ,81	2150001	المجموع
0,00	0,00	142,5	213,6	0,00	0,00	35 952 977,65	35 952 977,65	01/09/10	2150010
1 824 262 ,13	8 600 092 ,73	143,1	213,6	1 222 153 ,14	698 373 ,21	10 366 101,00	12 286 627,35	02/10/10	2150010
0,00	0,00	166	213,6	0,00	0,00	35 259 625 ,03	35 259 625 ,03	01/04/12	2150010
5 458 291 ,28	474 123 ,95	166,8	213,6	4 093 132 ,83	370 242 ,86	23 998 787,73	28 501 124,42	01/11/12	2150010
0,00	0,00	170,7	213,6	0,00	0,00	12 388 506 ,46	12 388 506 ,46	01/08/13	2150010
9 338 ,97	9 338 ,97	174,6	213,6	7 633 ,82	7 633 ,82	213 747 ,01	229 014 ,65	01/03/14	2150010
10 053 085 ,20	2 251 706 ,41	177,1	213,6	8 717 361 ,83	2 806 243 ,76	12 557 061 ,47	22 667 082 ,06	01/07/14	2150010
304 729 ,73	304 729 ,73	181,7	213,6	259 220 ,00	259 220 ,00	777 660 ,00	1 296 100 ,00	01/01/15	2150010
2 344 152 ,19	3 653 22,43	183,8	213,6	2 017 112 ,23	314 355 ,16	812 084 ,16	3 143 551 ,55	28/05/15	2150010
2 034 106 ,22	305 115 ,93	188,3	213,6	1 793 175 ,10	268 976 ,26	627 611 ,27	2 689 762 ,63	15/09/15	2150010
1 900 808 ,40	1 036 804 ,56	185,9	213,6	1 654 308 ,43	902 350 ,04	1 955 091 ,75	4 511 750 ,22	08/11/15	2150010
3 373 976 ,97	1 797 675 ,17	199,4	213,6	3 149 677 ,00	1 678 166 ,80	2 079 164 ,88	6 907 008 ,68	01/12/16	2150010
11 358 946 ,59	2 120 456 ,66	205	213,6	10 901 610 ,73	203 5082 ,47	1 865 492 ,28	14 802 185 ,48	01/02/17	2150010
1 764 228 ,25	286 091 ,07	206,1	213,6	1 702 282 ,03	276 045 ,74	230 038 ,11	2 208 365 ,88	01/03/17	2150010
180 961 ,57	80 427 ,37	207	213,6	175 370 ,06	77 942 ,25	58 456 ,69	311 769 ,00	01/04/17	2150010
7 768 363 ,95	874 354 ,39	206,7	213,6	7 396 191 ,08	829 776 ,47	276 592 ,15	8 764 297 ,70	28/08/17	2150010
4 312 288 ,73	646 843 ,31	209,3	213,6	4 225 477 ,67	633 821 ,65	211 273 ,88	5 070 573 ,20	01/09/17	2150010
3 683 181 ,43	545 656 ,51	210,7	213,6	3 633 175 ,69	538 248 ,25	134 562 ,06	4 305 986 ,00	01/10/17	2150010
3 397 051 ,51	342 212 ,81	208,6	213,6	3 969 009 ,36	337 566 ,66	28 130 ,56	3 666 375 ,58	04/12/17	2150010
1 416 024 ,10	48 828 ,41	215,2	213,6	1 426 631 ,02	49 194 ,17	0,00	1 475 825 ,19	17/08/18	2150010
328 615 ,38	82 153 ,85	218,4	213,6	336 000 ,00	84 000 ,00	0,00	420 000 ,00	23/10/18	2150010
55 393431 ,06	13 919 055 ,52	-	-	55 004 199 ,02	11 802 604 ,57	139 976 780 ,14	206 782 584 ,73	2150010	المجموع
267 460 ,60	267 460 ,60	177,3	213,6	222 007 ,32	222 007 ,32	1 221 040 ,30	1 665 054 ,94	19/08/14	2150011
535 588 ,36	535 588 ,36	181,6	213,6	455 350 ,40	455 350 ,40	1 821 401 ,60	2 732 102 ,40	01/11/14	2150011
668 955 ,47	501 716 ,61	183,3	213,6	574 061 ,51	430 546 ,14	1 148 123 ,04	2 152 730 ,69	22/04/15	2150011
704 868 ,89	422 921 ,35	188,3	213,6	621 380 ,21	372 828 ,14	869 932 ,33	1 864 140 ,68	13/09/15	2150011

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

443 993 ,54	171 868 ,47	196,7	213,6	408 864 ,84	158 270 ,26	224 216 ,20	791 351 ,30	20/07/16	2150011
26 724 ,40	16 878 ,56	206,7	213,6	25 861 ,11	16 333 ,33	6 805 ,56	49 000 ,00	01/08/17	2150011
396 534 ,65	317 227 ,72	212,1	213,6	393 750 ,00	315 000 ,00	0,00	630 000 ,00	03/04/18	2150011
3 125 044 ,91	2 661 233 ,67	-	-	2 701 275 ,39	1 335 970 ,59	5 291 519 ,03	9 380 884 ,01	2150011	المجموع
0,00	0,00	138,2	213,6	0,00	0,00	486 643 ,02	486 643 ,02	01/01/10	2150012
0,00	0,00	144,5	213,6	0,00	0,00	42 625 174 ,08	42 625 174 ,08	01/11/10	2150014
0,00	0,00	169,7	213,6	0,00	0,00	18 876 530 ,96	18 876 530 ,96	01/07/13	2150015
13 504 131 ,05	1 362 802 ,21	210,2	213,6	13 289 177 ,65	1 341 109 ,67	0,00	14 630 287 ,32	05/02/18	2150015
25 594 ,74	4 516 ,72	212,1	213,6	25 415 ,00	4 485 ,00	0,00	29 900 ,00	10/04/18	2150015
726 045 ,38	53 987 ,31	215,2	213,6	731 483 ,92	54 391 ,71	0,00	785 875 ,63	27/08/18	2150015
1 661 897 ,18	99 876 ,91	215,3	213,6	1 764 912 ,29	10 067 ,81	0,00	2 436 013 ,10	30/09/18	2150015
16 432 153 ,34	1 183 521 ,15	-	-	15 840 958 ,86	1 658 500 ,19	18 876 530 ,96	35 376 990 ,01	2150015	المجموع
0,00	0,00	138,2	213,6	0,00	0,00	2 514 133 ,48	2 514 133 ,48	01/01/10	2150070
7 553 735 ,88	1 158 250 ,89	176,2	213,6	6 107 381 ,65	955448 ,53	260 551 286 ,77	267 623 107 ,95	21/06/14	2150160
338 324 446 ,61	64 967 180 ,19	-	-	289 183 114 ,98	81 337 746 ,02	2 828 177 637 ,03	3 926 732 017 ,20	المجموع	215

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2018 ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المحاسبية الصافية المعدلة للمنشآت التقنية والمعدات والأدوات الصناعية قد ارتفعت بنسبة 37.62% وهي ما تعادل قيمة 150047890,47 دج، في حين ارتفع الاهتلاك المعدل بقيمة 1750659,51 دج (بنسبة 19.40%).

الجدول رقم (IV-5): تعديل قيمة التثبيات العينية الأخرى وأقساط اهتلاكها لسنة 2018

الوحدة: دج

رقم الحساب	تاريخ الحيازة	القيمة القابلة للاهلاك	مجمع الاهتلاك 2017	قسط الاهتلاك 2018	القيمة المحاسبية الصافية	IPC لسنة 2018	IPC بتاريخ الحيازة	قسط الاهتلاك المعدل	القيمة لمحاسبية الصافية المعدلة
2180011	01/01/10	245 000,00	245 000,00	0,00	0,00	213,6	138,2	0,00	0,00

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

119 390,24	57 307,32 0	205	213,6	114 583,33	55 000,00	2 942 563 ,91	3 112 147,24	01/02/17	2180021
2 858 146,83	879 429,79	207	213,6	2 769 833,30	852 256,40	3 113 5140 ,8	31 569 666,64	01/04/17	2181010
419 164,41	359 283,78	184,3	213,6	361 666,67	310 000,00	10 978 285 ,26	11 649 951,93	15/03/15	2181020
0,00	0,00	138,2	213,6	0,00	0,00	11 444 915 ,11	11 444 915,11	01/01/10	2181030
0,00	0,00	138,2	213,6	0,00	0,00	3 066 042,12	3 066 042,12	01/01/10	2181060
0,00	0,00	123,7	213,6	0,00	0,00	897 557,82	897 557,82	05/12/07	2181100
28 750,65	28 750,65	135,4	213,6	18 224,90	18 224,90	692 550,20	729 000,00	01/04/09	2181100
4 108,74	4 108,74	131,7	213,6	2 533,34	2 533,34	70 933,32	76 000,00	02/05/09	2181100
4 514,19	99 312,39	131,7	213,6	2 783,33	2 783,33	61 233,34	66 800,00	01/06/09	2181100
0,00	0,00	138,2	213,6	0,00	0,00	11 450 643,18	11 450 643,18	01/01/10	2181100
32 513,98	30 012,85	138,9	213,6	21 143,22	19 516,78	154 507,85	195 167,85	02/02/10	2181100
13 557,06	11 620,33	139,7	213,6	8 866,67	7 600,00	59 533,33	76 000,00	07/03/10	2181100
89 959,05	10 281,03	139,2	213,6	58 625,00	6 700,00	51 925,00	67 000,00	11/04/10	2181100
12 788,68	8 525,77	139,4	213,6	8 346,17	5 564,10	41 730,75	55 641,02	02/07/10	2181100
65 013,70	26 902,23	147,6	213,6	44 925,20	18 589,74	122 382,46	185 897,40	01/06/11	2181100
444 448,56	136 753,40	164,3	213,6	341 867,50	105 190,00	604 842,50	1 051 900,00	01/04/12	2181100
119 813,63	35 944,09	161,4	213,6	90 533,33	27 160,00	153 906,67	271 600,00	06/05/12	2181100
68 495,22	18 265,39	168,9	213,6	54 161,25	14 443,00	75 825,75	144 430,00	07/10/12	2181100
170 828,78	44 564,03	166,8	213,6	133 400,00	34 800,00	179 800,00	348 000,00	01/11/12	2181100
238 475,85	52 031,09	169,3	213,6	189 016,67	41 240,00	182 143,33	412 400,00	23/07/13	2181100
22 177,45	4 224,28	174,6	213,6	18 128,20	3 452,99	12 948,71	34 529,90	26/03/14	2181100
109 119,23	19 810,16	177,1	213,6	90 472,92	16 425,00	57 352,08	164 250,00	16/07/14	2181100
129 710,09	22 890,02	177,3	213,6	107 666,66	19 000,00	63 333,34	190 000,00	18/08/14	2181100
180 639,21	30 966,72	182,1	213,6	154 000,00	26 400,00	83 600,00	264 000,00	30/10/14	2181100
213 480,80	35 580,13	179,2	213,6	179 100,00	29 850,00	89 550,00	298 500,00	23/12/14	2181100
97 525,92	16 031,66	183,2	213,6	83 645,83	13 750,00	40 104,17	137 500,00	12/02/15	2181100
80 961,92	12 783,46	183,8	213,6	69 666,67	11 000,00	29 333,33	110 000,00	13/05/15	2181100
558 771,82	62 666,00	199,4	213,6	521 625,00	58 500,00	63 375,00	585 000,00	01/12/16	2181100
2 685 654,53	712 024,42	-	-	2 198 731,86	482 723,18	15 239 112,13	17 811 817,17	2181100	المجموع
0,00	0,00	182,1	213 ,6	0,00	0,00	9 677 248 ,23	9 677 248 ,23	30/10/14	2181110
39706 ,21	,21 706 39	183,8	213,6	34 166 ,67	34 166 ,67	341 666 ,66	410 000 ,00	05/05/15	2181110

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

23 070,74	15 380,50	197,9	213,6	21 375,00	14 250,00	21 375,00	57 000,00	21/06/16	2181110
102 352,19	39 620,21	206,7	213,6	99 045,87	38 340,34	15 975,14	153 361,35	01/08/17	2181110
145 462,96	19 212,09	218	213,6	148 459,39	19 607,84	0,00	168 067,23	14/06/18	2181110
310 592,10	113 918,99	-	-	303 046,93	106 364,85	10 056 265 ,03	10 465 676,81	2181110	المجموع
16 361 080 ,70	1 429 813,58	181,6	213,6	13 671 318,75	1 215 609,30	76 015 590 ,66	81 438 213,33	05/11/14	2181120
5 084,33	5 084,33	183,8	213,6	4 375,00	4 375,00	96 250,00	105 000,00	25/02/15	2181120
1 386,82	1 386,82	182,9	213,6	1 187,50	1 187,50	7 125,00	9 500,00	23/06/15	2181120
22 383,67	22 383,67	183,1	213,6	19 187,50	19 187,50	108 625,00	147 000,00	19/07/15	2181120
106 905,33	106 905,33	185,9	213,6	93 041,67	93 041,67	219 916,66	406 000,00	16/11/15	2181120
28 361,59	28 361,59	186,4	213,6	24 750,00	24 750,00	58 500,00	108 000,00	14/12/15	2181120
52 588,68	52 588,68	188,9	213,6	46 507,50	46 507,50	93 015,00	186 030,00	13/01/16	2181120
50 487,27	43 274,81	192,5	213,6	45 500,00	39 000,00	71 500,00	156 000,00	13/03/16	2181120
94 958,62	49 543,63	199,4	213,6	88 645,83	46 250,00	50 104,17	185 000,00	01/12/16	2181120
114 912,93	49 248,40	205,8	213,6	110 716,67	47 450,00	31 633,33	189 800,00	01/05/17	2181120
264 244,53	81 521,11	209,3	213,6	258 925,00	79 880,00	23 095,00	361 900,00	27/09/17	2181120
59 925,64	15 300,17	210,7	213,6	59 112,04	15 092,44	1 257,70	75 462,18	22/11/17	2181120
1 166 632,98	283 089,14	208,6	213,6	1 139 324,16	276 462,52	23 038,54	1 438 825,22	03/12/17	2181120
36 887,16	3 353,38	210,2	213,6	36 300,00	3 300,00	0,00	39 600,00	21/02/18	2181120
363 405,58	64 130,40	209,8	213,6	356 940,50	62 989,50	0,00	419 930,00	20/03/18	2181120
859 788,99	95 532,11	218	213,6	877 500,00	97 500,00	0,00	975 000,00	17/06/18	2181120
19 315 308 ,83	2 331 517,14	-	-	16 833 332,12	2 072 582,93	76 799 651 ,06	86 260 241 ,73	2181120	المجموع
38 042,83	38 042,83	174,6	213,6	31 096,81	31 096,81	25 422 299 ,43	25 484 493,05	26/03/14	2181600
25 306 739 ,77	4 491 524,27	-	-	22 291 612 ,02	3 910 024,17	184 263 232 ,78	201 090 970,80	218	المجموع
364 631 185 ,39	68 491 672 ,46	-	-	311 726 475 ,00	85 361 656 ,19	2 060 441 821 ,81	3 897 823 218 ,00	المجموع	215+218

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشف المالية لمؤسسة ENICAB بسنة 2018 ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

من خلال أعلاه نلاحظ أن القيمة المحاسبية الصافية المعدلة للتثبيات العينية الأخرى (218) قد ارتفعت بقيمة

75, 015 127 دج أي بنسبة 13.83% عن القيمة المحاسبية الصافية التاريخية، وارتفاع قيمة الاهتلاك المعدل عن الاهتلاك التاريخي بقيمة 10, 500 581 دج (أي ما يعادل نسبة 14.87%)، كما نلاحظ أن القيمة المحاسبية الصافية المعدلة للتثبيات العينية (ح/215+ح/218) قد ارتفعت بقيمة 869 983, 52 459 156,39 دج (بنسبة 16.83%)، أما الاهتلاك المعدل فقد انخفض بقيمة 73, 869 983 16 دج (ما يعادل نسبة 19.83%).

وبالمقارنة مع قائمة المركز المالي لسنة 2017 نلاحظ انخفاض في قمة (التكلفة التاريخية) لمجموع التثبيات العينية الأخرى بقيمة 042 228 307 دج، وهذا لأن المؤسسة خلال سنة 2018 قامت بإلغاء بعض العناصر المهتلكة تماما والتي انتهى عمرها الإنتاجي، والتي لم تقم بإعادة تقييمها، وإنما قامت باقتناء تثبيات عينية أخرى جديدة خلال سنة 2018.

2.2 تعديل قيمة المخزونات:

قبل تعديل قيمة المخزونات لابد من الإشارة إلى أن المؤسسة تستخدم طريقة المتوسط المرجح في تقييم مخزونها، وبما أن المخزونات تعتبر من العناصر غير النقدية التي سيتم تعديلها كالتالي:

- سنعدل مخزون أول مدة وهو مخزون آخر مدة في قائمة المركز المالي لسنة 2017 وذلك بضرب قيمته في الرقم القياسي لسعر الاستهلاك لشهر ديسمبر لسنة 2018 وقسمة الحاصل على الرقم القياسي لسعر الاستهلاك لشهر ديسمبر من سنة 2017.
- أما قيمة مخزون آخر مدة المستخرج من قائمة المركز المالي لسنة 2018، بضرب قيمته في الرقم القياسي لسعر الاستهلاك لشهر ديسمبر لسنة 2018 وقسمة الحاصل المتوسط السنوي لنفس السنة (2018).
- في حين أن تكلفة المبيعات تم الحصول عليها من جدول حساب النتائج، أما قيمة المشتريات فتم حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$\text{مخزون أول مدة} + \text{المشتريات} = \text{الاستهلاكات}$$

الجدول رقم (IV-6): تعديل قيمة المبيعات لسنة 2018 الوحدة: دج

البيان	التكلفة التاريخية	معامل التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
مخزون أول مدة	3 526 332 287,00	213,6	3 610 856 071,44
المشتريات	6 195 616 415,00	214,2	6 178 261 747,17
مخزون آخر مدة	4 449 922 331,00	213,6	4 437 457 562,57
تكلفة المبيعات	5 272 026 371,00	-	5 351 660 256,05

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2018 ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع في قيمة تكلفة المبيعات بعد تعديل قيمتها، حيث ارتفعت بقيمة

79 633 885,05 دج (أي ما يعادل نسبة 2.86%) أي أن مصاريف المبيعات كانت مقيمة بأقل من قيمتها الأمر الذي سيؤثر على نتيجة المؤسسة (أرباح غير حقيقية تدفع عليها المؤسسة ضرائب)، بينما انخفضت قيمة مخزون آخر مدة بعد التعديل .

3. عرض قائمة المركز المالي المعدلة لمؤسسة ENICAB لسنة 2018:

بعد تعديل العناصر النقدية لقائمة المركز المالي لسنة 2018 والمتمثلة أساس في التثبيات المعنوية والتثبيات العينية المختلفة (أراضي، مباني، منشآت تقنية والمعدات الصناعية ... إلخ) وكذا المخزونات، فيما يلي عرض لقائمة المركز المالي المعدلة لسنة 2018:

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

الجدول رقم (IV-7): عرض قائمة المركز المالي المعدلة لمؤسسة ENICAB لسنة 2018 (جانب الأصول) الوحدة: دج

الأصول	القيمة التاريخية	الإهلاكات و خ ق	القيمة المحاسبية الصافية	معامل التعديل	القيمة المحاسبية الصافية المعدلة
الأصول غير الجارية:					
فارق الاقتناء-شهرة المحل					
التثبيات المعنوية	42 425 335	41 565 927	407 859	الجدول (IV-2)	413 668 ,96
التثبيات العينية:					
الأراضي	37 639 098	-	37 639 098	127,2/213,6	62 714 297 ,55
المباني	2 548 870 198	1 635 717 575	623 912 152	الجدول (IV-3)	3 467 046 333 ,82
تثبيات عينية أخرى	3 897 823 218	2 422 097 907	311 475 726	الجدولين (IV-4) (IV-5)	364 631 185 ,39
التثبيات جاري انجازها	23 769 242	-	23 769 242	214,2/213,6	23 690 177 ,13
التثبيات المالية:					
قروض وأصول مالية غير متداولة	2 388 741	-	2 388 741	213,6/213,6	2 388 741
أصول الضريبة المؤجلة	182 879 841	-	182 879 841	213,6/213,6	182 879 841
مجموع الأصول غير الجارية	5 548 954 705	4 624 742 524	1 924 211 181	-	3 305 125 628 ,85
الأصول الجارية:					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	4 569 731 668	218 237 809	4 331 922 449	الجدول (IV-16)	4 562 457 437 ,56
الزبائن	1 232 281 187	62 129 175	1 103 106 125	213,6/213,6	1 103 106 125
المدينون الآخرون	18 094 958	-	18 094 958	213,6/213,6	18 094 958
الضرائب وما يماثلها	124 013 723	-	124 013 723	213,6/213,6	124 013 723
خزينة الأصول	1 259 378 249	-	1 259 378 249	213,6/213,6	1 259 378 249
مجموع الأصول الجارية	7 169 072 249	280 366 984	6 802 087 968	-	6 033 623 955 ,56
المجموع العام للأصول	12 717 026 955	4 990 726 805	8 726 299 149	-	10 583 748 339,41

المصدر: من
إعداد الطالبة
بالاعتماد على
الكشوف المالية
لمؤسسة
ENICAB
لسنة 2018.

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

بعد تعديل قائمة المركز المالي (جانب الأصول) نلاحظ ارتفاع في مجموع الأصول بنسبة 29,87% أي ما يعادل قيمة 2 434 448 613,41 دج، وهذا راجع لارتفاع قيمة الأصول غير الجارية والتي ارتفعت بقيمة 2 446 913 381,85 دج (خاصة المباني التي ارتفعت قيمتها بشكل كبير وبنسبة 488,88%)، في حين نجد أن القيمة المعدلة للأصول الجارية قد انخفضت بقيمة 12 464 770,44 دج (وذلك راجع لانخفاض قيمة المخزونات)، بينما باقي العناصر بقيت قيمتها ثابتة وذلك باعتبارها عناصر نقدية لا يعادل تعديلها.

الجدول رقم (IV-8): عرض قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB لسنة 2018 (جانب الخصوم)

القيمة المعدلة	معامل التعديل	2018	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة:
1 735 037 696 ,85	127,2/213,6	1 010 000 000	رأس المال الصادر
5 844 153 189,56	متمم حسابي	4 430 728 224	العلاوات والاحتياطات (1)
67 333 767,14	قائمة الدخل	322 654 244	النتيجة الصافية/ النتيجة الصافية حصة المجمع (1)
1 388 280 153,86	متمم حسابي	1 147 383 004	رؤوس الأموال الخاصة-الترحيل من جديد
8 995 804 846,41	-	6 232 356 561	المجموع I
			الخصوم غير الجارية:
223 341 274	213,6/213,6	223 341 274	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
223 341 274	-	223 341 274	المجموع II
			الخصوم الجارية:
994 365 334	213,6/213,6	994 365 334	الموردون والحسابات الملحقه
65 754 759	213,6/213,6	65 754 759	الضرائب
243 658 242	213,6/213,6	243 658 242	الديون الأخرى
62 374 332	213,6/213,6	62 374 332	خزينة الخصوم
1 152 669 364	-	1 152 669 364	المجموع III
10 583 748 339,41	-	8 726 299 149	المجموع العام للخصوم (I+II+III)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2018.

بعد تعديل جانب الخصوم نلاحظ ارتفاع في رأس المال بعد التعديل بقيمة 686 037 735,85 دج (ما يعادل نسبة 67,92%)، أما النتيجة فقد انخفضت بقيمة 254 910 943,86 دج (79%)، في حين الاحتياطات والترحيل من جديد حددت قيمتها من خلال حساب المتم الحسابي، أما فارق التقييم فتم حذفه طبقا لما جاء في معيار المحاسبة الدولي 29، وفيما يخص الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية لا تتغير قيمها لأنها عناصر نقدية.

4. تعديل قائمة الدخل لمؤسسة ENICAB لسنة 2018:

قبل تعديل قائمة الدخل، لابد من حساب مكاسب/أو خسائر القوة الشرائية وذلك باستخدام الأصول والخصوم النقدية التي لا تعدل بالأرقام القياسية، بحيث يتم حساب صافي المركز

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

النقدي في أول الفترة (لسنة 2018) بالاعتماد على قائمة المركز المالي لسنة 2017 (الفرق بين الأصول النقدية والخصوم النقدية).

الجدول رقم (IV-9): مكاسب وخسائر القوة الشرائية لسنة 2018

البيان	المبالغ	معدل التعديل	المبلغ المعدل: دج
صافي المركز النقدي لأول الفترة	847 839 719,00	213,6	868 161 859,92
المبيعات	6 909 794 617,00	213,6	6 890 439 450,01
المنتجات العملية الأخرى	118 556 698,00	213,6	118 224 606,41
المنتجات المالية	17 145 952,00	213,6	17 097 924,12
المقبوضات النقدية	7 045 497 267,00	-	7 025 761 980,54
المشتريات	6 195 616 415,00	213,6	6 178 261 747,17
أعباء الخدمات	99 521 833,00	213,6	99 243 060,36
أعباء المستخدمين	564 418 529,00	213,6	562 837 524,72
الضرائب والرسوم	69 791 764,00	213,6	69 596 268,86
الأعباء العملية	11 729 764,00	213,6	11 696 907,52
الأعباء المالية	60 134 190,00	213,6	59 965 746,89
المدفوعات النقدية	7 001 212 495,00	-	6 981 601 255,52
صافي المركز النقدي لآخر الفترة	892 124 491,00	-	912 322 584,94
خسائر القوة الشرائية			20 198 093,94

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2018 ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن المؤسسة في سنة 2018 قد حققت خسائر القوة الشرائية بقيمة 20 198 093,94 دج، وذلك لأن صافي المركز النقدي المعدل أكبر من صافي المركز النقدي لآخر الفترة والمحسوب بالاعتماد على قائمة المركز المالي لسنة 2018. وفيما يلي سيتم تعديل قائمة الدخل من خلال ضرب الأعباء والمنتجات في الرقم القياسي لسعر الاستهلاك الخاص بشهر ديسمبر لسنة 2018 وقسمة الحاصل على المتوسط السنوي للأرقام القياسية لنفس السنة، وفي الأخير سيتم تحميل خسائر القوة الشرائية لقائمة الدخل (النتيجة)، حيث سيتم التعديل بافتراض أن الأعباء والمصاريف الخاصة بمؤسسة ENICAB تتم بصورة منتظمة.

الجدول رقم (IV-10): تعديل قائمة الدخل لسنة 2018

البيان	المبلغ	معدل التعديل	المبلغ المعدل: دج
رقم الأعمال	6 909 794 617,00	206,9/208,6	6 890 439 450,01
تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	-545 925 429,00	214,2/213,6	-544 396 226,12
إنتاج السنة المالية	6 363 869 188,00	-	6 346 043 223,89
المشتريات الاستهلاكية	5 272 026 371,00	الجدول (IV-8)	5 351 660 256,05
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	99 521 833,00	214,2/213,6	99 243 060,36
استهلاك السنة المالية	5 371 548 204,00	-	5 450 903 316,41

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

995 139 907,48	-	992 320 984,00	القيمة المضافة للاستغلال
562 837 524 ,72	214,2/213,6	564 418 529,00	أعباء المستخدمين
69 596 268 ,86	214,2/213,6	69 791 764,00	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
357 107 579 ,82	-	358 110 691,00	الفائض الإجمالي عن الاستغلال
118 224 606 ,41	214,2/213,6	118 556 698,00	المنتجات التشغيلية الأخرى
11 697 124 ,91	214,2/213,6	11 729 982	الأعباء التشغيلية الأخرى
325 365 4 180,31	جداول الاهتلاك	186 478 750	المخصصات للاهلاك والمؤونات
162 970 991 ,32	214,2/213,6	163 428 775,00	الاسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
206 839 448,41	-	441 887 432,00	النتيجة التشغيلية
17 097 924 ,12	214,2/213,6	17 145 952,00	المنتجات المالية
59 965 746 ,89	214,2/213,6	60 134 190,00	الأعباء المالية
-42 867 822 ,77	-	-42 988 238,00	النتيجة المالية
163 971 625,64	-	398 899 184,00	النتيجة العادية قبل الضرائب
53 093 094 ,10	214,2/213,6	53 242 232,00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
23 346 670 ,46	214,2/213,6	23 412 251,00	الضرائب الموجلة حول النتائج العادية
87 531 861,08	-	322 244 711,00	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0	214,2/213,6	0,00	العناصر غير العادية -المنتجات
0	214,2/213,6	0,00	العناصر غير العادية -الأعباء
0	-	0,00	النتيجة غير العادية
87 531 861,08	-	322 244 711,00	النتيجة الصافية للسنة المالية
20 198 093,94			خسائر القوة الشرائية
67 333 767,14			النتيجة الصافية بعد خسائر القوة الشرائية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2018 .

بعد تعديل قائمة الدخل لسنة 2018 نلاحظ أن هناك انخفاض في جميع النتائج، فالنتيجة التشغيلية قبل التعديل قدرت بـ 441 887 432 دج وقد انخفضت بمقدار 1 237 779,92 دج بعد التعديل. الفروقات في النتائج هي عبارة عن أرباح وهمية أو غير حقيقية، كما أن النتيجة الصافية قد انخفضت بعد التعديل بمقدار 902 646,25 دج ورغم الانخفاض إلا أنها بقيت ربح، وبعد تحميل خسائر القوة الشرائية انخفضت النتيجة المالية بمقدار 20 198 093,94 دج ، رغم هذا الانخفاض إلا أنها بقيت ربح.

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

المطلب الثاني: تعديل القوائم المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2019 بالأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك

سيتم تعديل عناصر الأصول والخصوم من خلال ضرب العناصر غير النقدية في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك لشهر ديسمبر من سنة 2019 ثم قسمة الناتج على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بتاريخ الحيازة والتي يمكن الحصول عليها من جدول الإهلاكات والاستثمارات، بالإضافة إلى تعديل أقساط الاهتلاك، عدا المخزونات التي تعتبر عناصر غير نقدية جارية يتم ضرب قيمتها في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك لشهر ديسمبر لسنة 2019 ومن ثم قسمة الناتج على متوسط الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك لسنة 2019، أما باقي العناصر فلا يعاد تقييمها باعتبارها عناصر نقدية تظهر بقيمتها الحقيقية بتاريخ إعداد الميزانية (31 ديسمبر 2019).

1. تعديل قيمة التثبيتات وأقساط اهتلاكها لسنة 2019:

لتعديل قائمة المركز المالي (جانب الأصول) سنقوم بتعديل القيمة المحاسبية الصافية لكل تثبيت بالإضافة إلى تعديل قسط الاهتلاك باستخدام الأرقام القياسية لسعر الاستهلاك لشهر ديسمبر 2019، والجدول الموالي يوضح الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك المعتمدة في تعديل القوائم المالية لسنة 2019:

الجدول رقم (IV-11): المؤشر العامل لأسعار الاستهلاك لسنة 2019

الأشهر	مؤشر سعر الاستهلاك	الأشهر	مؤشر سعر الاستهلاك	الأشهر	مؤشر سعر الاستهلاك
جانفي	217,1	ماي	222	سبتمبر	221,9
فيفري	216,4	جوان	218,9	أكتوبر	222,3
مارس	217,2	جويلية	216,9	نوفمبر	221,1
أفريل	218,3	أوت	219,1	ديسمبر	219,4
متوسط الرقم القياسي لسنة 2019			219,2		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

1.1 تعديل التثبيتات المعنوية لمؤسسة ENICAB لسنة 2019:

فيما يلي سيتم تعديل قيمة التثبيتات المعنوية من خلال الجدول الموالي الذي يبين تعديل عناصر التثبيتات المعنوية وأقساط الاهتلاك:

1.1.1 تعديل التثبيتات المعنوية لمؤسسة ENICAB لسنة 2019: فيما يلي سيتم تعديل قيمة التثبيتات المعنوية من خلال الجدول الموالي الذي يبين تعديل عناصر التثبيتات المعنوية وأقساط الاهتلاك:

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

الجدول رقم(12-IV): تعديل التثبيات المعنوية وأقساط اهتلاكها لسنة 2019

رقم الحساب	تاريخ الحيازة	القيمة القابلة للاهلاك	مجمع الاهتلاك 2018	قسط الاهتلاك 2019	القيمة المحاسبية الصافية	IPC لسنة 2019	IPC بتاريخ الحيازة	قسط الاهتلاك المعدل	القيمة لمحاسبية الصافية المعدلة
2040	01/07/13	8 591 224,43	8 591 224,43	00	00	219,4	169,7	00	00
2080	01/01/06	1 979 499,12	1 979 499,12	00	00	219,4	115,2	00	00
2041	01/01/06	31 412 701,70	31 224 058,12	68 250,00	120 393,58	219,4	115,2	129 983,07	229 291,25
2040	31/01/18	00 352 ,00	64 533 ,33	70 400 ,00	217 066 ,67	219,4	210,6	73 341,69	226 136,88
20	المجموع	42 425 335 ,00	41 859 315,00	138 650,00	337 459 ,00	-	-	203 324,76	455 428,13

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول الإهلاكات والاستثمارات لمؤسسة ENICAB لسنة 2019.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المحاسبية الصافية المعدلة للتثبيات المعنوية لسنة 2019 قد ارتفعت بقيمة قدرها 117969,13 دج (ما يعادل 34.96%)، في حين ارتفع قسط الاهتلاك المعدل بقيمة قدرها 64674,76 دج (أي ارتفعت بنسبة 46.65%).

2.1.1 تعديل التثبيات العينية لمؤسسة ENICAB لسنة 2019: سيتم تعديل التثبيات العينية للمؤسسة محل الدراسة بالترتيب من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (13-IV): تعديل التثبيات العينية وأقساط اهتلاكها لسنة 2019

الوحدة: دج

رقم الحساب	تاريخ الحيازة	القيمة القابلة للاهلاك	مجمع الاهتلاك 2018	قسط الاهتلاك 2019	القيمة المحاسبية الصافية	IPC لسنة 2019	IPC بتاريخ الحيازة	قسط الاهتلاك المعدل	القيمة لمحاسبية الصافية المعدلة
211		8 000 680 389	-	-	-	-	-	-	8 000 680 389
2120001	10/10/12	1 685 769,40	1 053 605,88	168 576,94	632 163,52	219,4	168,9	213 191,44	799 467,90
2120001	01/11/12	645 115,60	397 821,29	64 511,56	182 782,75	219,4	166,8	82 611,93	234 067,12
212	المجموع	2 330 885,00	1 451 427,17	233 088,50	646 369,33	-	-	295 803,37	1 033 535,02
2130001	01/01/93	156 177 865,78	127 301 669,79	3 549 496,96	25 326 699,03	219,4	41,54	18 251 626,16	130 230 691,21
2030001	01/01/10	3 282 576,94	3 282 576,94	0,00	0,00	219,4	138,2	0,00	0,00
2130001	01/01/11	3 788 593,08	3 030 874,48	378 859,31	378 859,29	219,4	143,7	563 147,87	563 147,84
2130001	25/01/13	3 779 461,60	2 236 181,45	377 946,16	1 165 333,99	219,4	169,9	475 157,74	1 465 069,69
المجموع	2130001	167 028 497,40	135 851 302,66	4 306 302,43	26 870 892,31	-	-	19 289 931,77	132 258 908,74

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

2 514 410 568,19	173 261 915,05	41,54	219,4	488 991 643,27	33 695 224,49	959 903 010,12	1 482 589 877,88	01/01/93	2130002
0,00	0,00	138,2	219,4	0,00	0,00	192 787,30	192 787,30	01/01/10	2130002
19 514 088,00	0,00	217,2	219,4	19 514 088,00	0,00	0,00	19 514 088,00	04/03/19	2130002
2 533 924 656,19	173 261 915,05	-	-	508 505 731,27	33 695 224,49	960 095 797,42	1 502 296 753,18	2130002	المجموع
153 804 108,15	9 047 300,53	41,54	219,4	29 911 154,74	1 759 479,70	45 746 472,20	77 417 106,64	01/01/93	2130003
0,00	0,00	138,2	219,4	0,00	0,00	378 898 934,50	378 898 934,50	01/01/10	2130040
1 350,62	16 223,48	138,9	219,4	878,28	10 549,82	94 062,09	105 490,19	01/02/10	2130040
1 144,55	1 144,55	143,7	219,4	770,00	770,00	6 160,00	7 700,00	01/01/11	2130040
540 473,32	432 378,71	146,8	219,4	371 448,89	297 159,15	2 302 983,41	2 971 591,45	01/04/11	2130040
45 277,65	23 623,13	152,9	219,4	32 410,83	16 910,00	119 779,17	169 100,00	02/12/11	2130040
3 177 244,93	1 968 655,46	157,2	219,4	2 338 309,47	1 448 841,94	10 701 268,00	14 488 419,41	01/01/12	2130040
147 480,07	68 067,73	162,3	219,4	112 060,00	51 720,00	353 420,00	517 200,00	03/03/12	2130040
448 424,13	185 554,81	160,5	219,4	336 947,91	139 426,72	917 892,57	1 394 267,20	01/06/12	2130040
1 141 466,32	415 078,65	168,9	219,4	902 592,05	328 215,28	2 051 345,50	3 282 152,83	01/10/12	2130040
14 196 008,52	5 010 355,95	166,8	219,4	11 085 647,10	3 912 581,33	24 127 584,86	39 125 813,29	01/11/12	2130040
1 199 781,72	391 183,54	169,9	219,4	954 320,76	311 152,08	1 846 047,97	3 111 520,81	25/01/13	2130040
155 809,93	45 602,91	169,3	219,4	123 495,42	36 145,00	201 809,58	361 450,00	01/06/13	2130040
411 268,71	114 772,66	170,7	219,4	328 668,39	91 721,41	496 824,30	917 214,10	01/08/13	2130040
2 231 305,63	505 201,28	174,2	219,4	1 819 725,85	412 013,40	1 888 394,75	4 120 134,00	18/05/14	2130040
6 863 219,11	1 525 159,81	177,1	219,4	5 690 431,20	1 264 540,27	5 690 431,23	12 645 402,70	01/07/14	2130040
1 307 473,08	270 511,67	182,1	219,4	1 114 657,53	230 618,80	960 911,67	2 306 188,00	30/10/14	2130040
2 888 071,62	568 145,24	183,8	219,4	2 485 147,77	488 881,53	1 914 786,00	4 888 815,30	11/02/15	2130040
34 755 799,92	11 541 659,57	-	-	27 697 511,45	9 041 245,93	432 572 635,60	469 311 393,78	2130040	المجموع
2 854 743 472,99	213 140 806,91	-	-	592 985 289,77	48 802 252,55	1 574 266 207,88	2 216 053 751,00	المجموع	213
2 855 777 008,01	219 634 023,04	-	-	593 631 659,10	49 035 341,05	1 575 717 635,00	2 218 384 636,00	المجموع	213+212

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الكشف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2019.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة قد قامت بإعادة تقييم الأراضي، حيث أن قيمتها ارتفعت بشكل كبير جدا مقارنة بقيمتها سنة 2018، بلغت قيمة الأراضي بعد عملية التقييم 8 000 680 389 دج (أي ارتفعت بقيمة 8 352 581 361 دج)، في حين نجد أن قيمة المباني قدر ارتفعت خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بقيمة 19 514 88 دج وذلك لأن المؤسسة قامت بعض اللوازم المخصصة للبناء لإصلاح إحدى الورشات، كذلك نلاحظ أن القيمة

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

المحاسبية المعدلة للمباني قد ارتفعت مقارنة بالقيمة المحاسبية الصافية التاريخية بنسبة تقدر ب 481%)، هذا الارتفاع صاحبه ارتفاع في قيمة الاهتلاك المعدل بنسبة تقدر بحوالي 435%).

3.1.1 تعديل قيمة التثبيات العينية الأخرى لمؤسسة ENICAB لسنة 2019: فيما لي سيتم تعديل قيمة التثبيات العينة الأخرى (المنشآت التقنية والمعدات والأدوات الصناعية وكذا معدات النقل وتجهيزات المكتب):

الجدول رقم(14-IV): تعديل قيمة المنشآت التقنية والمعدات والأدوات الصناعية لسنة 2019

الوحدة: دج

رقم الحساب	تاريخ الحيازة	القيمة القابلة للاهلاك	مجمع الاهتلاك 2018	قسط الاهتلاك 2019	القيمة المحاسبية الصافية	IPC لسنة 2019	IPC بتاريخ الحيازة	قسط الاهتلاك المعدل	القيمة لمحاسبية الصافية المعدلة
2150001	01/01/11	1 764 503 358,64	1 764 503 358,64	0,00	0,00	219,4	143,7	0,00	0,00
2150001	01/04/11	145 317 360,83	140 986 408,83	4 330 952,01	0,00	219,4	146,8	6 472 826,10	0,00
2150001	01/11/12	133 262 759,07	100 794 065,05	11 791 295,90	20 677 398,12	219,4	166,8	15 509 654,20	27 197 968,51
2150001	25/01/13	159 250 173,35	110 567 392,23	18 591 008,49	30 091 772,63	219,4	169,3	24 092 541,42	38 996 662,23
2150001	01/08/13	8 662 591,87	5 865 296,56	1 082 823,98	1 714 471,33	219,4	170,7	1 391 749,16	2 203 602,87
2150001	16/05/14	7 346 300,97	4 208 818,26	918 287,62	2 219 195,09	219,4	174,2	1 156 557,43	2 795 013,79
2150001	22/06/14	42 761 903,05	21 340 740,90	5 345 237,88	16 075 924,27	219,4	176,2	6 655 761,58	20 017 354,05
2150001	01/07/14	63 662 396,93	28 547 316,27	7 691 982,11	27 423 098,55	219,4	177,1	9 529 197,49	33 973 053,77
2150001	27/08/14	70 364 531,46	27 262 802,97	8 795 566,43	34 306 162,06	219,4	177,3	10 884 079,38	42 452 182,49
2150001	01/09/14	28 045 033,85	15 191 060,00	3 505 629,23	9 348 344,62	219,4	178,9	4 299 245,69	11 464 655,17
2150001	01/12/14	16 863 059,78	8 607 186,75	2 107 882,47	6 147 990,56	219,4	179,5	2 576 431,28	7 514 591,25
2150001	01/01/15	6 033 746,83	2 957 739,37	754 218,35	2 321 789,11	219,4	181,7	910 707,24	2 803 525,21
2150001	01/03/15	842 151,00	377 213,48	105 268,88	359 668,64	219,4	183,8	125 658,28	429 332,42
2150001	01/05/15	4 827 723,74	2 313 284,30	603 465,47	1 910 973,97	219,4	184,3	718 395,68	2 274 919,64
2150001	01/09/15	731 786,55	304 911,07	91 473,32	335 402,16	219,4	188,3	106 581,23	390 797,84
المجموع	2150001	2 452 474 877,92	2 233 827 594,68	65 715 092,14	152 932 191,10	-	-	84 429 386,16	192 513 659,24
2150010	02/10/10	12 286 627,35	11 064 474,21	698 373,21	523 779,93	219,4	143,1	1 070 741,32	803 056,02
2150010	01/04/12	35 625 259,03	35 625 259,03	0,00	0,00	219,4	166	0,00	0,00
2150010	01/11/12	38 969 609,02	34 837 514,88	370 242,86	3 761 851,28	219,4	166,8	486 998,10	4 948 142,10
2150010	01/08/13	12 506 388,46	12 506 388,46	0,00	0,00	219,4	170,7	0,00	0,00
2150010	01/03/14	229 014,65	221 380,83	7 633,82	0,00	219,4	174,6	9 592,56	0,00

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

7 579 162,56	2 779 735,76	177,1	219,4	6 117 911,07	2 243 806,76	14 305 364,23	22 667 082,06	01/07/14	2150010
0,00	313 004,23	181,7	219,4	0,00	259 220,00	1 036 880,00	1 296 100,00	01/01/15	2150010
2 032 562,03	375 242,23	183,8	219,4	1 702 757,07	314 355,16	1 126 439,32	3 143 551,55	28/05/15	2150010
1 775 938,53	313 400,91	188,3	219,4	1 524 198,84	268 976,26	896 587,53	2 689 762,63	15/09/15	2150010
887 464,61	1 064 957,50	185,9	219,4	751 958,39	902 350,04	2 857 441,79	4 511 750,22	08/11/15	2150010
1 619 104,00	1 846 488,44	199,4	219,4	1 471 510,20	1 678 166,80	3 757 331,68	6 907 008,68	01/12/16	2150010
9 489 347,81	2 178 034,60	205	219,4	8 866 528,26	2 035 082,47	3 900 574,75	14 802 185,48	01/02/17	2150010
1 518 273,86	293 859,46	206,1	219,4	1 426 236,29	276 045,74	506 083,85	2 208 365,88	01/03/17	2150010
103 264,07	82 611,25	207	219,4	97 427,81	77 942,25	136 398,94	311 769,00	01/04/17	2150010
3 812 333,48	672 764,73	208,6	219,4	3 591 656,02	633 821,65	1 106 368,62	8 297 764,70	01/08/17	2150010
3 244 276,54	564 222,01	206,7	219,4	3 094 927,44	538 248,25	845 095,53	5 070 573,20	01/09/17	2150010
2 782 748,71	351 505,10	209,3	219,4	2 672 402,70	337 566,66	672 810,31	4 305 986,00	01/10/17	2150010
6 690 984,38	872 737,09	210,7	219,4	6 361 619,61	829 776,47	365 697,22	3 375 666,58	04/12/17	2150010
1 304 011,34	150 462,85	215,2	219,4	1 279 048,50	147 582,52	49 194,17	1 475 825,19	17/08/18	2150010
323 474,36	84 384,62	218,4	219,4	322 000,00	84 000,00	14 000,00	420 000,00	23/10/18	2150010
7 865 750,63	448 333,61	217,1	219,4	7 783 292,90	443 633,67	0,00	8 226 926,57	31/01/19	2150010
3 163 347,75	692 723,52	218,3	219,4	3 147 487,76	689 250,43	0,00	3 836 738,19	24/01/19	2150010
59 943 242,78	14 651 799,90	-	-	54 496 594,07	12 836 075,02	125 831 285,35	193 163 954,44	2150010	المجموع
0,00	274 723,10	177,3	219,4	0,00	222 007,32	1 443 047,62	1 665 054,94	19/08/14	2150011
0,00	550 131,49	181,6	219,4	0,00	455 350,40	2 276 752,00	2 732 102,40	01/11/14	2150011
171 779,99	515 340,01	183,3	219,4	143 515,37	430 546,14	1 578 669,18	2 152 730,69	22/04/15	2150011
289 603,42	434 405,17	188,3	219,4	248 552,07	372 828,14	1 242 760,47	1 864 140,68	13/09/15	2150011
279 514,24	176 535,31	196,7	219,4	250 594,58	158 270,26	382 486,46	791 351,30	20/07/16	2150011
10 113,18	17 336,88	206,7	219,4	9 527,78	16 333,33	23 138,89	49 000,00	01/08/17	2150011
81 460,40	325 841,58	212,1	219,4	78 750,00	315 000,00	236 250,00	630 000,00	03/04/18	2150011
832 471,23	2 294 313,54	-	-	730 939,80	1 970 335,59	7 183 104,62	9 884 380,01	2150011	المجموع
0,00	0,00	169,7	219,4	0,00	0,00	18 530 876,96	18 530 876,96	01/07/13	2150015
12 343 753,92	1 527 062,34	210,2	219,4	11 826 148,92	1 463 028,73	1 341 109,67	14 630 287,32	05/02/18	2150015
20 103,91	6 185,82	212,1	219,4	19 435,00	5 980,00	4 485,00	29 900,00	10/04/18	2150015
585 517,43	160 242,66	215,2	219,4	574 308,80	157 175,12	54 391,71	785 875,63	27/08/18	2150015
1 538 833,76	410 355,67	215,3	219,4	1 510 077,07	402 687,22	100 671,81	2 013 436,10	19/09/18	2150015

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

5 952 735,53	1 402 059,04	217,1	219,4	5 890 332,19	1 387 361,06	0,00	7 277 693,25	18/01/19	2150015
20 440 944,54	3 505 905,53	-	-	19 820 301,98	3 416 232,13	43 268 069,26	43 268 069,26	2150015	المجموع
0,00	0,00	138,2	219,4	0,00	0,00	2 514 133,48	2 514 133,48	01/01/10	2150070
9 021 252,55	3 007 084,19	217,2	219,4	8 930 793,32	2 976 931,11	11 907 724,43	11 907 724,43	16/03/19	2150070
9 021 252,55	3 007 084,19	-	-	8 930 793,32	2 976 931,11	14 421 857,91	14 421 857,91	2150070	المجموع
6 755 900,17	1 189 701,52	176,2	219,4	5 425 659,11	955 448,54	261 242 000,30	267 623 107,95	21/06/14	2150160
280 486 217,97	106 071 106,63	-	-	242 336 479,37	87 870 114,53	2 650 629 653,59	2 980 836 247,49	215	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الكشوف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2019 ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المحاسبية الصافية المعدلة للمعدات التقنية قد ارتفعت بقيمة 38 149 738,89 دج (ارتفعت بنسبة 15,74%) مقارنة بالقيمة المحاسبية الصافية بالتكلفة التاريخية، في حين ارتفع الاهتلاك المعدل بقيمة 18 200 992,11 دج (ما يعادل نسبة 20,71%).

الجدول رقم (IV-15): تعديل قيمة التثبيات العينية الأخرى وأقساط اهتلاكها لسنة 2019 الوحدة: دج

رقم الحساب	تاريخ الحيازة	القيمة القابلة للاهلاك	مجمع الاهتلاك 2018	قسط الاهتلاك 2019	القيمة المحاسبية الصافية	IPC لسنة 2019	IPC بتاريخ الحيازة	قسط الاهتلاك المعدل	القيمة لمحاسبية الصافية المعدلة
2180011	01/01/10	245 000,00	245 000,00	0,00	0,00	219,4	138,2	0,00	0,00
2180021	01/02/17	3 112 147,24	2 997 563,91	55 000,00	59 583,33	219,4	205	58 863,41	63 768,70
2181010	01/04/17	31 569 666,64	28 799 833,34	852 256,40	1 917 576,90	219,4	207	903 309,44	2 032 446,24
2181020	15/03/15	11 649 951,93	11 288 285,26	310 000,00	51 666,67	219,4	184,3	369 039,61	61 506,61
2181030	01/01/10	11 444 915,11	11 444 915,11	0,00	0,00	219,4	138,2	0,00	0,00
2181060	01/01/10	3 066 042,12	3 066 042,12	0,00	0,00	219,4	138,2	0,00	0,00
2181100	05/12/07	897 557,82	897 557,82	0,00	0,00	219,4	123,7	0,00	0,00
2181100	01/04/09	729 000,00	710 775,10	18 224,90	0,00	219,4	135,4	29 531,34	0,00
2181100	02/05/09	76 000,00	73 466,66	2 533,34	0,00	219,4	131,7	4 220,31	0,00
2181100	01/06/09	66 800,00	64 016,67	2 783,33	0,00	219,4	131,7	4 636,77	0,00
2181100	01/01/10	11 450 643,18	11 450 643,18	0,00	0,00	219,4	138,2	0,00	0,00
2181100	02/02/10	195 167,85	174 024,63	19 516,78	1 626,44	219,4	138,9	19 516,78	2 569,05
2181100	07/03/10	76 000,00	67 133,33	7 600,00	1 266,67	219,4	139,7	11 935,86	1 989,32
2181100	11/04/10	67 000,00	58 625,00	6 700,00	1 675,00	219,4	139,2	10 560,20	2 640,05
2181100	02/07/10	55 641,02	47 294,85	5 564,10	2 782,07	219,4	139,4	8 757,27	4 378,67

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

39 146,34	27 632,72	147,6	219,4	26 335,46	18 589,74	140 972,20	185 897,40	01/06/11	2181100
316 050,17	140 466,74	164,3	219,4	236 677,50	105 190,00	710 032,50	1 051 900,00	01/04/12	2181100
86 146,89	36 920,10	161,4	219,4	63 373,33	27 160,00	181 066,67	271 600,00	06/05/12	2181100
51 593,75	18 761,36	168,9	219,4	39 718,25	14 443,00	90 268,75	144 430,00	07/10/12	2181100
129 693,29	45 774,10	166,8	219,4	98 600,00	34 800,00	214 600,00	348 000,00	01/11/12	2181100
191 507,39	53 443,92	169,3	219,4	147 776,67	41 240,00	223 383,33	412 400,00	23/07/13	2181100
18 440,67	4 338,98	174,6	219,4	14 675,21	3 452,99	16 401,70	34 529,90	26/03/14	2181100
91 734,13	20 348,08	177,1	219,4	74 047,92	16 425,00	73 777,08	164 250,00	16/07/14	2181100
109 720,62	23 511,56	177,3	219,4	88 666,66	19 000,00	82 333,34	190 000,00	18/08/14	2181100
153 736,63	31 807,58	182,1	219,4	127 600,00	26 400,00	110 000,00	264 000,00	30/10/14	2181100
182 731,31	36 546,26	179,2	219,4	149 250,00	29 850,00	119 400,00	298 500,00	23/12/14	2181100
83 707,12	16 466,98	183,2	219,4	69 895,83	13 750,00	53 854,17	137 500,00	12/02/15	2181100
70 029,75	61 276,02	183,8	219,4	58 666,67	11 000,00	40 333,33	110 000,00	13/05/15	2181100
445 209,25	198 466,78	199,4	219,4	404 625,00	58 500,00	121 875,00	585 000,00	01/12/16	2181100
1 798 293,08	804 919,71	-	-	1 607 258,68	482 723,18	15 721 835,31	17 811 817,17	2181100	المجموع
0,00	0,00	182,1	219,4	0,00	0,00	9 677 248,23	9 677 248,23	30/10/14	2181110
0,00	40 784,37	183,8	219,4	0,00	34 166,67	375 833,33	410 000,00	05/05/15	2181110
7 899,07	15 798,13	197,9	219,4	7 125,00	14 250,00	35 625,00	57 000,00	21/06/16	2181110
64 435,38	40 696,04	206,7	219,4	60 705,53	38 340,34	54 315,48	153 361,35	01/08/17	2181110
115 583,48	33 829,32	218	219,4	114 845,94	33 613,45	19 607,84	168 067,23	14/06/18	2181110
101 303,76	11 779,50	216,9	219,4	100 149,43	11 645,28	0,00	111 794,71	23/07/19	2181110
289 221,96	142 887,36	-	-	282 825,90	132 015,74	10 162 629,88	10 577 471,52	2181110	المجموع
3 614 064,17	1 468 638,11	181,6	219,4	2 991 404,07	1 215 609,30	77 231 199,96	81 438 213,33	05/11/14	2181120
0,00	5 222,39	183,8	219,4	0,00	4 375,00	100 625,00	105 000,00	25/02/15	2181120
0,00	1 424,48	182,9	219,4	0,00	1 187,50	8 312,50	9 500,00	23/06/15	2181120
0,00	22 991,47	183,1	219,4	0,00	19 187,50	127 812,50	147 000,00	19/07/15	2181120
0,00	109 808,19	185,9	219,4	0,00	93 041,67	312 958,33	406 000,00	16/11/15	2181120
0,00	29 131,71	186,4	219,4	0,00	24 750,00	83 250,00	108 000,00	14/12/15	2181120
0,00	54 016,65	188,9	219,4	0,00	46 507,50	139 522,50	186 030,00	13/01/16	2181120
7 408,31	44 449,87	192,5	219,4	6 500,00	39 000,00	110 500,00	156 000,00	13/03/16	2181120
46 648,17	50 888,92	199,4	219,4	42 395,83	46 250,00	96 354,17	185 000,00	01/12/16	2181120
67 447,56	50 585,67	205,8	219,4	63 266,67	47 450,00	79 083,33	189 800,00	01/05/17	2181120

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

187 685,01	83 734,70	209,3	219,4	179 045,00	79 880,00	102 975,00	361 900,00	27/09/17	2181120
45 837,21	15 715,62	210,7	219,4	44 019,60	15 092,44	16 350,14	75 462,18	22/11/17	2181120
907 535,21	290 776,02	208,6	219,4	862 861,64	276 462,52	299 501,06	1 438 825,22	03/12/17	2181120
33 755,45	4 133,32	210,2	219,4	32 340,00	3 960,00	3 300,00	39 600,00	21/02/18	2181120
285 444,32	87 829,02	209,8	219,4	272 954,50	83 986,00	62 989,50	419 930,00	20/03/18	2181120
686 883,03	196 252,29	218	219,4	682 500,00	195 000,00	97 500,00	975 000,00	17/06/18	2181120
814 054,68	242 016,26	217,1	219,4	805 520,83	239 479,17	0,00	1 045 000,00	06/01/19	2181120
6 696 763,11	2 757 614,67	-	-	5 982 808,14	2 431 218,60	78 872 233,99	87 286 260,73	2181120	المجموع
0,00	39 075,83	174,6	219,4	0,00	31 096,81	25 453 396,24	25 484 493,05	26/03/14	2181600
10 941 999,69	5 075 710,04	-	-	9 901 719,62	4 294 310,73	188 051 735,16	202 247 765,51	المجموع	218
280 486 217,97	106 071 106,63	-	-	242 336 479,08	87 870 114,52	2 650 629 653,59	2 980 836 247,49	المجموع	215
291 610 948,68	110 973 166,09	-	-	252 238 199,00	92 164 425,25	2 838 681 388,75	3 183 084 013,00	المجموع	218+215

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2019 ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة د/218 (والذي يشمل معدات نقل، تجهيزات مكتب، تجهيزات الإعلام الآلي) قدر ارتفعت مقارنة بسنة 2018 بقيمة 156 794,71 دج، كذلك نلاحظ أن القيمة المحاسبية الصافية المعدلة قد ارتفعت عن القيمة المحاسبية الصافية التاريخية بقيمة 23 010,80 دج (أي ما يعادل 12,35%)، في حين ارتفع الاهتلاك المعدل بقيمة 607 748,73 دج (بنسبة 14,15%).

أما فيما يخص المجموع العام للالتبيلات العينية الأخرى (د/215+د/218) نلاحظ انخفاض في التكلفة التاريخية مقارنة بسنة 2018 بقيمة 35 739 884,00 دج، وذلك لأن قد قامت بإلغاء بعض العناصر المهتلكة تماما والتي كانت تظهر في قائمة المركز المالي لسنة 2018، في حين نلاحظ أن القيمة الحاسبية الصافية المعدلة للالتبيلات العينية الأخرى قد ارتفعت عن القيمة

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

المحاسبية الصافية التاريخية بقيمة 39 372 749,68 دج (وهو ما يعادل بنسبة 15,61%)، في حين أن الاهتلاك المعدل قد ارتفع بقيمة 18 808 740,84 دج (ما يعادل نسبة 20,41%).

2. تعديل تكلفة المخزونات:

قبل تعديل قيتكلفة المخزونات لابد من الإشارة إلى أن المؤسسة تستخدم طريقة المتوسط المرجح في تقييم مخزونها، وبما أن المخزونات تعتبر من العناصر غير النقدية التي سيتم تعديلها كالتالي:

- سنعدل مخزون أول مدة وهو مخزون آخر مدة في قائمة المركز المالي لسنة 2018 وذلك بضرب قيمته في الرقم القياسي لسعر الاستهلاك لشهر ديسمبر لسنة 2019 وقسمة الحاصل على الرقم القياسي لسعر الاستهلاك لشهر ديسمبر من سنة 2018.
- أما قيمة مخزون آخر مدة المستخرج من قائمة المركز المالي لسنة 2019، بضرب قيمته في الرقم القياسي لسعر الاستهلاك لشهر ديسمبر لسنة 2019 وقسمة الحاصل المتوسط السنوي لنفس السنة (2019).

الجدول رقم (IV-16): تعديل تكلفة المبيعات لسنة 2019

الوحدة: دج				
البيان	التكلفة التاريخية	معامل التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة	
مخزون أول مدة	4 449 922 331,00	219,4	213,6	4 570 753 555,34
المشتريات	4 582 552 917,00	219,4	219,2	4 586 734 078,42
مخزون آخر مدة	5 831 396 558,00	219,4	219,2	5 836 717 175,30
تكلفة المبيعات	3 201 078 690,00	-	-	3 320 770 458,47

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشف المالية لمؤسسة ENICAB بسنة 2019 ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع في قيمة مخزون آخر المدة وكذا تكلفة المبيعات بعد تعديل قيمتها، حيث أن مخزون آخر المدة قد ارتفع بعد التعديل بقيمة 5 320 617,30 دج، في حين ارتفعت تكلفة المبيعات بعد التعديل بقيمة 119 691 768,47 دج.

3. تعديل قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB لسنة 2019:

بعد تعديل العناصر النقدية لقائمة المركز المالي لسنة 2019 والمتمثلة أساس في التثبيتات المعنوية والتثبيتات العينية المختلفة (أراضي، مباني، منشآت تقنية والمعدات الصناعية... إلخ) وكذا المخزونات، فيما يلي عرض لقائمة المركز المالي المعدلة لسنة 2019:

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

الجدول رقم (IV-17): عرض قائمة المركز المالي المعدلة لمؤسسة ENICAB لسنة 2019 (جانب الأصول) الوحدة: دج

الأصول	القيمة التاريخية	الإهلاكات و خ ق	القيمة المحاسبية الصافية	معامل التعديل	القيمة المحاسبية الصافية المعدلة
الأصول غير الجارية:					
فارق الاقتناء-شهرة المحل					
التثبيات المعنوية	42 425 335	41 965 997	337 459	الجدول (4-2)	351 559,85
التثبيات العينية:					
الأراضي	8 000 680 389		8 000 680 389		8 000 680 389
المباني	2 636 384 218	1 977 752 624	593 659 631	الجدول (IV-13)	2 804 822 450,46
تثبيات عينية أخرى	3 013 084 183	2 814 845 930	252 199 238	الجدولين (IV-14) (IV-15)	291 610 948,68
التثبيات جاري انجازها	35 379 156		35 379 156	219,2/219,4	35 188 455,99
التثبيات المالية:					
قروض وأصول مالية غير متداولة	6 831 886		6 831 886	219,4/219,4	6 831 886
أصول الضريبة المؤجلة	144 571 859		144 571 859	219,4/219,4	144 571 859
مجموع الأصول غير الجارية	14 859 386 020	4 756 596 597	9 102 790 442	-	11 670 399 816,98
الأصول الجارية:					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	6 282 512 080	249 724 115	5 558 396 831	الجدول (IV-16)	5 836 717 175,30
الزبائن	614 133 317	84 139 571	529 994 745	219,4/219,4	529 994 745
المدينون الآخرون	33 833 728		33 833 728	219,4/219,4	33 833 728
الضرائب وما يماثلها	345 809 728		345 809 728	219,4/219,4	345 809 728
خزينة الأصول	299 780 881		299 780 881		299 780 881
مجموع الأصول الجارية	7 839 168 374	333 863 686	7 040 481 976,00	-	7 045 802 595,30
المجموع العام للأصول	21 699 555 394	4 619 283 931	16 079 272 463	-	18 716 202 408,28

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2019.

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

بعد تعديل قائمة المركز المالي جانب الأصول نلاحظ ارتفاع في مجموع الأصول بنسبة 13,87% وهو ما يعادل قيمة 2 279 930 329,28 دج، وهذا راجع لارتفاع قيمة الأصول غير الجارية خاصة الأراضي الذي أعيد تقييمها حيث تضاعفت قيمتها بنسبة 22614,52%، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة المباني بنسبة 472,49%، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة كل من التثبيات العينة الأخرى والمخزونات، بينما باقي العناصر بقيت قيمتها ثابتة وذلك باعتبارها عناصر نقدية لا يعادل تعديلها.

الجدول رقم (IV-18): عرض قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB لسنة 2019 (جانب الخصوم)
الوحدة: دج

القيمة المعدلة	معامل التعديل	2019	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة:
1 742 091 194,97	127,2/219,4	1 010 000 000,00	رأس المال الصادر
12 486 765 715,83	متمم حسابي	4 338 963 757,00	العلاوات والاحتياطات (1)
-	-	8 352 581 360,00	فارق إعادة التقييم
-	-	-	فارق المعادلة (1)
53 864 005,67	قائمة الدخل	216 835 180,00	النتيجة الصافية/ النتيجة الصافية حصة المجمع (1)
2 904 972 859,21	متمم حسابي	1 004 383 147,00	رؤوس الأموال الخاصة-الترحيل من جديد
17 187 693 775,68		14 922 763 446,00	المجموع I
			الخصوم غير الجارية:
223 446 680,60	219,4/219,4	223 446 680,60	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
223 446 680,60		223 446 680,60	المجموع II
			الخصوم الجارية:
325 890 182,70	219,4/219,4	325 890 182,70	الموردون والحسابات الملحقه
59 725 663,80	219,4/219,4	59 725 663,80	الضرائب
122 446 105,50	219,4/219,4	122 446 105,50	الديون الأخرى
800 000 000,00	219,4/219,4	800 000 000,00	خزينة الخصوم
1 308 061 952,00	-	1 308 061 652,00	المجموع III
18 719 202 408,28	-	16 463 272 079,00	المجموع العام للخصوم (I+II+III)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2019.

بعد تعديل جانب الخصوم من قائمة المركز المالي لسنة 2019، نلاحظ ارتفاع المجموع العام للخصوم بنسبة 14%، وهي ما تعادل قيمة 2 105 323 130,00 دج، في حين ارتفع رأس المال بعد التعديل بقيمة 732 091 194,97 دج، ونلاحظ أن نتيجة الدورة بعد التعديل قد أصبحت انخفضت، في حين تم حساب قيمة العلاوة والاحتياطات وكذا الترحيل من جديد من خلال متمم حسابي أما فارق إعادة التقييم فحذف طبقا لما جاء في معيار المحاسبة الدولي 29.

4. تعديل قائمة الدخل لمؤسسة ENICAB لسنة 2019:

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

قبل تعديل قائمة الدخل، لابد من حساب مكاسب/أو خسائر القوة الشرائية وذلك باستخدام الأصول والخصوم النقدية التي لا تعدل بالأرقام القياسية، بحيث يتم حساب صافي المركز النقدي في أول الفترة (لسنة 2019) وهو صافي المركز النقدي لآخر الفترة لسنة 2018 والذي تم حسابه سابقا.

الجدول رقم (IV-19): مكاسب وخسائر القوة الشرائية لسنة 2019

البيان	المبالغ	معدل التعديل	المبلغ المعدل
صافي المركز النقدي لأول الفترة	961 049 638,00	219,4	987 145 555,14
المبيعات	4 005 450 478,00	219,4	4 009 105 086,10
المنتجات العملياتية الأخرى	1 275 048,00	219,4	1 276 211,36
المنتجات المالية	4 492 029,00	219,4	4 496 127,57
المقبوضات النقدية	4 011 217 555,00	-	4 014 877 425,03
المشتريات	4 582 552 917,00	219,4	4 586 734 078,42
أعباء الخدمات	77 474 569,00	219,4	77 545 257,48
أعباء المستخدمين	383 331 164,00	219,4	383 680 918,71
الضرائب والرسوم	44 991 829,00	219,4	45 032 879,94
الأعباء العملياتية	12 511 954,00	219,4	12 523 370,02
الأعباء المالية	36 764 379,00	219,4	36 797 923,14
المدفوعات النقدية	5 137 626 812,00		5 142 314 427,70
صافي المركز النقدي لآخر الفترة	-165 359 619,00		-140 291 447,54
خسائر القوة الشرائية			25 068 171,46

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2019 ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مؤسسة ENICAB في سنة 2019 قد حققت خسائر القوة الشرائية بقيمة 25 068 171,46 دج، وذلك لأن صافي المركز النقدي لآخر الفترة والمحسوب بالاعتماد على قائمة المركز المالي لسنة 2019 أقل من المركز النقدي المعدل لآخر الفترة والذي حسب على أساس المركز النقدي لأول الفترة مضاف إليه جميع المقبوضات النقدية المعدلة مطروح منه جميع المدفوعات النقدية المعدلة.

بافتراض أن الأعباء والمصاريف الخاصة بمؤسسة ENICAB تتم بصورة منتظمة، سيتم تعديل قائمة الدخل من خلال ضرب الأعباء والمنتجات في الرقم القياسي لسعر الاستهلاك الخاص بشهر ديسمبر لسنة 2019 وقسمة الحاصل على المتوسط السنوي للأرقام القياسية لنفس السنة، وفي الأخير سيتم تحميل خسائر القوة الشرائية لقائمة الدخل (النتيجة)، حيث سيتم التعديل بافتراض أن الأعباء والمصاريف الخاصة بمؤسسة ENICAB تتم بصورة منتظمة.

الجدول رقم (IV-20): تعديل قائمة الدخل لسنة 2019

البيان	المبالغ	معامل التعديل	المبلغ المعدل
--------	---------	---------------	---------------

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

رقم الأعمال	4 005 450 478,00	219,4	219,2	4 009 105 086,10
تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	208 652 280,00	219,4	219,2	208 842 656,17
إنتاج السنة المالية	4 214 102 758,00	-	-	4 217 947 742,27
المشتريات الاستهلاكية	3 201 078 690,00	الجدول (IV-16)		3 203 999 382,24
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	77 474 569,00	219,4	219,2	77 545 257,48
استهلاك السنة المالية	3 278 553 259,00	-	-	3 281 544 639,71
القيمة المضافة للاستغلال	935 549 499,00	-	-	936 403 102,56
أعباء المستخدمين	383 331 164,00	219,4	219,2	383 680 918,71
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	44 991 829,00	219,4	219,2	45 032 879,94
الفائض الإجمالي عن الاستغلال	507 226 506,00	-	-	507 689 303,91
المنتجات العملية الأخرى	1 275 048,00	219,4	219,2	1 276 211,36
الأعباء العملية الأخرى	12 511 954,00	219,4	219,2	12 523 370,02
المخصصات للاهلاكات والمؤونات	192 533 997,00	جداول الاهتلاك		330 810 513,89
الاسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	39 152 394,00	219,4	219,2	39 188 116,99
النتيجة العملية	342 607 997,00	-	-	204 819 748,35
المنتجات المالية	4 492 029,00	219,4	219,2	4 496 127,57
الأعباء المالية	36 764 379,00	219,4	219,2	36 797 923,14
النتيجة المالية	-32 272 349,00	-	-	- 32 301 795,57
النتيجة العادية قبل الضرائب	310 335 645,00	-	-	172 517 952,78
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	55 518 158,00	219,4	219,2	55 568 813,25
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية	37 982 307,00	219,4	219,2	38 016 962,39
النتيجة الصافية للسنة المالية	216 835 180,00	-	-	78 932 177,13
خسائر القوة الشرائية	25 068 171,46			
النتيجة بعد خسائر القوة الشرائية	53 864 005,67			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الكشف المالية لمؤسسة ENICAB بسنة 2019 .
بعد تعديل قائمة الدخل لسنة 2019، نلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض في النتيجة العملية بقيمة 137788248,65 دج وذلك راجع لارتفاع قيمة مخصصات الاهتلاك، أما النتيجة الصافية للدورة بعد التعديل فقد انخفضت 137 903 004,87 دج (ما نسبته 64%)، وانخفضت أكثر بعد تحميل خسائر القوة الشرائية فقد انخفضت بقيمة 25 068 171,46 دج رغم أنها بقيت ربح.

المطلب الثالث: تعديل قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB لسنة 2020 بالأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك

سيتم تعديل عناصر الأصول والخصوم من خلال ضرب العناصر غير النقدية في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك لشهر ديسمبر من سنة 2020 ثم قسمة الناتج على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بتاريخ الحيازة والتي يمكن الحصول عليها من جدول الإهلاكات والاستثمارات،

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

بالإضافة إلى تعديل أقساط الاهتلاك، عدا المخزونات التي تعتبر عناصر غير نقدية جارية يتم ضرب قيمتها في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك لشهر ديسمبر لسنة 2020 ومن ثم قسمة الناتج على متوسط الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك لسنة 2020، أما باقي العناصر فلا يعاد تقييمها باعتبارها عناصر نقدية تظهر بقيمتها الحقيقية بتاريخ إعداد الميزانية (31 ديسمبر 2020).

1. تعديل قيمة التثبيات وأقساط اهتلاكها لسنة 2020:

لتعديل جانب الأصول من قائمة المركز المالي سنقوم بتعديل القيمة المحاسبية الصافية لكل تثبيت بالإضافة إلى تعديل قسط الاهتلاك وذلك باستخدام الأرقام القياسية لسعر الاستهلاك لشهر ديسمبر 2020، والجدول الموالي يوضح الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك المعتمدة في تعديل القوائم المالية لسنة 2020:

الجدول رقم (IV-21): المؤشر العامل لأسعار الاستهلاك لسنة 2020

الأشهر	مؤشر سعر الاستهلاك	الأشهر	مؤشر سعر الاستهلاك	الأشهر	مؤشر سعر الاستهلاك
جانفي	220,2	ماي	225,6	سبتمبر	224,6
فيفري	220	جوان	225,4	أكتوبر	228,3
مارس	222,4	جويلية	221,7	نوفمبر	226,3
أفريل	223,4	أوت	221,7	ديسمبر	225,5
متوسط الرقم القياسي لسنة 2020			223,8		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات.

1.1 تعديل التثبيات المعنوية لمؤسسة ENICAB لسنة 2020:

فيما يلي سيتم تعديل قيمة التثبيات المعنوية من خلال الجدول الموالي الذي يبين تعديل عناصر التثبيات المعنوية وأقساط الاهتلاك:

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

الجدول رقم (IV-22): تعديل التثبيطات المعنوية وأقساط اهتلاكها لسنة 2020

رقم الحساب	تاريخ الحيازة	القيمة القابلة للاهلاك	مجمع الاهتلاك 2019	قسط الاهتلاك 2020	القيمة المحاسبية الصافية	IPC لسنة 2020	IPC بتاريخ الحيازة	قسط الاهتلاك المعدل	القيمة لمحاسبية الصافية المعدلة
2040	01/07/13	8 591 224,43	8 591 224,43	0,00	0,00	225,5	169,7	0,00	0,00
2080	01/01/06	1 979 499,12	1 979 499,12	0,00	0,00	225,5	115,2	0,00	0,00
2041	01/01/06	31 214 701,45	31 162 557,87	52 143,58	مهتلك تماما	225,5	115,2	0,00	0,00
2040	31/01/18	00 352 ,00	134 933,33	108 407,67	108 659,00	225,5	210,6	116 077,54	116 346,65
20	المجموع	42 137 425,00	41 868 214,75	160 551,25	108 659,00	-	-	116 077,54	116 346,65

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول الإهلاكات والاستثمارات لمؤسسة ENICAB لسنة 2020 ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات. خلال سنة 2020 قامت المؤسسة بالتخلص من جزء من التثبيطات المعنوية (4041)، كما قامت بتعديل قسط اهتلاك برمجيات الإعلام الآلي التي قامت باقتنائها سنة 2018 (حيث تم رفع قسط الاهتلاك) ذلك لعدة أسباب أهمها الآثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا وكذا تسارع التكنولوجيا في مجال المبرمجيات، و من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المحاسبية الصافية المعدلة للتثبيطات المعنوية وكذا قسط الاهتلاك المعدل ارتفعت قيمتهما بحوالي 7%.

2.1 تعديل التثبيطات العينية لمؤسسة ENICAB لسنة 2020: سيتم تعديل التثبيطات العينية للمؤسسة محل الدراسة بالترتيب من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (IV-23): تعديل التثبيطات العينية وأقساط اهتلاكها لسنة 2020

رقم الحساب	تاريخ الحيازة	القيمة القابلة للاهلاك	مجمع الاهتلاك 2019	قسط الاهتلاك 2020	القيمة المحاسبية الصافية	IPC لسنة 2020	IPC بتاريخ الحيازة	قسط الاهتلاك المعدل	القيمة لمحاسبية الصافية المعدلة
211		8 389 680 000,00	-	-	8 389 680 000,00	225,5	127,2	-	14 873 214 150,94
2120001	10/10/12	1 685 769,40	1 222 182,82	168 576,94	295 009,64	225,5	168,9	225 068,68	393 870,18
2120001	01/11/12	645 115,60	462 332,85	64 511,56	118 271,19	225,5	166,8	87 214,37	159 893,01
212	المجموع	2 330 885,00	1 684 515,67	233 088,50	413 280,83	225,5	-	312 283,05	553 763,19
2130001	01/01/93	156 177 865,78	130 851 166,75	3 549 496,96	21 777 202,07	225,5	41,54	19 268 453,65	118 217 599,10
2030001	01/01/10	3 282 576,94	3 282 576,94	0,00	0,00	225,5	138,2	0,00	0,00
2130001	01/01/11	3 788 593,08	3 409 733,77	378 859,31	0,00	225,5	143,7	594 521,74	0,00
2130001	25/01/13	3 779 461,60	2 614 127,61	377 946,16	787 387,83	225,5	169,9	501 629,54	1 045 061,54

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

119 262 660,64	20 364 604,93	-	225,5	22 564 589,90	4 306 302,43	140 157 605,07	167 028 497,40	2130001	المجموع
2 471 577 814,99	182 914 615,37	41,54	225,5	455 296 418,78	33 695 224,49	993 598 234,61	1 482 589 877,88	01/01/93	2130002
0,00	0,00	138,2	225,5	0,00	0,00	192 787,30	192 787,30	01/01/10	2130002
18 662 269,37	1 938 979,90	217,2	225,5	17 677 431,21	1 836 656,79	0,00	19 514 088,00	04/03/19	2130002
2 490 240 084,37	184 853 595,27	-	225,5	472 973 849,99	35 531 881,28	993 791 021,91	1 502 296 753,18	2130002	المجموع
28 151 675,04	9 551 340,21	41,54	225,5	28 151 675,04	1 759 479,70	47 505 951,90	77 417 106,64	01/01/93	2130003
0,00	0,00	138,2	225,5	0,00	0,00	378 898 934,50	378 898 934,50	01/01/10	2130040
0,00	1 425,86	138,9	225,5	0,00	878,28	104 611,91	105 490,19	01/02/10	2130040
0,00	1 208,32	143,7	225,5	0,00	770,00	6 930,00	7 700,00	01/01/11	2130040
114 116,73	456 467,22	146,8	225,5	74 289,74	297 159,15	2 600 142,56	2 971 591,45	01/04/11	2130040
22 860,94	24 939,21	152,9	225,5	15 500,83	16 910,00	136 689,17	169 100,00	02/12/11	2130040
1 275 921,93	2 078 332,43	157,2	225,5	889 467,53	1 448 841,94	12 150 109,94	14 488 419,41	01/01/12	2130040
83 836,54	193 719,81	162,3	225,5	60 340,00	51 720,00	405 140,00	517 200,00	03/03/12	2130040
277 514,20	195 892,37	160,5	225,5	197 521,19	139 426,72	1 057 319,29	1 394 267,20	01/06/12	2130040
766 855,90	438 203,35	168,9	225,5	574 376,77	328 215,28	2 379 560,78	3 282 152,83	01/10/12	2130040
9 697 400,07	5 289 490,95	166,8	225,5	7 173 065,77	3 912 581,33	28 040 166,19	39 125 813,29	01/11/12	2130040
853 646,48	412 977,01	169,9	225,5	643 168,68	311 152,08	2 157 200,05	3 111 520,81	25/01/13	2130040
48 143,52	48 143,52	169,3	225,5	87 350,42	36 145,00	237 954,58	361 450,00	01/06/13	2130040
313 014,32	121 166,83	170,7	225,5	236 946,98	91 721,41	588 545,71	917 214,10	01/08/13	2130040
1 822 268,41	533 346,85	174,2	225,5	1 407 712,45	412 013,40	2 300 408,15	4 120 134,00	18/05/14	2130040
5 635 451,18	1 610 128,92	177,1	225,5	4 425 890,93	1 264 540,27	6 954 971,50	12 645 402,70	01/07/14	2130040
1 084 606,82	285 582,31	182,1	225,5	884 038,73	230 618,80	1 191 530,47	2 306 188,00	30/10/14	2130040
2 449 173,22	599 797,52	183,8	225,5	1 996 266,24	488 881,53	2 403 667,53	4 888 815,30	11/02/15	2130040
1 435 950,00	0,00	225,5	225,5	1 435 950,00	0,00	0,00	1 435 950,00	25/12/20	2130010
25 796 923,72	12 290 822,48	-	-	20 101 886,26	9 031 575,19	441 613 882,33	470 747 343,78	2130040	المجموع
2 544 742 446,31	227 060 362,89	-	-	543 792 001,19	50 629 238,60	1 623 068 461,21	2 217 489 701,00	المجموع	213
2 545 296 209,50	227 372 645,93	-	-	544 205 282,02	50 862 327,10	1 624 752 977,00	2 219 820 586,00	المجموع	213+212

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الكشف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2020 ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الأراضي قد ارتفعت بنسبة تقدر بحوالي 177% عن قيمتها المعاد تقديرها سنة 2019، كما نلاحظ ارتفاع قيمة المباني وذلك راجع لقيام

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

المؤسسة ببعض أشغال الصيانة داخل الورشات، أيضا نلاحظ ارتفاع كبير جدا في القيمة المحاسبية الصافية المعدلة للمباني (د/212+د/213) بنسبة تقدر 486%) هذا الارتفاع صاحبه ارتفاع في قيمة الاهتلاك المعدل ارتفع بنسبة 447%.

3.1 تعديل قيمة التثبيات العينية الأخرى لمؤسسة ENICAB لسنة 2020:

فيما لي سيتم تعديل قيمة المنشآت التقنية والمعدات والأدوات الصناعية وكذا معدات النقل وتجهيزات المكتب كذا تجهيزات الإعلام الآلي، والتي تقوم المؤسسة بإدراجها بقيمة إجمالية في حساب التثبيات العينة الأخرى.

الجدول رقم (IV-24): تعديل قيمة المنشآت التقنية والمعدات والأدوات الصناعية و أقساط اهتلاكها لسنة 2020 بوحدة: دج

رقم الحساب	تاريخ الحيازة	القيمة القابلة للاهلاك	مجمع الاهتلاك 2019	قسط الاهتلاك 2020	القيمة المحاسبية الصافية	IPC لسنة 2020	IPC بتاريخ الحيازة	قسط الاهتلاك المعدل	القيمة لمحاسبية الصافية المعدلة
2150001	01/01/11	1 764 503 358,64	1 764 503 358,64	0,00	0,00	225,5	143,7	0,00	0,00
2150001	01/04/11	145 317 360,83	145 317 360,84	0,00	0,00	225,5	146,8	0,00	0,00
2150001	01/11/12	133 262 759,07	112 585 360,95	11 791 295,90	8 886 102,22	225,5	166,8	15 940 870,66	12 013 285,68
2150001	25/01/13	159 250 173,35	129 158 400,72	13 227 062,85	16 864 709,78	225,5	169,3	17 617 853,94	22 463 036,36
2150001	01/08/13	8 662 591,87	6 948 120,54	1 082 823,98	631 647,35	225,5	170,7	1 430 444,10	834 425,76
2150001	16/05/14	7 346 300,97	5 127 105,88	918 287,62	1 300 907,47	225,5	174,2	1 188 713,31	1 684 010,53
2150001	22/06/14	42 761 903,05	26 685 978,78	5 345 237,88	10 730 686,39	225,5	176,2	6 840 812,38	13 733 086,15
2150001	01/07/14	63 662 396,93	36 239 298,38	7 691 982,11	19 731 116,44	225,5	177,1	9 794 138,71	25 123 471,24
2150001	27/08/14	70 364 531,46	36 058 369,40	8 795 566,43	25 510 595,63	225,5	177,3	11 186 690,52	32 445 794,22
2150001	01/09/14	28 045 033,85	18 696 689,23	3 505 629,23	5 842 715,39	225,5	178,9	4 418 778,04	7 364 630,08
2150001	01/12/14	16 863 059,78	10 715 069,22	2 107 882,47	4 040 108,09	225,5	179,5	2 648 064,05	5 075 456,12
2150001	01/01/15	6 033 746,83	3 711 957,72	754 218,35	1 567 570,76	225,5	181,7	936 027,73	1 945 444,17
2150001	01/03/15	842 151,00	482 482,36	105 268,88	254 399,76	225,5	183,8	129 151,97	312 117,22
2150001	01/05/15	4 827 723,74	2 916 749,77	603 465,47	1 307 508,50	225,5	184,3	738 369,31	1 599 800,15
2150001	01/09/15	731 786,55	396 384,39	91 473,32	243 928,84	225,5	188,3	109 544,52	292 118,71
المجموع	2150001	2 452 474 877,92	2 299 542 686,82	56 020 194,49	96 911 996,62	-	-	72 979 459,24	124 886 676,39
2150010	02/10/10	12 286 627,35	11 762 847,42	523 779,93	0,00	225,5	143,1	825 383,47	0,00
2150010	01/04/12	35 625 259,03	35 625 259,03	0,00	0,00	225,5	166	0,00	0,00
2150010	01/11/12	38 969 609,02	35 207 757,74	370 242,86	3 391 608,42	225,5	166,8	500 538,16	4 585 178,05
2150010	01/08/13	12 506 388,46	12 506 388,46	0,00	0,00	225,5	170,7	0,00	0,00

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

0,00	0,00	174,6	225,5	0,00	0,00	229 014,65	229 014,65	01/03/14	2150010
4 932 865,74	2 857 021,03	177,1	225,5	3 874 104,31	2 243 806,76	16 549 170,99	22 667 082,06	01/07/14	2150010
0,00	0,00	181,7	225,5	0,00	0,00	1 296 100,00	1 296 100,00	01/01/15	2150010
1 703 398,43	385 675,13	183,8	225,5	1 388 401,91	314 355,16	1 440 794,48	3 143 551,55	28/05/15	2150010
1 048 152,60	322 114,43	188,3	225,5	1 255 222,58	268 976,26	1 165 563,79	2 689 762,63	15/09/15	2150010
0,00	912 138,88	185,9	225,5	0,00	751 958,39	3 759 791,83	4 511 750,22	08/11/15	2150010
1 497 301,91	166 818,21	199,4	225,5	1 324 000,00	147 510,20	5 435 498,48	6 907 008,68	01/12/16	2150010
7 514 590,37	2 238 590,72	205	225,5	6 831 445,79	2 035 082,47	5 935 657,22	14 802 185,48	01/02/17	2150010
1 258 456,91	302 029,67	206,1	225,5	1 150 190,55	276 045,74	782 129,59	2 208 365,88	01/03/17	2150010
21 227,02	7 336 948,74	207	225,5	19 485,56	77 942,25	214 341,19	311 769,00	01/04/17	2150010
3 226 858,49	633 821,65	208,6	225,5	2 957 834,37	633 821,65	1 478 917,18	5 070 573,20	01/08/17	2150010
2 754 568,36	579 909,13	206,7	225,5	2 556 679,19	538 248,25	1 211 058,56	4 305 986,00	01/09/17	2150010
2 498 839,71	361 278,03	209,3	225,5	2 334 836,04	337 566,66	703 263,88	3 375 666,58	01/10/17	2150010
5 980 012,60	897 001,89	210,7	225,5	5 531 843,14	829 776,47	1 936 145,09	8 297 764,70	04/12/17	2150010
1 185 620,72	154 646,18	215,2	225,5	1 131 465,98	147 582,52	196 776,69	1 475 825,19	17/08/18	2150010
245 737,18	86 730,77	218,4	225,5	238 000,00	84 000,00	98 000,00	420 000,00	23/10/18	2150010
7 623 644,20	460 798,68	217,1	225,5	7 339 659,23	443 633,67	443 633,67	8 226 926,57	31/01/19	2150010
2 539 315,24	711 983,38	218,3	225,5	2 458 237,33	689 250,43	689 250,43	3 836 738,19	24/01/19	2150010
48 615 767,53	19 733 428,12	-	-	43 783 014,40	10 713 579,67	138 667 360,37	193 163 954,44	2150010	المجموع
0,00	0,00	177,3	225,5	0,00	0,00	1 665 054,94	1 665 054,94	19/08/14	2150011
0,00	0,00	181,6	225,5	0,00	0,00	2 732 102,40	2 732 102,40	01/11/14	2150011
0,00	176 556,01	183,3	225,5	0,00	143 515,37	2 009 215,32	2 152 730,69	22/04/15	2150011
0,00	297 655,29	188,3	225,5	0,00	248 552,07	1 615 588,61	1 864 140,68	13/09/15	2150011
92 323,17	181 443,54	196,7	225,5	92 324,32	158 270,26	540 756,72	791 351,30	20/07/16	2150011
0,00	10 394,36	206,7	225,5	0,00	9 527,78	39 472,22	49 000,00	01/08/17	2150011
0,00	83 725,25	212,1	225,5	0,00	78 750,00	551 250,00	630 000,00	03/04/18	2150011
92 323,17	749 774,44	-	-	92 324,32	638 615,48	9 153 440,21	9 884 380,01	2150011	المجموع
0,00	0,00	169,7	225,5	0,00	0,00	18 530 876,96	18 530 876,96	01/07/13	2150015
11 117 429,13	1 569 519,40	210,2	225,5	10 363 120,19	1 463 028,73	2 804 138,40	14 630 287,32	05/02/18	2150015
14 305,06	6 357,80	212,1	225,5	13 455,00	5 980,00	10 465,00	29 900,00	10/04/18	2150015
437 098,72	164 697,91	215,2	225,5	417 133,68	157 175,12	211 566,83	785 875,63	27/08/18	2150015

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

1 159 853,28	421 764,83	215,3	225,5	1 107 389,85	402 687,22	503 359,03	2 013 436,10	19/09/18	2150015
4 677 199,40	1 441 040,62	217,1	225,5	4 502 971,13	1 387 361,06	1 387 361,06	7 277 693,25	18/01/19	2150015
6 874 217,00	-		225,5	6 874 217,00	-	-	6 874 217,00	88/12/20	2150015
24 280 102,59	3 603 380,57	-	-	23 278 286,85	3 416 232,13	23 447 767,28	50 142 286,26	2150015	المجموع
0,00	0,00	138,2	225,5	0,00	0,00	2 514 133,48	2 514 133,48	01/01/10	2150070
48 978,60	3 090 690,45	217,2	225,5	5 953 862,21	2 976 931,11	2 976 931,11	11 907 724,43	16/03/19	2150070
48 978,60	3 090 690,45	-	-	5 953 862,21	2 976 931,11	5 491 064,59	14 421 857,91	2150070	المجموع
5 720 956,20	1 222 778,92	176,2	225,5	4 470 210,57	955 448,54	262 197 448,84	267 623 107,95	21/06/14	2150160
203 644 804,48	101 379 511,75	-	-	174 489 694,96	74 721 001,42	2 738 499 768,12	2 987 710 464,49	215	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2020 ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المحاسبية الصافية المعدلة للمنشآت التقنية والمعدات والأدوات الصناعية قد ارتفعت بنسبة 62.37% وهي ما تعادل قيمة 150047890,47 دج، في حين ارتفع الاهتلاك المعدل بقيمة 1750659,51 دج (بنسبة 19.40%).

الجدول رقم (IV-25): تعديل قيمة التثبيتات العينية الأخرى وأقساط اهتلاكها لسنة 2020

الوحدة: دج

رقم الحساب	تاريخ الحيازة	القيمة القابلة للاهلاك	مجمع الاهتلاك 2019	قسط الاهتلاك 2020	القيمة المحاسبية الصافية	IPC لسنة 2020	IPC بتاريخ الحيازة	قسط الاهتلاك المعدل	القيمة لمحاسبية الصافية المعدلة
2180011	01/01/10	245 000,00	245 000,00	0,00	0,00	225,5	138,2	0,00	0,00
2180021	01/02/17	3 112 147,24	3 052 563,91	55 000,00	4 583,33	225,5	205	60 500,00	5 041,66
2181010	01/04/17	31 569 666,64	29 652 089,74	852 256,40	1 065 320,50	225,5	207	928 424,24	1 160 530,30
2181020	15/03/15	11 649 951,93	11 598 285,26	51 666,67	0,00	225,5	184,3	63 216,68	0,00
2181030	01/01/10	11 444 915,11	11 444 915,11	0,00	0,00	225,5	138,2	0,00	0,00
2181060	01/01/10	3 066 042,12	3 066 042,12	0,00	0,00	225,5	138,2	0,00	0,00
2181100	05/12/07	897 557,82	897 557,82	0,00	0,00	225,5	123,7	0,00	0,00
2181100	01/04/09	729 000,00	729 000,00	0,00	0,00	225,5	135,4	0,00	0,00
2181100	02/05/09	76 000,00	76 000,00	0,00	0,00	225,5	131,7	0,00	0,00
2181100	01/06/09	66 800,00	66 800,00	0,00	0,00	225,5	131,7	0,00	0,00
2181100	01/01/10	11 450 643,18	11 450 643,18	0,00	0,00	225,5	138,2	0,00	0,00
2181100	02/02/10	195 167,85	193 541,41	1 626,44	0,00	225,5	138,9	2 640,48	0,00

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

0,00	2 044,62	139,7	225,5	0,00	1 266,67	74 733,33	76 000,00	07/03/10	2181100
0,00	2 713,45	139,2	225,5	0,00	1 675,00	65 325,00	67 000,00	11/04/10	2181100
0,00	4 500,41	139,4	225,5	0,00	2 782,07	52 858,95	55 641,02	02/07/10	2181100
11 833,74	28 400,99	147,6	225,5	7 745,72	18 589,74	159 561,94	185 897,40	01/06/11	2181100
180 465,19	144 372,15	164,3	225,5	131 487,50	105 190,00	815 222,50	1 051 900,00	01/04/12	2181100
50 595,45	37 946,59	161,4	225,5	36 213,33	27 160,00	208 226,67	271 600,00	06/05/12	2181100
33 745,23	19 282,99	168,9	225,5	25 275,25	14 443,00	104 711,75	144 430,00	07/10/12	2181100
86 252,40	47 046,76	166,8	225,5	63 800,00	34 800,00	249 400,00	348 000,00	01/11/12	2181100
141 902,06	54 929,83	169,3	225,5	106 536,67	41 240,00	264 623,33	412 400,00	23/07/13	2181100
14 493,76	4 459,62	174,6	225,5	11 222,22	3 452,99	19 854,69	34 529,90	26/03/14	2181100
73 370,80	20 913,82	177,1	225,5	57 622,92	16 425,00	90 202,08	164 250,00	16/07/14	2181100
88 605,93	24 165,26	177,3	225,5	69 666,66	19 000,00	101 333,34	190 000,00	18/08/14	2181100
125 319,06	32 691,93	182,1	225,5	101 200,00	26 400,00	136 400,00	264 000,00	30/10/14	2181100
150 249,44	37 562,36	179,2	225,5	119 400,00	29 850,00	149 250,00	298 500,00	23/12/14	2181100
69 109,63	16 924,81	183,2	225,5	56 145,83	13 750,00	67 604,17	137 500,00	12/02/15	2181100
58 481,14	13 495,65	183,8	225,5	47 666,67	11 000,00	51 333,33	110 000,00	13/05/15	2181100
391 430,23	66 157,22	199,4	225,5	346 125,00	58 500,00	180 375,00	585 000,00	01/12/16	2181100
1 475 854,06	560 248,94	-	-	1 180 107,77	427 150,91	16 204 558,49	17 811 817,17	2181100	المجموع
0,00	0,00	182,1	225,5	0,00	0,00	9 677 248,23	9 677 248,23	30/10/14	2181110
0,00	0,00	183,8	225,5	0,00	0,00	410 000,00	410 000,00	05/05/15	2181110
0,00	8 118,68	197,9	225,5	0,00	7 125,00	49 875,00	57 000,00	21/06/16	2181110
24 399,37	41 827,51	206,7	225,5	22 365,19	38 340,34	92 655,82	153 361,35	01/08/17	2181110
84 027,19	34 769,88	218	225,5	81 232,49	33 613,45	53 221,29	168 067,23	14/06/18	2181110
79 906,29	24 214,02	216,9	225,5	76 858,87	23 290,56	11 645,28	111 794,71	23/07/19	2181110
188 332,85	108 930,09	-	0,0	180 456,55	102 369,35	10 294 645,62	10 577 471,52	2181110	المجموع
2 205 075,55	1 509 470,80	181,6	225,5	1 775 794,77	1 215 609,30	78 446 809,26	81 438 213,33	05/11/14	2181120
0,00	0,00	183,8	225,5	0,00	0,00	105 000,00	105 000,00	25/02/15	2181120
0,00	0,00	182,9	225,5	0,00	0,00	9 500,00	9 500,00	23/06/15	2181120
0,00	0,00	183,1	225,5	0,00	0,00	147 000,00	147 000,00	19/07/15	2181120
0,00	0,00	185,9	225,5	0,00	0,00	406 000,00	406 000,00	16/11/15	2181120
0,00	0,00	186,4	225,5	0,00	0,00	108 000,00	108 000,00	14/12/15	2181120
0,00	0,00	188,9	225,5	0,00	0,00	186 030,00	186 030,00	13/01/16	2181120

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

0,00	7 614,29	192,5	225,5	0,00	6 500,00	149 500,00	156 000,00	13/03/16	2181120
0,00	47 945,13	199,4	225,5	0,00	42 395,83	142 604,17	185 000,00	01/12/16	2181120
17 330,70	51 992,10	205,8	225,5	15 816,67	47 450,00	126 533,33	189 800,00	01/05/17	2181120
106 840,46	86 062,78	209,3	225,5	99 165,00	79 880,00	182 855,00	361 900,00	27/09/17	2181120
30 959,06	16 152,56	210,7	225,5	28 927,16	15 092,44	31 442,58	75 462,18	22/11/17	2181120
633 907,01	298 860,49	208,6	225,5	586 399,12	276 462,52	575 963,58	1 438 825,22	03/12/17	2181120
30 445,72	4 248,24	210,2	225,5	28 380,00	3 960,00	7 260,00	39 600,00	21/02/18	2181120
203 109,61	90 270,94	209,8	225,5	188 968,50	83 986,00	146 975,50	419 930,00	20/03/18	2181120
504 271,79	201 708,72	218	225,5	487 500,00	195 000,00	292 500,00	975 000,00	17/06/18	2181120
587 942,86	248 745,06	217,1	225,5	566 041,66	239 479,17	239 479,17	1 045 000,00	06/01/19	2181120
4 319 882,76	2 563 071,11	-	-	3 776 992,88	2 205 815,26	81 303 452,59	87 286 260,73	2181120	المجموع
0,00	0,00	174,6	225,5	0,00	0,00	25 484 493,05	25 484 493,05	26/03/14	2181600
7 149 641,65	4 284 391,07	-	-	6 207 461,03	3 694 258,59	192 346 045,89	202 247 765,51	218	المجموع
203 644 804,48	101 379 511,75	-	-	174 489 694,96	74 721 001,42	2 650 629 653,59	2 987 710 464,49	215	المجموع
214 586 804,17	106 455 221,79	-	-	180 697 156,00	78 415 260,01	2 930 845 814,01	3 189 958 230,00	المجموع	215+218

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2020 ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال أعلاه نلاحظ أن القيمة المحاسبية الصافية المعدلة للتثبيات العينية الأخرى (218) قد ارتفعت بقيمة 3 127 015,75 دج أي بنسبة 13,83% عن القيمة المحاسبية الصافية التاريخية، وارتفاع قيمة الاهتلاك المعدل عن الاهتلاك التاريخي بقيمة 10, 500 581 دج (أي ما يعادل نسبة 14,87%)، كما نلاحظ أن القيمة المحاسبية الصافية المعدلة للتثبيات العينية (ح/215+ح/218) قد ارتفعت بقيمة 52 459 156,39 دج (بنسبة 16,83%)، أما الاهتلاك المعدل فقد انخفض بقيمة 16 869 983,73 دج (ما يعادل نسبة 19,83%).

وبالمقارنة مع قائمة المركز المالي لسنة 2019 نلاحظ انخفاض في قمة (التكلفة التاريخية) لمجموع التثبيات العينية الأخرى بقيمة 042 228 307 دج، وهذا لأن المؤسسة خلال سنة 2020 قامت بإلغاء بعض العناصر المهتلكة تماما والتي انتهى عمرها الإنتاجي، وإنما قامت باقتناء تثبيات عينية أخرى جديدة خلال سنة 2020.

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

2.1 تعديل تكلفة المخزونات:

قبل تعديل تكلفة المخزونات لابد من الإشارة إلى أن المؤسسة تستخدم طريقة المتوسط المرجح في تقييم مخزونها، وبما أن المخزونات تعتبر من العناصر غير النقدية التي سيتم تعديلها كالتالي:

- سنعدل مخزون أول مدة وهو مخزون آخر مدة في قائمة المركز المالي لسنة 2019 وذلك بضرب قيمته في الرقم القياسي لسعر الاستهلاك لشهر ديسمبر لسنة 2020 وقسمة الحاصل على الرقم القياسي لسعر الاستهلاك لشهر ديسمبر من سنة 2020.
- أما قيمة مخزون آخر مدة المستخرج من قائمة المركز المالي لسنة 2020، بضرب قيمته في الرقم القياسي لسعر الاستهلاك لشهر ديسمبر لسنة 2020 وقسمة الحاصل المتوسط السنوي لنفس السنة (2020).

الجدول رقم (IV-26): تعديل تكلفة المبيعات لسنة 2020 الوحدة: دج

البيان	التكلفة التاريخية	معامل التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
مخزون أول مدة	5 831 396 558,00	225,5	5 993 527 455,92
المشتريات	4 820 209 556,00	223,8	4 856 824 195,17
مخزون آخر مدة	4 900 316 527,00	223,8	4 937 539 664,16
تكلفة المبيعات	5 751 289 587,00	-	5 912 811 986,93

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2020 ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع في قيمة تكلفة المبيعات بعد تعديل قيمتها، حيث ارتفعت بقيمة

128 546 660,65 دج (أي ما يعادل نسبة 2.86%) أي أن مصاريف المبيعات كانت مقيمة بأقل من قيمتها الأمر الذي سيؤثر على نتيجة المؤسسة (أرباح غير حقيقية تدفع عليها المؤسسة ضرائب)، بينما انخفضت قيمة مخزون آخر مدة بعد التعديل.

2. تعديل قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB لسنة 2020:

بعد تعديل العناصر النقدية لقائمة المركز المالي لسنة 2020 والمتمثلة أساس في التثبيتات المعنوية والتثبيتات العينية المختلفة (أراضي، مباني، منشآت تقنية والمعدات الصناعية... إلخ) وكذا المخزونات، فيما يلي عرض لقائمة المركز المالي المعدلة لسنة 2020:

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

الجدول رقم (IV-27): عرض قائمة المركز المالي المعدلة لمؤسسة ENICAB لسنة 2020 (جانب الأصول) الوحدة: دج

الأصول	القيمة التاريخية	الإهلاكات و خ ق	القيمة المحاسبية الصافية	معامل التعديل	القيمة المحاسبية الصافية المعدلة
الأصول غير الجارية:					
فارق الاقتناء-شهرة المحل					
التثبيات المعنوية	42 137 425,00	42 028 765,00	108 659,00	الجدول (IV-22)	116 346,65
التثبيات العينية:					
الأراضي	8 000 680 389	-	8 000 680 389	الجدول (IV-23)	14 873 241 150,94
المباني	2 219 820 586,00	1 675 615 304,00	544 205 282,00	الجدول (IV-23)	2 545 296 209,50
تثبيات عينية أخرى	3 189 958 230,00	3 009 261 074,00	180 697 156,00	الجدولين (IV-24)(IV-25)	214 586 804,17
التثبيات جاري انجازها	37 864 600,00	-	37 864 600,00	225,5/225,5	37 864 600,00
التثبيات المالية:					
قروض وأصول مالية غير متداولة	143 304 194,00		143 304 194,00	225,5/225,5	143 304 194,00
أصول الضريبة المؤجلة	141 885 149,00		141 885 149,00	225,5/225,5	141 885 149,00
مجموع الأصول غير الجارية	14 164 650 186,00	4 726 905 144,00	9 437 745 041,00	-	17 956 294 454,26
الأصول الجارية:					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	5 119 125 765,00	218 809 237,00	4 900 316 528,00	الجدول (IV-26)	4 937 539 664,16
الزبائن	2 084 928 483,00	79 624 506,00	2 005 303 977,00	225,5/225,5	2 005 303 977,00
المدينون الآخرون	16 296 373,00		16 296 373,00	225,5/225,5	16 296 373,00
الضرائب وما يماثلها	112 734 057,00		112 734 057,00	225,5/225,5	112 734 057,00
خزينة الأصول	1 506 670 306,00		1 506 670 306,00	225,5/225,5	1 506 670 306,00
مجموع الأصول الجارية	8 839 754 986,00	298 433 744,00	8 541 321 242,00	-	8 578 544 377,16
المجموع العام للأصول	23 004 405 173,00	5 025 338 889,00	17 979 066 284,00	-	26 534 838 831,42

المصدر: من
الطالبة
على الكشف
لمؤسسة

إعداد
بالاعتماد
المالية

ENICAB لسنة 2020.

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

بعد تعديل قائمة المركز المالي جانب الأصول نلاحظ ارتفاع في المجموع العام للأصول بقيمة 8 547,42 772 555 دج (بنسبة 48%) وهذا راجع لارتفاع قيمة الأصول غير الجارية التي تشكل 86% من مجموع الأصول حيث جاء ارتفاع قيمتها بعد التعديل نتيجة لارتفاع قيمة الأراضي حيث تضاعفت قيمتها بنسبة 177%، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة المباني بعد التعديل بنسبة 486%، كذلك ارتفعت قيمة كل من التثبيتات العينة الأخرى والمخزونات، بينما باقي العناصر بقيت قيمتها ثابتة وذلك باعتبارها عناصر نقدية لا يعادل تعديلها.

الجدول رقم (IV-28): عرض قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB لسنة 2020 (جانب الخصوم)

القيمة المعدلة	معامل التعديل	2020	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة:
1 790 526 729,56	127,2/225,5	1 010 000 000,00	رأس المال الصادر
17 184 354 125,97	متمم حسابي	4 338 963 757,00	العلاوات والاحتياطات (1)
-	-	8 352 581 360,00	فارق إعادة التقييم
-	-	-	فارق المعادلة (1)
337 425 786,40	قائمة الدخل	649 245 795,00	النتيجة الصافية/ النتيجة الصافية حصة المجمع (1)
4 806 665 314,49	متمم حسابي	1 212 088 494,00	رؤوس الأموال الخاصة-الترحيل من جديد
24 118 971 956,42		15 562 879 408,00	المجموع I
			الخصوم غير الجارية:
253 516 093,00	225,5/22,5	253 516 093,00	المؤنات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
253 516 093,00	225,5/22,5	253 516 093,00	المجموع II
			الخصوم الجارية:
1 871 377 717,00	225,5/22,5	1 871 377 717,00	الموردون والحسابات الملحقه
163 486 306,00	225,5/22,5	163 486 306,00	الضرائب
127 486 758,00	225,5/22,5	127 486 758,00	الديون الأخرى
0,00	225,5/22,5	0,00	خزينة الخصوم
2 162 350 782,00	-	2 162 670 782,00	المجموع III
26 534 838 831,42	-	17 979 066 284,00	المجموع العام للخصوم (I+II+III)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2020. بعد تعديل جانب الخصوم من قائمة المركز المالي لسنة 2020، نلاحظ ارتفاع المجموع العام للخصوم بنسبة 48%، في حين ارتفع رأس المال بعد التعديل بنسبة تقدر بحوالي 77% (ما مقداره 780 526 729,56 دج)، ونلاحظ أن نتيجة الدورة بعد التعديل قد انخفضت بمقدار 311 603 360,9 دج (من خلال تعديل قائمة الدخل)، في حين تم حساب قيمة العلاوات والاحتياطات وكذا الترحيل من جديد من خلال متمم حسابي أما فارق إعادة التقييم فحذف طبقا لما جاء في معيار المحاسبة الدولي 29.

3. تعديل قائمة الدخل لمؤسسة ENICAB لسنة 2020:

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

قبل تعديل قائمة الدخل، لابد من حساب مكاسب/أو خسائر القوة الشرائية وذلك باستخدام الأصول والخصوم النقدية التي لا تعدل بالأرقام القياسية، بحيث يتم حساب صافي المركز النقدي في أول الفترة (لسنة 2020) وهو صافي المركز النقدي لآخر الفترة لسنة 2019.

الجدول رقم (IV-29): مكاسب وخسائر القوة الشرائية لسنة 2020

البيان	المبالغ	معدل التعديل	المبلغ المعدل
صافي المركز النقدي لأول الفترة	- 331 423 214,00	225,5	-340 637 806,55
المبيعات	7 089 654 600,00	225,5	7 143 508 097,86
المنتجات التشغيلية الأخرى	101 236 846,00	225,5	102 005 847,96
المنتجات المالية	7 948 484,00	225,5	8 008 861,22
المقبوضات النقدية	7 198 839 930,00	-	7 253 522 807,04
المشتريات	4 820 209 556,00	الجدول (IV-25)	4 856 824 195,17
أعباء الخدمات	84 513 260,00	225,5	85 155 228,46
أعباء المستخدمين	499 699 622,00	225,5	503 495 374,27
الضرائب والرسوم	81 223 505,00	225,5	81 840 484,26
الأعباء التشغيلية	24 081 194,00	225,5	24 264 116,39
الأعباء المالية	35 776 902,00	225,5	36 048 665,78
المدفوعات النقدية	5 545 504 039,00		5 587 628 064,32
صافي المركز النقدي لآخر الفترة	1 321 912 677,00		1 325 256 936,17
خسائر القوة الشرائية			3 344 259,17

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2020 ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مؤسسة ENICAB في سنة 2020 قد حققت خسائر القوة الشرائية بقيمة 3 344 259,17 دج، وذلك لأن صافي المركز النقدي لآخر الفترة والمحسوب بالاعتماد على قائمة المركز المالي لسنة 2020 أقل من المركز النقدي المعدل لآخر الفترة. بافتراض أن الأعباء والمصاريف الخاصة بمؤسسة ENICAB تتم بصورة منتظمة، سيتم تعديل قائمة الدخل من خلال ضرب الأعباء والمنتجات في الرقم القياسي لسعر الاستهلاك الخاص بشهر ديسمبر لسنة 2020 وقسمة الحاصل على المتوسط السنوي للأرقام القياسية لنفس السنة، وفي الأخير سيتم تحميل خسائر القوة الشرائية لقائمة الدخل (النتيجة)، حيث سيتم التعديل بافتراض أن الأعباء والمصاريف الخاصة بمؤسسة ENICAB تتم بصورة منتظمة.

الجدول رقم (IV-30): تعديل قائمة الدخل لسنة 2020

البيان	المبالغ	معامل التعديل	المبلغ المعدل
رقم الأعمال	7 089 654 600,00	225,5	7 143 508 097,86
تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة	172 690 737,00	225,5	174 002 507,57

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

والمنتجات قيد التصنيع				
إنتاج السنة المالية	7 262 345 337,00	-	-	7 317 510 605,42
المشتريات الاستهلاكية	5 751 289 587,00	الجدول (26-IV)		5 912 811 986,93
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	84 513 260,00	225,5	223,8	85 155 228,46
استهلاك السنة المالية	5 835 941 264,00	-	-	5 997 967 215,39
القيمة المضافة للاستغلال	1 426 404 073,00	-	-	1 319 543 390,03
أعباء المستخدمين	499 699 622,00	225,5	223,8	503 495 374,27
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	81 223 505,00	225,5	223,8	81 840 484,26
الفائض الإجمالي عن الاستغلال	845 213 945,00	-	-	734 207 531,50
المنتجات العملية الأخرى	101 236 846,00	225,5	223,8	101 236 844,99
الأعباء العملية الأخرى	24 081 194,00	225,5	223,8	24 264 116,39
المخصصات للاهلاك والمؤونات	137 686 232,00	جداول الاهتلاك		333 943 945,26
الاسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	53 665 514,00	225,5	223,8	54 073 160,89
النتيجة العملية	838 348 787,00	-	-	531 309 475,74
المنتجات المالية	7 948 484,00	225,5	223,8	8 008 861,22
الأعباء المالية	35 776 902,00	225,5	223,8	36 048 665,78
النتيجة المالية	- 27 828 418,00	-	-	- 28 039 804,55
النتيجة العادية قبل الضرائب	866 177 205,00	-	-	503 269 671,18
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	158 300 151,00	225,5	223,8	159 502 609,70
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية	2 974 422,00	225,5	223,8	2 997 015,91
النتيجة الصافية للسنة المالية	646 245 795,00	-	-	340 770 045,57
خسائر القوة الشرائية				3 344 259,17
النتيجة بعد خسائر القوة الشرائية	337 425 786,40			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشف المالية لمؤسسة ENICAB بسنة 2020 .

بعد تعديل قائمة الدخل لسنة 2020، نلاحظ من الجدول انخفاض في النتيجة العملية بقيمة 307 311,26 039 دج وذلك راجع لارتفاع قيمة مخصصات الاهتلاك بعد التعديل، أما النتيجة الصافية للدورة بعد التعديل فقد انخفضت إلى 340 770 045,57 دج وانخفضت أكثر بعد تحميل خسائر القوة الشرائية فقد انخفضت رغم أنها بقيت ربح.

المبحث الثالث: أثر استخدام القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

سنحاول من خلال هذا المبحث حساب مختلف مؤشرات الأداء المالي، وذلك قبل تعديل القوائم المالية (أي بالتكلفة التاريخية) ومن ثم حسابها بعد تعديل القوائم المالية بالقيمة العادلة للفترة

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

2018-2020، ومقارنة النتائج المتحصل عليها في كلتا الحالتين، وذلك لتحديد أثر استخدام القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: إعداد الميزانيات المالية المختصرة للسنوات 2018-2020

فيما يلي سيتم إعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018، 2019، 2020 على التوالي، والتي سيتم من خلالها حساب المؤشرات المالية اللازمة لتقييم الأداء المالي، وذلك قبل وبعد إجراء التعديلات على قائمة المركز المالي.

1. الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018 قبل وبعد تعديل:

فيما يلي عرض للميزانية المالية لسنة 2018 بالتكلفة التاريخية وبالتكلفة المعدلة (القيمة العادلة):

الجدول رقم (IV-31): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018 قبل وبعد التعديل

الأصول	المبلغ قبل التعديل	المبلغ بعد التعديل	الخصوم	المبلغ قبل التعديل	المبلغ بعد التعديل
الأصول الثابتة	1 181 211 924,00	3 628 125 305,85	الأموال الدائمة	6 784 630 573,00	9 219 079 187,41
			الأموال الخاصة	6 561 356 232,00	8 995 804 846,41
			ديون مالية	223 274 341,00	223 274 341,00
الأصول الجارية	6 968 087 802,00	6 955 623 033,56	الخصوم الجارية	1 364 669 152,00	1 364 669 152,00
للاستغلال	4 449 922 331,00	4 437 457 562,56	للاستغلال	994 334 365,00	994 334 365,00
خارج	1 268 787 212,00	1 268 787 212,00	خارج	309 002 413,00	309 002 413,00
الاستغلال			الاستغلال		
خزينة	1 249 378 259,00	1 249 378 259,00	خزينة	61 332 374,00	61 332 374,00
الأصول			الخصوم		
المجموع	8 149 299 726,00	10 583 748 339,41	المجموع	8 149 299 725,00	10 583 748 339,41

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (IV-8)، (IV-7).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاعاً في مجموع العام للميزانية بعد التعديل بنسبة 29,87%، حيث ارتفعت قيمة الأصول الدائمة بنسبة 67,44%، بينما انخفض مجموع الأصول الجارية بقيمة 12 464 768,44 دج وذلك بسبب انخفاض قيمة الأصول الجارية للاستغلال (المخزونات التي انخفضت بعد التعديل بقيمة 12 464 768,44 دج)، في حين في جانب الخصوم نلاحظ ارتفاع قيمة الأموال الدائمة وذلك نتيجة لارتفاع قيمة الأموال الخاصة بعد التعديل بنسبة 37,10%، بينما لم تتغير باقي عناصر الأصول باعتبارها عناصر نقدية لا تتغير قيمتها بعد التعديل.

كما نلاحظ أنه قبل تعديل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018 مايلي:

- تشكل الأصول الثابتة 14,5% من المجموع العام للأصول في حين أن الأصول الجارية تشكل 85,5% من المجموع العام للأصول.

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

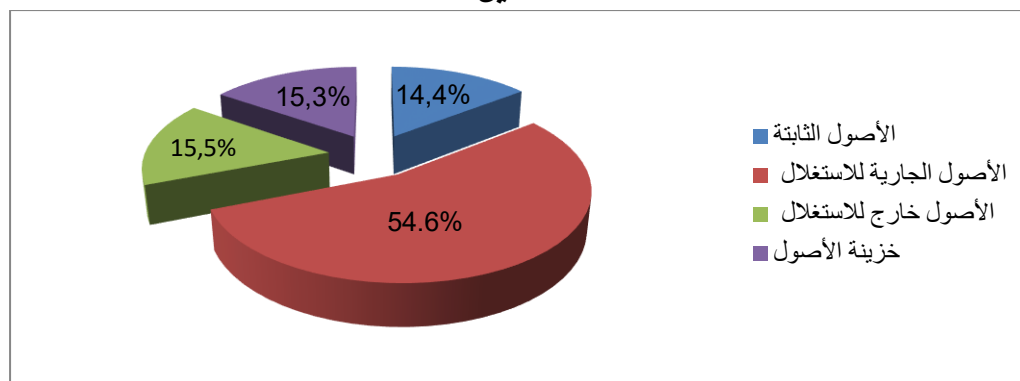
- بينما شكلت الأصول الجارية للاستغلال ما نسبته 63,8% من قيمة الأصول الجارية أما الأصول الجارية خارج الاستغلال فتشكل 18,2% في حين أن خزينة الأصول تمثل 17,9% من قيمة الأصول الجارية.
- أما جانب الخصوم فنجد أن الأموال الدائمة تمثل 83,2% من المجموع العام للخصوم، والخصوم الجارية تشكل 16,7% من المجموع العام للخصوم.
- الأموال الخاصة تمثل 96,7% من مجموع الأموال الدائمة، أما الديون فشكلت 3,3%.
- أما عناصر الخصوم الجارية فنجد أن الخصوم الجارية للاستغلال تشكل 72,9% من مجموع الخصوم الجارية، والخصوم الجارية خارج الاستغلال تمثل 22,6% من مجموع الخصوم الجارية، أما خزينة الخصوم فتتمثل 4,5% من مجموع الخصوم الجارية.

أما بعد تعديل الميزانية المالية المختصرة فنلاحظ أن:

- أصبحت الأصول الدائمة تشكل 34,3% والأصول الجارية تشكل 65,7% من مجموع الأصول، بينما شكلت الأصول الجارية للاستغلال ما نسبته 63,8% من قيمة الأصول الجارية أما الأصول الجارية خارج الاستغلال فتشكل 18,2% في حين أن خزينة الأصول تمثل 17,9% من قيمة الأصول الجارية.
- جانب الخصوم فنجد أن الأموال الدائمة تمثل 87% من المجموع العام للخصوم، والخصوم الجارية تشكل 13% من المجموع العام للخصوم، أما الأموال الخاصة تمثل 97,6% من مجموع الأموال الدائمة، أما الديون فشكلت 2,4% من مجموع الأموال الدائمة.

ويمكن توضيح عناصر الأصول والخصوم للميزانية المالية لسنة 2018 قبل التعديل وبعده من خلال الأشكال التالية:

الشكل رقم (IV-2): تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018 (الأصول) قبل التعديل

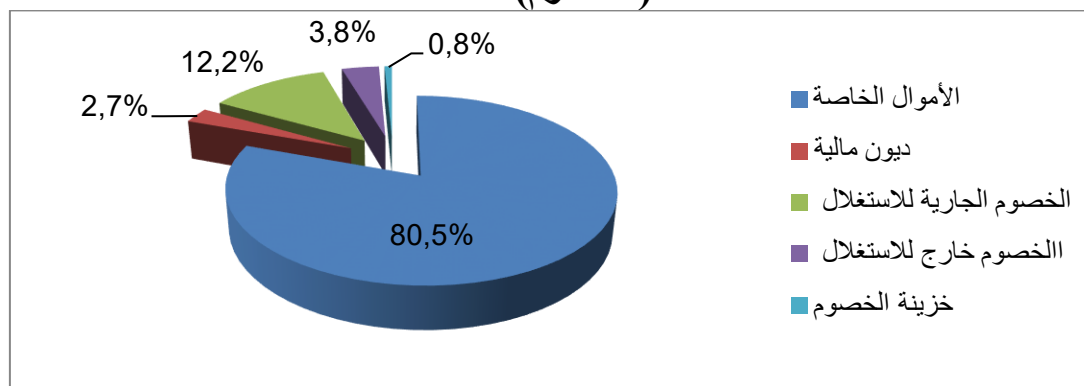


المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول (IV-31).

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

من خلال الشكل نلاحظ أن الأصول الجارية للاستغلال تشكل أكبر نسبة من مجموع الأصول (54,6%) مقارنة بالأصول الثابتة التي شكلت 14,4% فقط من مجموع الأصول، وذلك راجع لكون المؤسسة تنشط ضمن الصناعة التحويلية (نشاطها الأساسي صناعة الكوابل) وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الأصول الجارية للاستغلال.

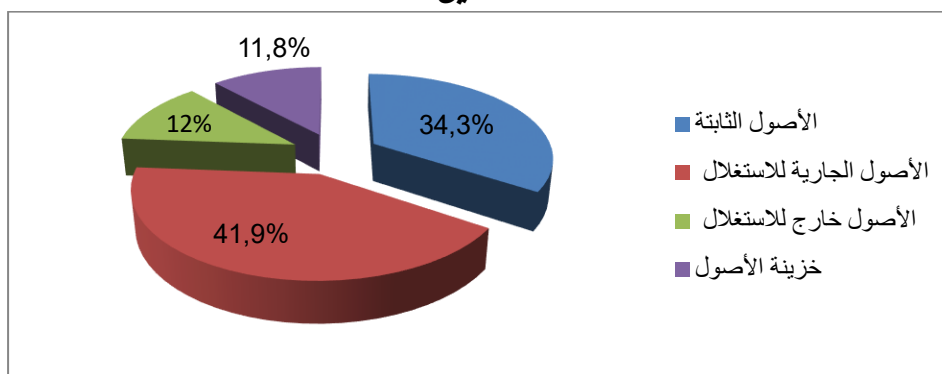
الشكل رقم (IV-3): تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة قبل التعديل لسنة 2018 (الخصوم)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (IV-31).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الأموال الخاصة تحتل النسبة الأكبر (80,5%) من مجموع الخصوم، وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها أكثر من اعتمادها على الديون والتي شكلت 2,7% من مجموع الخصوم.

الشكل رقم (IV-4): تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018 (الأصول) بعد التعديل



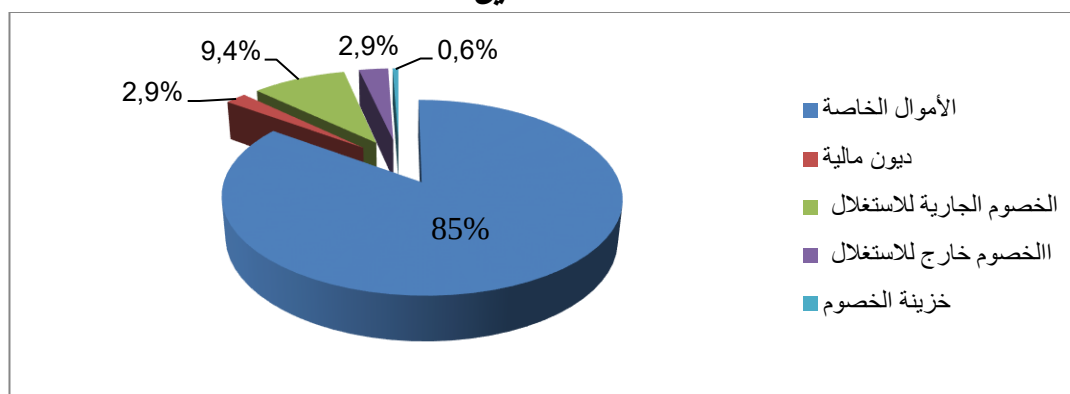
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (IV-31).

بعد تعديل الميزانية المختصرة أصبحت الأصول الدائمة تمثل 34,3% من مجموع الأصول في حين الأصول الجارية للاستغلال أصبحت تشكل 41,9% من مجموع الأصول

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

(وذلك نتيجة انخفاض قيمة المخزونات بعد التعديل) أما الأصول الجارية خارج الاستغلال وخزينة الأصول انخفضت نسبها لأنها عناصر نقدية (لا يعاد تقديرها لأنها تظهر بقيمتها الجارية عند إعداد القوائم المالية).

الشكل رقم (IV-5): تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018 (الخصوم) بعد التعديل



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (IV-31).

من خلال الشكل نلاحظ أن الأموال الخاصة أصبحت تشكل 85% من مجموع الخصوم بعد تعديل الميزانية المالية المختصر، بينما انخفضت نسب باقي العناصر (الديون المالية، خصوم الجارية للاستغلال، خصوم جارية خارج الاستغلال) وذلك لأنها عناصر نقدية لا تتأثر بالتعديل.

2. الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019 قبل وبعد التعديل:

فيما يلي سنقوم بعرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة محل الدراسة لسنة 2019 وذلك قبل وبعد تعديلها:

الجدول رقم (IV-32): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019 قبل وبعد التعديل الموحدة:

الأصول	المبلغ قبل التعديل	المبلغ بعد التعديل	الخصوم	المبلغ قبل التعديل	المبلغ بعد التعديل
الأصول الثابتة	9 422 790 102,00	11 673 399 816,98	الأموال الدائمة	15 146 210 127,00	17 411 140 456,28
			الأموال الخاصة	14 922 763 446,40	17 187 693 775,68
			ديون مالية	223 446 680,60	223 446 680,60
الأصول الجارية	7 040 481 976,00	7 045 802 591,30	الخصوم الجارية	1 308 061 952,00	1 308 061 952,00
للاستغلال	5 831 396 558,40	5 836 717 175,30	للاستغلال	325 890 182,70	325 890 182,70
خارج الاستغلال	909 203 636,80	909 203 636,80	خارج الاستغلال	182 171 769,30	182 171 769,30

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

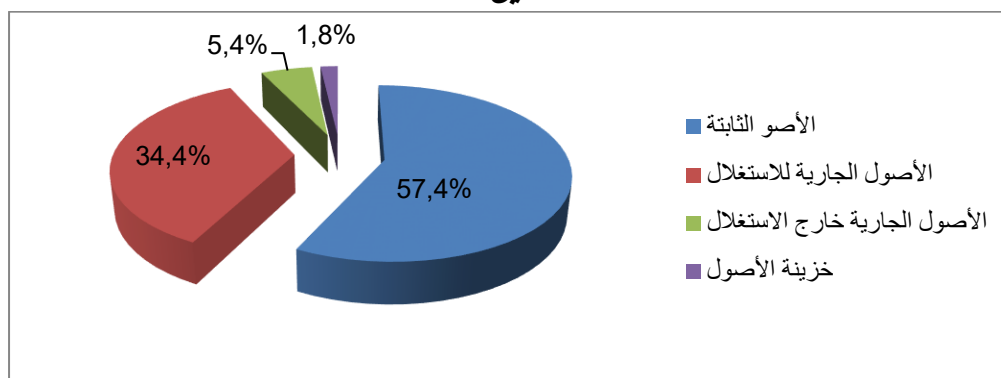
800 000 000,00	800 000 000,00	خزينة الخصوم	299 881 780,90	299 881 780,90	خزينة الأصول
18 719 202 408,28	16 463 272 079,00	المجموع	18 719 202 408,28	16 463 272 079,00	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدولين (IV-17) و(IV-18).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ :

- ارتفاع في مجموع العام للميزانية بعد التعديل بنسبة 13,6%، حيث ارتفعت قيمة الأصول الدائمة بنسبة 23,9%، في حين في جانب الخصوم نلاحظ ارتفاع قيمة الأموال الدائمة وذلك نتيجة لارتفاع قيمة الأموال الخاصة بعد التعديل بنسبة 15%، بينما لم تتغير باقي عناصر الأصول باعتبارها عناصر نقدية لا تتغير قيمتها بعد التعديل.
- كما نلاحظ أنه قبل تعديل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019 أن تشكل الأصول الثابتة 57% من المجموع العام للأصول (ارتفعت قيمة الأموال الدائمة مقارنة بسنة 2018 وذلك بسبب إعادة تقييم الأراضي) في حين أن الأصول الجارية تشكل 42,6% من المجموع العام للأصول، بينما شكلت الأصول الجارية للاستغلال ما نسبته 83 % من قيمة الأصول الجارية أما الأصول الجارية خارج الاستغلال فتشكل 12,9% قيمة الأصول الجارية، أما جانب الخصوم فنجد أن الأموال الدائمة تمثل 92% من المجموع العام للخصوم، والخصوم الجارية تشكل 8% من المجموع العام للخصوم، الأموال الخاصة تشكل 98,5% من مجموع الأموال الدائمة.
- أما بعد تعديل الميزانية المالية المختصرة فنلاحظ أن أصبحت الأصول الدائمة تشكل 62,4% والأصول الجارية تشكل 37,6% من مجموع الأصول، بينما شكلت الأصول الجارية للاستغلال ما نسبته 83 % من قيمة الأصول الجارية، أما جانب الخصوم فنجد أن الأموال الدائمة تمثل 93% من المجموع العام للخصوم، والخصوم الجارية تشكل 7% من المجموع العام للخصوم، أما الأموال الخاصة تمثل 98,5% من مجموع الأموال الدائمة. ويمكن توضيح عناصر الأصول والخصوم للميزانية المالية لسنة 2019 قبل التعديل وبعده من خلال الأشكال التالية:

الشكل رقم (IV-6): تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019 (الأصول) قبل التعديل

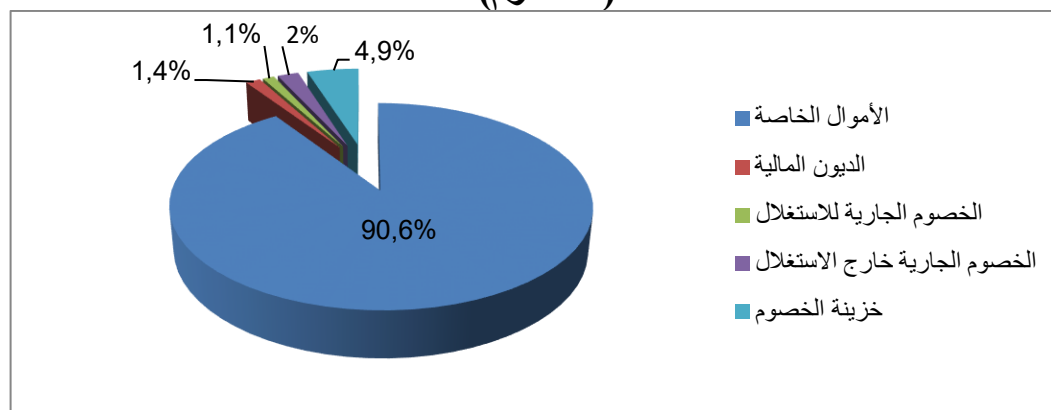


الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد الجدول (IV-32).

من خلال الشكل نلاحظ أن الأصول الثابتة تشكل أكبر نسبة من مجموع الأصول (57,4%) في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 (الأصول الجارية للاستغلال كانت تمثل النسبة الأكبر من مجموع الأصول) وهذا بسبب إعادة تقييم الأراضي.

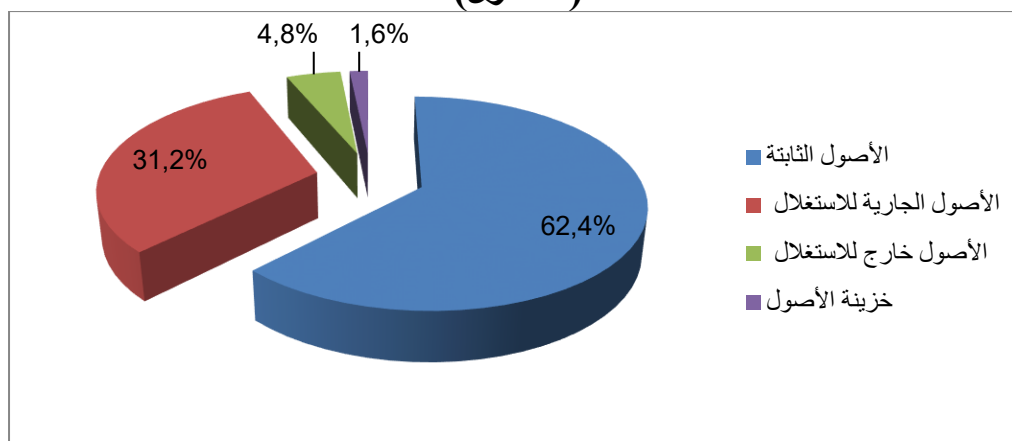
الشكل رقم (IV-7): تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة قبل التعديل لسنة 2019 (الخصوم)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (IV-32).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الأموال الخاصة تحتل النسبة الأكبر (91%) من مجموع الخصوم، وقد ارتفعت النسبة مقارنة بسنة 2018، أما باقي العناصر (الديون، الخصوم الجارية للاستغلال وخارج الاستغلال) فقد انخفضت نسبها.

الشكل رقم (IV-8): تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة بعد التعديل لسنة 2019 (الأصول)

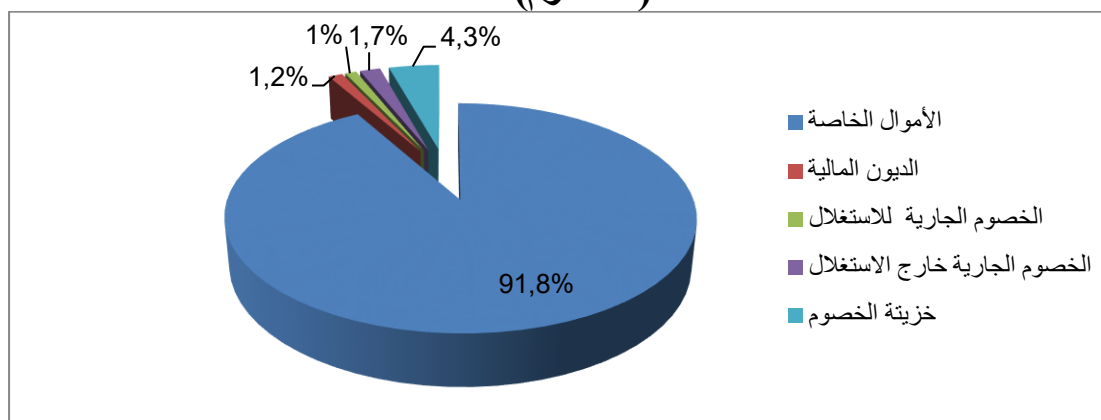


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (IV-32).

خلال الشكل نلاحظ أن الأصول الثابتة بعد تعديل قيمتها بقيت تشكل أكبر نسبة من مجموع الأصول (62,4%) في سنة 2019، بينما انخفضت نسبة عناصر الأصول الجارية بعد تعديل قيمتها (خاصة الأصول لجارية للاستغلال) مقارنة بالنسب المسجلة قبل تعديل الميزانية.

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

الشكل رقم (IV-9): تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة بعد التعديل لسنة 2019 (الخصوم)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (IV-32).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الأموال الخاصة بقيت تحتل النسبة الأكبر (91,8%) من مجموع الخصوم بعد تعديل قيمتها، بينما انخفضت نسب باقي العناصر (الديون المالية، خصوم الجارية للاستغلال، خصوم جارية خارج الاستغلال) وذلك لأنها عناصر نقدية لا تتأثر بالتعديل.

3. الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020 قبل وبعد التعديل:

فيما يلي سنقوم بعرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة محل الدراسة لسنة 2020 وذلك قبل وبعد تعديلها:

الجدول رقم (IV-33): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020 قبل وبعد التعديل للوحدة:

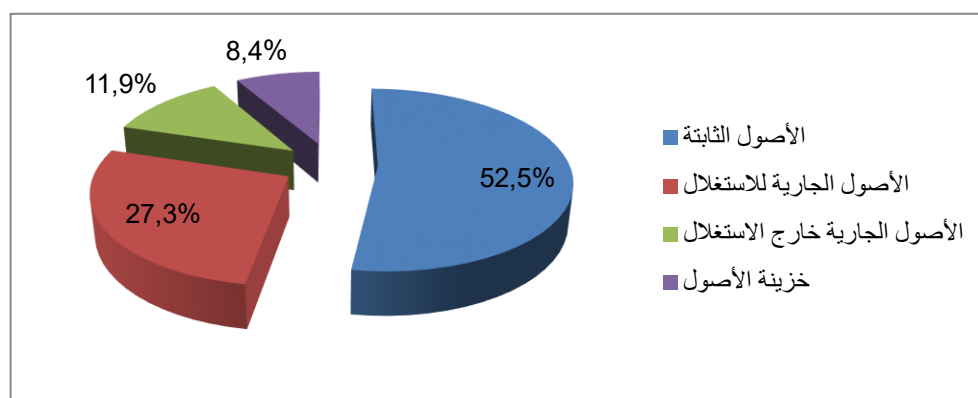
الأصول	المبلغ قبل التعديل	المبلغ بعد التعديل	الخصوم	المبلغ قبل التعديل	المبلغ بعد التعديل
الأصول الثابتة	9 437 745 041,00		الأموال الدائمة	17 956 294 454,26	24 372 488 049,42
			الأموال الخاصة		24 118 971 956,42
			ديون مالية		253 516 093,00
الأصول الجارية	8 541 321 242,00		الخصوم الجارية	8 578 544 377,16	2 162 350 782,00
للاستغلال	4 900 316 528,00		للاستغلال	4 937 539 664,16	1 871 377 717,00
خارج الاستغلال	2 134 334 407,00		خارج الاستغلال	2 134 334 407,00	291 293 065,00
خزينة الأصول	1 506 670 306,00		خزينة الخصوم	1 506 670 306,00	0,00
المجموع	17 979 066 284,00		المجموع	26 534 838 831,42	26 534 838 831,42
					17 979 066 284,00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدولين (IV-27) و (IV-28).
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ :

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

- ارتفاع في مجموع العام للميزانية بعد التعديل بنسبة 47,6%، حيث ارتفعت قيمة الأصول الثابتة بنسبة 90%، في حين في جانب الخصوم نلاحظ ارتفاع قيمة الأموال الدائمة وذلك نتيجة لارتفاع قيمة الأموال الخاصة بعد التعديل بنسبة 55%، بينما لم تتغير باقي عناصر الأصول باعتبارها عناصر نقدية لا تتغير قيمتها بعد التعديل.
 - كما نلاحظ أنه قبل تعديل الميزانية المالية المختصر لسنة 2020 أن الأصول الثابتة تشكل 52,5% من المجموع العام للأصول في حين أن الأصول الجارية تشكل 27,3% من المجموع العام للأصول، بينما شكلت الأصول الجارية للاستغلال ما نسبته 57,4% من قيمة الأصول الجارية أما الأصول الجارية خارج الاستغلال فتشكل 25% قيمة الأصول الجارية أما خزينة الأصول فتشكل 17,6%، أما جانب الخصوم فنجد أن الأموال الدائمة تمثل 88% من المجموع العام للخصوم، والخصوم الجارية تشكل 12% من المجموع العام للخصوم، أما لأموال الخاصة تشكل 99% من مجموع الأموال الدائمة.
 - أما بعد تعديل الميزانية المالية المختصرة فنلاحظ أن أصبحت الأصول الدائمة تشكل 67,7% والأصول الجارية تشكل 31,6% من مجموع الأصول، بينما شكلت الأصول الجارية للاستغلال ما نسبته 57,4% من قيمة الأصول الجارية، أما جانب الخصوم فنجد أن الأموال الدائمة تمثل 91,9% من المجموع العام للخصوم، أما الأموال الخاصة تمثل 99% من مجموع الأموال الدائمة.
- ويمكن توضيح عناصر الأصول والخصوم للميزانية المالية لسنة 2020 قبل التعديل وبعده من خلال الأشكال التالية:

الشكل رقم (IV-10): تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020 (الأصول) قبل التعديل

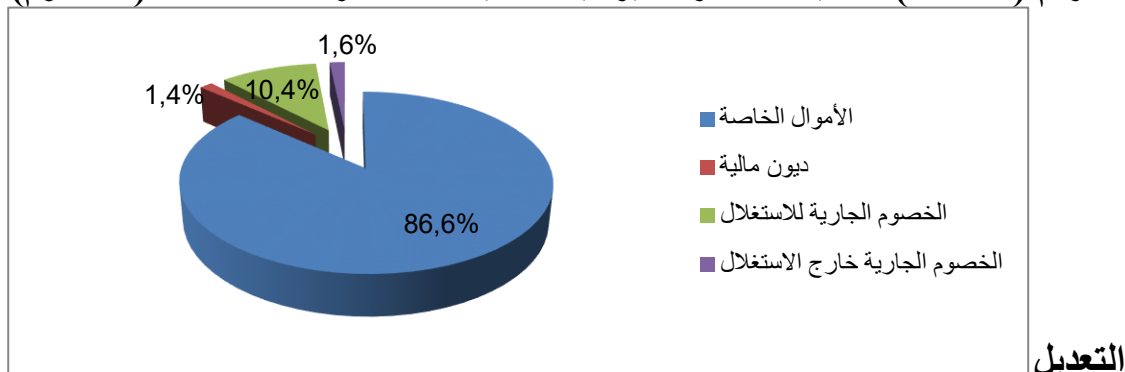


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (IV-33).

من خلال الشكل نلاحظ أن الأصول الثابتة تشكل أكبر نسبة من مجموع الأصول (52,5%)، وهذا ناتج عن اقتناء المؤسسة لأصول ثابتة جديدة خلال سنة 2020.

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

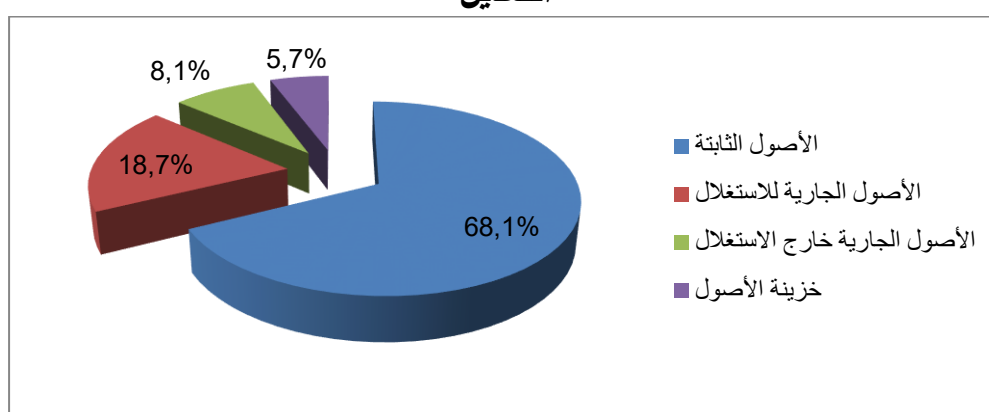
الشكل رقم (IV-11): تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020 (الخصوم) قبل



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (IV-33).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الأموال الخاصة تحتل النسبة الأكبر (86,6%) من مجموع الخصوم، وهذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها، أما باقي العناصر (الديون، الخصوم الجارية للاستغلال وخارج الاستغلال) فقد انخفضت نسبها.

الشكل رقم (IV-12): تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020 (الأصول) بعد التعديل

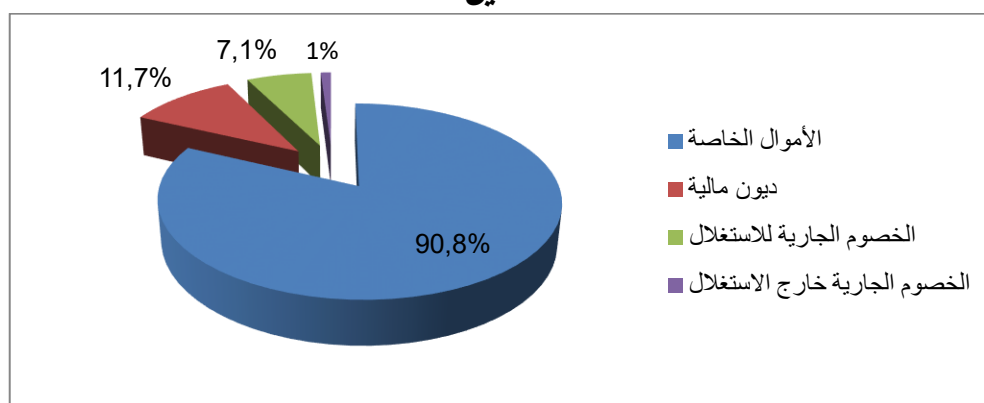


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (IV-33).

من خلال الشكل نلاحظ أن بعد التعديل بقيت الأصول الثابتة تشكل أكبر نسبة من مجموع الأصول (68,1%)، بينما انخفضت نسبة عناصر الأصول الجارية بعد تعديل قيمتها (خاصة الأصول لجارية للاستغلال) مقارنة بالنسب المسجلة قبل تعديل الميزانية.

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

الشكل رقم (IV-13): تمثيل عناصر الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020 (الخصوم) بعد التعديل



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (IV-33).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الأموال الخاصة بقيت تحتل النسبة الأكبر (90%) من مجموع الخصوم بعد تعديل قيمتها، بينما انخفضت نسب باقي العناصر (الديون المالية، خصوم الجارية للاستغلال، خصوم جارية خارج الاستغلال) وذلك لأنها عناصر نقدية لا تتأثر بالتعديل.

المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المالي من خلال تحليل قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB

سنحاول في هذا المطلب قياس مؤشرات الأداء المالي من خلال تحليل قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB لفترة الدراسة (2018-2020) قبل وبعد استخدام القيمة العادلة (التكلفة المعدلة)، ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة نتيجة استخدامها التكلفة التاريخية ومقارنتها بالنتائج المتوصل إليها بعد استخدام القيمة العادلة.

1. تحليل مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة ENICAB للفترة 2020-2018:

لتحليل الميزانية المالية وتقييم الأداء المالي سيتم الاعتماد على أكثر أدوات التحليل المالي شيوعا (الطريقة التقليدية التي تعتمد على القوائم المالية) وهي مؤشرات التوازن المالي التي تقيس التوازن بين عناصر الميزانية (الأصول الثابتة والأموال الدائمة، الأصول الجارية والخصوم الجارية)، حيث سيتم حساب مؤشرات التوازن خلال فترة الدراسة ولكل سنة على حدى.

1.1 مؤشرات التوازن المالي قبل تعديل القوائم المالية (بالتكلفة التاريخية) للفترة

2020-2018:

فيما يلي سيتم حساب مؤشرات التوازن المالي للفترة 2020-2018 قبل تعديل الميزانيات، كمايلي:

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

الجدول رقم(34-IV): مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة ENICAB بالتكلفة التاريخية للفترة
الوحدة: دج
2020-2018

2020	2019	2018	البيان السنة	
15 816 395 501,00	15 146 210 127,00	6 784 630 573,00	الأموال الدائمة	FR _{NET}
9 437 754 041,00	9 422 790 102,00	1 181 211 924,00	الأصول الثابتة	من أعلى
6 378 650 460,00	5 723 420 025,00	5 603 418 649,00	FR_{NET}	الميزانية
8 541 321 242,00	7 040 481 976,00	6 968 087 802,00	الأصول الجارية	FR _{NET}
2 162 670 782,00	1 308 061 952,00	1 308 061 952,00	الخصوم الجارية	من أسفل
6 378 650 460,00	5 723 420 025,00	5 603 418 649,00	FR_{NET}	الميزانية
15 562 879 408,00	14 922 763 446,00	6 561 356 232,00	الأموال الخاصة	رأس المال
9 437 745 041,00	9 422 790 102,00	1 181 211 924,00	الأصول الثابتة	الخاص
6 125 134 367,00	5 499 973 344,00	5 380 144 308,00	رأس المال الخاص	
17 979 066 284,00	16 463 272 079,00	8 149 299 725,00	مجموع الخصوم	رأس المال
15 562 879 408,00	14 922 763 446,00	6 561 356 232,00	الأموال الخاصة	الأجنبي
2 416 186 876,00	1 540 508 633,00	1 587 943 493,00	رأس المال الأجنبي	
8 541 321 242,00	7 040 481 976,00	6 968 087 802,00	الأصول الجارية	احتياج رأس المال العامل
1 506 670 306,00	299 881 780,00	1 249 378 259,00	خزينة الأصول	
7 034 650 936,00	6 740 600 196,00	5 718 709 543,00	الأصول الجارية عدا النقدية	
2 162 670 782,00	1 308 061 652,00	1 364 669 152,00	الخصوم الجارية	
0	800 000 000,00	61 332 374,00	السلفات المصرفية	
2 162 670 782,00	508 061 652,00	1 303 336 778,00	خ ج عدا السلفات المصرفية	
4 871 980 154,00	6 232 538 544,00	4 415 372 765,00	إ ر م ع	
1 506 670 306,00	299 881 780,00	1 249 378 259,00	خزينة الأصول	الخزينة
0	800 000 000,00	61 332 374,00	خزينة الخصوم	الصافية
1 506 670 306,00	-500 118 220,00	1 188 045 885,00	TN	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجداول (IV-32)، (IV-32)، (IV-31).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

– رأس المال العامل الصافي خلال فترة الدارسة (2018-2020) موجب وقد ارتفع من سنة إلى أخرى (خلال سنة 2019 ارتفع FR بمقدار 2% مقارنة بسنة 2018، وفي سنة 2020 ارتفع بنسبة 11% مقارنة بسنة 2019)، وهذا يشير إلى أن مؤسسة

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

ENICAB متوازنة ماليا على المدى الطويل (هناك هامش أمان للمؤسسة)، حيث أن المؤسسة محل الدراسة قد تمكنت خلال فترة الدراسة من تمويل أصوله الثابتة من خلال استخدام مواردها الدائمة (أموالها الدائمة) وتحقيق فائض مالي يمكنها من خلاله مواجهة حوادث دورة الاستغلال (تستخدمه في تمويل دورة الاستغلال).

- رأس المال العامل الخاص موجب خلال فترة الدراسة ومتزايد من سنة إلى أخرى، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تقوم بتمويل أصولها الثابتة باستخدام أموالها الخاصة (مع وجود فائض يستخدم في تمويل الأصول الجارية).
- رأس المال الأجنبي موجب خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة مستقلة ماليا نظرا لعدم اعتمادها على الديون بشكل كبير في نشاطها، (انخفض في سنة 2019 بنسبة 3% عن سنة 2018، وارتفع سنة 2020 بنسبة 57% مقارنة بسنة 2019).

- احتياج رأس المال العامل خلال فترة الدراسة موجب، وهذا يدل على وجود عجز أي أن هناك احتياجات مرتبطة بالاستغلال (المؤسسة لم تتمكن من تمويل احتياجات الدورة بمواردها وتستخدم جزء من الأموال الدائمة لتغطية احتياجات الاستغلال)، كما نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل متزايد من سنة إلى أخرى (ارتفع سنة 2019 بنسبة 41% مقارنة بسنة 2018، لينخفض سنة 2020 بنسبة 22% مقارنة بسنة 2019).

- الخزينة الصافية موجبة خلال سنتي 2018 و2020 (أي رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل)، وذلك يدل على وجود توازن مالي في المؤسسة محل الدراسة، كما يدل على أن المؤسسة تمتلك فائض في السيولة (يجب على المؤسسة استغلاله لأنه يمكن أن يؤثر سلبا على مردودية المؤسسة)، بينما كانت الخزينة سالبة سنة 2019 (أي أن رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل)، وهذا يدل على وجود اختلال وعدم توازن مالي في المؤسسة محل الدراسة خلال سنة 2019 (قد تجعل هذه الوضعية المؤسسة تلجأ زيادة رأس المال العامل لسد هذا العجز).

2.1 مؤشرات التوازن المالي بعد تعديل القوائم المالية (بالقيمة العادلة) للفترة 2018-2020:
فيما يلي سيتم حساب مؤشرات التوازن المالي للفترة 2018-2020 بعد تعديل الميزانيات، كما يلي:

الجدول رقم (IV-35): مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة ENICAB بالقيمة العادلة للفترة 2020-2018
الوحدة: دج

2020	2019	2018	السنة	البيان
24 372 488 049,42	17 411 140 456,28	9 219 079 187,41		FRNET الأموال الدائمة

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

17 956 294 454,26	11 673 399 816,98	3 628 125 305,85	الأصول الثابتة	من أعلى الميزانية
6 416 193 595,16	5 737 740 639,30	5 590 953 881,56	FR_{NET}	
8 578 544 377,16	7 045 802 591,30	6 955 623 033,56	الأصول الجارية	FR _{NET}
2 162 670 782,00	1 308 061 952,00	1 364 669 152,00	الخصوم الجارية	من أسفل الميزانية
6 415 873 595,16	5 737 740 639,30	5 590 953 881,56	FR_{NET}	
24 118 651 956,42	17 187 693 775,68	8 995 804 846,41	الأموال الخاصة	رأس المال الخاص
17 956 294 454,26	11 673 399 816,98	3 628 125 305,85	الأصول الثابتة	
6 162 357 502,16	5 514 293 958,70	5 367 679 540,56	رأس المال الخاص	
26 534 838 831,42	18 719 202 408,28	10 583 748 339,41	مجموع الخصوم	رأس المال الأجنبي
24 118 651 956,42	17 187 693 775,68	8 995 804 846,41	الأموال الخاصة	
2 416 186 875,00	1 531 508 632,60	1 587 943 493,00	رأس المال الأجنبي	
8 578 544 377,16	7 045 802 591,30	6 955 623 033,56	الأصول الجارية	احتياج رأس المال العامل
1 506 670 306,00	299 881 780,00	1 249 378 259,00	خزينة الأصول	
7 071 874 071,16	6 745 920 811,30	5 706 244 774,56	الأصول الجارية عدا النقدية	
2 162 670 782,00	1 308 061 652,00	1 364 669 152,00	الخصوم الجارية	
0,00	800 000 000,00	61 332 374,00	السلفات المصرفية	
2 162 670 782,00	508 061 652,00	1 303 336 778,00	خ ج عدا السلفات المصرفية	
4 909 203 289,16	6 237 859 159,30	4 402 907 996,56	إ ر م ع	
1 506 670 306,00	299 881 780,00	1 249 378 259,00	خزينة الأصول	الخزينة الصافية
0,00	800 000 000,00	61 332 374,00	خزينة الخصوم	
1 506 670 306,00	-500 118 220,00	1 188 045 885,00	TN	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجداول (IV-32)، (IV-32)، (IV-31).

من خلال لجدول السابق نلاحظ أنه بعد استخدام القيمة العادلة لم تتغير وضعية مؤشرات التوازن، ولكن ارتفعت قيمها، حيث:

– قيم رأس المال العامل الصافي ورأس المال الخاص بعد استخدام القيمة العادلة (بعد تعديل الميزانيات بالقيمة العادلة) موجبة خلال فترة الدراسة، غير أن قيمهما انخفضت خلال سنة 2018 مقارنة بقيمه المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية، ولكنها ارتفعت سنة 2020 و2019، أما قيم رأس المال الأجنبي فلم تتغير بعد تطبيق القيمة العادلة وذلك لأن العناصر المكونة لرأس المال الأجنبي تظهر بقيمتها

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

الجارية في تاريخ إعداد القوائم المالية (عناصر نقدية لا تتغير بمؤشر العام للأسعار).

– أما احتياجات رأس المال العامل فنلاحظ أنها انخفضت خلال سنة 2018 وسنة 2020 بعد تطبيق القيمة العادلة (التكلفة المعدلة)، غير أنها ارتفعت خلال سنة 2019.

– الخزينة خلال سنوات الدراسة (كما لم تتغير قيمها)، وذلك لأن قيمة الارتفاع في رأس المال العامل مساوية لقيمة الارتفاع في احتياج رأس المال بعد استخدام القيمة العادلة، كذلك فإن كل من خزينة الأصول وخزينة الخصوم هي عناصر نقدية لا تعدل.

بعد تحليل مؤشرات التوازن المالي بالتكلفة التاريخية وبالقيمة العادلة يمكننا القول أن المؤسسة عموما في وضعية مالية حسنة، بمقارنة النتائج المسجلة نجد أن النتائج المتحصل عليها قد تأثرت نتيجة استخدام القيمة العادلة (حيث أن بعض المؤشرات تحسنت -تأثير إيجابي، بينما هناك بعض المؤشرات انخفضت -تأثير سلبي).

2. تحليل مؤشرات السيولة واليسر المالي: كما سبق وأشرنا فإن مؤشرات السيولة تعبر عن قدرة المؤسسة على تسديد ومواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عند تاريخ استحقاقها، ويمكن تلخيص نسب السيولة واليسر المالي في المؤشرات والنسب التالية:

1.2 مؤشرات السيولة قبل تعديل الميزانيات (بالتكلفة التاريخية):

يمكن توضيح مختلف مؤشرات السيولة قبل تعديل الميزانيات للفترة 2018-2020 كما يلي:

الجدول رقم (IV-36): مؤشرات السيولة واليسر المالي لمؤسسة ENICAB للفترة 2018-2020
الوحدة: دج

2020		2019		2018		العلاقة	المقياس
القيمة العادلة	التكلفة التاريخية	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية		
3,97	3,95	5,39	5,38	5,01	5,11	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	نسبة التداول
1,68	1,684	0,92	0,92	1,85	1,85	(الأصول الجارية - المخزونات) / الخصوم الجارية	السيولة السريعة
0,70	0,70	0,40	0,40	0,92	0,92	خزينة الأصول / الخصوم الجارية	السيولة الجاهزة
%9	%13	%8	%9	%15	%19	مجموع الديون / مجموع الأصول	نسبة المديونية
%1	%1	%1	%1	%2	%3	الديون طويلة الأجل / مجموع الأصول	هيكله الديون

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجداول (IV-32)، (IV-32)، (IV-31).

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في كلتا الحالتين (التكلفة التاريخية والقيمة العادلة) نسب السيولة هي ذاتها وذلك بسبب أن العناصر التي حسبت على أساسها المؤشرات أغلبها عناصر نقدية لا تعدل، حيث أن:

- نسبة التداول (أو السيولة العامة) تتجاوز الواحد (01) خلال سنوات الدراسة، وهذا يدل على وجود فائض من الأصول الجارية وذلك بعد تغطية الديون قصيرة الأجل (الخصوم الجارية)، وفي المقابل ارتفاع هذه النسبة يعني أن الخصوم الجارية غير كافية لتغطية الأصول الجارية وهذا يدفع المؤسسة إلى استخدام الأموال الدائمة لتغطية هذا العجز.
- نسبة السيولة السريعة هي كذلك تتجاوز الواحد (01) خلال سنة 2018 وسنة 2020 أي أن المؤسسة محل الدراسة كانت قادرة على تغطية الخصوم الجارية (التزاماتها قصيرة الأجل) من خلال الحقوق (الأصول سريعة التحويل إلى نقدية-الأصول الجارية خارج الاستغلال وخزينة الأصول-) دون اللجوء إلى بيع المخزونات، مع وجود فائض بعد التغطية، أما خلال سنة 2019 فالنسبة أقل من (01) أي أن المؤسسة لم تكن قادرة على تغطية جزء من الخصوم الجارية.
- نسبة السيولة الجاهزة أو الفورية فنلاحظ أنها تتجاوز 0,5 في سنة 2018 وسنة 2020، وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية جزء كبير من الخصوم الجارية (أكثر من 70%) عن طريق خزينة الأصول، أما في سنة 2019 فنلاحظ أن المؤسسة كان بإمكانها تغطية 40% من الخصوم الجارية عن طريق خزينة الأصول.
- أما نسبة المديونية فهي منخفضة خلال سنوات الدراسة، حيث أن الديون كانت تغطي 11% من الأصول خلال سنة 2018، و9% من الأصول سنة 2019، وفي سنة 2020 بلغت نسبة تغطية الأصول باستخدام الديون 13%.
- وفيما يخص نسبة هيكلية الديون طويلة الأجل فلم تتجاوز 3% خلال سنوات الدراسة، هذه النسب الضئيلة تدل على أن المؤسسة لا تعتمد على الديون طويلة الأجل لتمويل أصولها وإنما تعتمد على أموالها الخاصة.

من خلال السيولة مؤشرات اليسر المالي يمكن لقول أن المؤسسة محل الدراسة في وضعية جيدة ولا تواجه أي صعوبة في الوفاء بديونها وهي قادرة على تسديد ديونها طويلة الأجل، كما نلاحظ أن استخدام القيمة العادلة لم يؤثر بشكل كبير على مؤشرات اليسر المالي (وذلك راجع إلى أن أغلب العناصر التي يعتمد عليها حساب مؤشرات اليسر المالي هي عناصر مالية لا يعاد تقييمها حسب طريقة التقييم المعتمدة).

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي من خلال تحليل قائمة الدخل لمؤسسة ENICAB للفترة (202-2018)

سنحاول في هذا المطلب قياس مؤشرات الأداء المالي بالاعتماد على تحليل قائمة الدخل المالي لمؤسسة ENICAB للفترة (2018-2020) وذلك قبل وبعد استخدام القيمة العادلة (القيمة المعدلة على أساس أسعار الاستهلاك)، ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة نتيجة استخدام التكلفة التاريخية ومقارنتها بالنتائج المتوصل إليها بعد استخدام القيمة العادلة.

1. تحليل قائمة الدخل (جدول حساب النتائج) قبل وبعد التعديل للفترة 2020-2018:

بالاعتماد على قائمة الدخل قبل وبعد تعديلها بالقيمة العادلة للفترة 2020-2018، سنقوم بتحليل مختلف نتائج المؤسسة محل الدراسة، كما يلي:

الجدول رقم (IV-37): تطور نتائج قائمة الدخل لمؤسسة ENICAB بالتكلفة التاريخية للفترة 2020-2018 الوحدة: دج

2020	2019	2018	2017	البيان
7 089 654 600,00	4 005 450 478,00	6 909 794 617,00	4 838 367 481,00	رقم الأعمال
77,0%	-42,0%	42,8%	-	نسبة التغير
1 426 404 073,00	935 549 499,00	992 302 929,00	890 383 036,00	القيمة الاقتصادية المضافة
52,5%	-5,7%	11,4%	-	نسبة التغير
845 213 945,00	507 225 505,00	358 110 636,00	290 201 014,00	الفائض الاجمالي للاستغلال
66,6%	41,6%	23,4%	-	نسبة التغير
838 348 787,00	342 607 995,00	441 887 376,00	262 257 357,00	النتيجة العملياتية
144,7%	-22,5%	68,5%	-	نسبة التغير
649 245 795,00	216 835 180,00	322 244 654,00	131 126 135,00	النتيجة الصافية

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

نسبة التغير	-	145,8%	-32,7%	199,4%
-------------	---	--------	--------	--------

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول (IV-30)، (IV-20)، (IV-10).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- رقم الأعمال قد ارتفع سنة 2018 (بنسبة 42,8% مقارنة برقم الأعمال المسجل سنة 2017)، غير أن انخفاض سنة 2019 بنسبة 42,2% وذلك نتيجة انخفاض المبيعات من المنتجات المصنعة (الكوابل) (خلال هذه السنة شهدت المؤسسة إضراب عمالي استمر لأكثر من 4 أشهر تسبب في وقف الإنتاج في ورشات العمل*)، ليعود للارتفاع بشكل كبير سنة 2020 (ارتفع بنسبة 77% مقارنة برقم الأعمال لسنة 2019).
- القيمة الاقتصادية المضافة قد ارتفعت سنة 2018 مقارنة سنة 2017 بنسبة 11,4% وذلك بسبب ارتفاع رقم الأعمال، لتتخفص سنة 2019 بنسبة 5,7% ، لتعود وترتفع سنة 2020 بنسبة 52,5%.
- الفائض الإجمالي للاستغلال في ارتفاع خلال الفترة (2018-2020) حيث ارتفع سنة 2018 بنسبة 23,4%، أما سنة 2019 فقد ارتفع بنسبة 41,6% مقارنة بسنة 2018 أما خلال سنة 2020 فقد شهد ارتفاعا بنسبة 66,6% مقارنة بسنة 2019.
- النتيجة التشغيلية ارتفعت سنة 2018 بنسبة 68,5% مقارنة بسنة 2017، أما سنة 2019 فقد انخفضت بالمقارنة مع سنة 2018 بنسبة 22,5%، لتعود وترتفع بشكل كبير سنة 2020 بنسبة 144,7% بالمقارنة مع سنة 2019.
- أما نتيجة السنة المالية فقد ارتفعت هي الأخرى بنسبة 145,8% سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، وانخفضت سنة 2019 بنسبة 31,7%، غير أنها شهدت ارتفاعا كبيرا سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 بنسبة 199,4%.

الجدول رقم (IV-38): تطور نتائج قائمة الدخل لمؤسسة ENICAB بالقيمة العادلة للفترة
الوحدة: دج

2020-2018

البيان	2017	2018	2019	2020
رقم الأعمال	4 878 122 071,23	6 890 439 450,10	4 009 105 086,10	7 143 508 097,86
نسبة التغير	-	41,3%	-41,8%	78,2%
القيمة الاقتصادية المضافة	978 841 590,64	995 139 907,48	936 403 102,56	1 319 543 390,03
نسبة التغير	-	1,7%	-5,9%	40,9%
الفائض الاجمالي للاستغلال	373 728 156,23	357 107 579,82	507 689 303,91	734 207 531,50

* <https://elikaonline.com/%d8%ad%d9%82%d9%82%d9%82%d9%86%d8%a7-7>, 24/11/2022.

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

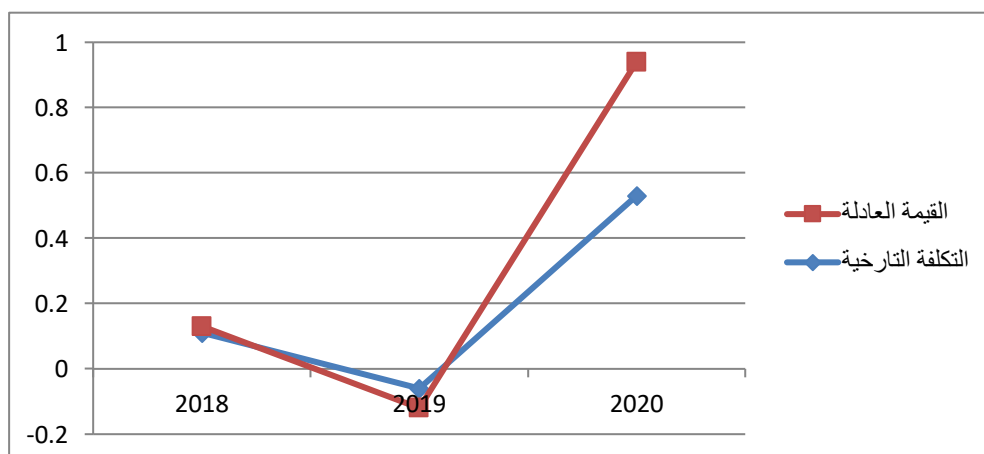
نسبة التغير	-	-4,4%	42,2%	44,6%
النتيجة التشغيلية	345 554 900,00	206 839 448,41	204 819 748,35	531 309 475,74
نسبة التغير	-	-40,1%	-1,0%	159,4%
النتيجة الصافية	213 346 234,77	87 531 861,08	78 932 177,13	340 770 045,57
نسبة التغير	-	-59,0%	-9,8%	331,7%
النتيجة الصافية بعد تحميل خسائر/ارباح القوة الشرائية	603 635 733,40	66 923 655,22	53 864 005,67	337 425 786,40
نسبة التغير	-	-88,9%	-44,4%	526,4%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول (IV-30)، (IV-20)، (IV-10).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تغير (ارتفاع وانخفاض) في النتائج بعد تطبيق القيمة العادلة على قائمة الدخل كما يلي:

- رقم الأعمال قد انخفض سنة 2018 مقارنة بتكلفتها التاريخية كما ارتفعت مقارنة بسنة 2017 بنسبة، غير أنه ارتفع مقارنة بسنة 2017 بنسبة 41,3%، وفي سنة 2019 ارتفع بعد تطبيق القيمة العادلة كما ارتفع مقارنة بسنة 2018، أما سنة 2020 فقد ارتفع بعد تطبيق القيمة العادلة كما ارتفع مقارنة بسنة 2019 بنسبة 78,2%.
- القيمة الاقتصادية المضافة قد ارتفعت سنة 2018 بتكلفتها التاريخية مقارنة سنة 2017 بنسبة 1,7%، وارتفعت سنة 2019 مقارنة بتكلفتها التاريخية غير أنها انخفضت بنسبة 5,9% مقارنة بسنة 2018، كما أنها انخفضت سنة 2020 مقارنة بتكلفتها التاريخية بنسبة 7,5% كما ارتفعت مقارنة بسنة 2019 بنسبة 49,6%، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (IV-14): التغير في القيمة الاقتصادية المضافة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للفترة 2020-2018

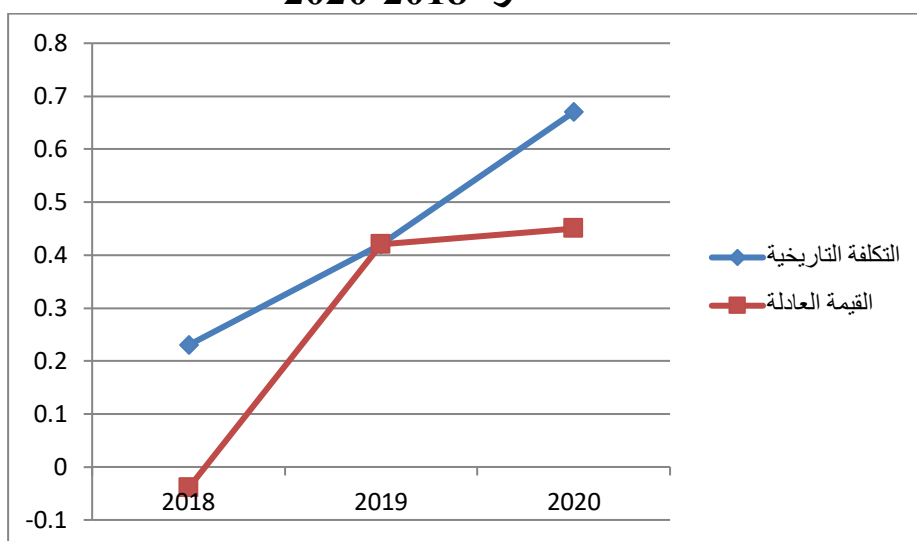


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدولين (IV-37) (IV-38).

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

– الفائض الإجمالي للاستغلال في انخفاض خلال سنة 2018 مقارنة بتكلفته التاريخية كما انخفض مقارنة بسنة 2017 بنسبة 4,4%، أما سنة 2019 فقد ارتفع مقارنة بتكلفته التاريخية كما ارتفع مقارنة بسنة 2018 بنسبة 42,2%، أما خلال سنة 2020 فقد انخفض مقارنة بتكلفته التاريخية بنسبة 13,1% وشهد ارتفاعا بنسبة 44,6% مقارنة بسنة 2019، ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (IV-15): التغير في الفائض الإجمالي للاستغلال بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة للفترة 2020-2018

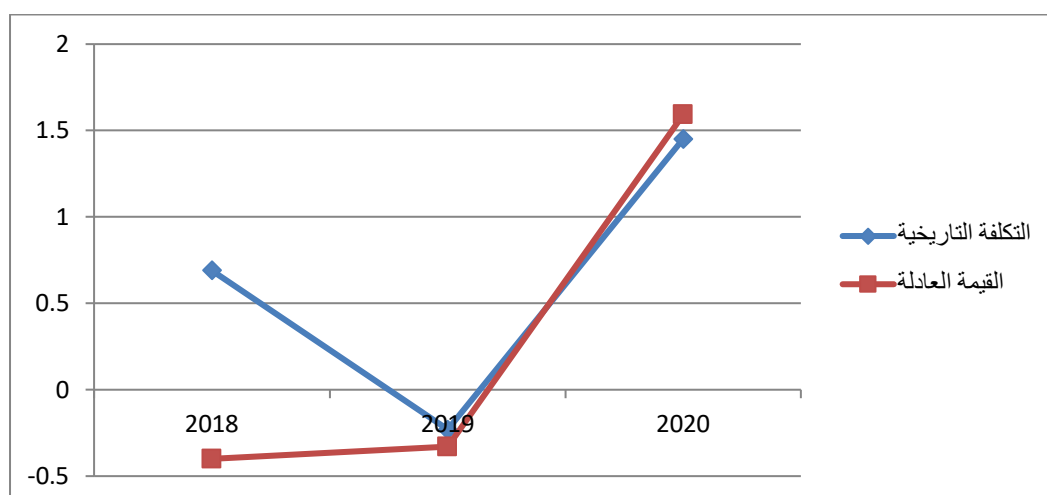


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدولين (IV-37)(IV-38).

– النتيجة العملياتية انخفضت مقارنة بتكلفتها التاريخية سنة 2018 بنسبة 53,2% كمنا انخفضت مقارن بسنة 2017 بنسبة 40,1%، أما سنة 2019 فقد انخفضت كذلك مقارنة بتكلفتها التاريخية بنسبة 40,2% كما انخفضت مقارنة بسنة 2018، وفي سنة 2020 انخفضت بنسبة 63,6% مقارنة بتكلفتها التاريخية ارتفعت بنسبة 331,7% مقارنة بسنة 2019، ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (IV-16): التغير في النتيجة العملياتية بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة للفترة 2020-2018

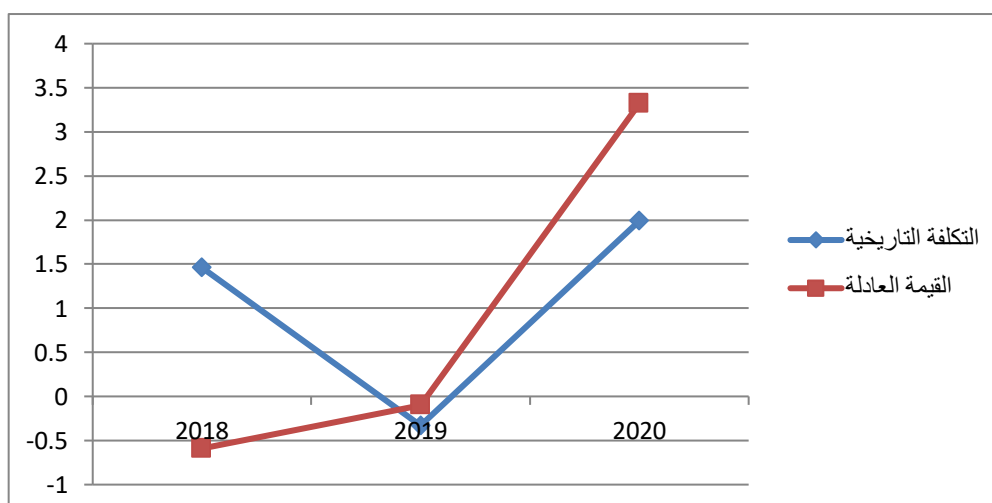
الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة



مصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدولين (IV-37)(IV-38).

— أما نتيجة السنة المالية فقد انخفضت هي الأخرى بنسبة 72,8% سنة 2018 مقارنة بتكلفتها التاريخية وبنسبة 59% مقارنة بسنة 2017، وانخفضت سنة 2019 بنسبة 63,6% عن تكلفتها التاريخية وبنسبة 9,8% مقارنة بسنة 2018، أما سنة 2020 فقد انخفضت بنسبة 47,5% عن تكلفتها التاريخية بينما ارتفعت مقارنة مع سنة 2019 بنسبة 331,7%، ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (IV-17): التغير في النتيجة الصافية بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة للفترة 2020-2018



مصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدولين (IV-37)(IV-38).

— أما بعد تحميل خسائر القوة الشرائية فنلاحظ أن النتيجة سنة 2018 فقد انخفضت النتيجة بنسبة 88,9% مقارنة بسنة 2017، أما سنة 2019 فقد انخفضت بنسبة 19,5% مقارنة

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

ب2018، أما سنة 2020 فقد ارتفعت النتيجة مقارنة بسنة 2019 بنسبة 526,4% بعد تحميل خسائر القوة الشرائية.

من خلال تحليل قائمة الدخل قبل وبعد تعديلها للفترة 2018-2020 لاحظنا تغير في النتائج عموماً، وذلك بسبب ارتفاع في الأعباء والمنتجات وأصبحت تظهر بقيمة حقيقية أقرب للواقع، وبعد تحميل خسائر/ أرباح القوة الشرائية لقائمة الدخل تغيرت النتائج الصافية خلال الفترة المدروسة.

2. تحليل مؤشرات المردودية لمؤسسة ENICAB للفترة 2018-2020:

إن تحليل المردودية بمختلف جوانبها (التجارية، الاقتصادية، والمالية) يسمح بإعطاء صورة واضحة حول وضعية المؤسسة، كما يعطي صورة شاملة للأداء المالي، وفيما سيتم حساب مختلف أنواع المردودية للمؤسسة محل الدراسة للفترة 2018-2020 وذلك قبل وبعد تعديل قائمة الدخل كما يلي:

الجدول رقم(39-IV): مؤشرات المردودية دخل لمؤسسة ENICAB للفترة 2018-2020

2020		2019		2018		العلاقة	البيان
القيمة العادلة	التكلفة التاريخية	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية		
0,05	0,09	0,01	0,05	0,01	0,05	النتيجة الصافية/ رقم الأعمال	المردودية التجارية
0,01	0,04	0,003	0,02	0,01	0,05	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	المردودية المالية
0,02	0,06	0,01	0,02	0,02	0,06	النتيجة الاقتصادية*/ رأس المال الاقتصادي	المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الجداول (IV-30)،(IV-20)،(IV-10).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- المردودية التجارية في تزايد خلال فترة الدراسة (2018-2020)، حيث بلغت قيمة 0,05 سنة 2018-2019 (أي أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق ربح قدره 0,05 دج) وارتفعت سنة 2020 حيث بلغت 0,09، وقد انخفضت بعد تطبيق القيمة لتصل إلى 0,01 سنة 2018 و 2019 بينما بلغت 0,05 سنة 2020.
- المردودية المالية (والتي تقيس العائد المالي الناتج عن الأموال الخاصة المستثمرة في المؤسسة أي تقيس نسبة مساهمة كل دينار من الأموال الخاصة في توليد الأرباح)، نلاحظ أنها بلغت 0,05 سنة 2018، لتتخفص سنة 2019 حيث بلغت

* للنتيجة الاقتصادية = النتيجة قبل الضرائب (هناك من يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال).

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

0,01 (وذلك بسبب زيادة الأموال الخاصة نتيجة إعادة تقييم الأراضي) أما سنة 2020 فقد بلغت 0,04، أما بعد تطبيق القيمة العادلة فنلاحظ انخفاض المردودية المالية خاصة سنة 2019 تكاد تكون معدومة (بلغت 0.003).

– أما المردودية الاقتصادية فنلاحظ أنها بلغت 0,06 سنة 2018 و2020 (وارتفعت سنة (أي أن كل دينار مستثمر يولد 0,06 دج من النتيجة الاقتصادية)، و انخفضت سنة 2019 لتبلغ 0,02 (بسبب ارتفاع حجم الأصول والنتائج عن إعادة تقييم عنصر الأراضي)، أما بعد تطبيق القيمة فقد انخفضت المردودية الاقتصادية.

بعد تحليل مؤشرات المردودية للمؤسسة محل الدراسة قبل وبعد تعديل قائمة الدخل للفترة 2018-2020، نجد أن هناك انخفاض عام في مؤشرات المردودية بعد تعديل قائمة الدخل وتحميل خسائر/ أرباح القوة الشرائية، غير أنه في سنة 2019 حتى قبل تعديل قائمة الدخل لاحظنا انخفاض أكبر في مؤشرات المردودية والمردودية المالية خاصة.

خلاصة الفصل:

حاولنا في الفصل تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) لمؤسسة ENICAB في الفترة 2018-2020، وذلك من خلال تعديل القوائم المالية بالأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك لأنه الأسلوب الوحيد الذي يمكن تطبيقه في ظل غياب سوق مالي نشط وكذلك لصعوبة إعادة تقييم أصول وخصوم المؤسسة لأنه يتطلب خبراء مختصين.

بعد تعديل قائمة المركز المالي للمؤسسة في الفترة 2018-2020، وجدنا أن مجموع الأصول قد ارتفع بشكل كبير (خاصة الأصول غير جارية لأنها عبارة عن عناصر نقدية أما الأصول الجارية فلم تتغير قيمتها تقريبا لأنها عناصر نقدية فيما عدا المخزونات التي تعدل قيمتها) وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأموال الخاصة، أما العناصر النقدية فقد تم حساب خسائر/مكاسب القوة الشرائية

الفصل الرابع: انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة

لها ومن ثم وتحميلها لقائمة الدخل (تحميلها للنتيجة الصافية) الأمر الذي أدى إلى تغيير النتيجة بالانخفاض خلال فترة الدراسة لأن المؤسسة حققت خسائر قوة الشرائية .

بعد تعديل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة قمنا بتحليلها وذلك لتقييم الأداء المالي للفترة 2018-2020، حيث قمنا بتقييم الأداء المالي من خلال القيام بتحليل القوائم المالية قبل تعديلها أي بتكلفتها التاريخية ومن ثم تحليل القوائم المالية بعد تعديلها بالقيمة العادلة ومقارنة النتائج المتحصل عليها في كلتا الحالتين، حيث وجدنا أن كل المؤشرات المالية المستخدمة لتقييم الأداء المالي قد تأثرت بتطبيق القيمة العادلة، وفي الغالب كان التأثير إيجابيا حيث تحسنت معظم المؤشرات (ماعدا مؤشرات المردودية التي انخفضت) بعد تطبيق القيمة العادلة وخاصة تلك التي يتم حسابها اعتمادا على البنود غير النقدية.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز انعكاس تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي، وذلك من خلال التطرق أولاً للقيمة العادلة والإحاطة بكل الجوانب الخاصة بها في الفصل الأول، ومن ثم تناولنا الأداء المالي وأهم مؤشرات سواء التقليدية أو الحديثة في الفصل الثاني، أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة أثر القيمة العادلة على القوائم المالية فيما يتعلق بكيفية الإفصاح المحاسبي باستخدام القيمة العادلة ومن ثم أثر القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المالية، وكذلك قمنا بمحاولة إيجاد واقتراح أسلوب القياس المناسب لإيجاد القيمة العادلة في ظل غياب الظروف الملائمة التي توفر قياس القيمة العادلة.

وقمنا بالاعتماد على أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة بأسعار الاستهلاك كأسلوب قياس للقيمة العادلة في ظل ظروف المحيطة بالدراسة والتي من أهمها هو غياب سوق مالي نشط يوفر القيمة العادلة (خاصة للأصول غير المالية) بالإضافة إلى أن المؤسسة محل الدراسة ليست مدرجة في بورصة الجزائر أضف على ذلك صعوبة القيام بإعادة تقييم أصول والتزامات المؤسسة لأن ذلك يتطلب خبراء مختصين، كذلك صعوبة (وإن لم نقل استحالة) تطبيق أساليب قياس القيمة العادلة الأخرى، وعليه يعتبر أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة بأسعار الاستهلاك أفضل بديل لقياس القيمة العادلة، فهو يعالج أكبر انتقاد وجه للقياس بالتكلفة التاريخية وهو تغير القوة الشرائية لوحدة النقد.

فقمنا في الفصل الرابع بتطبيق أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة بأسعار الاستهلاك على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لمؤسسة صناعة الكوابل -بسكرة ENICAB للفترة 2018-2020.

1. اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: يوجد أثر لتطبيق القيمة العادلة على مؤشرات التوازن المالي (مؤشرات ذات طبيعة محاسبية) المالي في مؤسسة صناعات الكوابل -بسكرة، تكتسي عملية تحليل التوازن المالي أهمية كبيرة في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات على اعتباره الهدف المالي التي تسعى الوظيفة المالية لتحقيقه باستمرار كما يمكن من خلاله الحصول على مجموعة المؤشرات المالية التي تساعد في تحديد مراكز الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة، فتطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية والتي تعتبر مصدر المعلومات المستخدمة في تقييم الأداء المالي سيؤثر على مؤشرات التوازن المالي (نتيجة تغير قيم عناصر القوائم المالية سواء تغير بالزيادة أو النقصان)، ومن خلال تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية لمؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة للفترة 2018-2020، وجدنا أن هناك من مؤشرات قد تأثرت إيجابياً (ارتفعت) وهناك من مؤشرات التوازن المالي ما تأثر سلباً (انخفضت).

الفرضية الثانية: يوجد أثر لتطبيق القيمة العادلة على مؤشرات السيولة واليسر المالي (مؤشرات ذات طبيعة محاسبية) المالي في مؤسسة صناعات الكوابل -

بسكرة، تعتبر مؤشرات السيولة واليسر المالي أحد المؤشرات المالية الأساسية التي تتخذ على أساسها القرارات الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة، و بعد تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية لمؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة للفترة 2018-2020، وجدنا أن بعض المؤشرات تأثر بتغيير طريقة التقييم (نسبة التداول) غير أن أغلب المؤشرات لم تتأثر (وذلك راجع لأن بعض عناصر القوائم المالية التي يتم على أساسها حساب مؤشرات السيولة واليسر المالي لا تتأثر بطريقة التقييم المعتمد لتقدير القيمة العادلة).

الفرضية الثالثة: يوجد أثر لتطبيق القيمة العادلة على مؤشرات المردودية (مؤشرات ذات طبيعة محاسبية) المالي في مؤسسة صناعات الكوابل -بسكرة، إن تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي من شأنه أن يوفر معلومات ملائمة وموثوقة تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وبعد تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية لمؤسسة صناعات الكوابل-بسكرة، وجدنا أن هناك انخفاض عام في مؤشرات المردودية بعد تعديل قائمة الدخل وتحميل خسائر/ أرباح القوة الشرائية (أي هناك إثر سلبي لتطبيق القيمة العادلة على مؤشرات المردودية في المؤسسة محل الدراسة).

2. نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج، التي يمكن تقسيمها إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية، هذا ما مكنا من اختبار الفرضيات التي تم وضعها أول الدراسة، ويمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

1.1 النتائج النظرية:

- تعتبر القيمة العادلة أحد بدائل القياس المحاسبي أحد أفضل بدائل القياس المحاسبي وذلك لأنه يوفر القيم الحقيقية للحقوق والالتزامات ولعلاج مختلف نقائص أسلوب التكلفة التاريخية، وذلك رغم الانتقادات التي وجهت له (جل الانتقادات هي انتقاد لمحيط تطبيق القيمة العادلة وليس لأسس أو مراحل الأسلوب في حد ذاته على عكس انتقادات أسلوب التكلفة التاريخية فهي موجهة لصميم الأسلوب كعدم أخذ التغير في قيمة النقد بعين الاعتبار)؛
- رغم تبني النظام المحاسبي المالي للقيمة العادلة تحت مسمى القيمة الحقيقية، إلا أنها لا تطبق من قبل المؤسسات الجزائرية وذلك لعدة أسباب لعل أهمها هو غياب سوق مالي نشط يمكن المؤسسات من تحديد القيمة العادلة كما أن معظم (جل) المؤسسات الجزائرية لا تتدرج ضمن بورصة الجزائر (غياب ثقافة التداول في البورصة)، بالإضافة إلى التناقض بين النظام المحاسبي المالية النظام الجبائي الذي لا يعترف سوى بأسلوب التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي؛

- يمكن للمؤسسات الاعتماد المزدوج على أسلوب القيمة العادلة مع أسلوب التكلفة التاريخية (التكامل بينهما) لعرض أصولها والتزاماتها، بحيث يسهل إجراء المقارنات بين القيم؛
- يمكن الاعتماد على أساليب محاسبة التضخم لقياس القيمة العادلة في ظل عدم توفر سوق مالي وذلك لأنه يمكن أن تكون أساليب محاسبة التضخم تعكس القيمة الجارية الحقيقية لبنود القوائم المالية بتاريخ القياس (فهي بهذا تأخذ نفس مسار القيمة العادلة التي تهدف إلى إظهار القيمة الحقيقية بتاريخ القياس)؛
- المؤسسة محل الدراسة (مؤسسة صناعة الكوابل-بسكرة) تعتمد أسلوب التكلفة التاريخية في عرض قوائمها المالية، وهي لا تقوم بإعادة تقييم أصولها والتزاماتها بصفة دائمة (تعتبر سنة 2012 آخر سنة قامت المؤسسة فيها بإعادة تقييم أصولها وذلك عند استحواذ جنرال كابل عليها)، بالرغم من الظروف التي واجهت المؤسسة خاصة سنة 2019 (الإضراب العمالي لمدة 4 أشهر وتوقف الإنتاج)، وكذا الأزمة التي خلفتها جائحة COVID-19 التي أثرت سلباً على المؤسسات بصفة عامة؛
- قامت المؤسسة محل الدراسة بإعادة تقييم لعنصر الأراضي وذلك بطلب من محافظ حساباتها، ولم تقم المؤسسة بالإفصاح عن إعادة تقييمها دون باقي عناصر الأصول.

2.1 النتائج التطبيقية:

- يعتبر أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة بالأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، أحد بدائل قياس القيمة العادلة الذي يمكن تطبيقه في ظل غياب شروط تطبيق القيمة العادلة (التي تتمثل أساساً في وجود سوق مالي نشط)، كما أن هو يظهر عناصر القوائم المالية بقيم جارية قريبة من الواقع وهو نفس الهدف الذي تسعى القيمة العادلة لتحقيقه؛
- تطبيق أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة سهل، وذلك لاعتماده على الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، والتي يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بنشرها وكذا البنك المركزي؛
- يتم تطبيق أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة بأسعار الاستهلاك على جميع عناصر القوائم المالية، من خلال ضرب العناصر غير النقدية معدل تعديل (سعر الاستهلاك بتاريخ إعداد القائمة المالية مقسوم على سعر الاستهلاك بتاريخ حيازة العنصر)، أما العناصر النقدية فيتم تعديلها من خلال حساب مكاسب/ خسائر القوة الشرائية؛

- أدى تحفظ المؤسسة محل الدراسة على بعض المعلومات الضرورية واللازمة لتطبيق أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة إلى عدم دقة النتائج المتوصل إليها؛
- بعد تعديل القوائم المالية بالقيمة العادلة (اعتمادا على أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة) وجدنا أن هناك فروقات كبيرة وواضحة بين القوائم المالية قبل وبعد تعديلها؛
- تعتبر الأصول الثابتة أكثر العناصر تأثرا بالتعديل، فقد زادت قيمتها بعد تعديل عناصرها بشكل كبير، مما أدى إلى الزيادة في مجموع العام للأصول، تليها المخزونات والتي كانت أقل تأثرا (مخزونات المؤسسة تتمثل أساسا في المواد الأولية المستوردة كالحاس وبالتالي تكلفتها تتأثر بتغيرات العملة الصعبة)؛
- من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2018-2020، نجد أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة، وبعد تعديل القوائم المالية بالقيمة العادلة لاحظنا تحسن في معظم النتائج؛
- من خلال تحليل الميزانية للمؤسسة محل الدراسة بعد تعديلها بالقيمة العادلة، نلاحظ أن المؤشرات التي تحسب على أساس الجزء الأعلى من الميزانية المالية المختصرة (مؤشرات التوازن المالي) هي الأكثر تأثرا بالتعديل (لأن أثر الأسلوب المطبق لقياس القيمة العادلة يظهر جليا على عناصر الأصول الثابتة والأموال الخاصة أكثر من غيرها من العناصر)؛
- بصفة عامة بعد تحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة للفترة 2018-2020 بعد تعديلها بالقيمة العادلة وجدنا أن معظم النتائج قد تحسنت مقارنة بالنتائج المتحصل عليها بالتكلفة التاريخية، وبذلك يكون تطبيق للقيمة العادلة له الأثر الإيجابي على مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة صناعة الكوابل -بسكرة، وهي تساهم في إظهار نتيجة أعمال المؤسسة الاقتصادية ومركزها المالي بصورة حقيقة.

3. الاقتراحات والتوصيات:

- بناء على النتائج السابقة قمنا باقتراح جملة التوصيات التالي:
- ضرورة التكييف بين نصوص القانون الجبائي الجزائي والنظام المالي المحاسبي، لتفادي التعارض بينهما فيما يخص أسلوب الاعتراف والقياس في القوائم المالية؛
- توفير أرضية معلوماتية للأسعار، لأن التقييم بالقيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والالتزامات؛

- زيادة الوعي لدى المؤسسات بأهمية الأسواق المالية (البورصة) وتحفيزها للانضمام لها؛
- توضيح إجراءات القياس المحاسبي بالقيمة العادلة، وتخصيص فصل في النظام المحاسبي المالي خاص بذلك، وتحديد الحالات التي يفرض فيها تطبيق القيمة العادلة؛
- مراجعة إعادة التقييم، كعدم السماح للمؤسسة بتقييم عنصر واحد (أو بعض العناصر فقط) من قائمة المركز المالي، لأن ذلك يمكن أن يشكل نوع من أنواع التلاعب؛
- البحث عن أساليب ووضع نماذج للقياس القيمة العادلة في ظل غياب سوق مالي نشط، وتوفير كل المعلومات الثانوية التي تساعد في عملية القياس؛

4. آفاق البحث:

تناولت هذه الأطروحة، موضوع انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وقد حاولنا تطبيق على مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة رغم أنها مؤسسة غير مدرجة في البورصة الأمر الذي صعب الدراسة وذلك لصعوبة تحديد وقياس القيمة العادلة، رغم ذلك حاولنا تطبيق القيمة العادلة من خلال استخدام التكلفة التاريخية المعدلة والتي تعد أحد أساليب محاسبة التضخم بالإضافة إلى أن المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة لم تكن كافية لإجراء الدراسة الكافية (كما كان مخطط لها)، وبذلك يبقى مجال البحث مفتوح في هذا المجال لمحاولة إيجاد أو تطبيق أسلوب آخر يسمح بقياس القيمة العادلة في ظل غياب سوق مالي نشط.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً. الكتب:

1. إلياس بن الساسي، التسيير المالي والإدارة المالية، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006).
2. توفيق عبد المحسن، تقييم الأداء، (القاهرة: مصر، دار الفكر العربي، 2002).
3. حسين أحمد علي، الإدارة المحاسبية المتقدمة، (الإسكندرية: مصر، دار الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997).
4. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، (عمان: الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004).
5. دونالد ووترز، 101 طريقة لتطوير أداء الشركات، (القاهرة: مصر، دار الفاروق للنشر والتوزيع، 2002).
6. رشاد العصار، الإدارة والتحليل المالي، (عمان: الأردن، دار البركة للنشر والتوزيع، 2001).
7. زيد منير عبوي، التنظيم الإداري: مبادئه وأساسياته، (عمان: الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006).
8. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات الأعمال، (الرياض: المملكة العربية السعودية، 2000).
9. شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016).
10. علاء طالب، إيمان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، (عمان: الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011).
11. فلاح الحسني، الإدارة الاستراتيجية، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر، 2000).
12. مبارك لسلوس، التسيير المالي، (بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004).
13. مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – الجزء "ب": الوثائق المرافقة، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، (عمان: الأردن، المطابع المركزية، 2013).
14. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، (مصر: مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004).
15. محمد السعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية، (عمان: الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2008).
16. محمد صاح الحناوي، أساسيات الإدارة المالية، (مصر: الإسكندرية، الدار الجامعة، 2001).
17. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثر على عائد أسهم الشركات، (عمان: الأردن، دار حامد، 2010).
18. محمد محمود يوسف، البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، (القاهرة: مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005).
19. محمد مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، (عمان: الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط2، 2008).

20. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء المالي "مدخل حوكمة الشركات"، (الإسكندرية: مصر، مطبعة دلتا، 2009).
 21. ناصر دادي عدون، محمد فنحي نواصر، دراسة الحالات المالية، (الجزائر العاصمة: الجزائر، دار الآفاق، 1991).
 22. وائل صبحي، طاهر الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر، ج 1، 2009).
 23. وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، (الإسكندرية: مصر، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، 2011)، ص 197.
- ثانيا. الرسائل والأطروحات:
1. إسماعيل سبتي، "أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة - دراسة مقارنة بين مجموعة دول-"، (أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2015-2016).
 2. أشواق مهني، مساهمة ممارسات وظيفة الموارد البشرية في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018).
 3. إياد الدجني، دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي، (أطروحة دكتوراه في التربية "مناهج وطرائق التدريس"، جامعة دمشق، سوريا، 2010-2012).
 4. البشير زبيدي، دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة - دراسة ميدانية في مجمع صيدال، (رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2011).
 5. الهاشمي بن واضح، تأثير متغيرات البيئة الخارجية على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - حالة قطاع خدمات الهاتف النقال في الجزائر 2008-2011، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014).
 6. توفيق عتيق، أثر القيمة العادلة في إنتاج معلومات ذات قيمة - دراسة ميدانية، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر، السعيدة: الجزائر، 2020-2021).
 7. حمزة عقبي، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، (أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017).
 8. خليل شرقي، دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي - دراسة لآراء عينة من الأساتذة في كليات الاقتصاد بالجامعات الجزائرية، (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016).

9. سيف الدين قحايرية، التمويل بالسندات وأثر على الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة سونلغاز -الجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد- تنمية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر (2015).
10. عادل بومجان، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل -فرع جينرال كابل-بسكرة، (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015).
11. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة 2000-2002، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص: تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001-2002).
12. عبد الحليم مزغيش، تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة – دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP-، (رسالة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، تخصص: تسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012).
13. عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية – حالة بورصتي الجزائر وباريس، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007).
14. عبد الكريم شناي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات، (أطروحة دكتوراه علوم، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016).
15. فارس بن بدير، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية – دراسة ميدانية لفئة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة وفئة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين، (رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015).
16. فلة حمدي ، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الكوابل-بسكرة-، (أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017).
17. فؤاد العفيري، تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في شركات الصناعات التحويلية في اليمن، (أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2006).
18. لزهاري زواودي، قياس التغيرات في التدفقات النقدية على مستوى الأداء المالي في مؤسسات قطاع الصناعة-دراسة حالة بعض المؤسسات الجزائرية خلال الفترة 2011-

- 2015، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2017-2018).
19. محمد السعيد سعيدي، الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وأثر في تزويد مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة ميدانية، (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2017-2018).
20. مريم بالأطرش، أثر استخدام القيمة العادلة على ترشيد الاستثمار في الأوراق المالية – دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول (فرنسا، المغرب، تونس، الجزائر)، (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017).
21. نجلاء نوبلي، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة، (أطروحة دكتوراه، في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016).
- ثالثا. المجالات:**
1. إبراهيم السبعيري، مردان زيد، القيمة العادلة وتأثير استخدامها على مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، (مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، العدد 25، المجلد 08، 2012).
2. آدم حديدي، أثر تطبيق نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي على الإبلاغ المالي – دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية، (مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد 21)، جوان 2017).
3. إيمان أحمد الهنيدي، ديمة النصور، تأثير إستراتيجية تمكين الموارد البشرية على تحسين الأداء المالي – دراسة ميدانية على قطاع المصارف العاملة في الأردن، (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 108، المجلد 24، 2018).
4. البشير زبيدي، تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة – دراسة حالة مجمع صيدال للسنوات 2012-2015، (مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر العدد 10، الجزء 03، 2017).
5. حسينة صيفي، نوال بن عمارة، قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة – دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40 خلال الفترة 2008-2013، (مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 15، 2015).
6. منى غربي، عيسى بدروني، العوامل المحددة لحساب تكلفة رأس المال في المؤسسة، (مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، جامعة غلزان، الجزائر، العدد 02، المجلد، 01، 2019).

7. زهير خضر، القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، (مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، العدد 14 (خاص)، الجزء الثاني، 2010).
8. صافي فلوح، هشام حسن، محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين (دراسة تطبيقية)، (مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، دمشق، المجلد (33)، العدد (1)، 2011).
9. صفوان قصي، أسماء عبد الكاظم، إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات بالقيمة العادلة في ظل المعيار المحاسبي الدولي 16 بالتطبيق على الشركة العامة للصناعات الصوفية (دراسة حالة)، (مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، العراق، العدد 06، المجلد 03، 2013).
10. طاهر منصور، حسين شحدة، إستراتيجية التنويع والأداء المالي- دراسة ميدانية في منشأة عراقية، (مجلة دراسات العلوم الإدارية، جامعة الأردن العدد 02، المجلد 30، 2003).
11. عبد العزيز شويش، هدى مثنى، إدارة الذمم المدينة وأثرها على الأداء المالي-دراسة تطبيقية لعدد من الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية، (مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، العدد 44، المجلد 4، 2018).
12. عبد الفتاح بوخمخ، عز الدين هروم، تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الجزائرية، (مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، العدد 07، 2009).
13. عبد الوهاب دادن، حفصي رشيد، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011، (مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 04، 2015).
14. علي مقبل، دراسة نموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقييم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها "دراسة تطبيقية"، (مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العال للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق، العدد 11، المجلد 05، 2010).
15. محمد فاضل نعمة الياسري، استخدام مؤشرات الأداء المالي القائمة على التدفقات النقدية في تقويم الأداء المالي -دراسة حالة في المصرف الوطني الإسلامي، (مجلة جامعة كربلاء العلمية، العراق، العدد 2، المجلد 16، 2018).
16. محمد مطر، القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ودورها في التنبؤ بالقيمة السوقية المضافة (MVA) دراسة تحليلية على الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، (مجلة أفاق اقتصادية، اتحاد غرفة التجارة والصناعة، الإمارات، العدد 106، المجلد 27، 2006).

17. مسعودة بقباقي، جميلة الجوزي، دراسة العلاقة بين الرافعة المالية والأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية - دراسة حالة عينة من مؤسسات قطاع الصناعات التحويلية بالجزائر، (مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، العدد 01، المجلد 10، 2021).
 18. المليك مزهوده، الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، (مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 01، 2001).
 19. منى مغربي، على محمود، تقييم مدى ملائمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقا لمعيار التقرير المالي الدولي 13 في ضوء قواعد حوكمة الشركات، (مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد 03، 2013).
- رابعاً. الملتقيات والندوات:**
1. حاتم قابيل، المدير العربي والإدارة الإستراتيجية، (ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول "التخطيط الاستراتيجي وتحسين جودة الأداء المؤسسي (أدوات القيادات الإدارية)" في سبتمبر 2008، طنجة، المملكة المغربية).
 2. حاج قويدر قورين، أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، (مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول " دور معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS-IPSAS في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المنعقد يومي 24-25 نوفمبر 2014).
 3. السعيد بريش، نعيمة يحيوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، (مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي الثاني حول " الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011).
 4. صفاء العابي، منى كامل، دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، (مداخلة مقدمة للمؤتمر العربي السنوي العام الأول لنقابة المحاسبين والمدققين حول : واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح"، المنعقد في الفترة 16-17 أبريل 2014، بغداد، العراق).
 5. عبد الرحيم محمد، مدخل قياس الأداء: النشأة والتطور التاريخي والأهمية، (ورقة عمل مقدمة ضمن ندوة قياس الأداء في المنظمات الحكومية -مدخل قائمة قياس الانجاز المتوازنة، المنعقدة في فيفري 2009، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر).
 6. عبد الغني دادان وآخرون، دور تكلفة رأس المال في اتخاذ قرار تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والرفع المالي كاستراتيجية للنمو الداخلي، (مداخلة مقدمة ضمن أعمال الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المنعقدة في الفترة 25-28 ماي 2003، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب).

7. عبد الغني دادن ، محمد الأمين كعاسي ، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، (مداخلة ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي حول "المنظومة المصرفية الجزائرية التحديات الاقتصادية" المنعقد في الفترة 12-13 مارس 2009، جامعة ورقلة).
 8. العربي تيقاوي، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع معايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، (مداخلة ضمن أعمال ملتقى الدولي حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبية (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي"، جامعة البليدة، المنعقد يومي 13-14 ديسمبر، 2011).
 9. عمرو حامد، تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، (ورقة عمل ضمن أعمال ملتقى الدولي لتقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، جانفي 2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر).
 10. محمد الصغير قريشي، عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، (مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي الثاني حول "الأداء المتميز والحكومات"، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر).
 11. مراد آيت محمد، إلياس بدوي، رياض زلاسي، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد مرور ثلاث سنوات، (مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول "دور معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS-IPSAS في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المنعقد يومي 24-25 نوفمبر 2014).
 12. نصر الدين بن نذير ، شلال أيوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE، (مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، بتاريخ 2017/04/25، جامعة البليدة).
 13. هوارى معراج، حديدي آدم، إشكالية تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية، (مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول: "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (IAS): التحدي"، جامعة سعد دحلب، البليدة، المنعقد في الفترة 13-14 ديسمبر 2011).
- خامسا. الجرائد الرسمية ومعايير المحاسبة الدولية:**
1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 ماي 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وغرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، 25 مارس 2009.
 2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام رقم 08-09، المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، العدد 14، 25 فيفري 2010).
 3. المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (IFRS13)، قياس القيمة العادلة، الفقرة 16.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Barreau Jean, Jacqueline Delahanye, **Gestion Financière de l'entreprise "Manuel et Application"**, (paris : France, DUNOD ,9ème édition, 2000).
2. Benzion Barlev , Joshua Rene Haddad, **Fair Value Accounting and the Management of the Firm**, (Critical Perspectives on Accounting Journal, University of Alberta, Canada, Vol 14, 2003).
3. Christopher Pong, Geoffrey Whittington, **The Withdrawal of Current Cost Accounting in the United Kingdom: a study of the Accounting Standard Committee**, (Journal Abacus, University Of Sydney, vol 32, 1996).
4. Claire Gauzente, **Mesurer la performance des entreprises en l'absence d'indicateurs objectifs: quelle validité ? analyse de la pertinence de certaines indicateurs**, (revue Finance contrôle stratégie, suède, vol03, N°02, 2000).
5. Edward John Richard, A History of Financial Accounting, (London: Britain, Routledge Libraly Editions, 1989).
6. Ernst & Young, **IFRS 13 Fair Value Measurement**, (the Global Ernst and Young Organization, EYGM Limited, November 2012).
7. Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Standards No. 157, **Fair Value Measurements**, Norwalk, Connecticut, 2006, P 6, Paragraph 5.
8. Franck Missonier, Wolfgange Dick, **Comptabilité Financière en IFRS**, (paris : France, 3ém édition, Pearson édition, 2012).
9. François Champagne et al, **Un Cadre d'évaluation globale de la performance des systèmes de services de santé: Le modèle EGIPSS**, (Rapport de Recherche, Groupe de Recherche Interdisciplinaire en Santé, Université de Montréal, Canada, 2005).
10. Haiping Wang, **The Decision Usefulness of Fair Value Accounting in the Debt Market**, (PhD thesis in philosophy, Concordia University, Montreal, Canada, October 2012).
11. Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW) , **Recommendation N15: accounting in relation to changes in the purchasing power of money**, (London: ICAEW, 1952).
12. International Accounting Standard Board, **International Financial Reporting Standards–IAS39: "Financial Instruments: Recognition and Measurement"**, London, United Kingdom, **2008**, Paragraph 9 .
13. Jean Yves Saulquin, Charles Henri D'Arcimoles, **Gestion Financière de L'entreprise**, (paris : France, VUIBERT édition, 1993).

14. Josette Peyarad, **Analyse Financière**, (paris : France, Librairie vuibert, 1999).
15. Lee Thomas, **Review of "The Routledge Companion to Fair Value and Financial Reporting"**, (Accounting and Business Research, vol 38, No 1, United kingdom, 2008).
16. Lorin Philippe et autres, **Pilotage de l'entreprise et contrôle de gestion**, (paris : France, Editeur savoirs, 6 édition), 2017.
17. Nakhil Chandra Shil, **Performance Measures: An Application of Economic Value Added**, (International Journal of Business and Management, Canadian Center of science and education, Vol04, No03, march 2009).
18. Nelson karen, **Fair value accounting for commercial banks: An empirical analysis of SFAB No107**, (The Accounting Review Journal, published by The American Accounting Association(AAA), vol 71, april 1996).
19. Noor Muhammad et al, **The Relationship Between Environmental Performance and Financial Performance in periods of Growth and Contraction: evidence from Australian publicly listed companies**, (Journal of Cleaner Production, ELSIVIER publish, vol 102, 2015).
20. Omiros Georgiou, Lisa Jack, **In pursuit of legitimacy: A history behind fair value accounting**, (The British Accounting Review, The British Accounting and Finance Association, vol 43, 2011).
21. Patrice Vizzavona, **Gestion Financière**, (Dali Ibrahim : Algérie, BERTI éditions, 9ém édition, 2004).
22. Patrick Jaulent, Marie Agnés Qaurés, **Pilotez vos performances**, (paris: France, AFNOR éditions, 2ém édition, 2008).
23. Peter Walton, the Nature of Fair Value, In Peter Walton (Ed.), "the Routledge companion to fair value and financial reporting"2007.
24. Philippe Lorino, **Méthodes et pratiques de la performance: Le Pilotage par les processus et les compétences**, (paris : France, 2eme édition, 2001).
25. Richard. Brief, **Nineteenth Century Accounting Error**, (Accounting Research Review, University of Chicago, Vol03, No1, 1965).
26. Robert Obert, **Genèse du concept de la juste valeur dans les normes comptables partie 1**, (Revue française de comptabilité n°427, décembre 2009).
27. Sandilands Report, **Inflation Accounting: A Report of the Inflation Accounting Committee**, (Inflation Accounting Committee, London, 1975).

28. Seyed Mojtaba, Zadollah Fathi, **Relationship the Economic Value Added (EVA) WITH Stock Market Value (MV) and Profitability Ratios**, (Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business Institute, Vol 04, No 03, July2012).
29. Stephen A. Zeff, **Evolution of the Conceptual Framework For Business Enterprises in the United States**, (Accounting Historians Journal, The Academy of Accounting Historian, Vol 26, No 2, December 1999).
30. the American Accounting Association, **A statement of basic accounting theory**, (Evanston: AAA, 1966).
31. **The Institute of Chartered Accountants of England and Wales**, Accounting Standards, London, 1980-1987.
32. Trueblood Report, **Objectives of Financial Statements**, (American Institute of Certified Public Accountants, New York, October 1973).
33. Vincent Plauchu, **Mesure et amélioration des performances industrielles**, (officedes publications universitaires, université pierre mendés France, France, grenoble, 2006).

الملاحق

الملحق 01: ميزانية مؤسسة ENICAB لسنة 2018 (الأصول)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9

Désignation de l'entreprise: **ENICAB**
ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE
 Activité: **FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE**
 Adresse: **ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA**

Exercice clos le **31/12/18**

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2018			2017
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	42,335,425	41,927,565	407,859	120,393
Immobilisations corporelles				
Terrains	37,098,639		37,098,639	37,098,639
Bâtiments	2,198,870,548	1,575,717,635	623,152,912	672,188,253
Autres immobilisations corporelles	3,218,823,897	2,907,097,422	311,726,475	337,780,121
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	23,242,769		23,242,769	10,953,266
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	2,741,388		2,741,388	225,335,811
Impôts différés actif	182,841,879		182,841,879	206,254,130
TOTAL ACTIF NON COURANT	5,705,954,548	4,524,742,624	1,181,211,924	1,489,730,615
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	4,668,731,569	218,809,237	4,449,922,331	3,526,332,287
Créances et emplois assimilés				
Clients	1,187,281,232	62,175,129	1,125,106,103	678,777,708
Autres débiteurs	18,958,094		18,958,094	92,226,634
Impôts et assimilés	124,723,013		124,723,013	154,481,572
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1,249,378,259		1,249,378,259	1,492,491,437
TOTAL ACTIF COURANT	7,249,072,169	280,984,366	6,968,087,802	5,944,309,639
TOTAL GENERAL ACTIF	12,955,026,717	4,805,726,990	8,149,299,726	7,434,040,255

الملحق 02: ميزانية مؤسسة ENICAB لسنة 2018 (الخصوم)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9
Désignation de l'entreprise:	ENICAB ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE	
Activité:	FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE	
Adresse:	ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA	
Exercice clos le		31/12/18
BILAN (PASSIF)		

	2018	2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	1,010,000,000	1,010,000,000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	4,224,728,430	4,224,728,430
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	322,244,654	131,126,135
Autres capitaux propres - Report à nouveau	1,004,383,147	198,048,056
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	6,561,356,232	5,563,902,621
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	223,274,341	325,500,698
TOTAL II	223,274,341	325,500,698
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	994,334,365	1,155,815,398
Impôts	65,759,754	10,334,311
Autres dettes	243,242,658	378,487,225
Trésorerie passif	61,332,374	
TOTAL III	1,364,669,152	1,544,636,935
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	8,149,299,726	7,434,040,255

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

21 AVR. 2019

الملحق 03: جدول حساب النتائج لمؤسسة ENICAB لسنة 2018

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9											
Désignation de l'entreprise:	ENICAB												
	ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE												
Activité:	FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE												
Adresse:	ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA												

Exercice du	01/01/18	au	31/12/18
-------------	----------	----	----------

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2018		2017	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			6,195,222		
Production vendue	Produits fabriqués		7,017,142,645		4,831,378,429
	Prestations de services		1,560,000		
	Vente de travaux				
Produits annexes			61,681,071		7,049,722
Rabais, remises, ristournes accordés		176,784,321		60,669	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			6,909,794,617		4,838,367,481
Production stockée ou déstockée		545,925,429		40,240,706	
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			6,363,869,188		4,798,126,774
Achats de marchandises vendues		3,984,331		8,834,878	
Matières premières		5,116,623,112		2,958,098,724	
Autres approvisionnements		91,452,673		723,053,707	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services				124,000	
Autres consommations		59,966,255		57,091,976	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	11,437,336		27,558,188	
	Entretien, réparations et maintenance	9,082,388		23,676,249	
	Primes d'assurances	28,030,292		29,497,246	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	16,567,382		24,259,677	
	Publicité	2,597,860		8,662,389	
	Déplacements, missions et réceptions	6,201,455		11,329,193	
Autres services		25,605,170		35,557,506	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		5,371,548,258		3,907,743,738	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			992,320,929		890,383,036

... la suite sur la page suivante

21 AVR 2019

الملحق 03: جدول حساب النتائج لمؤسسة ENICAB لسنة 2018

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9												
Désignation de l'entreprise:	ENICAB													
	ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE													
Activité:	FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE													
Adresse:	ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA													
Exercice du		01/01/18			au		31/12/18							
COMPTE DE RESULTAT .../...														

RUBRIQUES	2018		2017	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	564,418,529		543,720,649	
Impôts et taxes et versements assimilés	69,791,764		56,461,372	
IV-Excédent brut d'exploitation		358,110,636		290,201,014
Autres produits opérationnels		118,556,698		10,830,924
Autres charges opérationnelles	11,729,982		10,910,466	
Dotations aux amortissements	186,478,750		375,001,841	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		163,428,775		347,137,727
V-Résultat opérationnel		441,887,376		262,257,357
Produits financiers		17,145,952		12,067,979
Charges financières	60,134,190		103,059,947	
VI-Résultat financier	42,988,238		90,991,967	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		398,899,138		171,265,389
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	53,242,232			
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire	23,412,251		40,139,254	
IX-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		322,244,654		131,126,135

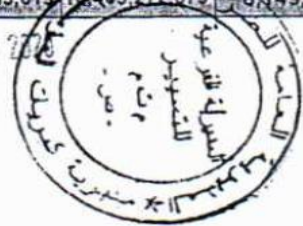
(*) A détailler sur état annexe à joindre



الملحق 04 : ميزانية مؤسسة ENICAB لسنة 2019 (الأصول)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9									
Désignation de l'entreprise:		ENICAB									
		ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE									
Activité:		FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE									
Adresse:		ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA									
		Exercice clos le		31/12/19							
BILAN (ACTIF)											
ACTIF		2019									
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net						
ACTIFS NON COURANTS											
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif											
Immobilisations incorporelles		42,335,425	41,997,965	337,459	407,859						
Immobilisations corporelles											
Terrains		8,389,680,000		8,389,680,000	37,098,639						
Bâtiments		2,218,384,636	1,624,752,977	593,631,659	623,152,912						
Autres immobilisations corporelles		3,183,084,013	2,930,845,814	252,238,199	311,726,475						
Immobilisations en concession											
Immobilisations encours		35,156,379		35,156,379	23,242,769						
Immobilisations financières											
Titres mis en équivalence											
Autres participations et créances rattachées											
Autres titres immobilisés											
Prêts et autres actifs financiers non courants		6,886,831		6,886,831	2,741,388						
Impôts différés actif		144,859,571		144,859,571	182,841,879						
TOTAL ACTIF NON COURANT		14,020,386,859	4,597,596,756	9,422,790,102	1,181,211,924						
ACTIF COURANT											
Stocks et encours		6,080,512,282	249,115,724	5,831,396,558	4,449,922,331						
Créances et emplois assimilés											
Clients		614,317,133	84,571,139	529,745,994	1,125,106,103						
Autres débiteurs		33,728,833		33,728,833	18,958,094						
Impôts et assimilés		345,728,809		345,728,809	124,723,013						
Autres créances et emplois assimilés											
Disponibilités et assimilés											
Placements et autres actifs financiers courants											
Trésorerie		299,881,780		299,881,780	1,249,378,259						
TOTAL ACTIF COURANT		7,374,168,839	333,686,863	7,040,481,976	6,968,087,802						
TOTAL GENERAL ACTIF		21,394,555,699	4,931,283,619	16,463,272,079	8,149,299,726						

27 JAN 2020



الملحق 05: ميزانية مؤسسة ENICAB لسنة 2019 (الخصوم)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9

Désignation de l'entreprise: **ENICAB**
ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE

Activité: **FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE**

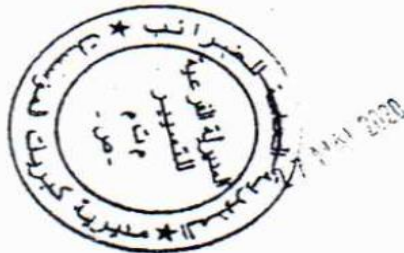
Adresse: **ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA**

Exercice clos le **31/12/19**

BILAN (PASSIF)

	2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	1,010,000,000	1,010,000,000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	4,338,963,757	4,224,728,430
Ecart de réévaluation	8,352,581,360	
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	216,835,180	322,244,654
Autres capitaux propres - Report à nouveau	1,004,383,147	1,004,383,147
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	14,922,763,446	6,561,356,232
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	232,446,680	223,274,341
TOTAL II	232,446,680	223,274,341
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	325,890,182	994,334,365
Impôts	59,725,663	65,759,754
Autres dettes	122,446,105	243,242,658
Trésorerie passif	800,000,000	61,332,374
TOTAL III	1,308,061,952	1,364,669,152
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	16,463,272,079	8,149,299,726

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



الملحق 06: جدول حساب النتائج مؤسسة ENICAB لسنة 2019

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION	N.I.F 0000007024226959
Désignation de l'entreprise: ENICAB	
ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE	
Activité:	FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE
Adresse:	ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice du 01/01/19 au 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2019		2018	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		1,349,990		6,195,222
Production vendue	Produits fabriqués	4,071,070,756		7,066,326,119
	Prestations de services	780,000		1,560,000
	Vente de travaux			
Produits annexes		6,777,611		12,497,597
Rabais, remises, ristournes accordés	74,527,880		176,784,321	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		4,005,450,478		6,909,794,617
Production stockée ou déstockée		208,652,280	545,925,429	
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		4,214,102,758		6,363,869,188
Achats de marchandises vendues	1,054,810		3,984,331	
Matières premières	3,095,879,261		5,116,623,112	
Autres approvisionnements	53,177,598		91,452,673	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	51,484,674		59,966,255	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats		517,657		
Services extérieurs	Sous-traitance générale			
	Locations	6,575,750	11,437,336	
	Entretien, réparations et maintenance	5,870,495	9,082,388	
	Primes d'assurances	29,729,259	28,030,292	
	Personnel extérieur à l'entreprise			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	4,979,539	16,567,382	
	Publicité	222,366	2,597,860	
	Déplacements, missions et réceptions	4,846,391	6,201,455	
Autres services	25,250,769		25,605,170	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	3,278,553,259		5,371,548,258	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		935,549,499		992,320,929

..J.. la suite sur la page suivante



الملحق 06: جدول حساب النتائج مؤسسة ENICAB لسنة 2019

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9

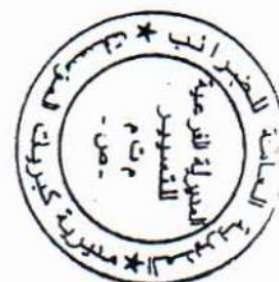
Désignation de l'entreprise: ENICAB
ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE
Activité: FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE
Adresse: ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice du 01/01/19 au 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT .../...

RUBRIQUES	2019		2018	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	383,331,164		564,418,529	
Impôts et taxes et versements assimilés	44,991,829		69,791,764	
IV-Excédent brut d'exploitation		507,226,505		1,358,110,636
Autres produits opérationnels		1,275,048		118,556,698
Autres charges opérationnelles	12,511,954		11,729,982	
Dotations aux amortissements	192,533,997		186,478,750	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		39,152,394		163,428,775
V-Résultat opérationnel		342,607,995		441,887,376
Produits financiers		4,492,029		17,145,952
Charges financières	36,764,379		60,134,190	
VI-Résultat financier	32,272,349		42,988,238	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		310,335,646		398,899,138
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	55,518,158		53,242,232	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire	37,982,307		23,412,251	
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		214,851,180		322,244,654

(*) A détailler sur état annexe à joindre



الملحق 07: ميزانية مؤسسة ENICAB لسنة 2020 (الأصول)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9 (1)

Désignation de l'entreprise: SPA ENICAB
 ENICAB
 Activité: FAB & COMMERCIALISATION DE CABLE
 Adresse: Z I BP 131 CNE BISKRA BISKRA

Exercice clos le 31/12/20

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2020			2019
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	42,137,425	42,028,765	108,659	337,459
Immobilisations corporelles				
Terrains	8,389,680,000		8,389,680,000	8,389,680,000
Bâtiments	2,219,820,586	1,675,615,304	544,205,282	593,631,659
Autres immobilisations corporelles	3,189,958,230	3,009,261,074	180,697,156	252,238,199
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	37,864,600		37,864,600	35,156,379
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	143,304,194		143,304,194	6,886,831
Impôts différés actif	141,885,149		141,885,149	144,859,571
TOTAL ACTIF NON COURANT	14,164,650,186	4,726,905,144	9,437,745,041	9,422,790,102
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	5,119,125,765	218,809,237	4,900,316,527	5,831,396,558
Créances et emplois assimilés				
Clients	2,084,928,483	79,624,506	2,005,303,977	529,745,994
Autres débiteurs	16,296,373		16,296,373	33,728,833
Impôts et assimilés	112,734,057		112,734,057	345,728,809
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1,506,670,306		1,506,670,306	299,881,780
TOTAL ACTIF COURANT	8,839,754,986	298,433,744	8,541,321,242	7,040,481,976
TOTAL GENERAL ACTIF	23,004,405,173	5,025,338,889	17,979,066,284	16,463,272,079

الملحق 08: ميزانية مؤسسة ENICAB لسنة 2020 (الخصوم)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9	(2)
Désignation de l'entreprise:	SPA ENICAB		
	ENICAB		
Activité:	FAB & COMMERCIALISATION DE CABLE		
Adresse:	Z I BP 131 CNE BISKRA BISKRA		
Exercice clos le		31/12/20	21 JUN 2021
BILAN (PASSIF)			

	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	1,010,000,000	1,010,000,000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	4,338,963,757	4,338,963,757
Ecart de réévaluation	8,352,581,360	8,352,581,360
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	649,245,795	216,835,180
Autres capitaux propres - Report à nouveau	1,212,088,494	1,004,383,147
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	15,562,879,408	14,922,763,446
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	253,516,093	232,446,680
TOTAL II	253,516,093	232,446,680
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	1,871,337,717	325,890,182
Impôts	163,846,306	59,725,663
Autres dettes	127,486,758	122,446,105
Trésorerie passif		800,000,000
TOTAL III	2,162,670,782	1,308,061,952
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	17,979,066,284	16,463,272,079

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق 09: جدول حساب النتائج مؤسسة ENICAB لسنة 2020

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9 (3)

Désignation de l'entreprise: SPA ENICAB
 ENICAB
 Activité: FAB & COMMERCIALISATION DE CABLE
 Adresse: Z I BP 131 CNE BISKRA BISKRA

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		157,500		1,349,990
Produits fabriqués		7,198,038,538		4,071,070,756
Production vendue				780,000
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes		9,182,983		6,777,611
Rabais, remises, ristournes accordés	117,724,421		74,527,880	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		7,089,654,600		4,005,450,478
Production stockée ou déstockée		172,690,737		208,652,280
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		7,262,345,337		4,214,102,758
Achats de marchandises vendues	128,600		1,054,810	
Matières premières	5,516,808,747		3,095,879,261	
Autres approvisionnements	171,271,789		53,177,598	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	63,080,451		51,484,674	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		201,587		517,657
Sous-traitance générale				
Locations	5,607,780		6,575,750	
Entretien, réparations et maintenance	7,960,591		5,870,495	
Primes d'assurances	26,849,888		29,729,259	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	17,310,949		4,979,539	
Publicité	2,556,360		222,366	
Déplacements, missions et réceptions	3,485,501		4,846,391	
Autres services	21,082,191		25,250,769	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	5,835,941,264		3,278,553,259	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		1,426,404,073		935,549,499

... la suite sur la page suivante

الملحق 09: جدول حساب النتائج مؤسسة ENICAB لسنة 2020

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9	(4)
Désignation de l'entreprise:	SPA ENICAB		
	ENICAB		
Activité:	FAB & COMMERCIALISATION DE CABLE		
Adresse:	ZI BP 131 CNE BISKRA BISKRA		
Exercice du		01/01/20	au 31/12/20
COMPTE DE RESULTAT ./. .			

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	499,966,622		383,331,164	
Impôts et taxes et versements assimilés	81,223,505		44,991,829	
IV-Excédent brut d'exploitation		845,213,945		507,226,505
Autres produits opérationnels		101,236,846		1,275,048
Autres charges opérationnelles	24,081,194		12,511,954	
Dotations aux amortissements	137,686,323		192,533,997	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		53,665,514		39,152,394
V-Résultat opérationnel		838,348,787		342,607,995
Produits financiers		7,948,484		4,492,029
Charges financières	35,776,902		36,764,379	
VI-Résultat financier	27,828,418		32,272,349	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		810,520,369		310,335,646
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	158,300,151		55,518,158	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire	2,974,422		37,982,307	
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		649,245,795		216,835,180

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق 10: المؤشرات العامة لأسعار الاستهلاك للسنوات 2018-2019-2020

— المؤشرات العامة لأسعار الاستهلاك 2018:

2018											2017		المؤشر العام	التغير الشهري (%)
نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	ديسمبر	نوفمبر		
205,1	206,0	203,5	202,9	202,0	205,9	203,2	200,1	198,9	197,4	198,6	197,6	197,1	العاصمة	
217,7	218,4	215,3	215,2	213,6	218,0	215,4	212,1	209,8	210,2	210,6	208,6	209,3	الوطني	
-0,5	1,2	0,3	0,5	-1,9	1,1	1,8	0,6	0,8	-0,6	0,5	0,3	0,0	العاصمة	
-0,4	1,5	0,0	0,7	-2,0	1,2	1,6	1,1	-0,2	-0,2	1,0	-0,3	-0,7	الوطني	

— المؤشرات العامة لأسعار الاستهلاك 2019:

		2018		2019										
		Nov.	Déc.	Janv.	Févr.	Mars	Avril	Mai	Juin	Juil.	Août	Sept.	Oct.	Nov.
Indice Général	ALGER	205,1	203,0	203,7	202,8	204,7	204,7	206,7	206,1	204,7	206,8	209,4	209,1	207,9
	NATIONAL	217,7	213,6	217,1	216,4	217,2	218,3	222,0	218,9	216,9	219,1	221,9	222,3	221,1
Variation Mensuelle (en %)	ALGER	-0,5	-1,0	0,4	-0,5	0,9	0,0	1,0	-0,3	-0,7	1,1	1,2	-0,1	-0,6
	NATIONAL	-0,4	-1,9	1,7	-0,3	0,4	0,5	1,7	-1,4	-0,9	1,0	1,3	0,2	-0,6

الملحق 10: المؤشرات العامة لأسعار الاستهلاك للسنوات 2018-2019-2020

— المؤشرات العامة لأسعار الاستهلاك 2020:

2001 = 100

		2019	2020											
		Déc.	Janv.	Févr.	Mars	Avril	Mai	Juin	Juil.	Août	Sept.	Oct.	Nov.	Déc.
Indice Général	ALGER	207,9	207,7	206,5	209,0	209,6	211,6	212,0	209,7	209,9	212,3	215,8	215,0	215,2
	NATIONAL	219,4	220,2	220,0	222,4	223,4	225,6	225,4	221,7	221,7	224,6	228,3	226,5	225,5
Variation Mensuelle (en %)	ALGER	0,0	-0,1	-0,6	1,2	0,3	1,0	0,2	-1,1	0,1	1,1	1,7	-0,4	0,1
	NATIONAL	-0,7	0,3	-0,1	1,1	0,5	1,0	-0,1	-1,6	0,0	1,3	1,6	-0,8	-0,5
Indice Alimentation	ALGER	210,3	209,5	206,2	211,3	212,4	216,8	216,4	208,9	207,7	212,2	219,5	215,9	215,5
	NATIONAL	219,2	220,3	219,3	223,4	225,0	229,3	227,7	218,9	217,7	222,8	229,8	224,9	222,5
Variation Mensuelle (en %)	ALGER	-0,3	-0,4	-1,6	2,5	0,5	2,1	-0,2	-3,5	-0,6	2,2	3,4	-1,6	-0,2
	NATIONAL	-1,8	0,5	-0,5	1,9	0,7	1,9	-0,7	-3,9	-0,5	2,3	3,1	-2,1	-1,1

